سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ٥ - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣

سياسات عربية

العدد ٥ - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

صالح النعامي
الاتّفاق الروسي - الأميركي لنزع الكيماوي السوري في ضوء خريطة المصالح الإسرائيلية ٥

وحدة تحليل السياسات
صفقة الكيماوي: المخرج الذي أراده أوباما ١٥

وحدة تحليل السياسات
بعد صفقة الكيماوي: هل ثمّة محاولات لإعادة تأهيل الأسد؟ ٢٠

وحدة تحليل السياسات
التقارب الأميركي - الإيراني: أسبابه وفرص نجاحه ٢٥

وحدة تحليل السياسات
بواعث القلق الإسرائيلي من احتمالات التقارب الأميركي - الإيراني ٣٠

مروة حامد البدري
العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وآثارها في الدولة اللبنانية ٣٤

نوار جليل هاشم
العوامل المعنوية لدول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" وأثرها في قياس قوّة الدولة ٤٦

حمزة المصطفى
جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام ٦٣

أحمد محمد أبو زيد
القوّة الناعمة المصرية بين الصعود والتراجع ٧٦

كمال عبد اللطيف
العدالة الانتقالية والتحوّلات السياسية في المغرب ٩٢

توفيق عبد الصادق
مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا ١٠٥

خالد وليد محمود
الهجمات عبر الإنترنت ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة ١١٥

شكراني الحسين
تسوية المنازعات البيئيّة وفق القانون الدولي ١٢٦

المؤشر العربي ١٤٥

محمد المصري
الرأي العام وانتشار السلاح النووي ١٤٧

التوثيق والتقارير ١٥٥

أهمّ محطّات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربيّ ١٥٧

الوقائع الفلسطينيّة ١٦٤

مراجعات وعروض كتب ١٦٩

حمزة المصطفى
مراجعة كتاب
سورية: درب الآلام نحو الحرّية محاولة في التاريخ الراهن ١٧١

خالد الأصور
مراجعة كتاب
مصر وإسلاميوها بعد ثورة ٢٥ يناير ١٧٩

سحيم آل ثاني
عرض كتاب
A Line in the Sand: Britain, France and the Struggle that Shaped the Middle East ١٨٦

وليد خالد أحمد
مراجعة كتاب
الاتحاد العربي الهاشمي في الوثائق البريطانية ١٩٣

تقارير ١٩٩

ندوة التقارب الأميركي - الإيراني ٢٠١

دراسات وأوراق تحليليّة

صالح النعامي*

الاتّفاق الروسي الأميركي لنزع الكيماوي السوري في ضوء خريطة المصالح الإسرائيلية

ترى إسرائيل أنّ الاتفاق الروسي الأميركي لنزع السلاح الكيماوي السوري يحمل في طيّاته فرصًا ومخاطرَ عديدة؛ فعلى صعيد الفرص، ترى إسرائيل أنّ الاتفاق سيسمح بتخليصها من مخاطر السلاح الكيماوي، وسيُبطل مسوّغات شنّ حملة عسكرية أميركية على سورية كان يمكن أن تغيّر موازين القوى لمصلحة الثوّار، بصورةٍ قد تؤدّي في النهاية إلى سقوط النظام وصعود الجماعات الجهادية، وهو ما لا يصبّ في مصلحة إسرائيل. وفي المقابل، فإنّ إسرائيل تخشى أن ينجح النظام في التملّص من الوفاء بتعهّداته في الاتفاق بدعم روسي، ما يعني بقاء مصادر الخطر التي تتهدّد الجبهة الداخلية الإسرائيلية على حالها. إنّ أحد بواعث القلق الإسرائيلي من الاتفاق تتمثّل في أنّ مسار التوصّل إليه قد دلّ على تراجع مكانة الولايات المتحدة الدولية، وأظهر ميلها لعدم استخدام القوّة المسلّحة لإملاء سياستها الخارجية، وهو ما يؤثّر سلبًا في التحرّك الدولي لمواجهة المشروع النووي الإيراني الذي يُعدّ التهديد الوجودي الأبرز بالنسبة إلى إسرائيل. وفي الوقت ذاته، فإنّ هناك تباينًا واضحًا في المواقف الإسرائيلية من عودة الدور الروسي في المنطقة. وفي سياق ما تقدّم، تحاول هذه الورقة استكشاف مدى استجابة الاتفاق الروسي الأميركي للمصالح الإسرائيلية في سورية، والوقوف على تداعيات الاتفاق على مكانة الولايات المتحدة وقوّة ردعها، وانعكاساتهما على الأمن القومي الإسرائيلي، واستقراء دلالات الدور الروسي الحاسم في التوصّل إلى الاتّفاق.

* باحث وصحافي متخصص في الشأن الإسرائيلي وتقاطعاته المختلفة.

مقدمة

بدا الموقف الإسرائيلي الرسمي من التحرّك الأميركي الأخير ضدّ النظام السوري بعد استخدامه السلاح الكيماوي ضدّ المدنيين في ريف دمشق، مركّبًا يشوبه التناقض وانعدام اليقين؛ فقد تجنّدت النخبة الإسرائيلية الحاكمة في البداية لدعم قرار الرئيس أوباما شنّ حملة عسكرية محدودة على سورية ردًّا على استخدام السلاح الكيماوي. وتطوّع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لمساعدة أوباما في ضمان تأييد الكونغرس لتوجيه الضربة[١]. وبناءً على طلب نتنياهو تحرّكت منظمة "أيباك"، كبرى منظّمات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة لمدّ يد العون لأوباما في إقناع الكونغرس بتأييد شنّ الضربة[٢]. وفي المقابل، تبيّن أنّ إسرائيل قد تدخّلت بقوّة لتشجيع الولايات المتحدة على قبول المقترحات الروسيّة لنزع فتيل الأزمة، وهي المقترحات التي قادت للاتفاق الروسي - الأميركي بشأن نزع السلاح الكيماوي السوري[٣]. وحتّى بعد التوصّل للاتفاق، فإنّ جدلاً يسود حاليًّا في أوساط النخب الإسرائيلية بخصوص تأثيرات الاتفاق المتوقّعة في المصالح الإسرائيلية وتداعياته على واقع قوّة ردع الولايات المتحدة ومكانتها العالمية، وتأثيرهما في الأمن القومي الإسرائيلي؛ علاوةً على دلالات الدور الروسي في التوصّل إلى الاتفاق.

إنّ هذه الورقة تنطلق من فرضية مفادها أنّ إسرائيل أيّدت الضربة العسكرية على سورية كآليّة للتعامل مع سلاحها الكيماوي ولردع إيران، ثمّ أيّدت التسوية الدبلوماسية بوصفها تحقّق هذا الغرض من ناحية، ومن ناحيةٍ ثانية تتجاوز التبعات السلبية التي قد تنجم عن الضربة العسكرية، ولا سيّما التأثير في موازين القوى بين النظام وخصومه.

وفي سياق ما تقدَّم، تحاول هذه الورقة استكشاف مدى استجابة الاتفاق الروس الأميركي للمصالح الإسرائيلية في سورية، والوقوف على تداعيات الاتّفاق على مكانة الولايات المتحدة وقوّة ردعها وآثارهما في الأمن القومي الإسرائيلي، واستقراء دلالات الدور الروسي الحاسم في التوصّل إلى الاتّفاق.

> إنّ خريطة المصالح الإسرائيلية في سورية، تشمل: إضعاف الدولة السوريّة إلى أبعد حدّ، عبر التخلّص من ترسانتها العسكرية، وعلى وجه الخصوص السلاح الكيماوي

فرص ومخاطر

من المهمّ الإشارة هنا إلى حقيقة أنّ المصلحة الأمنيّة الإسرائيلية كانت من العوامل الرئيسة التي استندت إليها الإدارة الأميركية في تبرير قرارها توجيه ضربة عسكرية لسورية، ومن ثمّ تسويغ موافقتها على التسوية التي اقترحتها موسكو لتجنّب الضربة[٤]. ويمكن القول إنّ خريطة المصالح الإسرائيلية في سورية، تشمل: إضعاف الدولة السوريّة إلى أبعد حدّ، عبر التخلّص من ترسانتها العسكرية، وعلى وجه الخصوص السلاح الكيماوي، إلى جانب السعي لإطالة أمد الحرب الدائرة بين النظام والثوّار، وتقليص فرص الحسم السريع للصراع الداخلي لضمان إنهاك طرفيه.

وسنختبر هنا مدى إسهام الاتّفاق الروسي الأميركي في تحقيق هذين الهدفين:

أوّلًا: التخلّص من السلاح الكيماوي السوري

على الرغم من أنّ موازين القوى تميل لمصلحة إسرائيل بصورةٍ جارفة، لامتلاكها ترسانة كبيرة من السلاح النووي، ظلّت تل أبيب ترى في

---

١ قام نتنياهو شخصيًّا بالاتصال بقادة الكونغرس لإقناعهم بأنّ الضربة تخدم المصالح الإسرائيلية، انظر: إتيلا شومبليفي، سيوع فشخنوع: "نتنياهو هتجييس لمعن أوباما" (مساعدة وإقناع: نتنياهو تجنّد لمصلحة أوباما)، **واي نت**، (٢٠١٣/٩/٨)،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4427114,00.html

٢ حمي شليف، "هيمور شل ايباك بعد هتكيفا بسوريا علول لهيوت محير كفيد" (رهان أيباك بتأييد الضربة على سوريا قد يكون له ثمن كبير)، **هآرتس**، (٢٠١٣/٩/٨)،
http://www.haaretz.co.il/news/world/america/.premium-1.2115412

٣ براك رفيد، "نتنياهو عوديد هأمريكايم لكبيل ههتسعا هروسيت" (نتنياهو شجّع الأميركيين على قبول الاقتراح الروسي)، **هآرتس**،
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2120451

٤ ذكر تشيكو منشه، المعلّق السياسي للشبكة الثانية في الإذاعة العبرية أنّ كلمة "إسرائيل" ذُكرت ٦٠ مرة خلال النقاشات التي جرت في الكونغرس بخصوص الضربة المتوقَّعة، وفي النقاش الذي دار بين أعضاء الكونغرس وكلٍّ من وزير الخارجية جون كيري ووزير الدفاع تشاك هيغل، وقد علّق منشه على قيام كبار موظّفي الإدارة الأميركية بتسليط الضوء على الأمن الإسرائيلي كمسوّغ لتبرير الضربة بالقول إنه يصلح تسمية هذه الضربة بـ "الحملة لحماية إسرائيل"، وجاءت أقوال منشه في برنامج "هذا الصباح" الذي بُثّ الساعة السابعة صباحًا، بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢.

السلاح الكيماوي السوري مصدر تهديد إستراتيجي لها، بسبب إمكانية استخدامه ضدّ الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولا سيّما في حال انتقل هذا السلاح إلى أيدي حزب الله، أو وقع في أيدي مجموعات إسلامية يصعب مراكمة الردع إزاءَها[٥]. من هنا رأت إسرائيل في الاتفاق الروسي الأميركي فرصة كبيرة وإنجازًا مهمًّا من الطراز الأوّل لأنّه يتضمّن جدولًا زمنيًّا محدّدًا للتخلّص من السلاح الكيماوي، على اعتبار أنّ تطبيق الاتّفاق بحذافيره سيمنع استخدام الكيماوي ضدّ إسرائيل سواء سقط نظام الأسد أو ظلّ يحكم سورية. ومن نافلة القول إنّ التخلّص من السلاح الكيماوي السوري يمنح إسرائيل هامش مناورة أوسع في حال قرّرت القيام بعملٍ عسكري ضدّ سورية مستقبلًا، سواء في ظلّ وجود النظام القائم أو من دونه، على اعتبار أنّ ذلك يمكّنها من الإقدام على هذا العمل دون الخوف من ردّة فعل تؤثّر جذريًّا في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. لكن، وعلى الرغم من أنّ الإسرائيليين يؤكّدون على العوائد الإيجابية لالتزام النظام السوري بنزع سلاحه الكيماوي، فهم في المقابل يشكّكون في إمكانية تحقّق هذا الهدف على أرض الواقع، ويسوّقون الأسباب التالية لتبرير مخاوفهم:

١. التشكيك في نوايا الأسد، ولا سيّما بعد تصريحه بأنّ عملية جمع الأسلحة الكيماوية ستستغرق وقتًا طويلًا، علاوةً على كلفتها المادية العالية التي قد تصل إلى مليار دولار.

٢. التضارب بين التقديرات الأميركية المعتمدة على المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية بشأن ماهيّة مرافق إنتاج السلاح الكيماوي وعددها، والتقديرات الروسيّة؛ فالأميركيون يتحدّثون عن ٤٥ منشأة، لا تضمّ معامل الإنتاج ومرافق التخزين فقط، بل تضمّ أيضًا مراكز الأبحاث والتطوير، وكلّ المقوّمات العسكرية والمدنيّة المرتبطة بعملية الإنتاج؛ أمّا الروس فيرون أنّه يجب التخلّص من السلاح الكيماوي ذاته فقط[٦]. ويخشى الإسرائيليون أن يستغلّ النظام السوري هذا التضارب في إخفاء الكثير من السلاح.

٣. المواجهات العسكرية الدائرة في عموم القطر السوري تصعّب مهمّة المراقبين الدوليين الذين يُفترض أن يقوموا بعمليات البحث عن السلاح الكيماوي، وقد يتّخذ النظام من الواقع الأمني والعسكري ذريعةً للتنصّل من التزاماته.

٤. يقرّ الإسرائيليون بأنّ طابع التعامل مع السلاح الكيماوي يجعل من عملية التفتيش عنه والتخلّص منه عملية طويلة ومرهقة[٧].

ويخشى الإسرائيليون أن يصل السلاح الكيماوي في النهاية إلى أيدي حزب الله أو الجماعات الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة، في حال لم يجْر الوفاء بالاتفاق؛ أي أنّ الإسرائيليّين يخشون تحوّل الفرصة الكامنة في الاتّفاق إلى خطر.

ومن أجل تلافي ما تقدَّم، فإنّ رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ووزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان يشترط أن تكون إسرائيل هي "الحكم" على مدى التزام الأسد ببنود الاتّفاق[٨].

ثانيًا: إطالة أمد الصراع الداخلي

بالنسبة إلى تقييم تأثير الاتّفاق في واقع موازين القوى بين النظام والثوّار في سورية، فإنّ معظم الآراء ترى أنّ الاتّفاق يخدم المصلحة الإسرائيلية للدواعي التالية:

١. يسمح الاتّفاق بإطالة أمد الصراع الداخلي، ويُبعد نقطة الحسم فيه، ما يعني الإجهاز على مزيدٍ من مقدرات القوّة العسكرية للدولة السوريّة. لقد تبيّن أنّ أحد العوامل التي دفعت القيادة الإسرائيلية لتشجيع الإدارة الأميركية على قبول المبادرة الروسيّة وتجاوز الضربة العسكرية، هو خوفها من إمكانية أن تسهم أيّ ضربة عسكرية أميركية مهما كانت محدودة، في التأثير في موازين القوى بين النظام والثوّار، بصورةٍ تخدم الثوّار، ما يعجّل بالحسم[٩].

---

٥ يتوسّع "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي في إبراز مخاطر السلاح الكيماوي السوري المختلفة، انظر: شلومو بروم، دفيد برفمان، "مشيير هنيشك هكيمي بسوريا: بديرخ لبترون مديني؟" (هل أزمة السلاح الكيماوي السوري في طريقها لحلّ سياسي)، دورية **مبات عال**، عدد ٤٤٦، مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، (٢٠١٣/٩/١٢)،
http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=95&incat=&read=12045

6 Dany Shoham,Syrians chemical weapons: is disarmament possible, BESA Center Perspectives Paper No. 214, September 24, 2013.

٧ تتمّ الإشارة إلى أنّه على الرغم من أنّ الرئيس الليبي السابق معمّر القذافي قد تطوّع للتعاون مع الغرب في التخلّص من مخزونه من السلاح الكيماوي عام ٢٠٠٦، فإنّه حتّى الآن لم يجْر التخلّص إلا من نصف هذا السلاح، مع العلم أنّ مخزون السلاح الكيماوي السوري يبلغ أضعاف ما لدى القذافي. انظر: أور هيلر، "همزراح هتيخون ليخ تداع" (كيف يمكن التأكّد ممّا يحدث في الشرق الأوسط)، (٢٠١٣/٩/١٥)، **جلوبس**،
http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000879506#fromelement=hp_deot

٨ يقول ليبرمان إنّ لدى إسرائيل تصوّرًا استخباريًّا واضحًا عن كلّ ما لدى السوريين من سلاحٍ كيماوي وإنّه يجب أن تجري مقارنة ما لدى إسرائيل من معلومات بتلك التي يقدّمها نظام الأسد، علاوةً على أنّ ليبرمان يرى أنّه يجب التخلّص من كلّ المرافق المدنيّة والعسكرية ذات العلاقة بإنتاج السلاح الكيماوي السوري. وردت تصريحات ليبرمان في مقابلة أجرتها معه شبكة الإذاعة العبرية الثانية في برنامج "هذا الصباح"، الساعة السابعة، (٢٠١٣/٩/١٥).

٩ الون بن دفيد، "أسد هموحلاش همدوميم طوف ليسرائيل" (الأسد الضعيف الدامي جيّد لإسرائيل)، **نعناع**، (٢٠١٣/٩/١٢)،

٢. لا خلاف داخل إسرائيل على أنّ الاتّفاق يمثّل "بوليصة تأمين" لنظام بشّار الأسد، وسيسمح له بالبقاء لفترة طويلة[١٠]. وعلى الرغم من أنّ الجدل ظلّ محتدمًا داخل دوائر صنع القرار والنخبة الإسرائيلية عمومًا بشأن الموقف من بقاء نظام الأسد أو إسقاطه، بحيث سادت آراء متضاربة حول هذه المسألة، يمكن القول إنّ إسرائيل باتت ترى أنّ مصلحتها الإستراتيجية تقتضي بقاء نظام الأسد، في حال جرى نزْع سلاحه الكيماوي؛ وقد عبّر عن هذا الموقف صراحةً الوزير يعكوف بيري عضو المجلس الوزاري المصغّر لشؤون الأمن[١١]. وبحسب المنطق الإسرائيلي، فإنّ وجود رئيس "ضعيف ومكروه" في دمشق يقاتل من أجل بقائه، يمكن أن يحقّق مصلحة إسرائيلية واضحة، وهي منع سقوط مخازن السلاح السوري التقليدي، ولا سيّما الصواريخ البعيدة المدى التي تغطّي كلّ فلسطين المحتلّة، في أيدي هذه الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة". من هنا، فقد كان الخوف من حدوث تغيير على موازين القوى بين النظام والثوّار أحد أهمّ أسباب تفضيل إسرائيل التسوية الدبلوماسية على الضربة العسكرية[١٢]. وبحسب المنطق الإسرائيلي، فإنّ النظام السوري، على الرغم من أنّه عدوّ، يتصرّف حسب منطقٍ "عقلاني"، في حين أنّ الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة" تتصرّف بصورةٍ مغايرة؛ فنظام الأسد يعي أنّ لديه ما يخسره في حال تحدَّى إسرائيل، أمّا تنظيم القاعدة فيمكنه أن يتحدّى إسرائيل دون أدنى اعتبار لردّة الفعل الإسرائيلية[١٣]. ولا خلاف بين دوائر التقدير الإستراتيجي في تل أبيب على أنّه في حال سقط نظام الأسد وحلّت محلّه الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، فإنّ إسرائيل ستكون الطرف المستهدَف من جانب هذه الجماعات. تشير دراسة صادرة عن "مركز المعلومات والاستخبارات حول الإرهاب" الإسرائيلي إلى ما قاله زعيم "القاعدة" أيمن الظواهري الذي أكّد في شباط / فبراير ٢٠١٢ أنّه بعد إسقاط نظام الأسد ستصبح سورية قاعدة انطلاق لمقاتلي الجهاد الذين "سيكون هدفهم إنشاء دولة تحمي أراضي المسلمين، وتحرير الجولان والاستمرار في الجهاد إلى أن تُرفع رايات النصر فوق القدس المحتلّة[١٤]. وتحذّر الدراسة من أنّ وجود "جبهة النصرة" على سبيل المثال في سورية أكثر تجذّرًا واتّساعًا ممّا تجري تغطيته في وسائل الإعلام؛ إذ تدّعي الدراسة أنّ ما حقّقته طالبان في أفغانستان في عشر سنوات، تمكّنت "جبهة النصرة" من تحقيقه في غضون عام[١٥]. وفي الواقع، فإنّ الولايات المتحدة تشارك إسرائيل أيضًا المخاوف من تداعيات سقوط نظام الأسد؛ لذلك جاء تشديد أوباما على أنّ الحملة العسكرية قد صمّمت بحيث لا تؤدّي إلى إسقاط نظام الأسد. وفي إسرائيل يأملون أن يؤدّي نجاح تطبيق الاتّفاق الأميركي الروسي إلى توفير أرضيّة ملائمة لعقد مؤتمر "جنيف ٢" الذي من شأنه أن يسهم في انتقال السلطة في سورية بصورةٍ آمنة، ويمنع وقوع البلاد تحت سيطرة تنظيم القاعدة. ويرى عاموس يادلين مدير "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، وأفنير جولوب الباحث في المركز، أنّ إسرائيل تأمل أن تتمّ عملية انتقال السلطة في سورية بصورةٍ منتظمة، بحيث يكون البديل عن الأسد طرفًا براغماتيًّا يمنع غرق سورية في فوضى مع سيطرة كاملة للتنظيمات الإسلامية المتطرّفة، كمصلحةٍ إسرائيلية عُليا[١٦]. ومع ذلك، فهناك داخل دوائر صنع القرار في تل أبيب من يرى أنّه لا يوجد ضمانة تامّة بأنّ الاتفاق سيقلّص فرص الحسم في الصراع المتواصل حاليًّا، وهذا ما عبّر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون في دعوته إلى ضرورة أخذ كلّ السيناريوهات في الحسبان، متوقّعًا ألّا يظلّ الأسد في كرسيّ الحكم إلى أمدٍ بعيد[١٧].

من هنا، فإنّ الفرص التي يرصدها الإسرائيليون في الاتفاق تكتنفها مخاطر تقلّص حجم الرهان عليها، وهذا ما يسهم في تميّز المواقف الإسرائيلية بانعدام اليقين والتردّد في كلّ ما يتعلّق بالشأن السوري.

قوّة أميركا الردعية ومكانتها الإقليمية

لقد مثّل التحالف مع الولايات المتحدة، إحدى ركائز العقيدة الأمنيّة الإسرائيلية، بسبب عوائدها الكبيرة على الأمن القومي الإسرائيلي، وانطلقت النخب التي تعاقبت على إدارة شؤون الحكم في إسرائيل

١٠ ايال زيسر، "عتيد أسد عود لفناف" (مستقبل الأسد لا يزال أمامه)، **إسرائيل اليوم**، (٢٠١٣/٩/٨)،
http://www.israelhayom.co.il/opinion/116717

١١ شالوم يروشالمي، "أيباك منهل مأفاك لتكيفا فجورير يسرائيل لمعرخا" (أيباك تشنّ نضالًا من أجل الضربة وتجرّ إسرائيل للمواجهة) **معاريف**، (٢٠١٣/٩/٨)،
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/505/429.html?hp=1&cat=666&loc=3

١٢ ألون بن دافيد، المرجع نفسه.

١٣ المرجع نفسه.

١٤ انظر: "جبهة النصرة، أرغون جيهادستي همشتييخ لإلكاعدة" (جبهة النصرة، تنظيم سلفي ينتمي للقاعدة)، **مركز المعلومات والاستخبارات حول الإرهاب**، (٢٠١٣/٩/١٧)،
http://www.terrorism-info.org.il/he/article/20573

١٥ المرجع نفسه.

١٦ عاموس يادلين، أفينير جولوب، "تعرفوت تسفئيت أمريكايت بسوريا – لإؤور تخليت إستراتيجيت رحفاه فلو راك كبوعلت عنيشا" (تدخّل عسكري أميركي في سورية على ضوء محصّلة إستراتيجية واسعة وليس عملية عقابية فحسب)، **مبات عال**، عدد ٤٥٩، (٢٠١٣/٨/٢٨)،
http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=11962

١٧ هذا ما نقلته عنه في كرميلا منشه، المراسلة العسكرية لشبكة الإذاعة العبرية الثانية، صباح ٢٠١٣/٩/٢٣.

من افتراضٍ مفاده أنّه كلّما حافظت الولايات المتحدة على قوّة ردعها العالمية ومكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فإنّ هذا يمثّل مصلحة إستراتيجية عليا للدولة العبريّة[١٨]. ويوضح إفرايم عنبار، مدير مركز "بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية" التابع لجامعة بارإيلان، أنّ قوّة ردع الولايات المتحدة العالمية تؤثّر أساسًا في مكانتها في منطقة الشرق الأوسط التي تؤثّر بدورها في قوّة الردع الإسرائيلية[١٩].

> ويرى يادلين وجولوب أنّ أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت إسرائيل لتغيير موقفها وتأييد الحلول الدبلوماسية لأزمة السلاح الكيماوي السوري، هو خشيتها أن تفشل الضربة الأميركية

من هنا، فقد اهتمّ الإسرائيليون بدراسة المسار الذي قطعته الإدارة الأميركية حتّى الوصول إلى الاتّفاق الروسي الأميركي، ومدى تأثيره في واقع قوّة ردع الولايات المتحدة ومكانتها الإقليمية.

ويرى يادلين وجولوب أنّ أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت إسرائيل لتغيير موقفها وتأييد الحلول الدبلوماسية لأزمة السلاح الكيماوي السوري، هو خشيتها أن تفشل الضربة الأميركية، ما يمسّ بقوّة ردع الولايات المتحدة ومكانتها العالمية والإقليمية، وهذا ما يؤثّر سلبًا في الأمن القومي الإسرائيلي، على اعتبار أنّ المسّ بقوّة الردع الأميركية سيؤدّي للمسّ بقوّة الردع الإسرائيلية[٢٠].

ونظرًا لاختلاف النخب الإسرائيلية الواضح في تقييم سلوك أوباما تجاه ملفّ السلاح الكيماوي السوري وتداعياته على قوّة الردع الأميركية العالمية، وتأثيرها في الأمن القومي الإسرائيلي، فإنّنا سنعرض لحجج ثلاثة تيّارات إسرائيلية، هي: تيّار اهتمّ بتوجيه النقد للسلوك الإسرائيلي وعَدّ سلوك إسرائيل أسهم في تقليص مكانة الولايات المتحدة وتهاوي قوّة ردعها؛ وتيّار ثانٍ ركّز على تبيان دواعي القلق من سلوك الرئيس أوباما؛ وتيّار ثالث يمتدح أنماط تعاطي أوباما مع الملفّ السوري، ويراه يخدم المصلحة الإسرائيلية.

تيّار منتقدي السلوك الإسرائيلي

يرى هذا التيّار أنّه يجب ألّا يجري تقييم السياسة الأميركية تجاه سورية من زاوية المصالح الإسرائيلية، بل من زاوية المصالح الأميركية، وأنّه على الحكومة الإسرائيلية إعادة تقييم سياساتها التي تسهم – كما يرون - في تقليص قدرة الإدارة الأميركية على القيام بدورها الريادي في العالم. ويرى هؤلاء أنّه قد جرى انتخاب أوباما للوفاء ببرنامجه الانتخابي الذي تعهّد فيه بالانسحاب من العراق وأفغانستان، وتجنّب التورّط في مواجهاتٍ عسكرية، في مناطقَ ليست فيها للولايات المتحدة مصالح وجودية. ويرى الكاتب الإسرائيلي رون مايفرغ أنّ سياسة أوباما القائمة على تقليص التدخّل الخارجي قد أتت أكلها على الصعيد الاقتصادي، إذ تعاظم حجم قطاع الطاقة في الولايات المتّحدة، كما أنّ تقليص النفقات الأمنيّة أسهم في تقليص مستويات البطالة، وعزّز واقع حياة الطبقة الوسطى، وتمكّنت الإدارة من التغلّب على مشكلة الفائض في إنتاج السيّارات[٢١]. ويرى مايفرغ أنّ تآكل قوّة الردع الأميركية قد جاء نتاج الاستخدام المفرط للقوّة الذي اتّسم به عهد جورج بوش الابن، وليس بسبب ميول أوباما الانعزاليّة. وهناك من يرى أنّ فزع نتنياهو من توجّهات أوباما لتقليص دور الولايات المتحدة في مواجهة التحدّيات التي تعترض العالم يرجع إلى إخفاقه في إدراك مغزى التحوّلات التي شهدها العالم، ولا سيّما الملل الذي أصاب الغرب بصورةٍ عامّة والولايات المتّحدة بصورةٍ خاصّة من التورّط في الحروب، لذا فهو غير قادر على سبر أغوار ميل أوباما لتفضيل الحلول الدبلوماسية على سواها[٢٢]. ويصل بعض المعلّقين الإسرائيليين

---

١٨ انظر: رؤفين بيدهتسور، "تربوت هبيطحون هيسرائيليت، مكورتيها فشبعتا على هدموكراتيا هيسرائيليت" (ثقافة الأمن الإسرائيلية، مصادرها وتأثيرها في الديمقراطية الإسرائيلية)، مجلّة **بوليتكا**، عدد٤٦، (مايو ٢٠٠٢)، ص١٥-٤٦.

١٩ يرى عنبار أنّ قوّة الردع الإسرائيلية لا ترتبط بقوّتها العسكرية وقدرتها على حسم الحروب والمواجهات المحدودة فقط، بل تتأثّر أيضًا بمكانة الولايات المتحدة في المنطقة. وبحسب عنبار، فإنّ الانطباع السائد بأنّ الولايات المتحدة لن تتخلّى عن إسرائيل في أيّ مواجهة يمثّل بحدّ ذاته عنصرًا مركزيًّا في الردع الإسرائيلي، ويجعل الدول الأخرى تأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى وضعها مسألة التصعيد مع إسرائيل على جدول أعمالها. انظر:
Efraim Inbar, The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security, *Mideast Security and Policy Studies No. 95*, The Begin-Sadat Center For Strategic Sudies.

٢٠ عاموس يادلين، أفنير جالوب، المرجع نفسه.

٢١ رون مايفرغ، "بروخيم هبائيم لمتسيئوت هعولاميت هحدشاه" (أهلًا وسهلًا بالواقع العالمي الجديد)، **ذي بوست**،(٢٠١٣/٩/٢٣)،
http://www.thepost.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=EE&0r9VQ=EFHKM

٢٢ هذا ما تعبّر عنه الكاتبة أرئيلا ملميد، انظر: أرئيلا ملميد، "نتنياهو لو مفين سفات روحاني فأوباما" (نتنياهو لا يتقن لغة روحاني وأوباما)، **واي نت**، (٢٠١٣/٩/٢٥)،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4433354,00.html

إلى أن يحمّل نتنياهو قدرًا من المسؤولية عن تراجع مكانة الولايات المتحدة الإقليمية؛ لإصراره على رفض قيام دولة فلسطينية حقيقية، ما قلّص من صدقيّة واشنطن بوصفها وسيطًا نزيهًا لدى العرب، وهذا أسهم بدوره في ثني أوباما عن التحرّك بصورةٍ فاعلة لإحباط المشروع النووي الإيراني[٢٣].

> هناك من يرى أنّ التردّد الأميركي في مهاجمة نظام الأسد قد أوصل رسالةً سلبية لحلفائه في طهران، مفادها أنّه بإمكانهم تطوير برنامجهم النووي في ظلّ أقلّ قدر من المخاوف بردٍّ عسكري أميركي

تيّار القلقين من السلوك الأميركي

يرى القلقون أنّه على الرغم من أنّ النظام السوري بدا موافقًا على نزع سلاحه الكيماوي في ظلّ تهديد أميركي بشنّ عملٍ عسكري على سورية، ففي المقابل ظهر بجلاء أنّ الإدارة الأميركية كانت متردّدة إلى حدٍّ كبير في خطواتها تجاه الأسد، علاوةً على بروز حجم المعارضة الجماهيرية الواسعة داخل الولايات المتحدة للتدخّل في الشأن السوري، على اعتبار أنّ الرأي العامّ الأميركي الذي تولي إدارة أوباما اهتمامًا كبيرًا بتوجّهاته، لا يزال متأثّرًا بتجربة التورّط الأميركي في كلٍّ من العراق وأفغانستان. وهناك من يرى أنّ التردّد الأميركي في مهاجمة نظام الأسد قد أوصل رسالةً سلبية لحلفائه في طهران، مفادها أنّه بإمكانهم تطوير برنامجهم النووي في ظلّ أقلّ قدر من المخاوف بردٍّ عسكري أميركي.

وإذا أُخذ بعين الاعتبار أنّ المخاطر الناجمة عن فتح مواجهة مع إيران ستكون أكبر من تلك الناجمة عن مواجهة النظام السوري، فإنّ القلقين في الجانب الإسرائيلي يرون أنّ تردّد إدارة أوباما وتوجّهات الرأي العام الأميركي سيشجّع الإيرانيين على تحدّي الولايات المتحدة، بحيث يدفعها لمواصلة تطوير برنامجها النووي، على الرغم من حجم المعاناة الناجمة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على إيران[٢٤]. ووفقًا لهذا التقييم، فإنّ سلوك أوباما تجاه الكيماوي السوري شعّ ضعفًا، ولسان حال القلقين يقول: إذا كان قد رفض إرسال طائراته لمهاجمة سورية فإنّه سيكون أكثر تردّدًا بالنسبة إلى إيران. وهناك من يرى أنّ الحذر من خوض غمار مواجهاتٍ عسكرية بسبب آثار تجارب إدارة بوش الابن، يدفع أوباما إلى تفضيل الخيارات الدبلوماسية على غيرها من الحلول، وهو ما دفع البعض إلى التحذير من إمكانية حدوث تقارب إيراني - أميركي، مشيرين في هذا السياق إلى أنّ أوباما يلفت لأوّل مرّة إلى دور إيران "الإيجابي" في التوصّل إلى اتّفاق تجريد سورية من السلاح الكيماوي. ويرفض أوري إليتسور، رئيس ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية سابقًا، ورئيس تحرير صحيفة "مكور ريشون" اليمينيّة إشارات الرئيس أوباما إلى أنّ سلوكه تجاه إيران سيكون مختلفًا عن سلوكه تجاه سورية، ويرى إليتسور أنّ سلوك أوباما تجاه نظام الأسد دلّ على أنّه عندما يهدّد فهو لا يقصد تنفيذ تهديده، وهذا ما سيدفع نحو تآكل قوّة الردع الأميركية[٢٥]. وقد وصل الأمر ببعض الباحثين الإسرائيليين إلى حدّ التحذير من أنّ السلوك الأميركي تجاه سورية سيؤثّر سلبًا في مكانة إسرائيل الإقليمية التي تحسّنت بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي، على اعتبار أنّ ثقة حلفاء الولايات المتحدة العرب بدورها قد تراجعت بسبب تردّد الرئيس أوباما، وهو ما قد يؤدّي إلى المسّ بمكانة أميركا الإقليمية، ما سيؤدّي في النهاية إلى المسّ بمكانة إسرائيل ذاتها ومصالحها[٢٦].

وعلى الرغم من دواعي الحذر التي يقتضيها التعامل الدبلوماسي بين القيادتين الإسرائيلية والأميركية، والتي لا تسمح بترديد انتقاداتٍ علنية لسلوك الإدارة الأميركية، فإنّه يمكن القول إنّ القادة الإسرائيليين أقرب إلى معسكر القلقين من تداعيات التعاطي الأميركي مع الملفّ السوري. إذ تسود خشية في دوائر صنع القرار في تل أبيب من تراجع أوباما عن وفائه بالتزامه المعلَن بمنع إيران من امتلاك سلاحٍ نووي، وهذا

23 Barak Ravid, Obama's package deal: Nuke-free Iran for Palestinian state, Sep. 24, 2013, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.548884

٢٤ هناك الكثير من الباحثين الإسرائيليين الذين يعبّرون عن هذا الموقف، انظر مثلا: نداف إيال، "هإكداح هتعون شل أوباما هتجلاه كإكداح ريك لمداي" (لقد تبيّن أنّ مسدّس أوباما فارغ جدًّا)، **معاريف**، (٢٠١٣/٩/٢٤)
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/508/966.html?hp=1&cat=479&loc=2

٢٥ أوري إليتسور، "بوتن فيس أوباما" (بوتن في مواجهة أوباما)، **معاريف**، (٢٠١٣/٩/١٣)، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/508/006.html?hp=1&cat=479&loc=8

٢٦ يتبنّى هذه النظرة يهودا بلنغا، الباحث في "مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية"، الذي يؤكّد أنّ أوباما نجح في زعزعة قوّة الردع الأميركية، انظر: يهودا بلينغا، "بملحما هكراه هحدشاه روسيا منتسحت" (لقد انتصرت روسيا في الحرب الباردة)، **معاريف**،(٢٠١٣/٩/١٠)،
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/505/939.html?hp=1&cat=479

ما وجد تعبيره في ممارسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضغوط مبطنة على الإدارة الأميركية عبر تلميحه بشنّ عملٍ عسكري منفرد ضدّ إيران، لإدراكه أنّ إدارة أوباما ترى في مثل هذا العمل مصدر تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة والعالم[٢٧]. إنّ أحد دواعي القلق الإسرائيلي من انعكاسات سلوك أوباما "السلبية" في الملفّ السوري على التعاطي مع الملفّ الإيراني، هو الشكوك السائدة في إسرائيل بخصوص قدرة الجيش الإسرائيلي بمفرده على توجيه ضربة عسكرية يمكن أن تحبط المشروع النووي الإيراني[٢٨].

وما يفاقم الشعور بالقلق لدى المتوجّسين في إسرائيل تجاه دلالات الإستراتيجية الأميركية أنّهم يرون في سياسة أوباما تجاه الملفّ السوري مؤشّرًا واضحًا على تبنّي توجّهات انعزالية، ترمي إلى الكفّ عن لعب دور "شرطي العالم" وانكفاء الولايات المتحدة على ذاتها، والاهتمام بشؤونها الداخلية، ما دام الأمر لا يتعلّق بتهديدات "وجودية" تمسّ مصالحها. ومن الأمثلة التي يسوقها القلقون للتدليل على التوجّهات الانعزالية للإدارة الأميركية حقيقة أنّ أوباما بات يمنح للأمم المتحدة دورًا أكبر في حال المشاكل العالمية على حساب الولايات المتحدة، وتبنّي إستراتيجية "القيادة من الخلف" عبر الاستعانة بوكلاء[٢٩].

لقد مثّل ما جاء في خطاب أوباما الأخير في الأمم المتحدة مؤشّراتٍ تعزّز مخاوف القلقين من سلوكه في الملفّ السوري، وتمثّل دليلًا آخر على رغبته في النأي بالولايات المتحدة عن مواصلة لعب دورها بوصفها قوّة عظمى في العالم، بصورةٍ تشي بعدم قدرتها على مواصلة تحمّل عبء المسؤولية عن النظام العالمي، وأنّ أقصى طموح أوباما هو العمل مع المجتمع الدولي اعتمادًا على الوسائل الدبلوماسية[٣٠].

ولم يقتصر القلق الإسرائيلي من التوجّهات الانعزالية على الباحثين والمعلّقين، بل تعدّاه إلى دوائر صنع القرار؛ إذ وقف وزير الشؤون الإستراتيجية والاستخبارات والعلاقات الدولية يوفال شطينتس مليًّا أمام تصريح الرئيس أوباما بأنّ الولايات المتحدة لن تواصل لعب دور "شرطيّ العالم"، محذّرًا من التداعيات السلبية على إسرائيل في حال جرى تبنّي أيّ سياسات "تشي بتوجّهات انعزاليّة"[٣١]. ويقترح شطينتس على الإدارة الأميركية نموذج عمل يدحض الاتّهامات الموجّهة لها بالانعزاليّة، عبر رفد تحرّكاتها على الساحة الدولية بتحرّكاتٍ عسكرية "مصداقة" تدلّ على أنّ الولايات المتحدة عندما تهدّد بعملٍ عسكري ما فإنّها بالفعل تقصد ما تقول[٣٢]. ويصل البعض في إسرائيل إلى حدّ التعبير عن "اليقين" بأنّه لم يعد بالإمكان وقف التآكل في مكانة الولايات المتحدة الدولية والإقليمية، وأنّ العالم كلّه بات يشكّك في قدرة الولايات المتحدة على مواصلة قيادة العالم، محذّرين من أنّ مكانة إسرائيل الدولية ستتعرّض للضرر أيضًا جرّاء هذا الواقع[٣٣].

تيّار المتفائلين

لكن في مواجهة القلقين، هناك من يرى أنّ أوباما نجح في الاختبار السوري نجاحًا كبيرًا. ويرى الباحثان الجنرال شلومو بروم ودفيد فريدمان من "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي أنّه بخلاف الانطباع السائد في إسرائيل فإنّ "الإذعان" السوري وموافقة النظام على نزع سلاحه الكيماوي لم يتسنّيا إلا بعد أن أدرك النظام وعرّابه الروسي أنّ أوباما جادّ في شنّ عملٍ عسكري "مصداق"، إذ تبيّن أنّ نجاح سياسة أوباما فاق كلّ التوقّعات[٣٤]. ويلفت بروم وفريدمان

---

٢٧ في معرض تأكيده على ضرورة اعتماد إسرائيل على نفسها في مواجهة المشروع النووي الإيراني في أعقاب الصفقة، اقتبس نتنياهو ما جاء في سفر "الآباء" في التلمود، العبارة التالية: "אם אין אני לי, מי לי?"، ومعناها الحرفي: "إذا لم أكن أنا لنفسي، فمن يكون لي".

٢٨ هذا ما عبّر عنه أمنون أبراموفيتش، كبير المعلّقين في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، مساء ٢٠١٣/٩/٢٠، عندما نقل عن قياداتٍ عسكرية إسرائيلية تشكيكها في قدرة تل أبيب على تسديد ضربة عسكرية قادرة على إجهاض البرنامج النووي الإيراني، علاوةً على تشكيكها في قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمّل تبعات ردٍّ من إيران وحزب الله. انظر أيضًا: يوسي ميلمان، "هعولام كفار لو مأمين شيسرأئيل تتكوف بإيران" (العالم لم يعد يعتقد أنّ إسرائيل ستهاجم إيران)، **ذي بوست**، (٢٠١٣/٩/٢٩)،

http://www.thepost.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=EE&0r9VQ=EFKFD

٢٩ يورام إيتنغر، "سوريا اشغيئوت أمريكيوت إستراتيجيوت" (سورية أخطاء أميركية إستراتيجية)، **إسرائيل اليوم**، (٢٠١٣/٩/١١)،

http://www.israelhayom.co.il/opinion/117237

٣٠ عبّر عن هذا الموقف، الباحث في العلاقات الأميركية الإسرائيلية أبراهام بن تسفي، انظر: أبراهام بن تسفي، "أوباما هنيف ديجل لفان" (أوباما رفع الراية البيضاء)، **إسرائيل اليوم**، (٢٠١٣/٩/٢٥)،

http://www.israelhayom.co.il/opinion/119105

٣١ ليئور مزراحي، "دباريم شرؤيم ممسراد روش هممشلا، هسار يوفال شطينتس" (الأشياء التي ترى من ديوان رئيس الوزراء، الوزير يوفال شطينتس)، **إسرائيل اليوم**، (٢٠١٣/٩/١٩)،
http://www.israelhayom.co.il/article/117817

٣٢ على سبيل المثال، يقلّل شطينتس من أهمية مقولة أوباما إنّ "كلّ الخيارات متاحة على الطاولة في التعامل مع النووي الإيراني"، ويرى أنّ منح هذا التهديد الصدقية يفرض على الولايات المتحدة إرسال حاملتَي طائرات إلى مياه الخليج.

٣٣ هذا ما يذهب إليه الكاتب الإسرائيلي بن كاسبيت الذي يرى أنّ سلوك أوباما على الصعيد الدولي أشبه بموظّف خدمة اجتماعية، وليس زعيم الدولة الأكبر في العالم، انظر: بن كسبيت، "حوسر هنسيون هبتسوعي شل أوباما سيبخ أوتو عموك ببتسا هسوريت" (تجربة أوباما التنفيذية ورّطته في المستنقع السوري)، **ذي بوست**، (٢٠١٣/٩/١٠)،

http://www.thepost.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=EE&0r9VQ=EFDFF

٣٤ يتوقّع بروم وفريدمان أن يلتزم الأسد بكلّ ما جاء في الاتفاق، وأنّه لن يلجأ إلى شراء الوقت لإدراكه هامش المناورة الواسع المتاح لأوباما، انظر: شلومو بروم، دفيد برفمان، "شيبر هنيشك هكيمي بسوريا: بديرخ لبترون مديني؟" (هل أزمة السلاح الكيماوي السوري في طريقها لحلٍّ سياسي؟)، دورية **مبات عال**، عدد ٤٤٦، مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، (٢٠١٣/٩/١٢)،

http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=95&incat=&read=12045

الأنظار إلى حقيقة أنّ أوباما لم يطلب نزع السلاح الكيماوي السوري، بل طالب النظام بعدم استخدامه في حربه ضدّ الثوّار. وهناك من يرى أنّه يجب ألّا يجري استخلاص استنتاجات "خاطئة" من سلوك أوباما في الملفّ السوري بشأن سلوكه المستقبلي تجاه إيران. ويرى هؤلاء أنّ تردّد أوباما في استخدام القوّة المسلّحة ضدّ سورية جاء لأنّه غير معنيّ بإضاعة ما لديه من إمكانيات وشرعية في مواجهة قضية هامشية، في حساب المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، مثل الكيماوي السوري، وهو يدّخر القوّة العسكرية لتوظيفها في مواجهة إيران، إذا اقتضى الأمر في النهاية. وبخلاف القلقين، فإنّ المتفائلين يرون أنّ الرسالة الأميركية وصلت بقوّة، وأنّها السبب الرئيس وراء ما يسمّونه "هجمة الاعتدال" الإيرانية، مشيرين إلى أنّ إيران ستكون حريصة على وفاء الأسد بالتزاماته في الاتّفاق، على اعتبار أنّ فشل الاتفاق سيعزّز فرص توجّه واشنطن لشنّ ضربة عسكرية على طهران، مع التأكيد على أنّ ما ساعد على استيعاب القيادة الإيرانية الجديدة الرسالة الأميركية حقيقة أنّ نظام العقوبات الصارم الذي يفرضه أوباما نجح في تهاوي الاقتصاد الإيراني[٣٥]. وهناك سبب آخر يدعو المتفائلين للاحتفاء بدور أوباما في التوصّل إلى اتّفاق نزع الكيماوي الروسي، وهو الحفاظ على المصالح الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة. ويرى وزير القضاء الأسبق يوسي بيلين أنّه لولا التوصّل إلى الاتّفاق الروسي الأميركي لتلقّت منظمة "أيباك"، أهمّ منظّمات اللوبي اليهودية وأقواها في الولايات المتحدة، ضربةً قويّة؛ إذ أخذت على عاتقها مهمّة إقناع أعضاء الكونغرس بقرار أوباما شنّ ضربة عسكرية على سورية، في حين كانت كلّ الدلائل تشير إلى أنّها ستفشل في مسعاها بسبب إدراك أعضاء الكونغرس حجم المعارضة الجماهيرية لقرار شنّ الضربة؛ وهذا ما كان سيؤثّر في قوّة الردع الكبيرة التي كانت تحظى بها المنظمة في الساحة الداخلية الأميركية، ما يعني تضرّر مصالح إسرائيل أيضًا[٣٦]. واستدرك بيلين أنّه حتّى لو نجحت "أيباك" في تمرير قرار في الكونغرس لفائدة الضربة، فإنّ هذه الخطوة ستعقّد أوضاع إسرائيل الدولية، على اعتبار أنّ العالم يرى في "أيباك" الذراع الطولى لإسرائيل في الولايات المتحدة، ما يجعل الكثيرين يرون في دفع هذه المنظّمة نحو توجيه ضربة لسورية على أنّه تحرّك إسرائيلي مباشر، وسيادة هذا الانطباع تضرّ بإسرائيل لأنّ مصلحة الدولة العبرية تتمثّل في عدم إبراز أيّ دور لها في ما يحدث في سورية[٣٧]. من هنا، فإنّ الاتفاق الروسي الأميركي بشأن نزع السلاح الكيماوي سحب الضربة العسكرية بوصفها خيارًا حافظًا لمصالح إسرائيل في الولايات المتحدة، ومنع حدوث المزيد من تآكل مكانتها الدولية.

> يرى يوفال شطينتس أنّه لا مبرّر للقلق من الدور الروسي في الاتّفاق، مشيرًا إلى أنّ العلاقة الروسية الإسرائيلية يحكمها خليط من المحدّدات، على رأسها العلاقات الاقتصادية النشطة والتعاون الأمني

الدور الروسي

لقد استأثر الدور الذي قامت به روسيا في التوصّل إلى اتّفاق نزع السلاح الكيماوي، بقدرٍ كبير من الجدل الإسرائيلي الذي دار حول الاتفاق، ولا سيّما على صعيد دلالات هذا الدور وآثاره في المصالح الإسرائيلية. وقد ساد رأيان أساسيان؛ أحدهما يرى أنّ إحياء الدور الروسي في المنطقة وتعاظمه لن يغيّر كثيرًا من واقع موازين القوى العالمية، بمعنى أنّه لن يؤثّر سلبًا في احتكار الولايات المتحدة دور القطب الأوحد في العالم دون منازع، وعليه، فإنّ الدور الروسي لا يؤذن بحدوث تحوّلٍ قد يؤثّر سلبًا في إسرائيل، بل قد يساعد تل أبيب على تحقيق مصالحها. وفي المقابل، هناك من رأى أنّ استعادة روسيا دورها ستؤثّر سلبًا في المصالح الإسرائيلية، وسيترافق مع الدفع بمزيدٍ من المخاطر أمام الدولة العبرية. وسنحاول مناقشة حجج الطرفين.

تيّار المتفائلين

يرى يوفال شطينتس، وزير الشؤون الإستراتيجية والاستخبارات والعلاقات الدولية الإسرائيلي، أنّه لا مبرّر للقلق من الدور الروسي في الاتّفاق، مشيرًا إلى أنّ العلاقة الروسية الإسرائيلية يحكمها خليط من المحدّدات، على رأسها العلاقات الاقتصادية النشطة والتعاون الأمني، علاوةً على استمرار حوار إستراتيجي فعّال بين الجانبين، على الرغم من

٣٥ هذا ما يصل إليه المعلّق العسكري رون بن يشاي، انظر: رون بن يشاي، "هنسيون هنوآش شل بوتين لتسيل إت أسد" (محاولة بوتين اليائسة لإنقاذ الأسد)، **واي نت**، (٢٠١٣/٩/٩)، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4427688,00.html

٣٦ يوسي بيلين، "لو لجرور يسرائيل لكلحت" (لا تجرّوا إسرائيل إلى المستنقع)، **إسرائيل اليوم**، http://www.israelhayom.co.il/opinion/115257

٣٧ المرجع نفسه.

اختلافهما الواضح في مجال الملفّ النووي الإيراني[٣٨]. ويرى شطينتس أنّ "من الغباء" تجاهل الدور الروسي العالمي، مشيرًا إلى أنّ روسيا تصرّفت في الملفّ السوري بصفتها جزءًا من الحلّ وليس جزءًا من الإشكالية، "وأنّها قامت بخطوةٍ يفترض أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليمي والعالمي، ونحن نتوقّع أن تحرص روسيا تحديدًا على تنفيذ الاتفاق حفاظًا على سمعتها الدولية". وهناك من يرى أنّ سعي روسيا لتعزيز مكانتها الدولية سيدفعها تحديدًا لإلزام الأسد بالوفاء بما التزم به في الاتّفاق، على اعتبار أنّ الأمر يمنح القيادة الروسيّة صدقيّة أكبر في الساحة الدولية[٣٩]. ويرى سفير إسرائيل الأسبق في واشنطن زلمان شوفال أنّ القواسم المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة وروسيا من جهةٍ أخرى أكبر من مواطن الاختلاف، ولا سيّما في ظلّ حقيقة أنّ الأطراف الثلاثة يساورها القلق نفسه من خطر الجماعات السلفيّة، وبخاصّة جبهة النصرة، إلى جانب التقاء مصالح الروس والأميركيين والإسرائيليين في عدم بروز قوّة إسلامية قويّة في المنطقة، وبالتالي لا يتوقّع أن توظّف روسيا دورها للمسّ بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، بمصالح إسرائيل[٤٠].

تيّار القلقين

وفي مواجهة المتفائلين، هناك من رأى أنّ الدور الروسي الحاسم في التوصّل إلى اتّفاق نزع السلاح الكيماوي يجب أن يثير قلقًا إسرائيليًّا عميقًا لأنّه يؤذن بتحوّلٍ كبير قد يفضي إلى عودة نظام القطبية الثنائية، في ظلّ توجّه إدارة أوباما لتقليص دورها العالمي. ويحذّر هؤلاء من أن تؤدّي عودة الروس النشطة للمنطقة إلى عملية إعادة اصطفاف إقليمي، تؤدّي إلى بلورة تحالف متجانس يعتمد في الأساس على المركب الشيعي، تقوم روسيا بدور الراعي له، في ظلّ عدم وجود تحالف مقابل يمكن أن يمثّل ردًّا ملائمًا، ما يزيد من الأعباء على كاهل إسرائيل[٤١]. ويشير القلقون إلى أنّه في ظلّ مظاهر عدم الرغبة في التدخّل في شؤون المنطقة التي تبديها إدارة أوباما، فمن غير المستبعد أن يفقد حلفاء الولايات المتحدة العرب الثقة فيها ويتّجهوا لنسج علاقات تحالف مع الروس. في الوقت ذاته، هناك مخاوف من أن تتّجه موسكو لإعاقة مساعي إسرائيل الهادفة إلى إحباط المشروع النووي الإيراني، عبر وضع المزيد من العراقيل التي تحول دون اتّخاذ المزيد من القرارات في مجلس الأمن الهادفة لتضييق الخناق على النظام في طهران ودفعه للتنازل عن برنامجه النووي[٤٢].

> هناك من رأى أنّ الدور الروسي الحاسم في التوصّل إلى اتّفاق نزع السلاح الكيماوي يجب أن يثير قلقًا إسرائيليًا عميقًا لأنّه يؤذن بتحوّلٍ كبير قد يفضي إلى عودة نظام القطبية الثنائية

ولا شكّ في أنّ أبرز دواعي القلق من الدور الروسي، هو إشارة بوتين إلى أنّ نظام الأسد طوّر السلاح الكيماوي ردًّا على تطوير إسرائيل السلاح النووي؛ إذ يخشى القلقون أن يمثّل هذا التصريح تحوّلًا يفضي إلى طرح المشروع النووي الإسرائيلي في بؤرة الاهتمام العالمي، بما يقلّص من قدرة إسرائيل على مواصلة طرح المشروع النووي الإيراني بوصفه مصدرَ تهديد للأمن العالمي[٤٣].

الخلاصة

على الرغم من وضوح خريطة المصالح الإسرائيلية في سورية، لا تبدو إسرائيل واثقة من آليّات التحرّك التي اتُّبعت، والتي يمكن أن تتّبع في المستقبل لتحقيق هذه المصالح، ما جعل القيادة الإسرائيلية متردّدة في رسم سياساتها تجاه سورية بعد التوصّل إلى الاتّفاق الروسي الأميركي، وذلك للأسباب التالية:

أوّلًا: ليس بوسع إسرائيل العمل بصورة منفردة لتحقيق خريطة مصالحها في سورية، بل إنّ تحقيق هذه المصالح يتطلّب منها تقليص

٣٨ ليئور مزراحي، المرجع نفسه.

٣٩ شلومو بروم، دفيد برفمان، المرجع نفسه.

٤٠ زلمان شوفال، "روسيا حوزيرت لمزراح هتيخون" (روسيا ترجع للشرق الأوسط)، **إسرائيل اليوم**،
http://www.israelhayom.co.il/opinion/117241

٤١ إيزي ليبر، "هأنترس هروسي" (المصلحة الروسية)، **إسرائيل اليوم**، (٢٠١٣/٩/٢٢)،
http://www.israelhayom.co.il/opinio n/118143

٤٢ انظر: شالوم يروشالمي، "بامتسع سدي هموكشيم" (وسط حقل الألغام)، **معاريف**، (٢٠١٣/٩/١٥)،
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/507/179.html?hp=1&cat=479&loc=2

٤٣ المرجع نفسه.

مظاهر تدخّلها في الشأن السوري، وهو ما يعني اعتماد تل أبيب على قوى أخرى بإمكانها التأثير في المشهد السوري.

ثانيًا: على الرغم من علاقات التحالف التي تربط إسرائيل والولايات المتحدة، ومع وجود بعض مظاهر التقاء المصالح بين إسرائيل والقوى الدولية الأخرى المؤثّرة في المشهد السوري، ولا سيّما روسيا، فإنّ هذا لا يعني بحال من الأحوال تطابق الاعتبارات التي تحكم إسرائيل من جهة وهذه القوى، بل تتضارب الاعتبارات في بعض الأحيان، وهذا بحدّ ذاته يعقّد قدرة إسرائيل على تحقيق مصالحها في سورية، ويجعل سياساتها تجاه دمشق تعاني من حالة انعدام اليقين، وهذا ما قد يحوّل بعض الفرص التي ترصدها تل أبيب إلى مخاطر.

ثالثًا: على الرغم من حالة عدم الحسم السائدة في سورية، فإنّ الوضع هناك في المقابل دينامي، ولا يمكن لإسرائيل ولا لغيرها التحكّم في الظروف السائدة في القطر السوري، ما يعني أنّه ليس من المستبعد أن تحدث تحوّلات ترْبك الحسابات الإسرائيلية، وتفاقم من حالة انعدام اليقين التي تتّسم بها سياسات تل أبيب.

رابعًا: تسعى إسرائيل بوضوح إلى أن يجري تصميم التحرّك الدولي ضدّ النظام السوري بصورةٍ تؤثّر في التعاطي مع الملفّ النووي الإيراني بما يخدم مصالحها. لكن في المقابل، فإنّ متطلبات مواجهة النووي الإيراني تختلف اختلافًا كبيرًا عن متطلّبات التعاطي مع النظام السوري، علاوةً على أنّ سلوك النظام الإيراني في المحافل الدولية، ولا سيّما بعد انتخاب الرئيس حسن روحاني يعقّد الأمور أمام إسرائيل ويقلّص من دافعية القوى الدولية الأخرى لتبنّي موقفها منه.

خلاصة القول، إنّ إسرائيل تطمح أن يلتزم النظام السوري بكلّ ما جاء في الاتفاق الروسي الأميركي لنزع السلاح الكيماوي، وأن يجري تصميم المشهد السياسي الداخلي السوري بما لا يشكّل تهديدًا لها، وتأمل أن يكون الاتّفاق سابقة تمهّد لتعاطٍ مماثل مع الملفّ النووي الإيراني. لكن المشكلة التي تواجهها تل أبيب في طريقها لتحقيق هذه الأهداف، هي عجزها عن توفير الظروف التي تضمن تحقيقها.

وحدة تحليل السياسات
في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

صفقة الكيماوي:
المخرج الذي أراده أوباما

بعد مجزرة القصف بالسلاح الكيماوي في غوطتي دمشق في ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٣، دخل الملف السوري مرحلة جديدة؛ إذ أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في ١ أيلول/ سبتمبر عن عزمه توجيه ضربة عسكريّة إلى النظام شرط تصديق الكونغرس على هذه الخطوة. وعلى الرغم من وجود معارضة واسعة ضمن شرائح الرأي العام الأميركي، ومن أعضاء في الكونغرس أيضًا، فإنّ احتمال تنفيذ الضربة العسكرية ظل قائمًا، ولم يتضاءل هذا الاحتمال إلا عندما أعلنت روسيا مبادرةً وافق عليها النظام السوري سريعًا، وتقضي بوضع الأسلحة الكيماوية السوريّة تحت الرقابة الدولية قبل أن يجري سحبها وتدميرها في مرحلة لاحقة.

وتستعرض هذه الورقة كيفية تعامل إدارة الرئيس أوباما مع قضية استخدام السلاح الكيماوي التي ساهمت في بلورة المبادرة الروسية، كما تتناول احتمال تراجع الاهتمام الدولي بحلّ الأزمة، بعد انتقال التركيز من معاقبة النظام على استخدام السلاح الكيماوي إلى الاكتفاء بتسليمه.

تطور الموقف الأميركي من الأزمة السوريّة

بعد الاستخدام الواسع للسلاح الكيماوي بدأت إدارة أوباما تحضير ضربة عقابية للنظام السوريّ، الأمر الذي اعتبر تغيرًا نوعيًا في الإستراتيجية الأميركية تجاه الملف السوري الذي أبدت تجاهه لامبالاة متفاوتة الدرجة. ويمكن إجمال إستراتيجية الولايات المتحدة منذ انطلاق الثورة السورية حتى استخدام الكيماوي في ٢١ آب/ أغسطس بما يلي:

- الانكفاء عن التدخل المباشر، والاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية ضد النظام، بما يتوافق مع المحددات العامة لإستراتيجية إدارة أوباما في القضايا الخارجية.
- عدم اعتبار الأزمة السوريّة تهديدًا للأمن القومي الأميركي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، ما دامت تستطيع مع حلفائها في المنطقة إبقاء الصراع محصورًا داخل الحدود الجغرافية لسورية[١].
- توصيف الصراع في سورية على أنه "حرب أهلية" قد تستمر لفترات زمنية طويلة، ما يفرض ابتعاد الولايات المتحدة عن الانخراط المباشر، وبخاصة أنّ المعارضة السوريّة وفق النظرة الأميركية هي معارضة منقسمة ومشتتة، تضم "قوى متطرفة". ومن ثمّ، فإنه من غير المؤكد أن تشكل المعارضة السوريّة الحالية حليفًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة في حال حسم الصراع وسقط النظام[٢].
- رفض تسليح المعارضة السوريّة.

بناء على ما سبق، فضّلت إدارة أوباما الانحياز التدريجي للتنسيق مع روسيا لإيجاد حل سياسي وفق اتفاق جنيف، كخيار بديل من خيارات أخرى غير مضمونة مثل تسليح المعارضة السوريّة، أو التدخل المباشر بأنواعه المختلفة. ولضمان السير في هذا النهج، حذّر أوباما النظام السوري مبكرًا من استخدام السلاح الكيماوي، واعتبره "خطًا أحمر" لا يمكن تجاوزه، وأنّ ما أسماه "قواعد اللعبة" سوف تتغير بشكل كامل في حال لجوء النظام إلى استخدام هذا السلاح.

> "لم تر الولايات المتحدة في الأزمة السوريّة تهديدًا لأمنها القومي ولمصالحها الحيوية في المنطقة، ما دامت تستطيع مع حلفائها في المنطقة إبقاء الصراع محصورًا داخل الحدود الجغرافية لسورية"

مثّل استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية على نطاق واسع في الغوطتين إحراجًا لأوباما وإدارته، ووضعه أمام استحقاق التعامل مع تجاوز النظام الخطوط الحمراء التي حددها بوصفها عتبة ضرورية لتغيير تعاطيها مع الأزمة السوريّة. وفي ضوء ذلك، أعلن أوباما قراره توجيه ضربة سريعة وعاجلة ضد النظام، بحيث تكون ضربة عقابيّة ومحدودة النطاق. ويمكن إجمال أهداف الضربة في الآتي:

- معاقبة النظام السوري لتجاوزه "الخطوط الحمراء" المحددة، بما يؤدي إلى إخراج أوباما من الحرج ويظهره رئيسًا حازمًا بعد الانتقادات الداخلية المتزايدة التي تصفه بالضعف والتردد.

١ في شهادته أمام الكونغرس في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١٣، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي: "إنّ التحرك تجاه الملف السوري يجب أن يحصل لحماية مصالح حلفائنا (تركيا، والأردن، وإسرائيل) فحسب". انظر:
"General Says Syrian Rebels Aren't Ready to Take Power," *New York Times*, 21/8/2013: http://www.nytimes.com/2013/08/22/world/middleeast/general-says-syrian-rebels-arent-ready-to-take-power.html?_r=0

2 Ibid.

- تدمير القدرات الكيماوية للنظام السوري للحيلولة دون استخدامها ضد حلفاء الولايات المتحدة؛ أي إسرائيل. وبهذا تحقق الولايات المتحدة إحدى أولويات الأمن الإسرائيلي.

- تحذير بعض الدول في المنطقة والعالم – وهي التي تصفها الولايات المتحدة بأنها "دول مارقة"؛ مثل إيران وكوريا الشمالية - برد عقابي حازم إذا سعت لامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها، فضلًا عن استخدامها، وبما يحافظ على "صورة" الولايات المتحدة ومكانتها بوصفها قوة عظمى تتحكم في مخرجات السياسة الدولية أو تؤدي دورًا مهمًا فيها.

> لم يلتفت أوباما إلى أهداف الثورة السوريّة، ولا قضايا الشعب السوري في خطابه السياسي في هذه المرحلة، بل قصر خطابه على قضايا العلاقات الإقليمية والدولية المتعلقة بالضرر الذي يمكن أن يلحق بالولايات المتحدة وحلفائها

ومن الملاحظ أنّ أوباما لم يلتفت إلى أهداف الثورة السوريّة، ولا قضايا الشعب السوري في خطابه السياسي في هذه المرحلة. كما أنه - خلافًا لسلفه جورج بوش - لم يتطرق إلى نشر الديمقراطية أو مكافحة الإرهاب أو الاستبداد، بل قصر خطابه على قضايا العلاقات الإقليمية والدولية المتعلقة بالضرر الذي يمكن أن يلحق بالولايات المتحدة وحلفائها. كما يلاحظ أنّ مؤيدي النظام السوري هم من تصدّوا لتبني خطاب جورج بوش المتعلق بمكافحة الإرهاب الإسلامي والظلامية.

وفي ضوء الأهداف السابقة، حرصت إدارة أوباما على طمأنة الداخل والخارج، وبخاصة حلفاء النظام السوري بأنّ الضربة المحتملة ستكون محدودة، ولا تهدف إلى إسقاط النظام، أو تغيير موازين القوى على الأرض. وفي هذا السياق يمكن فهم قيام الدبلوماسي الأميركي جيفري فيلتمان بصفته مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة طهران في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣؛ إذ سعى لاحتواء رد فعل إيران، ودفعها إلى عدم التصعيد في حال حصول الضربة العسكرية.

الحشد الأميركي للضربة

خلال الأيام التي سبقت عودة الكونغرس من إجازته الصيفية، بدأت إدارة أوباما مساعي دبلوماسية حثيثة لبناء تحالف دولي واسع للمشاركة في العمل العسكري، أو تأييده على الأقل؛ فتحالف "الراغبين" المصغّر الذي كان يضم بريطانيا وفرنسا إلى جانب الولايات المتحدة لم يعد قائمًا بعد خروج لندن منه في أعقاب تصويت مجلس العموم البريطاني على رفض المشاركة في العمل العسكري ضد نظام الأسد. وبالفعل، فقد نجح أوباما خلال قمة العشرين في تجاوز المعارضة الشديدة لخطوته من قبل روسيا والصين فضلًا عن القوى الصاعدة المتحالفة معها (البرازيل والهند وأندونيسيا)؛ إذ صدر على هامش القمة بيان لـ ١٢ دولة (في ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣) تحدّث عن ضرورة القيام برد قوي لردع النظام السوري عن استخدام الكيماوي. كما نجحت مشاركة وزير الخارجية الأميركي جون كيري في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في ليتوانيا في ٧ أيلول/ سبتمبر، وصدر بيان ختامي طالب برد قوي رادع ضد النظام السوري. وعلى الرغم من أنّ كيري فشل في إدراج الاتحاد الأوروبي في قائمة المشاركين في الضربة، فإنه نجح في ثني ألمانيا وإيطاليا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى عن مطلبها بضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن على القيام بعمل عسكري ضد النظام السوري. وكانت حصيلة جهد الدبلوماسية الأميركية موافقة (٣٣ دولة) على المشاركة في الضربة المزمعة ضد النظام.

ومن الضروري دراسة رد فعل الرأي العام الغربي الذي لا تصدق بعض فعالياته محدودية الضربة، وتشكك في نيات حكوماته بسبب الأثر الذي خلفه العدوان الأميركي على العراق بحجج كاذبة. ومن الواضح أنّ الرأي العام الغربي لم ينقسم في هذا الموضوع إلى يسار ويمين، أو ليبراليين ومحافظين؛ إذ نجد عناصر من أقصى يمين الخارطة السياسية تعارض توجيه ضربة جنبًا إلى جنب مع حركة السلام، إما من منطلق الحرص على مصالح إسرائيل أو من منطلق عداء الإرهاب. فقد نجحت دعاية النظام الروسي في تأكيد مواقفه ضد الإسلام، ودعاية النظام السوري في خلخلة مواقف قوى سياسية تثير أساليب النظام السوري القمعية اشمئزازها، ولكنها لا تتعاطف مع البديل منه. وفشلت دعاية المعارضة السورية في وضع معاناة الشعب السوري في المقدمة، وفي نقد جرائم القوى المتطرفة في سورية، وتفنيد الصورة التي ينشرها النظام عن الثورة. وبالمقابل، نجد في صف المؤيدين للضربة قوى ليبرالية ويسارية ويمينية؛ لدواعٍ وأسباب مختلفة.

"صفقة" في الوقت المستقطع

بموازاة الاستعدادات للضربة، نشطت الجهود الدبلوماسية لتجنب الخيار العسكري؛ فإيران - وهي لاعب أساسي في الأزمة - لم تكن بحكم حجم مصالحها في سورية ودورها في الصراع الدائر فيها في موقع يسمح لها بتمرير ضربة ضد حليفها. وبالمقابل، لم تكن القيادة الإيرانية الجديدة راغبة في دخول مواجهة مبكرة تقضي على فرص انفتاحها على الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة. وقد بدا أنّ إيران سلمت بالضربة، وبدأت الإعداد لامتصاصها والحفاظ على ما هو قائم في إيران والعراق ولبنان. فبادرت بالتعاون مع حلفائها في المنطقة لعرض مخارج تجنّب النظام السوري الضربة؛ فجاءت مبادرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ذات النقاط الثماني في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وهي تدعو الى وقف فوري للقتال، وانتظار نتائج تحقيق فريق المراقبين الدوليين في استخدام الكيماوي، وإلزام النظام والمعارضة موعدًا محددًا لإجراء مفاوضات، وتشكيل حكومة مؤقتة تُجري انتخابات بإشراف عربي وأممي، يعقبها تداول سلمي على السلطة[٣].

ولم تجد مبادرة المالكي صدىً واسعًا على الصعيد الدولي الذي كان يركز على معاقبة النظام على استخدام السلاح الكيماوي فحسب، ما جعل الأنظار تتجه نحو كواليس قمة العشرين في انتظار مفاوضات اللحظة الأخيرة، فتمخضت المساعي الدبلوماسية التي قادها عدد من الدول - وعلى رأسها ألمانيا خلال القمة - عن عقد لقاء قصير بين أوباما وبوتين على هامش القمة[٤]. ويبدو أنّ القيادة الروسية كانت قد اقتنعت بجدية الأميركيين في تنفيذ تهديدهم، وبأنّ تجنب وقوع الضربة يتطلب تقديم "تنازلات" مهمة في موضوع السلاح الكيماوي، إما لإيجاد مخرج لأوباما، أو ربما لإضعاف موقفه أمام الكونغرس والرأي العام المعارض للضربة العسكرية من خلال مبادرات تسحب منه ما تعتبره "الذريعة" المباشرة للقيام بالضربة؛ وهي حيازة السلاح الكيماوي وإمكانات استخدامه[٥].

بدا من الواضح أنّ روسيا ومن ورائها ألمانيا - التي كانت تجري اتصالات مع دول أوروبية ومع إيران - تحضران لـ "صفقة" قبل عودة الكونغرس من إجازته في ٩ أيلول/ سبتمبر، ومن ثمّ، قبل كلمة أوباما للشعب الأميركي في اليوم التالي.

> قبيل ساعات من مناقشة الكونغرس للضربة العسكرية، أعلنت روسيا عن "مبادرة" تنص على وضع السلاح الكيماوي السوري تحت الإشراف الدولي وتدميره

وبالفعل، فقبيل ساعات من مناقشة الكونغرس للضربة العسكرية، أعلنت روسيا عن "مبادرة" تنص على وضع السلاح الكيماوي السوري تحت الإشراف الدولي، وعلى تدميره لاحقًا بعد انضمام سورية إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية. وبصورة فورية، أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم من موسكو عن "ترحيب القيادة السورية بالمقترح الروسي حرصًا منها على أمن مواطنيها وبلادها".

لقد جاءت المبادرة الروسية لتحقق أهداف الإدارة الأميركية من "الضربة العقابية"، وبذلك عززت قوة الجناح المتحفّظ عن الضربة أصلًا في داخل الحكومة الأميركية، كما أنها أخلّت بتماسك المؤيدين للضربة في الولايات المتحدة، وبخاصة اللوبي الإسرائيلي المتحمّس فقط لتدمير المخزون الكيماوي السوري بوصفه أحد أهم أهداف الأمن الإسرائيلي في الوقت الذي يفضل فيه الحفاظ على النظام ضعيفًا لأنّ البديل منه إما الفوضى أو ما هو أسوأ لإسرائيل. وهو – بالمناسبة - موقف تشترك فيه دول أخرى مثل الأردن على سبيل المثال.

الحسابات الجديدة واحتمالات التسوية

أعادت "صفقة الكيماوي" خلط الأوراق على كل المستويات في الأزمة السوريّة، فقد تراجع احتمال الضربة العسكرية الأميركية بعد أن كان شبه مؤكد. وظهر ذلك جليًا في خطاب الرئيس أوباما للشعب الأميركي يوم ١٠ أيلول/ سبتمبر. فعلى الرغم من أنّ أوباما أبقى الضربة خيارًا

---

٣ "المالكي يطرح مبادرة لحل الأزمة السورية: وقف القتال والحوار ورفض أي عمل عسكري"، جريدة **الحياة**، ٢٠١٣/٩/٥، انظر:

http://alhayat.com/Details/548508

٤ أدت ألمانيا دورًا في تخفيف التوتر بين الرئيسين أوباما وبوتين إثر إلغاء البيت الأبيض اجتماعًا ثنائيًا بينهما كان قد تقرر مسبقًا على هامش قمة العشرين؛ نتيجة اتهام بوتين الإدارة الأميركية بالكذب في قضية السلاح الكيماوي قبل أيام قليلة من انعقاد القمة.

٥ خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الأميركي جون كيري في لندن في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، سُئل من قبل أحد الصحفيين بشأن إمكانية تجنّب الضربة في حال تخلّص سورية من السلاح الكيماوي، فكانت إجابته بالموافقة، إذا ما حصل ذلك خلال أسبوع.

قائمًا، ومناشدته الشعب الأميركي وأعضاء الكونغرس تفويضه القيام بذلك، فقد أعلن أنّ الأولوية هي للخيار الدبلوماسي، ولذلك طلب تأجيل التصويت في الكونغرس. وبناء عليه، فإنّ تطورات الملف السوري والحراك الدولي بشأنه تقع في المدى المنظور ضمن احتمالين رئيسين اثنين:

- **أولًا: تسوية تقتصر على قضية الكيماوي:** مثلت المبادرة الروسية - أو هكذا جرى الترويج لها أمام الرأي العام الأميركي والكونغرس - "انتصارًا" شخصيًا للرئيس أوباما وإدارته، وبخاصة في ضوء اتهامه بالضعف والتردد؛ فخيار اللجوء إلى القوة والتهديد بالتدخل العسكريّ أثبت "نجاعته"، وأجبر روسيا والنظام السوريّ على التراجع خطوة إلى الوراء. وقد شكلت هذه الخطوة "المخرج" الذي أراده أوباما لتجنّب العمل العسكري الذي يضعه وحزبه في مواجهة مع الرأي العام، فضلًا عن أنه يتعارض مع إستراتيجية الانكفاء التي أكد عليها في حملاته الانتخابية، واتبعها منذ توليه السلطة. انطلاقًا من ذلك، قد يؤدي تنفيذ هذه "الصفقة" إلى إعادة الأزمة السوريّة إلى مرحلة ما قبل مجزرة الكيماوي، وليستمر الصراع قائمًا في انتظار أن تنضج ظروف ملائمة داخليًا وخارجيًا لبلوغ "تسوية". وإنّ تركيز الولايات المتحدة على مسألة السلاح الكيماوي، وتجاهلها الكامل للمأساة السورية في جوانبها الأخرى أكثر من عامين، يجعل هذا الخيار "الأكثر رجحانًا". وقد ترجم هذا الخيار عمليًا في الاتفاق الذي جرى بين كيري ولافروف في جنيف في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، والذي نصّ على إطارٍ زمني لتدمير المخزون الكيماوي السوري بحلول منتصف عام ٢٠١٤، وجرى تضمينه في قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ الصادر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.
- **ثانيًا: تسوية كبرى يشكل فيها الكيماوي مدخلًا لإطار شامل للحل:** قد تفتح مسألة استخدام السلاح الكيماوي - وقد جرى استثماره في لعبة المقايضات بين الغرب وروسيا حول الملف السوري - الباب لترتيبات أوسع؛ وقد تمنع تعقيدات الصراع داخل سورية من أن تقتصر "الصفقة" على موضوع الكيماوي فحسب. كما أنّ الضغوط التي تمارس على الإدارة الأميركية من بعض الدول العربية والإقليمية والأوروبية، قد تدفع باتجاه عدم اقتصار الصفقة على السلاح الكيماوي. وربما يشكل ذلك فرصة لتسريع الحل السياسي وفق اتفاق "جنيف ١"، وتشكيل حكومة مؤقتة كاملة الصلاحيات مكونة من النظام والمعارضة، بحيث تكون خطوة أولى على طريق الانتقال السياسي في سورية. ولكن، ثمة صعوبات عدة تعترض هذا الاتجاه؛ أبرزها عدم جاهزية طرفي الصراع، وبخاصة النظام للدخول في عمليّة سياسيّة؛ فقد وافق النظام على "الصفقة" بوصفها ثمنًا لبقائه كما هو في معادلة الصراع داخليًا، وإعادة تأهيله طرفًا "شرعيًا" معترفًا به دوليًا. أما المعارضة فهي تعاني من جهتها انقسامات تجعل من الصعب البدء معها بأي عملية سياسية ذات معنى.

إنّ كل ما تقدم يجعل المبادرة الروسية تمثل مخرج الحد الأدنى الذي تسعى له القوى الكبرى الرئيسة المهتمة بالصراع بعد التصعيد الكبير الذي أعقب استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي ضد شعبه. واللافت أنّ قوى المعسكرين (حلفاء النظام وخصومه) تعاونت بشدة للتوصل إلى الاتفاق للحيلولة دون وقوع الضربة العسكرية الأميركية. فهل يمثل هذا التعاون نموذجًا يمكن أن يتكرر في إطار تسوية أشمل تؤدي إلى إنهاء المأساة السورية، وتساهم في وضع حد لنظام دمر مدن سورية وارتكب في حق شعبها جرائم إبادة، وجرائم ضد الإنسانية؟ أم هل أنّ إدارة الأزمة ومنع انتشارها سيستمر نهجًا في التعامل مع الموضوع؟ من الواضح أنّ الشعب السوري مضطر لمواصلة الاعتماد على نفسه في هذه المرحلة، وللارتقاء بدرجة التضامن الداخلي وبأداء قواه السياسية والمقاتلة.

وحدة تحليل السياسات
في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بعد صفقة الكيماوي:
هل ثمّة محاولات لإعادة تأهيل الأسد؟

بعد تهديدات عسكريّة أميركية بسبب استخدامه السلاح الكيماوي في غوطتي دمشق في ٢١ آب / أغسطس ٢٠١٣، أعلنت روسيا عن مبادرةٍ سياسيّة تجنّب النظام السوري خيار الضربة في مقابل التزامه بالتخلّص من سلاحه الكيماوي. وعلى الفور، أعلن النظام السوري موافقته على المبادرة الروسيّة، وكشف خلال أيّام عن ترسانة سلاحه الكيماوي ومواقعه. ولم يلبث أن قدّم في ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ طلب انضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، والتي كان يشترط للانضمام إليها سابقًا أن تلتزم إسرائيل بالتخلّي عن سلاحها النووي.

أدخلت هذه التطوّرات تغيّراتٍ كبيرة على مشهد الأزمة السوريّة؛ إذ جرى اختصارها في قضيّة تسليم السلاح الكيماوي وتدميره دون اكتراث بالمعاناة الإنسانية للشعب السوري. وصدر قرارٌ عن مجلس الأمن بإجماع أعضائه في ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ تضمّن الآليّات التنفيذية لتدمير الترسانة السوريّة من الأسلحة الكيماوية. وخلال أيّام، وصل فريق المفتّشين الدوليين، وبدأ عمله بتعاونٍ تامّ أبدته السلطات السوريّة وأشادت به الأمم المتّحدة وكذلك إدارة أوباما التي "أثنى" وزير خارجيتها على تعاون الحكومة السوريّة، وعدّه "نقطة تُحسب" لفائدة الأسد. في الأثناء، بدأت وسائل إعلام عالمية تتهافت على إجراء مقابلات مطوّلة مع الأسد، مانحةً إيّاه منبرًا افتقده منذ بداية الأزمة لمخاطبة الرأي العامّ الغربي والعالمي؛ فخلال شهرٍ من الإعلان عن المبادرة الروسيّة، أجرى الأسد ثماني مقابلات مطوّلة مع وسائل إعلام أميركيّة وفرنسيّة وروسيّة وصينيّة وتركيّة، وغيرها.

تقف هذه الورقة على دلالات انفتاح وسائل الإعلام العالمية على إجراء لقاءات مع الرئيس الأسد. وتحاول انطلاقًا من ذلك فحص دقّة التساؤلات التي بدأت تُطرح عن إمكانية إعادة تأهيله، وتلميع صورته أمام الرأي العامّ الدولي، بعد موافقته على التخلّي عن مخزونه من السلاح الكيماوي، وذلك خطوة في اتّجاه التسليم ببقائه والتعامل معه بوصفه رئيسًا شرعيًّا لسورية.

إستراتيجية النظام الدعائيّة في مواجهة الضربة الأميركية

منذ بداية الثورة، دأب النظام على ترديد أفكارٍ وتكريس تصوّراتٍ لطالما مثّلت ركائز إستراتيجيته الدعائية، وأهمّها:

١. أنّ سورية تتعرّض لمؤامرة خارجية (كونيّة) دون أن يحدّد الطرف أو الأطراف المتآمرة.

٢. تذكير الغرب وبخاصّة الولايات المتّحدة، بأهمية دوره في المنطقة كـ "ضامن" للاستقرار، ومن ثمّ فإنّ سقوطه أو خروجه من المشهد لا بدّ أن ينجم عنه اختلالات عميقة في بنية النظام الإقليمي.

٣. التركيز على مسألة "التطرّف الإسلامي" عبر تضخيم دور الجهاديين والحركات الجهاديّة في الثورة السوريّة (مثل جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش")[١]، وتخويف الغرب من تداعيات انتصارها في سورية على مصالحه.

٤. محاولة النظام تصوير نفسه أنّه يقف مع الغرب في خندقٍ واحد في مواجهة الإرهاب.

ولترويج هذه الأفكار ونشرها، تعاقدت السلطات السوريّة مع شركات علاقاتٍ عامّة مختلفة عملت على اجتذاب كتّابٍ وصحفيين ووسائل إعلام غربية لديها شكوك حيال الثورة السوريّة[٢]. مثّل هذا السلوك دليلًا على إدراك النظام - بناءً على تجاربَ سابقة - أهمية الإعلام والرأي العامّ في الدول الديمقراطيّة، وهو لذلك عمد إلى مأسسة نشاطه الإعلامي المضادّ للثورة ومنهجَته بما يتلاءم وسياق الأحداث والتغيّرات على المستويْن الدولي والإقليمي[٣]. فضلاً عن ذلك، عندما لاحت بوادر التدخّل العسكري الأميركي في الأفق بعد استخدامه السلاح الكيماوي، قام النظام باستنفار قواه الإعلامية والدبلوماسية لحشد الرأي العامّ الغربي ضدّ الضربة؛ وذلك من خلال:

- قيام الجيش السوري الإلكتروني[٤] باختراق مواقعَ أميركية، وصحفات متابعة في وسائل التواصل الاجتماعي، ووضع رسائل تناشد الشعب الأميركي الوقوف ضدّ الضربة، بزعم أنّ "السوريّين والأميركيين إخوة وشركاء في الحرب ضدّ الجهاديّين والقاعدة". ومن أبرز المواقع الإلكترونية التي جرى اختراقها، الموقع الإلكتروني لمشاة البحرية الأميركية (المارينز)[٥].
- تكليف رئيس البرلمان جهاد اللحام بالتواصل مع برلمانات العالم، وبخاصّة الكونغرس الأميركي، ومطالبته بعدم التهوّر وتغليب الدبلوماسية لحلّ الأزمات السياسية. وقد ركّز اللحام في رسالته على

---

١ للتوسّع في هذا الموضوع انظر: عزمي بشارة، **سورية درب الآلام إلى الحرية**، ط١ (بيروت / الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٢٣٤-٢٤٠

٢ انظر: "الأسد ودائرته: العائلة والأمن أوّلا... ثمّ ساسة ورجال أعمال"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٨/٢٤، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=692165&issueno=12323#.UlRBpVCnov0

٣ من أشهر من روّج رواية النظام في الإعلام الغربي الصحفي الفرنسي تيري ميسان، والصحفي الأميركي من أصول أيرلندية ألكسندر كوكبيرن الذي يدير الموقع الإلكتروني الشهير كونتربانش، وكلاهما من أصحاب الميول اليساريّة.

٤ وهو مجموعة منظّمة من الناشطين الإعلاميين المؤيّدين للنظام والمختصّين بتقانات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يتلقّون تمويلهم من النظام ومن رجال أعمال قريبين منه.

٥ "الجيش الإلكتروني السوري يخترق موقع مشاة البحرية الأميركية"، **روسيا اليوم**، ٢٠١٣/٩/٢، على الرابط:

http://arabic.rt.com/news/626100

أنّ الولايات المتحدة وسورية تواجهان "عدوًّا مشتركًا" هو الفكر الوهّابي الجهادي الذي يمثّله تنظيم القاعدة وجبهة النصرة، وأشار إلى أنّ هذا الفكر الجهادي الذي وُلد من رحم العقيدة الجهادية للإخوان المسلمين هو المحرّك الأساسي لهجمات ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١[٦].

- تكليف المستشارة الإعلاميّة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان بالقيام بحملةٍ مكثّفة في وسائل الإعلام الأميركية والغربية عمومًا لدحض الاتهامات الموجَّهة للنظام بالمسؤولية عن مجزرة الكيماوي. وقد استخدمت شعبان خطابًا إعلاميًّا يتضمّن إيماءات طائفية لإثارة المخاوف من تعرّض الأقلّيات الدينية للقتل الجماعي عندما اتّهمت المعارضة باختطاف الأطفال والرجال من قرى اللاذقية، وإحضارهم إلى الغوطة، واستخدام الأسلحة الكيماوية ضدّهم"[٧].

وفي هذا السياق أيضًا، جاء نشاط الراهبة اللبنانية الأمّ أغنيس مريم الصليب التي تبنّت رواية شعبان خلال مقابلات أجرتها مع صحفٍ وقنوات تلفزيونية مثل "روسيا اليوم"[٨]، و"الميادين"، وقناة "المنار" اللبنانية، وغيرها. كما زارت إسرائيل لهذا الهدف. والتقت بكتّابٍ وصحفيين إسرائيليين لترويج هذه الرواية، والتأكيد على أنّ بقاء نظام الأسد يصبّ في مصلحة إسرائيل، لأنّ البديل هو تنظيم القاعدة[٩].

إجراء بشّار الأسد لقاءاتٍ صحفيّة مع وسائل إعلام غربيّة استباقًا لحصول الضربة العسكرية، ذكّر فيها الغرب بأهمّية دوره الوظيفي عندما ربط بين استقرار المنطقة واستقرار سورية[١٠].

من الصعب الحكم يقينًا على نجاح الإستراتيجية الدعائيّة للنظام أو فشلها في مواجهة احتمال تلقّيه ضربة عسكرية أميركية، ردًّا على استخدامه السلاح الكيماوي، وذلك في ظلّ وجود عواملَ عديدة تؤثّر في صناعة الرأي العامّ وعدم توافر إمكانية قياس هذا التأثير. لكن الأكيد أنّ ما حسم القرار في النهاية هو المصالح الأميركية والإسرائيلية المتقاطعة بشأن التخلّص من السلاح الكيماوي السوري وتجنّب التدخّل العسكري في آنٍ معًا.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ النظام دأب على تأكيد حضور روايته في أوساط الرأي العامّ الغربي، والعمل على تشويه الثورة والتحذير من تداعيات نجاحها أمام جهاتٍ غربيّة لديها تخوّفات من البديل المحتمل في الحدّ الأدنى. ومن الملفت أنّ صحيفة نيويورك تايمز قامت بنشر صورة على صدر صفحتها الأولى يوم ٢٠١٣/٩/٥ تُظهر مقاتلين ادّعت أنّهم من المعارضة السوريّة يقومون بإعدام جنودٍ من الجيش النظامي بطريقةٍ وحشية[١١]. حصل ذلك، حين كان أركان إدارة أوباما (جون كيري، وتشاك هيغل، ومارتن دمسبي) يقدّمون شهاداتٍ في مجلس الشيوخ لإقناعه بدعم الضربة العسكرية ضدّ النظام السوري. وقد استغلّ أعضاء في الكونغرس هذه الصورة لتبرير رفضهم معاقبة نظام بشّار الأسد على استخدامه الكيماوي؛ فقد رفعوا الصورة في وجه المؤيّدين وخاطبوهم قائلين: "أهؤلاء هم من تريدون دعمهم في سورية؟"، في إشارةٍ إلى الجهاديّين. لقد قامت نيوريوك تايمز بنشر هذه الصورة (على الرغم من عدم وجود مصدر موثوق لها باعتراف إدارة الصحيفة نفسها) للتأثير في نتيجة التصويت في مجلس الشيوخ، وكذا فعلت وسائل إعلام أخرى مثل فوكس نيوز.

وفي المقابل، لم تكن المعارضة السوريّة واعية في أيّ مرحلة من مراحل الثورة – سواء سلمية أو مسلّحة – بأهمية مخاطبة الرأي العامّ الغربي، بل انشغلت بدلًا من ذلك بالرهان على النظم السياسية الغربية والعربية وأجهزتها الأمنيّة[١٢].

---

٦ "رئيس مجلس النوّاب السوري يناشد الكونغرس الأميركي عدم السماح بضربة عسكرية"، **القدس العربي**، ٢٠١٣/٩/٦، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=81824

٧ "بثينة شعبان: المعارضة استخدمت "الكيماوي" في الغوطة ضدّ أطفال خطفتهم من اللاذقية"، **دي برس**، ٢٠١٣/٩/٥، على الرابط:
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=152157

٨ الأمّ أغنيس مريم تكشف لـ "روسيا اليوم" حقائق عن استخدام الكيميائي في سورية، **روسيا اليوم**، ٢٠١٣/٩/٥، على الرابط:
http://arabic.rt.com/news/626427

9 Gideon Levy: 'The slinging nun: On visit to Israel, Syrian-based nun backs beleaguered President Assad Why a Carmelite nun believes the chemical attack in Damascus was faked', *Haaretz*, 1/9/2013:
http://www.haaretz.com/news/features/.premium-1.544616

١٠ في ردّه على سؤال عن ردّة فعل حلفاء النظام في حال وجّهت الضربة، قال الرئيس الأسد لصحيفة "لوفيغارو": "لا أريد أن أتحدّث نيابة عنهم... لكن تصريحاتهم كانت واضحة... وبما أنّنا ذكرنا أنّ القضية إقليمية... فلا يستطيع أحد أن يفصل مصالح سورية عن إيران... ومصالح سورية وإيران وحزب الله عن مصالح دولٍ أخرى تقف معنا. اليوم استقرار هذه المنطقة يتوقّف على الوضع في سورية". انظر: "الرئيس الأسد لصحيفة لوفيغارو: استقرار المنطقة يتوقّف على استقرار سورية... والقويّ من يمنع الحرب وليس من يشعلها"، **سانا**، ٢٠١٣/٩/٣، على الرابط:
http://sana.sy/ara/2/2013/09/03/500554.htm

11 C. J. Chivers, "Brutality of Syrian Rebels Posing Dilemma in West", *New York Times*, 5/9/2013,
http://www.nytimes.com/2013/09/05/world/middleeast/brutality-of-syrian-rebels-pose-dilemma-in-west.html?pagewanted=all&_r=0

١٢ وليد عبد النور، "الثورة السورية: أعدل قضية عند أفشل محام"، **موقع الجمهور**، ٢٠١٣/٩/٩، على الرابط:
http://www.aljomhoor.net/content/3773/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-

هل تجري حقًّا محاولات لإعادة تأهيل الأسد؟

أشرنا في ورقة تقدير موقف سابقة صدرت عن المركز العربي، إلى أنّ أحد أهداف الضربة العسكرية الأميركية المحتملة هو "تدمير القدرات الكيماوية للنظام السوري للحيلولة دون استخدامها ضدّ حلفاء الولايات المتحدة؛ أي إسرائيل تحديدًا، وتحذير بعض الدول في المنطقة والعالم من امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها"[١٣]. لقد حقّقت واشنطن وتل أبيب أهداف الضربة من دون تنفيذها؛ فالنظام السوري التزم وبسرعة كبيرة بتدمير سلاحه الكيماوي لدرجة استحقّ عليها ثناء الإدارة الأميركية، بعد أن درجت على وصفه بأنّه "مجرم يقتل شعبه بالغاز".

بناءً عليه، ثمّة مؤشّرات يمكن أن تجري قراءتها بطريقة توحي بأنّ هناك توجّهًا غربيًّا لإعادة تأهيل الأسد وإضفاء الشرعية على حكمه، ونحن وإن كنّا نعتقد أنّ إعادة تأهيل مرتكب الجرائم ضدّ الإنسانية أمرٌ شبه مستحيل، إلا أنّه من المهمّ لفت الانتباه إلى أبرزها كجزء من حالة تقييم راهنة:

١. قرار مجلس الأمن ٢١١٨: ثبّت هذا القرار النظام بوصفه طرفًا شرعيًّا في معاهدة وقّعها، وأبدى استعداده لتنفيذها، وعليه، فإنّ التواصل الدولي الذي انقطع أواخر عام ٢٠١١ عاد من جديد وبصورة رسميّة من خلال قرار مجلس الأمن الذي يطالب الدول جميعًا بتقديم العون والمساعدة والاستشارة والخبرات للنظام السوري؛ لتنفيذ قرار تدمير السلاح الكيماوي. وقد تلمّست دول فاعلة في الأزمة السوريّة مثل تركيا، وقطر، والسعودية مخاطر الإشارات الواردة في هذا القرار، فانتقدت اختصار القضية السوريّة في السلاح الكيماوي لأنّه يغضّ الطرف عن جرائم النظام ويضفي عليه شرعيّة منزوعة. وقد عبّر عن ذلك صراحةً أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في كلمته أمام الجمعية العامّة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ بالقول "الشعب السوري لم يثر ليضع الكيماوي تحت حماية دولية"[١٤]. كما امتنعت السعودية عن إلقاء كلمتها أمام الجمعية العامّة في ٢ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣ احتجاجًا على اقتصار قرار مجلس الأمن على معالجة مسألة الكيماوي[١٥]، ثمّ ما لبثت أن رفضت تسلّم مقعدها كدولة غير دائمة العضوية في مجلس الأمن.

> ثمّة مؤشّرات يمكن أن تجري قراءتها بطريقة توحي بأنّ هناك توجّهًا غربيًّا لإعادة تأهيل الأسد وإضفاء الشرعية على حكمه، ونحن وإن كنّا نعتقد أنّ إعادة تأهيل مرتكب الجرائم ضدّ الإنسانية أمرٌ شبه مستحيل، إلا أنّه من المهمّ لفت الانتباه إلى أبرزها

٢. تفاوت التفسيرات بشأن مستقبل الأسد: يذهب التفسير الروسي والأميركي لاتّفاق "جنيف١" نحو إبقاء النظام السوري مع إدماج المعارضة في الحكم، في حين يتمحور الخلاف حول شخص بشّار الأسد ودوره المستقبلي. مع ذلك فإنّ القرار ٢١١٨ "أيّد" - دون أن يلحظ أيّ إجراءات إلزاميّة - عقد مؤتمر "جنيف ٢" وتشكيل هيئة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة في أقرب وقت. وعلى اعتبار أنّ عملية تدمير الكيماوي تتطلّب عامًا واحدًا على الأقلّ، بحسب خبراء الأمم المتحدة، فإنّ شرعية بشار الأسد ستبقى قائمة في أيّ تسوية مستقبلية بوصفه يمثّل النظام الذي تعهّد بالالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن، ويختصره بشخصه، ما يعني أنّ الولايات المتحدة باتت قريبة من تبنّي التفسير الروسي لـ "جنيف١"[١٦].

٣. مكافحة الإرهاب: منذ انطلاق الثورة السوريّة والغرب يتخوّف من مسألتين رئيستين في حال سقوط النظام، وهما السلاح الكيماوي،

---

١٣ "صفقة الكيماوي: المخرج الذي يحتاجه أوباما"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٩/١٥،على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/04ab0be2-4249-46c7-9830-904b7b13560e

١٤ "أمير قطر: من المؤسف أن يظلّ مرتكبو الجرائم في سورية بدون مساءلة"، **الحياة**، ٢٠١٣/٩/٢٥، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/555443

١٥ "السعودية تلغي كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة احتجاجا على قضايا خلافية"، **رويترز**، ٢٠١٣/١٠/٣، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B22AA20131003

١٦ يجدر الإشارة إلى أنّ صحيفة الشرق الأوسط السعودية نقلت في ٦ تشرين الأول / أكتوبر تسريبات دبلوماسية عن اتفاقٍ أميركي روسي بتمديد ولاية الأسد عامين حتّى منتصف عام ٢٠١٦. تنقل الشرق الأوسط التسريبات المتداولة عن أسباب هذا التمديد، وهي: استكمال الأسد تفكيك الترسانة الكيماوية السوريّة والقضاء على الجماعات المتشدّدة، بعد تصاعد نفوذ الكتائب المقاتلة والمرتبطة بتنظيم القاعدة، عدا عن أنّ الواقع السوري الحالي لناحية وجود ملايين اللاجئين خارج الحدود والنازحين في الداخل، وخروج مناطق عدّة عن سيطرة النظام وعدم انتظام العمل الدبلوماسي في سفارات النظام، يجعل من إمكانية تنظيم الانتخابات الرئاسية مهمّة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. انظر: "تسريبات عن اتفاق أميركي - روسي لتمديد ولاية الأسد... وواشنطن تنفي"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٣/١٠/٦، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=745758&issueno=12731#.UlVIl1Cnrb0

والفوضى التي تؤسّس لوجود الحركات الجهادية القريبة من تنظيم القاعدة ونشاطه. ومع قيام النظام بتحييد مبعث القلق الأوّل بالنسبة إلى الغرب وهو السلاح الكيماوي، عاد هذا النظام ليؤكّد أنّه أفضل حليفٍ للتخلّص من مصدر القلق الثاني - أي الحرب ضدّ الإرهاب "الإسلامي".

والواقع أنّ اهتمام الغرب بموضوع الجهاديين ودورهم ما فتئ يتزايد، بخاصّة بعد تنامي نفوذ الحركات الجهادية كـ "النصرة" و"داعش". هذا مع أنّ الغرب نفسه ساهم في تحوّل الجهاديين إلى قوّة تضامنية أساسية مشاركة في القتال، عندما لم يضع سقفًا لاستخدام النظام أدوات العنف، ولم يسمح بتسليح المعارضة بصورة جدّية في الوقت ذاته. وغنيّ عن القول إنّ النظام ساهم في تنامي حضور الجهاديّين ونفوذهم في الثورة؛ إذ أفرج عن عددٍ كبير منهم كانوا معتقلين في سجونه ولا سيّما سجن صيدنايا. كان هدف النظام واضحًا في دفع الجهاديين لواجهة الثورة ليضع العالم أمام خيار القبول باستمراره أو خيار حكم الحركات المتطرّفة. وكان ملفتًا ما كشف عنه بشّار الأسد في مقابلته مع مجلّة دير شبيغل الألمانية في ٧ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣ من وجود اتّصالات مع ألمانيا والنمسا، عبر قنوات يجري خلالها تبادل المعلومات الأمنيّة[١٧].

٤. التقارب الأميركي – الإيراني: منذ انتخاب الرئيس حسن روحاني، تشهد العلاقات الإيرانية الأميركية ما يبدو وكأنّه رغبة مشتركة في القطع مع مرارة الماضي[١٨]. وبالنظر إلى تركيز الولايات المتحدة على ملفّ أسلحة الدمار الشامل، يعدّ تخلّي نظام الأسد عن السلاح الكيماوي السوري سابقة يمكن أن تستنسخها إدارة أوباما في التعامل مع إيران التي تتخلّى عن تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات الدولية عنها، وتطبيع العلاقات معها والاعتراف بدورها الإقليمي في المنطقة، قد يتضمّن بقاء الأسد لفترة محدّدة ليصبح "حالة مشجّعة" لها لإقناعها بالتخلّي عن برنامجها النووي.

٥. اختلاف التعاطي الإعلامي الغربي: برز هذا المعطى كما بينّا من خلال منح الأسد المنبر لتقديم روايته في مواجهة الرواية التي ظلّت سائدة في الإعلام الغربي منذ بداية الثورة، وركّزت على عنف النظام وإجرامه بحقّ المتظاهرين السلميين والمناطق الثائرة، بعد أن ترسّخت لدى شرائح الرأي العامّ الغربي صورته كديكتاتور ارتكب جرائم ضدّ الإنسانية. ومن خلال هذا المنبر، حاول بشار الأسد أن يقنع الغرب عمليًّا بأنّه يحارب الإسلاميين نيابةً عنه.

كلّ هذه المعطيات تؤشّر إلى وجود محاولة – وإن كان من غير الواضح بعد مدى جدّيتها - لتطبيع صورة الأسد، وربّما إعادة تأهيله. وقد تنبّه البعض إلى خطورة هذه المؤشّرات، إذ استنكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تصريحات وزير الخارجية الأميركي التي أشادت بتعاون الأسد في تدمير سلاحه الكيماوي، كما استغرب تعاطي بعض وسائل الإعلام الغربيّة والتركيّة معه كسياسي ومحاولة تلميع صورته وتأهيله، قائلًا إنّه لا يرى في الأسد إلّا إرهابيًّا قتل ١١٠ آلاف مواطن من شعبه[١٩].

إنّ إعادة تأهيل الأسد سياسيًّا والاعتراف بشرعيته التي سُحبت منه سابقًا – لو حصل، وهو أمر مازلنا نرى أنّه مستبعد - ستمثّل نقطة انعطاف كبيرة في مسيرة الثورة، بخاصّة في ظلّ وجود سوابق عن قيام الغرب - إذا ما تحقّقت مصالحه - بإعادة تأهيل أنظمة دموية (إعادة تأهيل نظام القذافي مثلًا بعد تخلّيه عن برنامجه النووي عام ٢٠٠٣)[٢٠]. مع ذلك يجب عدم الركون إلى فكرة أنّ تأهيل الأسد أمر مستبعد، بل يجب العمل على جعله أمرًا غير ممكن من خلال إستراتيجية متماسكة تضعها كلّ فصائل المعارضة وجماعاتها في الداخل والخارج؛ بهدف تغيير موازين القوى على الأرض من خلال تنظيم نفسها وتجاوز حالة الفوضى في العمل المسلّح التي يستمدّ النظام قوّته منها، ومواجهة ما ترتكبه بعض الكتائب المسلّحة غير المنضوية تحت أهداف الثورة من انتهاكاتٍ بدلًا من تغطيتها وتبريرها. كما ينبغي للمعارضة السياسية وبخاصّة الموجودة في الخارج أن تبدأ مخاطبة الرأي العامّ الغربي؛ لإعادة بناء صورة الثورة كما كانت في بدايتها: ثورة ضدّ الظلم والاستبداد، وقضيّة وطنية عادلة، وليست حربًا طائفية أو محاولة لتأسيس دولة دينية.

---

١٧ انظر: "الرئيس الأسد لمجلّة دير شبيغل الألمانية: سورية ستفعل كلّ شيء لتكون قويّة... كلّ ما اتّخذه الغرب من قراراتٍ سياسية خلال السنوات العشر الماضية كان من شأنه دعم القاعدة"، **سانا**، ٢٠١٣/١٠/٧، على الرابط:
http://sana.sy/ara/2/2013/10/07/506134.htm

١٨ للتوسّع في هذا الموضوع انظر: "التقارب الأميركي - الإيراني: أسبابه وفرص نجاحه"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/١٠/٧، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/733d10e0-5127-4b0f-b5a1-1fa11f9c3248

١٩ "أردوغان ينتقد تصريحات كيري عن الأسد"، **النهار اللبنانية**، ٢٠١٣/١٠/٧، على الرابط:
http://www.annahar.com/article/73503-

٢٠ في صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية كتب الصحافي البريطاني ديفيد غادنير مقالة بعنوان Assad's diplomatic luck could run out as Syria killing continues تطرّق فيها إلى المقابلات الصحفية التي أجراها الأسد مع وسائل إعلام أجنبية، وقال إنّها تتّسم بالدبلوماسية، وأشار إلى القبول الغربي به بعد تسليم السلاح الكيماوي معتبرًا أنّه "يملك جميع البطاقات التي تحرّره من السجن"، وتعطيه الفرصة لتصعيد المجازر ضدّ الشعب،
David Gardner. 'Assad's diplomatic luck could run out as Syria killing continues', *Financial times*, 8/10/2013,
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/b0f60e86-2ff5-11e3-80a4-00144feab7de.html#axzz2hJEAsxt7

وحدة تحليل السياسات
في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

التقارب الأميركي - الإيراني

أسبابه وفرص نجاحه

منذ انتخاب الرئيس حسن روحاني في حزيران / يونيو الماضي، تشهد العلاقات الإيرانية – الأميركية تبادلًا لإشاراتٍ ومواقفَ تنمّ عن رغبة الطرفين في تقاربٍ يمهّد الطريق أمام التوصّل إلى حلولٍ سياسية للقضايا والملفّات العالقة بينهما، وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني. فهل تُظهر هذه الرغبة المشتركة - والتي تُوّجت بالاتصال الهاتفي بين أوباما وروحاني أثناء زيارته إلى نيويورك - تحوّلًا عميقًا في مقاربة كلّ طرف تجاه الآخر؟ وما هي فرص نجاح هذا المسعى؟ أم أنّ الأمر لا يعدو - في ظلّ التجارب التاريخية والشروط المحيطة - كونه محاولة أخرى من جملة محاولاتٍ فاشلة لحلّ الملفّات العالقة مع واشنطن جرّبها رفسنجاني ثمّ خاتمي، قبل أن تتوقّف في ظلّ رئاسة أحمدي نجاد.

تناقش هذه الورقة احتمالات حصول انفراج في العلاقات الأميركية – الإيرانية يؤدّي إلى تسوية الملفّ النووي الإيراني والقضايا المرتبطة بنفوذ إيران الإقليمي. وتتحدّث عن دوافع كلّ طرفٍ للتقارب قبل تقييم فرص نجاح هذه المحاولات والاتّجاهات التي يمكن أن تسلكها. وتخلص الورقة إلى أنّ الرغبة الإيرانية في التقارب مع واشنطن هي تكتيكٌ رئاسي يدعمه المرشد الأعلى، مدفوعة إلى حدٍّ كبير بتأثير العقوبات الغربية في الاقتصاد الإيراني، وعدم القدرة على احتمال المزيد منها.

إذابة الجليد

تزامن إعلان فوز حسن روحاني في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسيّة، مع بوادر تغييرٍ واضح في لغة التخاطب الإيرانية مع الغرب تتّسم في جوهرها بالواقعية. كما بدأت تصدر إشاراتٌ توحي بأنّ طهران ترغب في فتح صفحةٍ جديدة من التعاطي مع واشنطن في ما يرتبط تحديدًا بالملفّ النووي؛ فقد جرى اختيار محمد جواد ظريف وزيرًا للخارجية، وهو المعروف باتّصالاته الواسعة مع الأميركيين خلال فترة حكم الرئيسَين الأسبقيْن رفسنجاني وخاتمي؛ وذلك بالتوازي مع نقل إدارة الملفّ النووي من مجلس الأمن القومي إلى وزارة الخارجية. ومثّل النشاط الدبلوماسي الإيراني على هامش الدورة الـ ٦٨ لاجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة في نيويورك، مظهرًا آخرَ متقدّمًا للتقارب الإيراني - الأميركي؛ إذ التقى وزير الخارجية الإيراني ظريف بنظيره الأميركي جون كيري. ثمّ جاء الاتصال الهاتفي مع أوباما ليتوّج حملة إذابة الجليد، ويهيّئ الأجواء للانتقال إلى طورٍ جديد محتمل في العلاقات بين البلدين.

دوافع طهران إلى تسوية مع واشنطن

يمكن ملاحظة جملةٍ من الدوافع جعلت إيران تعمل على تغيير خطابها السياسي، والانفتاح على مسعى التوصّل إلى تسوية مع الولايات المتّحدة بخصوص مواضيع الخلاف بينهما. وفي العموم يمكن تصنيف هذه الدوافع إلى داخلية وخارجية.

الدوافع الداخلية

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠١٢، حزمةً جديدة من العقوبات ضدّ إيران، شملت حظر استيراد النفط الإيراني، ومقاطعة البنوك الإيرانية. وكانت حزمة العقوبات هذه التي يتعرّض لها الاقتصاد الإيراني، هي الأشدّ في سلسلة العقوبات الغربية منذ عام ١٩٧٩ نظرًا للآثار التي خلفتها على مستوى معيشة الشعب الإيراني، ومجمل الوضع الاقتصادي؛ إذ تقلّصت الصادرات الإيرانية بنسبٍ كبيرة وبخاصّة الصادرات النفطية، وتقلّصت معها موارد الخزينة العامّة، والتي رافقها حرمان إيران من إمكانية إجراء صفقات من خلال نظام البنوك الإلكتروني. ونتيجة لذلك، ازدادت نسب البطالة، وارتفع التضخّم المالي، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية، واستشرى الفساد، وازداد الاستياء الشعبي بفعل العقوبات الاقتصادية والحصار الخانق. وبناءً على ذلك، بات قطاعٌ واسع من الشعب الإيراني يتطلّع إلى تبنّي سياسات جديدة تسهم في إنهاء معاناته الاقتصادية، وإعادة الانفتاح على العالم. وهو ما كان وعد به حسن روحاني خلال حملته الانتخابية، وحقّق الفوز على أساسه.

بعد وصوله إلى السلطة، شَخَّص روحاني مشاكل البلاد في قضيّتين أساسيتين هما السياسة الخارجية والاقتصاد، مشدّدًا على الربط بينهما. فرأى أنّ التوصّل إلى تسوية مع الغرب بخصوص الملفّ النووي يُعدّ السبيل الوحيد لرفع العقوبات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الداخلية ومستوى معيشة المواطن الإيراني. وقد لخّص روحاني هذه الرؤية في تصريحٍ سابق قال فيه: "ينبغي لأجهزة الطرد المركزي أن تدور، لكن حياة الإيرانيين هي الأخرى ينبغي لها أن تدور"، في إشارةٍ إلى أنّ امتلاك التكنولوجيا النووية لا يتعارض مع تأمين الاحتياجات المعيشية وتحسّن أوضاع الشعب الاقتصادية.

لا شكّ في أنّ العقوبات الاقتصادية مثّلت العامل الداخلي الأهمّ في الدفع باتّجاه تبنّي خطابٍ إيراني أكثر اعتدالًا ودفعًا باتّجاه التقارب مع الغرب، لكنّه لا يكفي وحده لتفسير هذا التغيير؛ فهناك مؤشّرات

تدلّ على بدء الانشغال بترتيبات الخلافة على مستوى ولاية الفقيه. فالمرشد الذي بلغ من العمر عتيًّا، يطمح إلى ترتيب بيت النظام الداخلي قبل رحيله، وبما يؤمِّن سبل دوامه واستمراريته. ويعتقد المرشد أنّ النظام يواجه تحدّياتٍ كبرى، وهو غير قادر على التصدّي للمشاكل الداخلية بالتوازي مع استمرار المواجهة مع الغرب على خلفية البرنامج النووي والخلاف على قضايا إقليمية أخرى. من هذا الباب، ومن منطلقٍ براغماتي بحت، يرى المرشد أنّ أفضل السبل لحماية النظام وضمان استمراره هي إنهاء المواجهة مع الغرب أو على الأقلّ تخفيفها، وبدء عمليةٍ قد تكون طويلة لتطبيع العلاقات معه، في إطار ما أطلق عليه اسم "الليونة الشجاعة".

الدوافع الخارجية

مثَّل الانسحاب الأميركي من العراق عام ٢٠١١، ذروة نجاح المشروع الإقليمي الإيراني الذي بدأ في التوسّع والتمدّد بعد سقوط خصمَي طهران الأساسيّين على المستوى الإقليمي؛ فقد أطاحت الولايات المتّحدة حكم طالبان الذي مثَّل تحدّيًا عنيدًا لإيران من جهة الشرق بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١. ثمّ تكرّر الأمر نفسه عندما أطاحت نظامًا غرب إيران، هو نظام صدّام حسين عام ٢٠٠٣. وقد استفادت طهران من ظروف العمل العسكري الأميركي، وتمكّنت من إيصال حلفائها إلى السلطة في بغداد. لكن استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق ظلّ يعطّل أحلامها في تحقيق تواصلٍ جغرافي لقوس نفوذها الممتدّ من هيرات في أفغانستان شرقًا، إلى ساحل البحر المتوسّط غربًا حيث يسيطر حزب الله في لبنان، ويقبع حليفٌ آخر لها في دمشق.

مع وصول الرئيس أوباما إلى الحكم في البيت الأبيض عام ٢٠٠٩، وإعلان عزمه على سحب كامل القوّات الأميركية من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١، ومن أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بدأت طهران تعدّ نفسها لمَلْء الفراغ الناجم عن الانكفاء الأميركي.

لكن، لم يُكتب للحلم الإيراني أن يتحوّل إلى واقع؛ ففي حين كان آخر جندي أميركي يغادر العراق، انطلقت الثورة في سورية ضدّ نظام حكم الرئيس بشّار الأسد، حليف إيران الرئيس في العالم العربي. وعلى الرغم من كلّ المساعدات التي قدّمتها إيران لسحق الثورة السوريّة، باءت كلّ محاولاتها بالفشل، وأصبح لزامًا عليها أن تتخلّى عن أحلام الهيمنة الإقليمية التي راودتها، وذلك مع اهتزاز سلطة بشّار الأسد في سورية واضطراب وضع حلفائها في العراق؛ نتيجة تدهور الوضع الأمني وتفاقم النقمة الشعبية على سياسات المالكي، والانخراط في مواجهةٍ شاملة على مستوى الإقليم مع دول الخليج العربية.

قام هذا العامل بدورٍ أساسي في دفع إيران إلى التفكير في إمكانية تحقيق تسوية مع الولايات المتّحدة قد تقايض بموجبها القبول برقابة دولية صارمة على برنامجها النووي بما تبقّى لها من نفوذٍ إقليمي، قبل أن يتداعى هذا النفوذ بصورةٍ كاملة.

> لم يُكتب للحلم الإيراني أن يتحوّل إلى واقع؛ ففي حين كان آخر جندي أميركي يغادر العراق، انطلقت الثورة في سورية ضدّ نظام حكم الرئيس بشّار الأسد، حليف إيران الرئيس في العالم العربي

دوافع واشنطن إلى تسوية مع طهران

هناك دوافع داخلية وخارجية جعلت واشنطن ترحّب بإشارات الإيرانيّين؛ إذ لم يفوّت الرئيس أوباما وأركان إدارته فرصةً لتشجيع روحاني على المضيّ قدمًا في توجّهاته الدبلوماسية نحو الغرب.

الدوافع الداخلية

ترتبط هذه الدوافع أساسًا برؤية الرئيس أوباما السياسية التي تنطلق من رغبته في حلّ المشاكل الدولية بالطرق الدبلوماسية، والامتناع عن التورّط في نزاعاتٍ مسلّحة خارجية ما لم تتهدّد المصالح الأميركية مباشرة؛ فقد جاء أوباما إلى الحكم بهدفٍ أساسي، وهو التخلّص من آثار التورّط العسكري الأميركي في العالم الإسلامي لنحو عقدٍ من الزمن، ولملمة القوّة الأميركية المبعثرة، والانطلاق لمواجهة تحدّيات إستراتيجية في المحيط الهادي وفي ما يتعلّق بالصين تحديدًا.

ويتفرّع مباشرةً عن هذه الرؤية انصراف إدارة أوباما إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تمرير برنامجه الصحّي المعروف بـ "أوباما كير"، وخفض النفقات، وخلق فرص عملٍ جديدة، وإعادة ترميم البنية التحتية المتهالكة.

لقد استنزفت الحروب التي شنّتها واشنطن بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ قوّة الولايات المتحدة الاقتصادية، وأدخلتها في واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التي تواجهها على الإطلاق. وعليه، لم يعد الرأي العامّ الأميركي في وارد تأييد أيّ مواجهة خارجية حتّى لو كانت محدودة ولا تستلزم نشر قوّاتٍ برّية، بدليل ما حصل

خلال أزمة السلاح الكيماوي السوري. لذلك، من الطبيعي أن نجد أوباما يتلقّف - وبلهفة - إشارات المصالحة الإيرانية التي تنسجم مع رؤيته لحلّ القضايا الدولية بالوسائل السلميّة.

> استنزفت الحروب التي شنّتها واشنطن بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ قوّة الولايات المتحدة الاقتصادية، وأدخلتها في واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التي تواجهها على الإطلاق.

الدوافع الخارجية

يرى أوباما أنّ إستراتيجيته في التعامل مع طهران تؤتي أُكُلَها؛ فقد فعلت العقوبات الاقتصادية فعلها في إنهاك إيران وإضعافها، وعملية استنزافها في سورية والعراق تترك بالمثل تداعياتٍ كبيرة على وضع النظام الإيراني وإمكاناته الاقتصادية. لقد تمكّنت واشنطن من جعل تكلفة البرنامج النووي أكبر من فائدته بالنسبة إلى إيران، فقد أنهك هذا البرنامج مقدرات البلاد، وأخضعها لحصارٍ اقتصادي وضغوطٍ وعقوبات غير مسبوقة في تاريخ النزاعات الدولية. يستتبع ذلك أنّ البرنامج النووي قد تحوّل عن غرضه الأساسي وهو تعزيز نفوذ إيران الإقليمي إلى سببٍ في إضعاف هذا النفوذ، بل في إضعاف إيران نفسها.

وفقًا للقراءة الأميركية، تعدّ الظروف الإقليمية والدولية، بخاصّة بعد بروز سابقة تخلّي النظام السوري عن سلاحه الكيماوي في مقابل الامتناع عن ضربه عسكريًّا، ملائمة للتوصّل إلى تسوية تحقّق الأهداف الأميركية لجهة تخلّي إيران عن برنامجها النووي في مقابل رفع العقوبات عنها، وتطبيع العلاقات معها.

ومن هنا أيضًا، يدرك أوباما رغبة طهران في التوصّل إلى حلٍّ سريع للملفّ النووي. وهي رغبةٌ عبّر عنها روحاني صراحةً في أكثر من مناسبة؛ لأنّ رفع العقوبات يحتاج إلى وقتٍ طويل ستكون تكاليفه باهظة بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني. ويحاول أوباما أن يتفاعل مع هذه الرغبة التي تتيح له بالمقابل التوصّل سريعًا إلى تسوية تضع البرنامج النووي الإيراني تحت إشراف وكالة الطاقة الذرّية الدولية، وذلك لقطع الطريق على إيران إذا كانت تحاول شراء الوقت باتّجاه الاقتراب من امتلاك القنبلة النووية من جهة، وبما يحيّد الضغوط الإسرائيلية المتزايدة عليه، وينزع أيّ ذريعة قد تستخدمها حكومة نتنياهو لتوريط واشنطن في مواجهةٍ عسكرية مع إيران من ناحيةٍ أخرى.

فرص نجاح التسوية

هناك إذًا رغبةٌ مشتركة إيرانية - أميركية في تسوية الملفّ النووي بالطرق الدبلوماسية. لكن الرغبات والنوايا وحدها قد لا تكون كافية لإنجاح التقارب الأميركي - الإيراني.

من الواضح أنّ التوجّه الإيراني الجديد في السياسة الخارجية، جاء نتيجة توافقٍ داخلي بين مراكز القوّة الأساسية في النظام، ونقصد هنا المرشد علي خامنئي والحرس الثوري والرئيس حسن روحاني؛ وذلك في إطار توافقاتٍ داخلية حصل بموجبها كلّ طرفٍ على جزءٍ ممّا يريده؛ إذ جاء تشكيل حكومة روحاني وفقًا لرغبات خامنئي والتيّار الأصولي المتشدّد، فهي لا تضمّ أيّ شخصية إصلاحية غير مرغوب فيها بالنسبة إليهم، كما وعد روحاني بالالتزام في السياسة الخارجية بما أسماه خامنئي بـ "فنّ المرونة والبطولة مع الحفاظ على الأصول". وحتّى يضمن روحاني عدم معارضة الحرس الثوري توجّهاته، فقد دعاه إلى الحفاظ على دوره في الحياة الاقتصادية؛ وذلك خلافًا للأصوات المعارضة التي دَعَت الحرس باستمرارٍ إلى الكفّ عن التدخّل في الحياة الاقتصادية والسياسية.

وتؤكّد التصريحات المؤيّدة لأداء حسن روحاني في نيويورك، والتي صدرت عن كلٍّ من الحرس الثوري وأئمّة الجمعة ورئيس البرلمان، على وجود إجماعٍ داخلي إيراني غير مسبوق بخصوص مراجعة العلاقة مع الغرب، ولا سيّما موضوع التقارب مع الولايات المتحدة، وهو الموضوع الذي كان التطرّق إليه غير مسموح به في عهد الرئيسيْن الأسبقيْن رفسنجاني وخاتمي. ومن جهةٍ أخرى، يمثّل هذا الإجماع الداخلي استجابةً لمطلب غالبية الشعب الإيراني التي ترى ضرورة العمل على تجاوز القطيعة مع الولايات المتحدة والعالم، بوصفها مدخلًا لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنامية.

من جهةٍ أخرى، يبدو وضع الرئيس أوباما الداخلي قويًّا لجهة التعاطي مع إيران؛ فهو وإن كان يواجه ضغوطًا من الجمهوريين تتّهمه بالضعف والتخاذل في مجال السياسة الأمنيّة والخارجية، ومن بعض وسائل الإعلام التي اتّهمته علنًا بأنّه رئيسٌ ضعيف وجبان على خلفية معالجته ملفّ الأزمة الكيماوية السوريّة. وعلى الرغم من الضغوط التي يمارسها أصدقاء إسرائيل في واشنطن، والتي تتماهى مع الدعوات الإسرائيلية إلى التصلّب مع إيران، وفي وصف روحاني بأنّه "ذئب في ثياب خروف"، يجد الرئيس نفسه مسلّحًا بدعم نحو ثلاثة أرباع الأميركيّين الذين يرون ضرورة حلّ أزمة الملفّ النووي الإيراني بالطرق السلميّة.

مع ذلك، سيجد الطرفان صعوبةً بالغة في تخطّي حاجز عدم الثقة، والذي يمتدّ على نحو ثلاثة عقود. كما أنّ التوصّل إلى اتّفاقٍ لن يكون سهلًا؛ إذ يبحث الإيرانيون على الأرجح عن تسويةٍ شاملة تحفظ لإيران مصالحها ووضعها بوصفها قوّة إقليمية في المنطقة، في مقابل تنازلات تقدّمها في الملفّين النووي والسوري، وهو ما عبّر عنه روحاني بلعبة "منتصر مقابل منتصر". لكن ذلك قد لا يحدث بالسهولة التي يتوقّعها البعض؛ ففي غياب أيّ معطياتٍ دقيقة عن طبيعة ما تسمّيه طهران بـ"المرونة والضمانات" التي تنوي تقديمها للمفاوضين الغربيّين في مجموعة ٥+١، يصرّ أوباما على أنّ المجتمع الدولي في حاجةٍ إلى أفعالٍ ملموسة يقوم بها الإيرانيون.

> يبحث الإيرانيون على الأرجح عن تسويةٍ شاملة تحفظ لإيران مصالحها ووضعها بوصفها قوّة إقليمية في المنطقة، في مقابل تنازلات تقدّمها في الملفّين النووي والسوري، وهو ما عبّر عنه روحاني بلعبة "منتصر مقابل منتصر"

من جهةٍ أخرى، سيسعى جمهور المتضرّرين على المستوى الإقليمي والدولي من تسوية أميركية - إيرانية يروْن أنّها ستكون على حسابهم، إلى فعل كلّ شيء لمنعها إذا ظلّوا بمعزلٍ عمّا يجري بين طهران وواشنطن؛ فإسرائيل تحاول منْع أيّ تقاربٍ إيراني - أميركي لا يحقّق لها مطالبها الأساسية، وهو الموقف الذي عبّر عنه نتانياهو في الأمم المتحدة عندما حذّر من الانخداع بما أسماه "تلاعب إيران بالمجتمع الدولي". أمّا تركيا وروسيا ودول الخليج، فتشعر كلٌّ منها بالقلق من أن يحسم الاتّفاق المحتمل بين واشنطن وطهران من حساب مصالحهم، ما يضعنا أمام عدّة سيناريوهات يمكن أن تتطوّر في سياقها العلاقات الإيرانية – الأميركية، وهي:

السيناريو الأوّل: أن يؤدّي انخفاض مستوى التوتّر بين إيران والغرب إلى تفاهماتٍ موقّتة تَحُول دون وقوع صدامٍ عسكري، لكنّها لا تكفي لعقد تسويةٍ شاملة؛ نظرًا لصعوبة الملفّات المطروحة، وتعدّد الأطراف ذات المصلحة فيها.

السيناريو الثاني: أن يقود مسار التقارب الحالي إلى تسويةٍ شاملة للملفّات العالقة تنتهي بتوافقٍ إيراني - أميركي يحفظ مصالح الطرفين، ومن ضمنها طبعًا المصالح الإسرائيلية. قد يحصل هذا السيناريو انطلاقًا من رغبة واشنطن وطهران في اغتنام الفرصة لتحقيق ما يُعتقد أنّه مكاسب قد لا يُحقّقها كلّ طرفٍ في ظروفٍ تاريخية أخرى. بالنسبة إلى الإيرانيين، فإنّ رغبتهم في التفاهم مع الغرب تأتي ضمن إجماعٍ قومي داخلي، وبمباركةٍ من المرشد، وفي ظلّ تراجع نفوذهم الإقليمي، ومخاوف من مزيد من الانحسار، وهو ما كان الأميركيون ينتظرونه منذ سنوات. وهو ما يستجيب أيضًا لرؤية إدارة الرئيس أوباما في إيجاد تسويةٍ دبلوماسية لأزمة الملفّ النووي الإيراني. يتوقّف تَحَقُّق هذا السيناريو على مدى استجابة المفاوض الإيراني لأفق التنازلات المتوقّعة الموجودة عند نظيره الأميركي.

السيناريو الثالث: يتمثّل في سعي الإيرانيين، كما كان دأبهم، إلى شراء مزيدٍ من الوقت من دون تقديم تنازلاتٍ تُذكر، في انتظار الوصول إلى نقطة اللاعودة في خصوص حصولهم على تكنولوجيا إنتاج السلاح النووي، أو أملًا في تمكّن حلفائهم الإقليميين من قلب معادلات القوّة لفائدتهم في العراق وسورية. لكنّ هذا السيناريو يحمل مخاطرَ كبيرة؛ لأنّ الغرب مصرٌّ على اقتران تغيّر الخطاب الإيراني بأفعال، كما أنّ الفرصة مازالت قائمة لعملٍ عسكري ضدّ منشآت إيران النووية في حال تبيّن أنّ غرضها هو شراء الوقت.

في كلّ الأحوال يبدو واضحًا أنّ العلاقات الأميركية - الإيرانية تقف على عتبة تطوّراتٍ كبيرة، سوف تطال تأثيراتُها عمومَ المنطقة، وهذا يتطلّب من الدول العربية، بخاصّة في الخليج، أن تكون مستعدّةً للتعامل مع مختلف سيناريوهاتها بوصفها ستكون أكثر الأطراف المعنيّة بها، علمًا أنّ الموقف العربي ليس بالضعف الذي يجري الترويج له؛ إذ في حوزة الدول العربية من أوراق القوّة ما يسمح لها بالتأثير في مسار العلاقات الأميركية – الإيرانية، سواء كان هذا المسار يسير في اتّجاه تسوية أو مواجهة.

وحدة تحليل السياسات
في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بواعث القلق الإسرائيلي من احتمالات التقارب الأميركي - الإيراني

منذ تولّي الرئيس الإيراني حسن روحاني مقاليد الحكم في آب / أغسطس الماضي، تشهد العلاقات الأميركية - الإيرانية بداية انفراجٍ بعد نحو أربعةٍ وثلاثين عامًا من العداء. ويحمل هذا الانفراج بين ثناياه -في حال نجاحه - إمكانية حدوث تغيّرٍ نوعي في العلاقات بين البلدين. بيد أنّ نجاح فرص هذا التقارب سوف يعتمد إلى حدٍّ كبير على قدرة الطرفين على التوصل إلى حلّ للملفات الأساسية العالقة بينهما، وفي مقدّمها البرنامج النووي الإيراني، ودور إيران الإقليمي وموقفها من قضايا الصراع الأساسية في منطقة الشرق الأوسط والخليج. لكنّ النجاح سوف يعتمد، في الوقت نفسه، على مواقف الأطراف الإقليمية - ومنها إسرائيل - التي تتأثر بشكل مباشر من أيّ تطوّر في العلاقات الأميركية - الإيرانية لجهة التعاون أو التنافر.

> منذ انتخابه، بادر الرئيس حسن روحاني إلى إشاعة مناخٍ جديد في ما يتعلّق بعلاقات بلاده بالولايات المتحدة بشكل خاص والدول الغربية بشكل عام

تعالج هذه الورقة بواعث القلق الإسرائيلي من احتمال حدوث انفراج في العلاقات الأميركية – الإيرانية، وتأثيراتها في مضمون الاتفاق الذي تسعى كلٌّ من الولايات المتحدة وإيران للتوصّل إليه بشأن الملفّ النووي الإيراني، وإذا ما كان سيشمل ذلك أيضًا التفاهم على حدود النفوذ الإقليمي الإيراني وماهيته.

تحوّل الخطاب السياسي الإيراني

منذ انتخابه، بادر الرئيس حسن روحاني إلى إشاعة مناخٍ جديد في ما يتعلّق بعلاقات بلاده بالولايات المتحدة بشكل خاص والدول الغربية بشكل عام. وفي هذا السياق، قام روحاني في إطار التحضير لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأثناء حضورها، بحملة علاقاتٍ عامّة ممنهجة ومدروسة للتواصل مع الجمهور الغربي، شملت كتابة مقالات في الصحف الأميركية (منها مقالة له شخصيًّا، وأخرى للرئيس الأسبق محمد خاتمي)، كما أجرى عددًا من المقابلات مع قنوات التلفزة الأميركية الكبرى، وعقد اجتماعات من وراء الكواليس مع محرري الصحف والمحللين السياسيين المختصين بشؤون إيران والشرق الأوسط. خلال هذه الحملة، قدّم روحاني خطابًا سياسيًّا إيرانيًّا جديدًا مرنًا، ناقض فيه بوضوح خطاب سلفه أحمدي نجاد، وحاول من خلاله كسب ودّ وسائل الإعلام والرأي العام الأميركي والغربي. فقد اختفت تمامًا من الخطاب الإيراني الجديد المصطلحات المعادية للغرب ولأميركا، مثل "الشيطان الأعظم"، و"الاستكبار العالمي"، و"محو إسرائيل من الخارطة"، وما شابه ذلك؛ وهي مصطلحات هيمنت لعقود على الخطاب السياسي الإيراني، وأثارت امتعاض الغرب وحنقه. وقد ذهب روحاني في محاولاته إسماع الغرب ما يرغب فيه إلى حدٍّ تهنئة اليهود برأس السنة العبرية الجديدة، والاعتراف بحدوث المحرقة ضدّهم وإدانتها من دون تحفّظ، ولم يأت بأيّ شكلٍ على ذكر المقاومة التي كانت لازمة في الخطاب السياسي الإيراني، بل إنّه اعتبر "أنّ العنف لا يمكنه أن يحلّ مشاكل البشرية". ونفى بشكل قاطع أن تكون إيران تسعى بأيّ شكلٍ لإنتاج سلاحٍ نووي. وأكّد أنّ برنامج إيران النووي سلمي وأنّه معدّ لأغراضٍ مدنية. كما تمسّك بحقّ إيران في الاستمرار في تطوير مشروعها على هذا الأساس، بما في ذلك حقّها في الاستمرار في تخصيب اليورانيوم لخدمة أغراض مدنية.

مخاوف إسرائيل من اتفاق أميركي – إيراني "سيّئ"

شكّل الخطاب الإيراني الجديد وتجاوب الولايات المتحدة والدول الغربية معه مبعث قلق شديد في إسرائيل. وسرعان ما حدث إجماعٌ على مستوى النخبة شمل صنّاع القرار ووسائل الإعلام والمختصّين بالشأن الإيراني، أنكر حدوث تغيير حقيقي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة والغرب، أو تجاه مشروعها النووي. وجاءت المقاربة لتقول أنّ "الكلام المعسول"، و"حملة الابتسامات"، ومجمل الخطاب السياسي الإيراني الجديد، شكلًا ومضمونًا، لا يعدو كونه "خدعة"، وأنّ الرئيس حسن روحاني هو "ذئب بلباس حَمَل"، وهو كلام ذكره بنيامين نتنياهو على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبناء عليه، فقد اعتبرت النبرة الإيرانية الجديدة مجرد "تغيير تكتيكي" يسعى لتحقيق أهداف إستراتيجية أهمها رفع العقوبات الاقتصادية، وفكّ الحصار، وفي الوقت نفسه الحفاظ على تقدّم المشروع النووي. وقد زاد من قلق إسرائيل تسارع عملية الانفراج في العلاقات الإيرانية – الأميركية، والتي توّجها اجتماع وزير خارجية إيران بوزير الخارجية الأميركي لأوّل

مرّة منذ أربعةٍ وثلاثين عامًا، والمحادثة الهاتفية التي جرت بين روحاني والرئيس الأميركي باراك أوباما.

تخشى إسرائيل أن يؤدّي الانفراج في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة إلى إحداث تغيير إستراتيجي في المنطقة من شأنه إلحاق الضرر بمكانتها ودورها، وفي الوقت نفسه يعزّز مكانة إيران بوصفها دولة إقليمية ذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط. وهناك قلق إسرائيلي حقيقي من أن يؤدّي الانفراج في العلاقات الإيرانية – الأميركية إلى:

أولًا، إنهاء عزلة إيران الدولية وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

> تخشى إسرائيل أن يؤدي الانفراج في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة إلى إحداث تغيير إستراتيجي في المنطقة من شأنه إلحاق الضرر بمكانتها ودورها

ثانيًا، تقليص العقوبات الاقتصادية الدولية ضدّ إيران تدريجيًّا، في إطار خطوات عملية لإعادة بناء الثقة بين الغرب وإيران، قبل التوصّل إلى اتفاق شامل بشأن الملفّ النووي الإيراني، ما يعزّز قدرة إيران في عملية المفاوضات بشأن برنامجها النووي.

ثالثًا، هناك خشية إسرائيلية من أن تتوصل الولايات المتحدة إلى اتفاقٍ شامل بشأن الملفّ النووي الإيراني وملفّات الصراع الأخرى في المنطقة، من دون إجراء التنسيق الكامل مع إسرائيل، ومن دون أن يكون للأخيرة القدرة على التأثير في مضمون هذا الاتفاق ومكوّناته.

رابعًا، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل متفقتان اتّفاقًا كاملًا على منع إيران من إنتاج السلاح النووي، فإنّ هناك خلافات حقيقية بينهما. ففي حين تقرّ الولايات المتحدة مثلًا بحقّ إيران في تخصيب اليورانيوم لأغراضٍ مدنية سلمية كما جاء في خطاب الرئيس أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنّ إسرائيل تعارض ذلك بشدة. وهناك اعتقاد سائد في إسرائيل أنّه جرى تنسيق مسبق بين الإدارة الأميركية والرئيس روحاني بشأن حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم المعدّ لأغراض مدنية، وكذلك حقّها في تطوير مشروعها النووي السلمي شرط إخضاعه للرقابة والشفافية. وغنيّ عن القول أيضًا بأنه لا يوجد اتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن نسبة تخصيب اليورانيوم أو كمّيته المسموح لإيران بإنتاجها والاحتفاظ بها على أراضيها في أيّ اتفاق مستقبلي. علاوة على ذلك، لا يوجد اتفاق بينهما أيضًا بشأن الخط الأحمر أو المرحلة التي يتعين عند بلوغها استعمال القوة العسكرية لإيقاف المشروع النووي الإيراني. لقد حدَّد نتنياهو في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الماضية، خطًّا أحمر ينبغي في حال تجاوزه استخدام القوة العسكرية ضدّ إيران إذا قامت بتخصيب أكثر من ٢٥٠ كيلوغرامًا من اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المئة.

ووفقًا للرواية الإسرائيلية التي ينبغي التعامل مع معطياتها بحذر شديد، فقد حرصت إيران في السنة الماضية على تحويل قسمٍ من اليورانيوم المخصّب بنسبة ٢٠ في المئة إلى وقود نووي (الذي يمكن إعادته إلى حالته السابقة، أي إلى يورانيوم مخصّب بنسبة ٢٠ في المئة، خلال فترة قصيرة). وقد تمكّنت إيران في الشهور الأخيرة من تطوير قدراتها في تخصيب اليورانيوم نتيجة إضافة ألف جهاز طرد مركزي متطور؛ إذ بإمكان كلّ جهاز منها تخصيب أربعة إلى خمسة أضعاف النسبة التي كان يخصّبها جهاز الطرد المركزي القديم. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أنّه بفضل التكنولوجيا الجديدة بات بإمكان إيران - إن شاءت - القفز عن مرحلة تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠ في المئة، والقيام مباشرة بالتخصيب من ٣,٥ في المئة إلى ٩٠ في المئة. وهذا يعني بوضوح أنّ الخط الأحمر الذي حدّده نتنياهو في السنة الماضية بخصوص كمية اليورانيوم المخصّب بنسبة ٢٠ في المئة، لم يعد قائمًا.

وإلى جانب تلاشي خطّ نتنياهو الأحمر، تخشى إسرائيل أن يؤدي تمسّك أوباما بالحلّ الدبلوماسي، وكذلك تعبُ الغرب بشكل عام والشعب الأميركي بشكل خاص من الحروب، وتعزّز التوجهات الانعزالية في الولايات المتحدة، وصعوبة العودة إلى منطق استعمال القوة العسكرية ضدّ إيران بعد تزايد الآمال في إيجاد حلٍّ دبلوماسي، إلى توصّل الولايات المتحدة إلى اتفاقٍ "سيّء" - بالنسبة إلى إسرائيل - مع إيران بشأن ملفّها النووي، يحفظ للأخيرة القدرة على أن تتحوّل خلال فترةٍ قصيرة إلى دولةٍ قادرة على إنتاج السلاح النووي. وهذا ما ترفضه إسرائيل بشدّة؛ فهي تفضل استمرار الوضع القائم حاليًّا الذي يشمل استمرار فرض العقوبات على إيران وحصارها ومواجهتها.

احتكار ملكية التكنولوجيا النووية

وفي سياق معارضة إسرائيل التوجّه الإيراني الجديد، وفي محاولةٍ منها إلى استباق المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة والتأثير فيها، سارع بنيامين نتنياهو إلى التأكيد في تصريحاته المختلفة وفي خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنّ أيّ اتفاق بين

الإدارة الأميركية وإيران يتعيّن أن يضع حدًّا للمشروع النووي الإيراني برمّته، وأن يشمل ذلك:

أوّلًا، وقف جميع أنواع تخصيب اليورانيوم، بأيّ درجة كانت، وقفًا كاملًا.

ثانيًا، إغلاق منشأة فوردو التي يجري فيها تخصيب اليورانيوم في أعماق الأرض، وتفكيك أجهزة الطرد المركزي المتطوّرة وإزالتها، والتي كانت قد أُدخلت مؤخّرًا إلى منشأة ناتانز.

ثالثًا، إخراج كلّ أنواع اليورانيوم المخصّب من إيران إلى دولة ثالثة .

رابعًا، إغلاق منشأة المياه الثقيلة في آراك، والتي تطوّر إيران فيها مسارًا جديدًا ومختلفًا لإنتاج سلاحٍ نووي يعتمد على البلوتونيوم وليس على تخصيب اليورانيوم.

وبخلاف الاتجاه العام السائد في الولايات المتحدة، حيث أظهرت استطلاعات الرأي العام أنّ ٧٥ في المئة من الأميركيين يؤيدون حلًّا دبلوماسيًّا للملفّ النووي الإيراني، هدَّد نتنياهو في الخطاب نفسه باستعمال القوّة العسكرية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية. وأعلن بشكل صريح أنّ "إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي"، وأنها ستعمل وحدها، إن اقتضت الضرورة، لمنع إيران من إنتاج السلاح النووي.

لم يوضح نتنياهو في خطابه هذه المرة الخطّ الأحمر الذي إذا ما تعدّاه المشروع النووي الإيراني، فسوف يتعين على إسرائيل القيام بضربه، فهل هو اقتراب إيران بدرجة كبيرة من القدرة على إنتاج السلاح النووي؟ أم توصّلها فعلًا إلى القدرة على إنتاجه؟ أم هو اتّخاذ إيران قرار إنتاج السلاح النووي بعد امتلاكها القدرة على إنتاجه؟ ويبدو أنّ تهديد نتنياهو باستعمال القوة العسكرية الإسرائيلية ضدّ المشروع النووي الإيراني، يعبِّر عن المأزق الذي وجدت إسرائيل نفسها فيه في مواجهة المقاربة الإيرانية الجديدة تحت قيادة روحاني. وعلى الرغم من أنّ هذه التهديدات تفتقر إلى الجدية لا سيما مع انطلاق المفاوضات التي ستجريها الولايات المتحدة والدول العظمى مع إيران، والتي من المتوقع أن تستمر شهورًا طويلة، فإنّ نتنياهو يهدف من ورائها إلى إبقاء الملف النووي الإيراني على قمة الأجندة الدولية وإلى الضغط على الإدارة الأميركية والدول الغربية للإبقاء على العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

> "إذا تمكنت إيران من إنتاج السلاح النووي، وهو أمر مستبعد في الزمن المنظور، فإنها لن تشكّل خطرًا وجوديًا بالنسبة إلى إسرائيل؛ فإسرائيل تمتلك ترسانة ضخمة تقدَّر بالمئات من مختلف القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونية"

وخلافًا لما ادّعاه نتنياهو، في معرض تهديده بضرب المشروع النووي الإيراني، أنّه يأتي في إطار الدفاع عن النفس، فهو في حقيقة الأمر يدافع عن استمرار إسرائيل في احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط لأطول فترة ممكنة. فحتى إذا تمكنت إيران من إنتاج السلاح النووي، وهو أمر مستبعد في الزمن المنظور، فإنها لن تشكّل خطرًا وجوديًّا بالنسبة إلى إسرائيل؛ فإسرائيل تمتلك ترسانة ضخمة تقدَّر بالمئات من مختلف القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونية، وفقًا للعديد من المصادر الأجنبية. وهي تمتلك أيضًا جميع مقوّمات "الردع"، أي امتصاص الضربة الأولى في حال وقوعها، وتوجيه الضربة النووية الثانية بفضل الغواصات الحديثة التي حصلت عليها من ألمانيا في العقد الأخير. وبإمكان الضربة الثانية تدمير معظم المدن الإيرانية تدميرًا كاملًا، إن لم يكن كلّها. لذلك، من الواضح أنّ نتنياهو، في سياق تصدّيه للمشروع النووي الإيراني، لا يدافع عن وجود إسرائيل كما ادّعى في خطابه، وإنّما يدافع عن استمرار احتكار إسرائيل السلاح النووي، والذي بات جزءًا من عقيدتها الأمنيّة ومن إستراتيجيتها الرامية إلى بسط نفوذها على المنطقة واستمرار احتلالها الأراضي الفلسطينية بغرض تهويدها وضمّ معظمها إليها.

مروة حامد البدري*

العلاقة بين إيران وسورية وحزب اللّه وآثارها في الدولة اللبنانية

تدرس هذه الورقة العلاقة بين إيران وسورية وحزب اللّه وتأثيرها في الدولة اللبنانية من أكثر من منظور، وتقسِّم الباحثة دراستها إلى خمسة أقسام يتناول الأول منها تحركات إيران في المجال اللبناني وعلاقتها بنشأة حزب اللّه وتطوّره. أما القسم الثاني فهو مركَّز على تدخّل سورية في لبنان وحزب اللّه، بوصفه من أدوات التدخّل. ويتطرق القسم الثالث إلى علاقة حزب اللّه بالدولة اللبنانية منذ نشأة حزب اللّه، مرورًا باتّفاق الطائف، وما أدَّى إليه من تغيُّر في أسس تلك العلاقة، فيما يركز القسم الرابع على تدخّل كلّ من إيران وسورية في العلاقة بين حزب اللّه والدولة اللبنانية، وذلك من خلال التدخّل في مجال العلاقة الأمنيّة. وتختم الباحثة ورقتها بالتوقف عند القسم الخامس: تدخّل حزب اللّه في الأزمة السوريّة وآثاره في دولة لبنان.

* باحثة مصرية، وأستاذة العلوم السياسية في جامعة حلوان.

إنّ دراسة العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وتأثيرها في الدولة اللبنانية، تحتاج إلى أكثر من منظور لبحث فرضياتها، وخصوصًا من منظور السياسة الخارجية لدولة في علاقتها بفاعل ليس بدولة. ويُقصد بذلك إيران في علاقتها بنشأة حزب الله وتطوره، بوصفه فاعلًا في إطار الدولة اللبنانية، وكذلك سورية في علاقتها بنشأة هذا الحزب وتطوره؛ إذ كان لإيران وسورية دور أساسي في نشأة حزب الله عام ١٩٨٢. وعلى الرّغم من أنّ الفاعلين الثلاثة واجهوا ضغوطًا خلال الفترة الممتدة من نشأة حزب الله إلى الآن، فإنّ العلاقات بينهم مازالت باقيةً.

أمّا المنظور الثاني الذي يُستخدم لفهم العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وأثرها في الدولة اللبنانية، فهو منظور العلاقة بين دولتين هما إيران وسورية، وكذلك علاقتهما بدولة لبنان، وخصوصًا علاقة سورية بالدولة اللبنانية؛ وذلك على أساس أنّ توازنات العلاقة بين إيران وسورية، أو بمعنى آخر التحالف السوري – الإيراني هو الذي تحدَّد في إطاره نموّ حزب الله من جهة كونه تصديرًا إيرانيًّا لقوّة عربية تعمل ضدّ إسرائيل. وإنّ علاقة سورية بلبنان تُعدّ كذلك منظورًا أساسيًّا لدراسة العلاقة بين سورية وحزب الله على أساس أنّها كانت تُدار على مصالح سورية الأمنية في لبنان.

وبالنسبة إلى المنظور الثالث الذي من خلاله يمكن دراسة العلاقة بين سورية وإيران وحزب الله والدولة اللبنانية، فهو متعلق بكيفية نشأة الدولة؛ والمقصود في هذا السِّياق على وجه التحديد كيفية نشأة الدولة اللبنانية؛ إذ ترجع أهمية هذا المنظور إلى أنّ دراسة طبيعة العلاقة بين حزب الله وهذه الدولة وموقع الحزب في إطار المجتمع اللبناني الأوسع، تدلّنا على صورة مهمة لدوره في إطار الدولة، كما أنها تساعدنا على اكتشاف رؤية مغايرة - على نحوٍ أو آخر – متعلّقة بطبيعة علاقة الحزب بالدول الأخرى. ومن أهم ملامح هذه الرؤية المغايرة أنّ الدول الأخرى التي تدعم الحزب، أو ربما تتحالف معه إنما تتدخل في العلاقة بينه وبين الدولة اللبنانية، ومن ثمّة فهي لا تتفاعل مع الحزب من جهة أنه ليس دولةً فحسب، بل إنها تتدخل في العلاقة بينه وبين الدولة التي يوجد في إطارها أيضًا.

ومن الرؤى المهمة في هذا الصدد منظور الدولة في المجتمع عند Joel Migdal؛ إذ إنّ هذا المنظور المجدالي أرجع مرةً أخرى دور الدولة في عملية صنع السياسة، فهو قد تمثَّل الدولة بوصفها مشاركًا له مصالح، لا حَكَمًا في المصالح المجتمعية فحسب. فالدولة من خلال منظور الدولة في المجتمع عند Migdal، هي طرف ضمن أطراف عديدة تسعى لتأكيد سيطرتها على الجماهير، ولكنّ تميز الدولة يأتي نتيجة الاعتراف بأنها صانعة القوانين العليا في إطار إقليمها[1]. والمعنى المتضمن في هذا المنظور أنه لا مانع إطلاقًا من تنافس الدولة مع المجتمع المدني في جذب ولاء المواطنين؛ فبناء الدولة لا يعني دمج فصائل المجتمع المدني في إطارها، ولكنه يشير إلى إمكانية التنافس بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في جذْب ولاء المواطنين.

وكلّ ذلك يشير إلى أنّ هذا التفسير الفوضوي لما يقود إليه الولاء للدولة، يُطبَّق على نحوٍ خاص على حالة الدولة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية وبعدها؛ فلقد تميزت نشأة الدولة اللبنانية بالتنافس بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني على الولاء نتيجة التنافس في تقديم الخدمات والأمن، وعلى رأس هذه المنظمات التي تنافست مع الدولة، حزب الله.

وفي هذا الصدد يتحدث بعض المحللين عن الـدور الذي تؤدّيه المجموعات الاجتماعية في لبنان على امتداد تاريخه القريب والبعيد؛ إذ يذهب عاطف عطية إلى أنّه "في لبنان وعلى امتداد تاريخه القريب والبعيد تلعب المجموعات الاجتماعية أدوارها في حقل سياسي يتميز برماله المتحركة، وبُؤر توتره الدائمة، وخطوط تماسه الساخنة [...] والخاضع في كلّ الأوقات لأهواء الأفراد وطموحات الجماعات وتناقض المعارضات طبقًا لتناقضات المصالح والغايات". ولعل من أكبر هذه المجموعات الاجتماعية ما انبثق من الطائفة الشيعية، وعلى رأسها حزب الله[2].

وبناءً على ذلك، فإنّ مدار الإشكالية البحثية لهذه الدراسة على ماهية طبيعة حزب الله بوصفه فاعلًا من غير أن يكون دولةً، وماهية علاقته بالدولة اللبنانية منذ نشأته، وخصوصًا منذ إعادة بناء الدولة وفقًا لاتفاق ١٩٨٩، وبناءً على طبيعة تلك العلاقة سواء كانت اندماجًا وتعاونًا، أو تنافسًا على جذب ولاء الجماهير. كما أنّ هذه الإشكالية تنظر في المجالات التي كان فيها هذا التنافس، أو بمعنى آخر؛ في تحديد وظائف الدولة التي كان يجري فيها هذا التنافس، وفي ماهية المتغيرات والعوامل التي أدَّت إلى رضا الدولة اللبنانية عن هذا التنافس نفسه، وعلى الأخص في المجال الأمني، ثمّ في دور القوى الدولية في دعم مجالات التنافس بين حزب الله والدولة اللبنانية أو حصرها.

1 Bryan R. Early, "Larger Than a Party, Yet Samaller Than a State, Locating Hezbollah's Place Within Lebanon's State and Society", *World Affairs*, vol. 168, no.3, (Winter 2006), p.117.

٢ عاطف عطية، **الدولة المؤجلة: دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠)، ص ٩٧.

أمّا الفرضية الأساسية لهذه الدراسة فهي أنّ العوامل الدولية، ومنها دعم الدول الأخرى، كانت سببًا في دعم التوازن بين حزب الله والدولة اللبنانية. ويترتَّب على هذه الفرضية فرضية أخرى تتمثَّل بأنّ انسحاب الدور الدولي من لبنان - وخصوصًا دور سورية وإيران - قد يؤدِّي إلى اختلال التوازن بين حزب الله والدولة، وهذا الأمر قد يؤدِّي إلى زيادة قوَّة أحد الطرفين وطغيانه على الآخر طغيانًا أكبر.

> الفرضية الأساسية لهذه الدراسة فهي أنّ العوامل الدولية، ومنها دعم الدول الأخرى، كانت سببًا في دعم التوازن بين حزب الله والدولة اللبنانية

وينقسم البحث إلى خمسة أقسام هي:

القسم الأول: تحركات إيران في المجال اللبناني وعلاقتها بنشأة حزب الله وتطوره.

القسم الثاني: تدخل سورية في لبنان وحزب الله، بوصفه من أدوات التدخل.

القسم الثالث: علاقة حزب الله بالدولة اللبنانية؛ والمقصود بذلك تلك العلاقة منذ نشأة حزب الله، مرورًا باتفاق الطائف، وما أدَّى إليه من تغيّر في أسسها.

القسم الرابع: تدخُّل كلّ من إيران وسورية في العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية، وذلك من خلال التدخُّل في مجال العلاقة الأمنية.

القسم الخامس: تدخُّل حزب الله في الأزمة السورية وأثره في الدولة اللبنانية (أيتجه إلى مزيد من التنافس أم التكامل؟).

القسم الأول: تحركات إيران في المجال اللبناني وعلاقتها بنشأة حزب الله وتطوره

يمكن القول إنّ بداية تدخل إيران وتحركها في المجال اللبناني تعود إلى سبعينيات القرن الماضي؛ إذ ترجع إلى الحرب الأهلية في لبنان، وذلك أنّ إيران رأت أنّ مشاركتها في هذه الحرب وتدخلها فيها وسيلة أساسية للعمل وفقًا لخطابها المعادي للغرب. غير أنّ العديد من المحللين يرون أنّ الحرب الأهلية اللبنانية وتدخل إيران فيها لم تكن هي البداية الأولى لعمل إيران في المجال اللبناني، بل إنّ ذلك الأمر يعود في الحقيقة إلى العلاقات عبر القومية في ستينيات القرن الماضي، من خلال رجال الدين الشيعة الذين عملوا بنشاط في لبنان في هذه الفترة وعلى رأسهم موسى الصدر، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، والشيخ محمد حسين فضل الله[٣].

فلقد كان عقد الستينيات على وجه الخصوص يُعدّ بدايةً لصحوة ثقافية وسياسية واجتماعية في أوساط شيعة لبنان، وخصوصًا بعد خروجهم من نظام الامتيازات سنة ١٩٤٣، وفي الوقت نفسه تزامنت هذه الصحوة مع نشاط رجال الدين الشيعة، ومنهم موسى الصدر اللبناني الأصل الإيراني الجنسية الذي قدم إلى لبنان عام ١٩٥٩ واستقر فيه. وفي هذا الإطار سعى الصدر إلى انبعاث تيار شعبي في الوسط الشيعي ودفعه إلى التماسك عن طريق الدفاع عن مصالح الطائفة المعرضة للحرمان، وقد ترتَّب على هذا السعي قيام ما يسمى "حركة المحرومين"، والعمل على وجود موقع رسمي للشيعة في الخريطة المؤسساتية للنظام اللبناني[٤].

وما يبدو أهمّ من نشاط رجال الدين الشيعة وما ترتَّب عليه من نشاط سياسي بوصفه إحدى أدوات التحرك الإيراني في لبنان من خلال العلاقات عبر القومية، هو دور الثورة الإسلامية في إيران بالنظر إلى أنها محطة مهمة للتأثير في شيعة لبنان؛ فمن ناحية أولى ظهرت في لبنان لجان مساندة للثورة الإسلامية الإيرانية، وقد عملت هذه اللجان على نحوٍ جادّ على التواصل مع إيران[٥]. ومن ناحية أخرى كانت الأداة الدعائية المتمثّلة بخطاب الثورة الإسلامية الإيرانية أداةً مهمةً للتأثير الإيراني في شيعة لبنان، وفي هذا الإطار كان خطاب قائد

---

3 انظر: فايز قزي، **قراءة سياسية لحزب الله: من حسن نصر الله إلى ميشال عون** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر)، 2009، ص 25.
Abbas William Samii, "A Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran – Sorya Relation Ship", *Middle East Journal*, Vol. 62, no.1, (Winter 2008), pp. 33- 34

٤ عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٣.
وبشأن تفاصيل دور رجال الدين مثل الشيخ شمس الدين والشيخ فضل الله، انظر المرجع نفسه، ص ٤٤- ٤٥.

٥ قزي، ص ٢٦.

الثورة الإسلامية آية الله الخميني، يُبدي تعاطفًا كبيرًا مع لبنان نتيجة الغزو الإسرائيلي[٦].

> يمكن القول إنّ النشاط السياسي لشيعة لبنان قد تفاعل مع خطاب الخميني تفاعلًا كبيرًا؛ إذ إنّ الثورة الإسلامية الإيرانية قامت بدور النموذج للتغيير بالنسبة إلى المجتمع الشيعي اللبناني

ومن ثمّة يمكن القول إنّ النشاط السياسي لشيعة لبنان قد تفاعل مع خطاب الخميني تفاعلًا كبيرًا؛ إذ إنّ الثورة الإسلامية الإيرانية قامت بدور النموذج للتغيير بالنسبة إلى المجتمع الشيعي اللبناني. غير أنّ هذه الثورة لم تستطع أن تجد طريقًا للقيام بدور النموذج من خلال حركة أمل، نتيجة تحالفها مع سورية وعدم رغبتها في تبنِّي نظريات الخميني، ولذلك بدأت إيران في البحث عن حليف آخر، وترتَّب على هذا الجهد الإيراني ظهور عَلم جديد في الأراضي اللبنانية يحمل شعار "الثورة الإسلامية في لبنان"[٧].

وهكذا كان الهدف الأساسي للدولة النموذج (وهي إيران) في علاقتها بالمنظمة الوليدة (وهي حزب الله)، هو تعليم الشيعة اللبنانيين نظريات آية الله الخميني السياسية والدينية؛ بمعنى آخر عملت هذه الدولة على التأثير في المجال المعرفي لحزب الله عملًا كبيرًا. وبناءً على ذلك، تمثّلت المبادئ الأساسية التي شكَّلت أيديولوجية حزب الله في الاعتقاد في مشروع الدولة الإسلامية، والجهاد في سبيل الله، وولاية الفقيه[٨].

ولم يتوقَّف النفوذ الإيراني في لبنان عند تعليم نظريات الخميني، بل دعمت إيران حزب الله بهدف مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وقامت إيران بالتنسيق العملياتي معه في داخل لبنان؛ من أجل الهجوم على المصالح الغربية داخل الدولة. وكان ذلك التنسيق العملياتي بين إيران وحزب الله للقيام بعمليات عسكرية ضدّ مصالح غربية في لبنان، سببًا في تدهور العلاقة بين هذين الفاعلين من ناحية، وبين كلّ من حركة أمل وسورية من ناحية أخرى؛ ما ترتَّب عليه تهدئة من جانب إيران وحزب الله بحكم توازنات العلاقة بين سورية وإيران.

وقد صاحبت هذه التهدئة في المجال الحركي من جانب كلّ من إيران وحزب الله، تهدئة في الجانب الأيديولوجي والفكري أيضًا؛ إذ حدث تطور كبير في توجهات حزب الله الأيديولوجية والفكرية منذ عام ١٩٨٩، وارتبط هذا التطور بالتغير في القيادات الإيرانية. وبوصفها الممول والداعم لحزب الله، بدأت إيران مسارًا جديدًا في سياساتها بعد وفاة الخميني.

وقد أثَّرت الصراعات على مستوى القمة بين القادة في إيران تأثيرًا كبيرًا في حزب الله؛ إذ ترتَّب عليها - على مستوى القمة في إيران - وجود تيارين رئيسين - على الأقل - يمثّلان جدلًا في ما يتعلَّق بمستقبل حزب الله في لبنان؛ إذ لا يرى التيَّار الأول فائدةً لحزب الله في المقاومة أو الجهاد، في حين يرى التيَّار الآخر أنّ استمرار حالة الجهاد ضروري.. وفي إطار اجتماعٍ لهذين التيارين عُقد في طهران في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٩، تحقّقت فيه الغلبة على نحوٍ أكبر للتيار الأول؛ إذ دعا محمد حسين فضل الله الحزب إلى أن يشارك في الحياة اللبنانية[٩]. ومن نافلة القول إنّ إيران وإن كانت قد أدّت دورًا أساسيًّا في نشأة حزب الله وتطوره، فإنّ هذا الدور كان يهدف إلى تحقيق توازنات بشأن العلاقة بينها وبين سورية، ما أثَّر في حزب الله. وهذا هو موضوع القسم الثاني من البحث.

القسم الثاني: تدخُّل سورية في لبنان وحزب الله بوصفه أداةً من أدوات التدخل

إنّ من أهم الحقائق التي شكلت العلاقة بين سورية وحزب الله، بل العلاقة بين سورية وإيران في لبنان، هي الوجود السوري في لبنان؛ إذ نتج عن هذا الاحتلال، أو عن الوجود السوري في لبنان، صعوبة،

6 Samii, p. 34.

7 Adham Saouli, Lebanon's Hizbullah: The Quest For Survival, *World Affairs*, Vol. 166, no.2, Fall 2003, p. 72.

٨ بشأن تفاصيل هذه المبادئ الثلاثة انظر: قزي، ص ٢٧- ٣١.
وبشأن تفاصيل المبادئ الثلاثة والتطورات البرجماتية التي طرأت عليها انظر: بلقزيز، ص ٥٧- ٦٠.

9 Nizar Hamzeh, "Lebanon's Hizbullah: From Islamic Revolution to Parliamentary Accomodation", *Third World Quarterly*, Vol. 14, no.2, 1993, pp. 323- 324.

بل استحالة وصول المساعدات الإيرانية إلى حزب الله أو إلى غيره من الناشطين الشيعة في لبنان من دون مساعدة سورية. وفي هذا إشارة إلى أنّ سورية كانت هي الشريك المسيطر في العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله خلال الثمانينيات والتسعينيات؛ إذ إنها أفادت من سيطرتها على الأراضي اللبنانية على نحوٍ أكسبها قوةً في السيطرة على الاتصالات والإمدادات المباشرة من إيران لحزب الله، وهذا يعني أنّ موقع سورية في لبنان سمح لها بأن تقوم بتقييد أنشطة شركائها[١٠].

> أهم الحقائق التي شكلت العلاقة بين سورية وحزب الله، بل العلاقة بين سورية وإيران في لبنان، هي الاحتلال السوري للبنان

ويشير ما سبق إلى حقيقتين أساسيتين:

الأولى: - أنّ الوجود السوري في لبنان ارتبط بأدوات تدخلية عديدة استخدمتها سورية لتحقيق مصلحتها الأمنية والحفاظ عليها، وأنّ حزب الله كان واحدًا من هذه الأدوات التدخلية لسورية في لبنان.

الثانية: - أنّ كلًّا من سورية وإيران أدارتا علاقتهما بحزب الله على أساس توازنات العلاقة في ما بينهما؛ بمعنى أنّ إيران قبِلت بتطويع سياسات حزب الله للخضوع للسيادة السورية في لبنان في مواقف كثيرة.

وإذا حاولنا التفصيل بشأن الحقيقة الأولى المتمثلة بأنّ سورية استخدمت أدواتٍ تدخليةً عديدةً في لبنان فإنّ هذا يرجع إلى مصالح أمنية عديدة لسورية في هذا البلد؛ منها أنّ النظام السوري حاول التحكم في الحقائق الطائفية في لبنان من خلال محاولة إحداث التوازن بين الطوائف المختلفة، وقد كانت محاولات النظام السوري للتحكم في التوازن الطائفي في لبنان راجعةً إلى الحساسية الشديدة للنظام السوري تجاه الحقائق الطائفية، وذلك بحكم التركيبة الطائفية الضيقة للمجموعة الحاكمة في سورية[١١].

ومن المعلوم أنّ أولى الأدوات التي استخدمتها سورية للحفاظ على مصلحتها الأمنية الأولى - وهي بمنزلة التوازن الطائفي في لبنان - كانت متمثّلةً بمحاولتها نشر الأيديولوجية البعثية، وأنّ الهدف الأساسي للنظام السوري من وراء نشرها في لبنان كان متمثّلًا بالقضاء على النزعات الطائفية[١٢].

ونتيجةً لتراجع تأثير الأيديولوجية البعثية وضعفها، بدأت سورية تبحث عن أدوات أخرى لتحقيق مصلحتها الأمنية. وكانت أهمّ أداة استخدمتها سورية في هذا الشأن الأداة العسكرية؛ إذ قامت سورية بإدخال قوات عسكرية في غرب بيروت عام ١٩٧٦، كان هدفها الأساسي استعادة المنظمات الموالية لها، والتي جرت إزالتها إزالةً كلّيةً في هذا العام، والعمل أيضًا على استعادة التوازن بين هذه المنظمات وبين الحركة القومية بقيادة كمال جنبلاط التي توحَّدت في إطارها العديد من الأحزاب العلمانية فضلًا عن حركة أمل؛ إذ أثَّر هذا التحالف تأثيرًا كبيرًا في الخلايا التنظيمية والعسكرية للمجموعات الموالية لسورية[١٣].

وفي ما يتعلق بالمصالح الأمنية السورية في لبنان، إضافةً إلى مصلحة الحفاظ على التوازن الطائفي اللبناني، فإنّ سورية كان لها مصلحة إستراتيجية أخرى في لبنان لا تقلّ أهميةً عن مصلحة الحفاظ على النظام الحاكم السوري، وهي سيطرتها على خطّ مواجهتها مع إسرائيل بمنع المجموعات المختلفة من دفعها إلى مواجهة إسرائيل. ولتحقيق هذه المصلحة، استخدمت سورية أدواتٍ عديدةً على رأسها التحالف مع حركة أمل الشيعية بقيادة نبيه بري؛ إذ وجدت فيها الأداة الرئيسة للحفاظ على لبنان، فهو بمنزلة خاصرة لمواجهة إسرائيل.[١٤]. وقد كان ذلك راجعًا على نحوٍ أساسي إلى دور حركة أمل في المواجهة مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها القوة الرئيسة المناهضة لإسرائيل آنذاك[١٥]، وذلك على أساس أنّ دمشق التي كانت ترغب في إعادة الاستيلاء على "الورقة اللبنانية" قررت عدم فتح باب للشراكة مرةً أخرى مع منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصًا أنّ عرفات قد انتقل إلى تونس؛ ما يعني تحرره من الوصاية السورية وقدرته على اتباع سياسات مستقلة تخشاها دمشق. ونتيجةً لذلك قامت حربان في طرابلس والمخيمات الفلسطينية جنوب بيروت ترتَّب عليهما إلغاء العامل الفلسطيني في لبنان[١٦]. وعلى الرّغم من ذلك

10 Samii, pp. 37- 38.

11 A Sad Abu Khalil, "Syria and the Shiites: Al Asada's Policy in Lebanon", *Third World Quarterly*, Vol. 12, no. 2, April 1990, p. 2.

12 Ibid., pp. 3- 4.

13 Saouli, pp.71- 72.

14 Ibid., p.9.

١٥ إلهه روستامى، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، فاطمة نصر (مترجمة)، (القاهرة: سطور جديدة، ٢٠١١)، ص ١٤٦.

١٦ حازم صاغية، سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٢٢- ٢٣.

كانت لسورية مصلحة في بلورة علاقتها بحزب الله، على أساس أنه رفع شعار المقاومة. ومن ثمّة هيَّأ المناخ لتستعيد سورية سيطرتها على لبنان في مواجهة إسرائيل[١٧]. ولم تعد سورية تثق بغير "حزب الله" أداةً لها لمقاومة السيطرة الإسرائيلية على لبنان، وخصوصًا أنّ الشيوعيين اللبنانيين الذين اتهموا بـ "العرفيه" جرى قتْلهم لضمان احتكار "حزب الله" نشاطَ المقاومة، وأنّ الفوضى قد سادت في أنحاء بيروت؛ فمهَّد ذلك كله لعودة القوات السورية إلى بيروت عام ١٩٨٧؛ إذ دخلت في ذلك العام دخول الفاتحين، بل إنها سيطرت على المناطق الشرقية عام ١٩٩٥[١٨].

وعلى الرّغم من هذا التوافق في المصالح بين سورية وحزب الله، في ما يتعلق باستخدام سورية لحزب الله أداةً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فقد كانت هناك أدلة كثيرة على عدم التنسيق بين الطرفين؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى أنّ كلّ طرف كانت له أولوياته وأجندته الخاصة داخل لبنان[١٩]، وعلى الرّغم من هذا الاختلاف فإنّ سلطة سورية في لبنان اقتضت ضرورةً تسليم حزب الله بهذه السلطة واستسلامه لها[٢٠]؛ أي إنّ كلاًّ من سورية وإيران رفضتا أيّ نفوذ لغيرهما في لبنان في الثمانينيات، ومن ثمَّة تمسكتا بحلّ المشكلات ومحاولة التهدئة في ما بينهما للحفاظ على هذا النفوذ المتفرد.

كذلك كان التوازن الذي أحدثته سورية بين الفصائل المختلفة في لبنان، سواء بين الموارنة والسنة والشيعة، أو بين حركة أمل وحزب الله، أو التوازن الذي أحدثته بين الدولة اللبنانية بعد بنائها من خلال اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وحزب الله؛ إذ ساهمت سورية في بناء الدولة اللبنانية، وفي الوقت نفسه دعمت استمرارية حزب الله حليفًا أمنيًّا لها. وظلت دمشق هي المسيطرة بفعل التوزيع الجديد للسلطات الذي منع بروز أيّ سلطة فعلية لدى كلّ من الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية، ورئيس المجلس النيابي، ورئيس الحكومة. وباتت سورية مرجعًا للفصل في أيّ نزاع يطرأ، وأصبحت المعادلة السورية بعد اتفاق الطائف هي التحكم المطلق في لبنان، ما يعني التغلب على الضعف الداخلي للدولة سياسيًّا واقتصاديًّا بعد أن كانت المعادلة قائمةً على وجود قوّة في الخارج تتستّر على ضعفٍ في الداخل؛ ومعنى ذلك أنّ سورية أرادت بناء دولة لبنانية قوية بعد الطائف، على الرّغم من الرغبة في إحكام السيطرة عليها[٢١].

> سورية أرادت بناء دولة لبنانية قوية بعد الطائف، على الرّغم من الرغبة في إحكام السيطرة عليها

القسم الثالث: علاقة حزب اللّه بالدولة اللبنانية

تشكلت علاقة حزب الله بالدولة اللبنانية في إطار ثلاثة أبعاد رئيسة، هي:

البعد الأول: حزب الله دولةً داخل الدولة اللبنانية أثناء فترة الحرب الأهلية.

البعد الثاني: حزب الله بوصفه فاعلًا سياسيًّا داخل الدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية عام ١٩٨٩.

البعد الثالث: أبعاد العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية: أهي للاندماج أم للتكامل الأمني؟

البعد الأول: حزب اللّه دولةً داخل الدولة اللبنانية أثناء فترة الحرب الأهلية

ذكرنا سابقًا أنّ دراسة العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية في فترة الحرب الأهلية يمكن أن تصاغ في إطار النموذج الذي قدمه Joel Migdal، وهو الدولة الضعيفة التي يسيطر عليها المجتمع القوي Strong Society – Weak state ؛ إذ هناك عوامل عديدةً أكسبت الدولة اللبنانية ضعفًا، وقد كان من أهمها الحرب الأهلية، والاحتلال الإسرائيلي، والاحتلال السوري، وكذلك انقسامها بسبب انقسامات السلطة ثقافيًّا ودينيًّا. ونتيجة لكلّ هذه العوامل أصبحت الدولة اللبنانية ضعيفةً وهشةً. وعلى الجانب الآخر كانت هناك عوامل عديدة أكسبت حزب الله قـوَّةً؛ وهي حملته العسكرية لإنهاء

١٧ انظر:
- Asad Abu Khalil, p. 14.
- Samii, p.38

١٨ صاغية، ص ٢٣- ٢٤.

19 Samii, pp. 38- 39.

٢٠ روستامي، ص ١٤٧- ١٤٨.

٢١ صاغية، ص ٢٥- ٢٦.

الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك تدخل إيران وسورية لدعمه[٢٢]. ولعل من أبرز ما قيل عن ضعف الدولة اللبنانية في فترة الحرب الأهلية في مقابل الطوائف هو تعبير الدكتور أنطوان مسرّة؛ فكلّ طائفة لجأت إلى ما سمَّاه العنف والاستقواء[٢٣].

وبناءً على أوضاع نشأة حزب الله في الدولة اللبنانية، وعلى نشأته الفاعلة في مجتمع مدني قوي، فإننا في حاجة إلى تطبيق منظور آخر، هو منظور الدولة في المجتمع الذي استفاض في شرحه Migdal؛ إذ يرى هذا المنظور أنّ الدولة في حالة تنافس مع المنظمات المجتمعية، بل إنّ المنظمات المجتمعية نفسها في حالة تنافس مع بعضها محورها ذوو القدرة على كسْب ولاء المواطنين، بحكم قدرة هؤلاء الفاعلين المتنافسين - بما في ذلك الدولة - على تقديم الأمن والخدمات لهم. وهذا يشير إلى أنّ هذا المنظور ينطبق على حالة حزب الله في إطار الدولة اللبنانية؛ فخلال فترة طويلة من الحرب الأهلية سيطرت المنظمات الدينية والعرقية والمجتمعية على الدولة؛ فقد كان المواطنون يعتمدون عليها من أجل تحقيق الحماية والحصول على الخدمات. وهذا على عكس ما ذهب إليه ماكس فيبر حين عدّ الدولة هي المحتكرة للقوة والمحتكرة لتوزيع الموارد في المجتمع[٢٤].

وما يؤكِّد سيطرة المنظمات الدينية والعرقية والمجتمعية على الدولة، هو ذلك التناقض الذي كان عليه الدستور اللبناني الذي أراد أن يعامل اللبنانيين بالتساوي أمام القانون، وفي الوقت نفسه أعطى الطوائف سلطاتٍ تناقضُ سلطة الدولة وتحدُّ من نفوذها. كما أنه أعطى اللبنانيين حقًّا في الوظائف بصفتهم أعضاءً في طوائفَ دينية، لا بصفتهم ينتمون إلى الدولة اللبنانية؛ ما يعني أنّ الولاء للدولة جاء بمنزلة حلقة أخيرة في سلسلة الولاءات[٢٥].

وفي هذا الإطار، ساهمت عوامل عديدة في أن يسيطر حزب الله على الدولة اللبنانية إلى تقديم الحماية والخدمات للمواطنين، وخصوصًا الشيعة منهم. وتمثّلت هذه العوامل بأوضاع الشيعة المتدهورة، إضافةً إلى الثورة الإيرانية، والاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني. ومن ثمَّة فإنّ عددًا من المحللين رأى أنّ حزب الله قد وصل خلال فترة الحرب الأهلية إلى ما يُعدّ تقليديًّا مجالًا للدولة. وفي هذا الإطار أيضًا يوضح نزار حمزة التنظيمَ المعلن لحزب الله منذ عام ١٩٨٨[٢٦]. فهذا التنظيم، في حقيقة الأمر، يتضمن العديد من اللجان والأجهزة التي لها دور مشابه لدور أجهزة موجودة في بناء الدولة؛ مثل الجهاز الدعائي، والجهاز الخدمي، والجهاز الأمني والاستخباراتي[٢٧].

وإن كان تحليل بعضهم - على الرّغم من هذه الأفكار السَّابقة – ينحو إلى أنّ تطبيق نموذج مجدال لا يصلح في الحالة اللبنانية، نظرًا إلى أنّ لِلُبنان خصوصيةً في البناء والشراكة قائمةً على ما يُسمى نموّ الوفاق القومي، فإنّ إدراك هذه الحقيقة يعني أنّ الدولة اللبنانية ليست ضعيفةً ومفككةً - كما يشير إلى ذلك نموذج مجدال – بل هي قوية[٢٨].

البعد الثاني: حزب الله فاعلًا سياسيًا داخل الدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية عام ١٩٨٩

مثَّل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ بدايةً جديدةً لتغير طبيعة العلاقة بين الدولة اللبنانية والطوائف المختلفة على رأسها حزب الله؛ وذلك يرجع إلى ازدياد قوَّة الدولة في مواجهة الطوائف المختلفة، ويشير إلى أنها أصبحت أقوى الفاعلين في إطار المجتمع اللبناني وفقًا لمنظور الدولة في المجتمع لـ Joel Migdal. ولئن كان بعضهم يرى أنّ دولة لبنان بعد الطائف ليست، على نحوٍ كبير، أحسن حالًا مما كانت عليه قبله - إذ يرى رشيد جمالي أمين التجمع الوطني للعمل الاجتماعي على سبيل المثال، أنّ دولة الطائف عانت في بدايتها من فوضى دستورية وعجز عن البناء والإعـمار[٢٩] - فـإنّ الجديد فيها والأكثر بـروزًا من قوَّة الدولة هو محاولات حزب الله الاندماج في الدولة اللبنانية. ولئن كان ذلك قد جرى بدرجات مختلفة، فهو يعني أنّ الحزب بدأ يتحول إلى فاعل داخل الدولة اللبنانية أكثر من كونه دولةً داخل الدولة.

وقد كان ثمَّة عدد من المؤشرات دلّ على محاولات الحزب التحول إلى فاعل داخل الدولة؛ أولها قرار الحزب بقبول اتفاق الطائف، إذا كان هذا القرار يعني قبول الحزب تأجيل مسألة إقامة دولة إسلامية

---

22 Bryan R. Early, p. 117.

٢٣ أنطوان نصري مسرة، "ثقافة الوحدة الوطنية في المجتمع المتنوع: الحالة اللبنانية"، المستقبل العربي، العدد ١٠١ (يوليو ١٩٨٧)، ص ١٢٩.

٢٤ أمل حمادة، معادلة جديدة: "إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية"، **ملحق مجلة** السياسة الدولية، العدد ١٨٩ (تموز/ يوليو ٢٠١٢)، ص ١٠.

٢٥ عطية، ص ١٣١.

26 Hamzeh, p.325.

٢٧ بشأن تفاصيل الهيكل التنظيمي لحزب الله انظر:

Ibid., pp. 325- 327.

بلقزيز، ص ٤٩- ٥٢.

وبشأن الجهاز الدعائي انظر: درية شفيق بسيوني، "إسرائيل والدائرة الخليجية: حتميات الأيديولوجيات وبرجماتيات المصالح"، **مجلة** شؤون خليجية، عدد ٦٠، شتاء ٢٠١٠، ص ١٩.

٢٨ مسرة، ص ١٣١- ١٣٢.

٢٩ عصام نعمان، "حلقة دراسية بعنوان لبنان بعد اتفاق الطائف الإيجابيات والسلبيات"، المستقبل العربي، عدد ١٥٧، آذار/ مارس ١٩٩٢، ص ١٦٣.

وفقًا للنموذج الإيراني في لبنان[٣٠]. وثانيها قبول المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢. وتتضمن مشاركة الحزب في الانتخابات البرلمانية عدَّة أمور في ما يتعلق باستمرار توجه الحزب نحو دور فاعل داخل الدولة، من ذلك ما تشير إليه مشاركة الحزب في الانتخابات من توجهٍ على نحوٍ رضائي لإعطاء سلطة هذه الدولة شرعيةً[٣١].

ولئن كانت المشاركة في الانتخابات لا تعني في نظر بعضهم التحول إلى فاعل سياسي نظرًا إلى بعض المشكلات التي أحاطت بالانتخابات نفسها، فإنّ انتخابات ١٩٩٢ اتسمت بالمقاطعة. أما انتخابات ١٩٩٦ فقد أشار جورج ناصيف إلى أنها لم تحقّق نتائج مرجوَّة في ما يتعلق بنموّ المشاركة السياسية[٣٢]. ولكن على الرّغم من ذلك، فإنّ المشاركة في الانتخابات تضمنت أحد مؤشرات التحول إلى فاعل سياسي من خلال تحالفات الحزب الانتخابية[٣٣].

ولم يكتفِ حزب الله بأن تكون له حماسة أكبر في الاندماج في النظام السياسي اللبناني من خلال تحالفاته الانتخابية في الانتخابات المختلفة، بل وقَّع ما سُمِّيَ مذكرة تفاهم مع ميشيل عون سنة ٢٠٠٦. وهذه المذكرة، كما وصفها ميشيل عون نفسه، ثورة تجاه تحول حزب الله إلى فاعل سياسي واندماجه في النظام السياسي اللبناني[٣٤]؛ فضمن هذا التفاهم التزام حزب الله بأمور عديدة في المستقبل تؤكِّد له هذا الاندماج السياسي؛ من ذلك التزام الديمقراطية التوافقية، وبناء الدولة، ومحاسبة الفاسدين، والحوار بشأن مستقبل سلاح الحزب في إطار لبناني. كما جرى تأكيد إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسورية، وحماية لبنان وصيانة استقلاله وسيادته أيضًا[٣٥].

٣٠ انظر:

- Bryan R. Early, pp. 120- 121.
- Samii, PP. 40- 41.

31 Bryan R. Early, p. 121.

٣٢ ندوة بعنوان "الانتخابات النيابية في لبنان واقعها وآفاقها"، **المستقبل العربي**، العدد ٢١٢، أكتوبر، ١٩٩٦، ص ١٢٠ -١٢١.

٣٣ بشأن تفاصيل تحالفات حزب الله الانتخابية في الانتخابات المحلية على سبيل المثال عام ١٩٩٨ انظر:

Nizar Hamzeh, "Lebanon's Islamists and Local Politics: A New Reality", *Third World Quartenly*. Vol. 21. no. 5. Oct., 2000, pp. 745- 746.

وبشأن تفاصيل التحالفات الانتخابية لحزب الله في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩ انظر: علاء عبد الحميد، "الانتخابات اللبنانية: صعود الموالاة وتراجع المعارضة"، السياسة الدولية، العدد ١٧٧)تموز/ يوليو ٢٠٠٩(، ص ٢٤٣.

٣٤ قزي، ص ١٣٠.

٣٥ انظر: نص ورقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر المعلنة، بتاريخ ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

غير أنّ هذا التحالف بين حزب الله وميشيل عون، وفقًا لعدد من المحللين، يُعدّ أحد التحالفات المتضاربة التي آل إليها العجز عن توليد إجماعات لبنانية، وهي الانقسامات التي نتجت من الانسحاب السوري من لبنان[٣٦]؛ وهذا يعني أنه قد يكون نتيجةً منطقيةً لمزيد من الانقسام والرغبة في كسب الانتخابات، أي إنه تحالف تكتيكي، لا غير.

> التحالف بين حزب الله وميشيل عون، وفقًا لعدد من المحللين، يُعدّ أحد التحالفات المتضاربة التي آل إليها العجز عن توليد إجماعات لبنانية

أمّا المؤشر الثالث الدالّ على تحوُّل حزب الله إلى فاعل سياسي، فهو ذلك المتعلق بموقعه في السلطة والقضايا التي طرحها من جهة تعبيرها عن أجندة فاعل سياسي أو انعدام ذلك؛ فلقد كان حزب الله في بداية اندماجه في الحياة السياسية يتمتع بموقع الفاعل في إطار البرلمان، وبالتحديد في إطار المعارضة في السلطة التشريعية. ومن خلال هذا الموقع وجدنا أنّ حزب الله حاول أن يطرح العديد من القضايا التي مثَّل بعضها تحديًا للنظام السياسي القائم، وأدّى ذلك إلى تعارض مع ديناميات تحوله إلى فاعل داخل هذا النظام. إلا أنه سرعان ما تراجع عن تلك القضايا وعن الدفع بها؛ ومن ذلك على سبيل المثال قضية إلغاء الطائفية[٣٧]. ومن القضايا الأخرى التي أثارها حزب الله في البرلمان، قضية إعطاء المقاومة الشرعيةَ بوساطة البرلمان، إلا أنه وصفها بأنها مقاومة لبنانية، ولم يعدّها مقاومةً خاصةً بحزب الله[٣٨].

وقد كان خطاب الأمين العام لحزب الله حافلًا بالدفاع عن المقاومة في كلّ موقف، بما في ذلك الدفاع عنها في مواجهة قرارات حكومة السنيورة التي اتخذت قرارًا ضدّ حزب الله وشبكة اتصالاته، ومن ثمّة فقد عدّ نصر الله هذا القرار من جانب الحكومة بمنزلة إعلان حرب على حزب الله[٣٩].

٣٦ صاغية، ص ٤٣.

37 Nizar Hamzeh, p. 334.

38 Ibid., p. 334.

٣٩ سليمان صايمة، **"موقف حزب الله من العدوان الإسرائيلي على لبنان"** دراسة في تحليل خطابات نصر الله بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ حتى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ٢٠٠٩، ص ١٦٠- ١٦١.

ولم يكتفِ الحزب بموقع المعارضة، بل تدرَّج حتى دخل في التشكيل الوزاري لحكومة السنيورة في بداية عام ٢٠٠٥، ولم تكن تلك نهاية طموحات الحزب في العمل من داخل موقع السلطة؛ إذ إنّ الحزب أثار أواخر عام ٢٠٠٦ قضية الثلث المعطل التي أراد بها أن يحصل أعضاء المعارضة في الحكومة اللبنانية المنتمون إلى حزب الله، وعددهم أحد عشر عضوًا من إجمالي ثلاثين عضوًا، على حقّ الفيتو أو النقض للقرارات الصادرة من الوزارة. وقد أثارت هذه القضية أزمةً كبيرةً في الحياة السياسية اللبنانية[٤٠]. وبالفعل، استطاع الحزب الحصول على هذا الثلث المعطل وفقًا لاتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، ولكن بعد أحداث كثيرة، من بينها حرب بيروت في هذا العام[٤١].

> ولم يكتفِ الحزب بموقع المعارضة، بل تدرَّج حتى دخل في التشكيل الوزاري لحكومة السنيورة في بداية عام ٢٠٠٥، ولم تكن تلك نهاية طموحات الحزب في العمل من داخل موقع السلطة

البعد الثالث: أبعاد العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية، أهي للاندماج أم للتكامل الأمني؟

على الرّغم مما ذُكر بشأن مؤشرات تحوله إلى فاعل سياسي، فقد بقيت مجالات عديدة لم يندمج فيها الحزب مع الدولة اللبنانية. ومن ثمَّة مثَّلت هذه الأبعاد والمجالات أدلةً على انعدام اندماج الحزب، على نحوٍ كامل، في الدولة، فكانت أدلَّة على انعدام تحوّله إلى فاعلٍ سياسيّ، على نحوٍ كامل أيضًا. ومن أهم مجالات ذلك الاندماج، المجال الأمني؛ إذ يمكن القول إنّ انتقال حزب الله من موقع مستقلّ شبيه بموقع الدولة إلى موقع منظمة مجتمعية أو فاعل سياسي داخل الدولة قد تميز بخصوصية معينة، هي أنّ الدولة اللبنانية أعطت حزب الله تصريحًا خاصًّا للاحتفاظ بسلاحه والاستمرار في المقاومة العسكرية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثمّة كان الحزب يمثّل الميليشيا الوحيدة التي احتفظت بهذه الميزة، وكان ذلك الأمر متميزًا ذا خصوصية معينة؛ وذلك لأنّ السماح بقوّة عسكرية أقلّ من الدولة – وفقًا لرؤية Migdal - كما سبق الذكر، أمر لا يمكن تخيله بالنسبة إلى حكومة ضعيفة تسعى لتأكيد سيطرتها داخل المجتمع. وإنّ السؤال الذي يطرحه Bryan R. Early في هذا الشأن هو "لماذا لم تقم الدولة اللبنانية بهذا الأمر عند إعادة بنائها وبالتحديد وفقًا لاتفاق الطائف"[٤٢].

لقد أجاب عن هذا التساؤل قادة حزب الله من قبلُ، وبخاصة صبحي الطفيلي؛ إذ أكد أنّ استمرار سلاح حزب الله معلّق بقدرة الدولة اللبنانية على بناء جيش قادر على مواجهة الغزو الإسرائيلي[٤٣].

ومعنى ذلك أنّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي للبنان هو الذي أدَّى إلى أن تسمح الدولة اللبنانية لحزب الله بالاحتفاظ بمكانة منافسة لها في المجال الأمني. ومن ثمّة، يصبح السؤال الثاني الذي يطرحهBryan R. Early في هذا الشأن هو: لماذا سمحت الدولة اللبنانية لحزب الله بالاستمرار في المقاومة والاحتفاظ بسلاحه على الرّغم من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني[٤٤]؟

ونستطيع القول في هذا الشأن إنّ دوافع الدولة اللبنانية للسماح لحزب الله بالاحتفاظ بسلاحه ومقاومته، ومن ثمّة استمرار تنافسه الأمني معها غير واضحة، وإنها قد تعود إلى عدَّة أسباب تتعلق باستقرار دعم سورية لقتال حزب الله ضدّ إسرائيل، وقد يكون جيش الدولة غير قادر على إخراج حزب الله من الصراع مع إسرائيل، أو غير راضٍ عن ذلك[٤٥].

وبعد الانسحاب السوري من لبنان أصبحت مجالات التنسيق بين الحزب والدولة اللبنانية في حالة تخبُّط؛ فتارةً يَحدث تنافس أمني في الدولة والحزب مثلما كانت عليه الحال عام ٢٠٠٨، عندما حاولت الدولة اللبنانية إحكام السيطرة الأمنية على إقليم الدولة كلّها، حين اتخذت قرارًا في هذا العام يشير إلى عدّ إجراءات المقاومة الأمنية أو شبكة الاتصالات التابعة لحزب الله بمنزلة اعتداء على أمن الدولة، وقرارًا آخر بإقالة قائد جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير من منصبه[٤٦]. غير أنّ الحزب رفض الامتثال لهذين القرارين وطالب الحكومة بالتراجع عنهما. وترتَّب على ذلك سلسلة من المواجهات العنيفة بين حزب الله وحركة

40 Samii, pp. 51- 52.

٤١ رابحة سيف الدين علام، "جدل حول إحياء العلاقات السورية – اللبنانية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٧٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ١٧٩.

42 Bryan R. Early, p. 122.

٤٣ قزي، ص ٥٧.

44 Ibid., p. 124.

45 Ibid., p. 124.

٤٦ أمل عيتاني، "الأزمة اللبنانية، قراءة محلية وإقليمية"، السياسة الدولية، العدد ١٧٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٩٣.

أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي من جهة، وأنصار تيار المستقبل الحزب الاشتراكي التقدمي من جهة أخرى[٤٧]، ولكن هناك تارةً أخرى، تكامل أمني من خلال التنسيق في مواقفَ أمنية معيَّنة.

وتشير تلك الأحداث إلى أنّ المجال الأمني مازال غامضًا في علاقة حزب الله بالدولة اللبنانية، وإلى أنّه يقبل مزيدًا من التنافس أو التكامل بين الطرفين.

القسم الرابع: تدخل كلّ من إيران وسورية في العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية

إذا أردنا تحليل تدخُّل إيران في العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية، فسنجد أنّ هذا التدخُّل سار في وقت واحد في اتجاهين ربما يكونان متضادين؛ فمن جهة أولى ظلَّت إيران تدعم تنافس حزب الله مع الدولة في المجال الأمني، وذلك من خلال إمداد الحزب بالمساعدات المادية والسلاح، بدعمه قصد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؛ من أجل تأكيد تنافسه مع الدولة في هذا المجال. وهذا يعني أنّ إيران دعمت القدرة التنافسية للحزب مع الدولة في أحد مجالات وظائفها الأساسية، وهو الأمن.

> ظلَّت إيران تدعم تنافس حزب الله مع الدولة في المجال الأمني، وذلك من خلال إمداد الحزب بالمساعدات المادية والسلاح، بدعمه قصد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؛ من أجل تأكيد تنافسه مع الدولة في هذا المجال

وإنّ الاتجاه الثاني في تدخل إيران في العلاقة بين الحزب والدولة اللبنانية، من جهة أخرى، متمثّل بالمحافظة على التوازن بينهما؛ فمن الناحية الأمنية، على الرّغم من تدعيم إيران القدرة التنافسية للحزب في مواجهة الدولة فإنها كانت دائمًا تستجيب للضغوط السورية في أن يكون هذا الدعم في حدود معينة لا يتجاوزها. وتشير التقديرات إلى تراجع التمويل الإيراني لحزب الله منذ التسعينيات، وخصوصًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ فمنذ عام ٢٠٠٤ تراوح الدعم المالي الذي يتلقاه حزب الله من إيران بين ٦٠ مليونًا و٨٠ مليون دولار سنويًّا؛ إذ تشير التقديرات نفسها إلى أنّ حزب الله تلقَّى تمويلات أكبر من الشيعة في لبنان والكويت والسعودية، ومن ملايين اللبنانيين الذين يعيشون في الخارج[٤٨].

وينقلنا ذلك مباشرةً إلى تدخل سورية في تحديد شكل العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية؛ إذ كان لهذا التدخل خطٌّ أساسيٌّ لم يحد عنه طوال فترة الوجود السوري في لبنان، وحتى بعد الانسحاب منه. ويتمثّل هذا الخطّ بالحفاظ على التوازن في علاقة الدولة بالحزب. ونستطيع القول إنّ خطّ الحفاظ على التوازن انقسم إلى فرعين؛ أحدهما يتمثّل بالميل إلى دعم الدولة على حساب الحزب، والآخر يتمثّل بدعم الحزب على حساب الدولة.

ونجد أنّ الوقائع والأدلة التي تشير إلى دعم سورية للدولة اللبنانية على حساب الحزب كانت بارزةً في كثير من الأحيان حتى أنّ كثيرًا من المحللين رأى أنّ من ضمن الأسباب التي أدَّت إلى عدم قيام الدولة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله عند إعادة بنائها وفقًا لاتفاق الطائف، هو اطمئنان الدولة إلى أنّ وجود القوات السورية من شأنه أن يمنع حزب الله من محاولة السيطرة على الحكومة أو الدولة[٤٩].

ولقد كانت سورية تدعم الدولة على حساب الحزب من خلال تحديد دوره في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي قبل الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، وبعده من خلال تضييق نطاق الصراع العسكري لحزب الله في مزارع شبعا فقط، ما يعني أنّ سورية كانت الدولة الوحيدة القادرة على فرض إرادة الدولة اللبنانية على حزب الله[٥٠].

أما الفرع الثاني في الخط السوري للحفاظ على التوازن في إطار الدولة اللبنانية، فهو المتمثّل بالميل إلى دعم الحزب على حساب الدولة؛ فهناك العديد من الحقائق التي تؤيّد بروز هذا الدعم السوري لحزب الله في كثير من الأحيان، ومنها أنّ سورية كانت تمنع الحكومة اللبنانية من التدخل في أنشطة حزب الله. فإذا كانت سورية قيَّدت على نحوٍ كبير أنشطة الحزب في المقاومة، فإنها أصرت على بقاء قتاله

٤٧ علام، ص ١٧٩.

٤٨ إلهه روستامي، ص ١٥٧.

49 Early, p. 122.

٥٠ انظر:

- Ibid., pp. 124- 125.
- Adham Saouli, p. 78.

ضدّ إسرائيل، ولكن على أن يكون ذلك محصورًا في مزارع شبعا كما سبق الذكر. ويدفعنا هذا إلى القول إنّ الانسحاب السوري من لبنان ساهم في بقاء التوازن بين الحزب والدولة اللبنانية، ولكن بطريقة مختلفة؛ فمن ناحية أولى كان هذا الانسحاب سببًا في قوّة الحزب سياسيًّا من خلال إعطاء الحزب فرصة ملء الفراغ الذي نجم عن الانسحاب السوري. ومن ناحية ثانية، كان هذا الانسحاب سببًا في قوّة الدولة اللبنانية على أساس أنّ وجود القوات السورية في لبنان وإن كان استُخدم لمصلحة دعم الدولة اللبنانية، أثار العديد من التساؤلات بشأن مدى استقلاليتها، وهذا يعني امتلاكها كلّ مقومات الدولة الفيبرية والمجدالية السَّابقة الذِّكر.

وفي هذا الإطار جاءت التحليلات لتشير إلى أنّ الانسحاب السوري دعم اندماج الحزب في الدولة اللبنانية على أساس أنّ الانسحاب أنهى العلاقة المباشرة بين حزب الله وسورية[٥١].

ومن ناحية ثالثة، يذهب عدد آخر من المحللين إلى القول إنّ الانسحاب السوري من لبنان كان دافعًا إلى دعم اندماج حزب الله في الدولة اللبنانية بدرجة أكبر، من دون أن يعنيَ ذلك الانفصال الكلّي بين الحزب وكلّ من سورية وإيران، في حال استمرار الدعم السوري والإيـراني له حتى بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛ وذلك من خلال إمداده بالسلاح ومساعدته على تعويض ما دُمِّر منه خلال الحرب[٥٢].

غير أنّ تطورات الأزمة في سورية أثبتت أنّ الاندماج الكامل للحزب، أو تنسيقه الأمني مع الدولة اللبنانية ربما يتأثر كثيرًا بتطورات الوضع في سورية؛ إذ إنّ تدخل الحزب على نحوٍ مباشر في هذه الأزمة أدَّى، بالنسبة إلى الدولة اللبنانية، إلى توتر أمني كبير.

القسم الخامس: تدخل حزب الله في الأزمة السورية وأثره في الدولة اللبنانية

تتناول الدراسة في هذا القسم التطورات الجديدة في العلاقة بين حزب الله والنظام السوري من حيث تدخُّل حزب الله تدخُّلًا مباشرًا في الصراع الدائر في سورية لمصلحة نظام بشار الأسد. وإنّ هذه التطورات، في حقيقة الأمر، تبرز مضامين جديدةً للعلاقة التي اهتمت بها الدراسة؛ هي العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وأثرها في الدولة اللبنانية، وهذه المضامين هي:

إنّ المضمون الجديد الذي يحمله تدخل حزب الله مباشرةً في الصراع الدائر في سورية مختلف، على نحوٍ ما، عن تدخل الدول الأخرى المدعمة للحزب في العلاقة بينه وبين الدولة اللبنانية؛ فهو يشير، هذه المرة، إلى أنّ شكل العلاقة معكوس نوعًا ما؛ إذ لا تتدخل سورية في العلاقة بين الحزب والدولة اللبنانية، ولكن يأتي تدخُّل الحزب إلى جانب النظام السوري على نحوٍ مباشر ليؤثِّر في الدولة اللبنانية، وفي علاقة الحزب بها. والسؤال في هذا السِّياق هو: كيف يكون تدخل الحزب إلى جانب النظام السوري مؤثِّرًا في الدولة اللبنانية من جهة، ومؤثرًا في علاقة الحزب بهذه الدولة من جهة أخرى؟

ينبغي أن نشير إلى أنّ تدخل الحزب لمصلحة النظام السوري، قد أثَّر في الدولة اللبنانية من خلال التراشق بين العديد من التيارات في لبنان، المؤيّد منها نظام بشار والمعارض له، وخصوصًا أنّ الدولة اللبنانية والمجتمع اللبناني قد تأثرا بالأحداث السورية منذ بدايتها، حتى قبل تدخُّل الحزب فيها تدخُّلًا مباشرًا. ومنذ بدء الأزمة السورية، جدير بنا ذِكر وقوع عدَّة حوادث في لبنان تعود كلّها إلى الانقسامات اللبنانية تجاه ما يحدث في سورية؛ فعلى سبيل المثال عدّ بعضهم اشتباكات طرابلس المتجددة نموذجًا مصغرًا للحرب بين نظام بشار الأسد ومعارضيه؛ ذلك أنّ المواجهات فيها تجري، من جهة، بين مسلحين يسيطرون على منطقة فيها كتلة سكنية تعدُّ نحو ٥٠ ألف مواطن، ومسلحين سُنة في منطقة باب التبانة المقابلة المتصلة بطرابلس التي يقطنها نحو ٤٠٠ ألف أغلبهم من السنة، من جهة أخرى[٥٣].

ولكل طرف من الطرفين انتماؤه المذهبي كما سبق الذِّكر، إضافةً إلى انتمائه السياسي؛ فجبل محسن العلوي يدين بالولاء لبشار وحافظ الأسد وحسن نصر الله، أمّا باب التبانة فيدين بالولاء للجيش السوري الحر ولتيار رفيق الحريري[٥٤].

وما سبق يعني أنّ تدخل الحزب في هذا الصراع قد أدَّى إلى زيادة هذه المناوشات والتراشقات بين التيارات اللبنانية المؤيّدة لنظام

٥١ محمود صالح الكردي، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"، **المستقبل العربي**، العدد ٣١٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ٤٠.

٥٢ عبد الحميد، ص ٢٤٥.

٥٣ بشارة نصار شربل، **اشتباكات طرابلس نموذج لانعكاس الأزمة السورية في لبنان**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، آب/ أغسطس ٢٠١٢).

٥٤ المرجع نفسه.

بشار والمعارضة له، وأنّ هذا الأمر يمكن أن يؤدِّيَ إلى انقسام الدولة وتفكُّكها. إلا أنّ الدولة ظلت غير قادرة على منع حزب الله من التدخل في الأزمة السورية مباشرةً، أو غير راغبة في ذلك. ومن ثمّة فإنّ هذا يُعدُّ وفقًا لوجهة النظر تلك، تنافسًا أمنيًّا حتى لو كانت الدولة تُسهل له هذه المهمة في بعض الأحيان؛ إذ ترجع هذه التسهيلات إلى عدم قدرة الدولة على أن يندمج الحزب في إطارها.

ولم يتوقف الأمر عند التنافس الأمني بين حزب الله والدولة اللبنانية عندما اتَّخذ قرارًا منفردًا مفاده التدخل في الأزمة السورية فحسب، بل كان ذلك من خلال الإعلانات التي صرَّح بها حسن نصر الله في أيار/ مايو الماضي. ومن هذه الإعلانات إعلان استعداده لتلقِّي سلاح نوعي كاسر من سورية للتوازن، وهنا قد يكون المقصود السلاحين الكيماوي والجرثومي. وربما يعني هذا الإعلان ضمن مضامين أخرى وضع لبنان دولةً في مواجهة مع إسرائيل. أمّا الإعلان الثاني، فهو إعلانه القتال ضدّ التكفيريين في سورية، وهذا يعني تعريض الدولة اللبنانية لخطورة متعلقة بتنظيم القاعدة[٥٥].

وينقلنا هذا إلى النقطة الثانية في شأن ما تحمله التطورات الإقليمية الحالية المتعلقة بالأزمة السورية من مضامين جديدة للعلاقة بين إيران وسورية وحزب الله، وأثرها في الدولة اللبنانية. فإذا كان حزب الله في الوقت الحالي هو الذي تحوَّل إلى مساند للنظام السوري، وليس العكس، فإنّ ذلك يعني إطلاق يد إيران بدرجة أكبر في دعم الحزب، سواء لتراجع دور النظام السوري بوصفه موازنًا للعلاقة بين الحزب والدولة اللبنانية، أو لاضطلاع إيران بدور فاعل في قيام الحزب بدور إقليمي مؤثِّر في الأزمة السورية.

والسؤال في هذا السِّياق هو: هل أنّ انتخاب روحاني رئيسًا لإيران من شأنه أن يؤدِّيَ إلى تغيير في الدور الإيراني في دعم حزب الله في علاقته بالدولة اللبنانية، سواء كان هذا الدعم مؤديًا إلى مزيد من التنافس الأمني بين الحزب والدولة على المستوى الداخلي من خلال رفع مستوى تسلحه، أو على المستوى الخارجي من خلال دعم دوره في الأزمة السورية؟

والإجابة عن هذا التساؤل تتمثَّل بأنّ انتخاب الإصلاحيين في إيران منذ رفسنجاني في ثمانينيات القرن الماضي قد تجلَّى، على نحوٍ أو آخر، في التهدئة من جانب إيران في دعم حزب الله على المستوى الفكري والأيديولوجي، ومن ثمّة قد يكون انتخاب روحاني امتدادًا لهذا الأمر. ولكن بما أنّ السياق الإقليمي مختلف تمامًا عما كان عليه الوضع من قبل، وذلك من حيث تطورات الأزمة السورية، فمن غير المتوقع أن يكون انتخاب روحاني سببًا في تراجع دعم إيران حزبَ الله؛ لأنّه لم يعدْ دعمًا لفاعل داخل الدولة اللبنانية فحسب، ولكن بوصفه لاعبًا إقليميًّا؛ ولذلك فمن المتوقع أن يزداد الدعم الإيراني للحزب إقليميًّا، ما سيؤدي إلى مزيد من التنافس الأمني بين حزب الله والدولة اللبنانية داخليًّا.

وأمّا المضمون الثالث للتطورات الإقليمية الحالية وانعكاساتها على العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية فهو أهمية الدور الدولي في مسرح الأحداث وتزايده - وعلى الأخص دور روسيا - فقد استطاعت روسيا الوقوف في مواجهة ضدّ المجتمع الدولي كلّه ممثلًا بقمة الدول الثماني الكبرى في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وذلك من حيث تجنُّب ذكر مصير الأسد في بيان القمة الختامي، إضافةً إلى تأكيد بوتين إمداد بشار الأسد بالسلاح الإضافي (وهذا من شأنه أن يكون كاسرًا للتوازن الإقليمي). والمقصود في هذا السِّياق على وجه الخصوص التوازن مع السلاح الإسرائيلي، ومن ثمّة فإنّ بوتين بهذا التأكيد نفسه يُثبت أنه مستعد لكسر التوازن الإقليمي العسكري في علاقة الدول العربية بإسرائيل؛ وهذا يعني أنه يشير، على المدى البعيد، إلى بناء أسس ومبادئ جديدة يقوم عليها الشرق الأوسط بوصفه نظامًا إقليميًّا، ويعني أيضًا مزيدًا من التنافس الأمني بين حزب الله ودولة لبنان؛ لأنّ وجود سلاح نوعي أكثر تقدمًا لدى سورية يشير إلى إمكانية انتقاله إلى حزب الله، ما يعني، أيضًا، مزيدًا من التنافس الأمني مع الدولة اللبنانية، بل قد يؤدِّي في وقت من الأوقات إلى المزيد من التجزئة داخل لبنان، وربما انقسام هذه الدولة[٥٦].

ولكنّ ذلك يشير، في ضوء التفاهم الروسي الأميركي الأخير بشأن نزع السلاح الكيماوي السوري، إلى الإبقاء على المنطقة وتوازنها على نحو ما هي عليه، ومن ثمّة الحفاظ على قدر من العلاقات المتوازنة في المنطقة، بل في داخل الدولة اللبنانية نفسها.

٥٥ بشارة نصار شربل، **انخراط حزب الله في الأزمة السورية وتداعياته على الداخل اللبناني** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣).

٥٦ متابعة أخبار قمة الثمانية وردود الفعل حولها (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية - لندن، ٢٠١٣).

نوار جليل هاشم*

العوامل المعنوية لدول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" وأثرها في قياس قوّة الدولة

تتناول هذه الدراسة العوامل المعنوية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقياس قوتها؛ وذلك لما تحتله هذه الدول من موقع إستراتيجي، إضافةً إلى كونها قوّةً اقتصاديةً بالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات نفطية. ومن أهمّ أهداف هذه الدراسة الوقوف على نقاط القوة والضعف لتلك الدول، لكي يتمكن صناع القرار في الدول المذكورة من الوقوف على نقاط الضعف والقوة لتلك العوامل. ومن خلال النتائج التي توصّل إليها البحث نجد أنّ الدول تختلف عن بعضها من حيث عناصر القوة المعنوية التي تملكها. وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق لعناصر هذه القوة التي تساهم في تكوين قوّة الدولة، مقارنةً بدولة أخرى، فإنه يمكن تأكيد أنّ قوّة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط. وبناءً على المؤشرات الواردة في البحث فقد احتلت قطر المركز الأول، تلتها الإمارات في المركز الثاني، ثمّ الكويت في المركز الثالث، فعمان في المركز الرابع، ثمّ السعودية في المركز الخامس، وأخيرًا البحرين في المركز السادس.

* باحث عراقي، ومحاضر في الجامعة المستنصرية.

المقدمة

إنّ القوة هي المحرك الدافع لمهنة إدارة البلاد، وهي القدرة على العمل في الشؤون الخارجية، وهي ضرورية لإنجاز الأشياء وتحقيق الغايات، ولتنفيذ المرء إرادته على الرّغم من المقاومة التي تترافق مع الجهد الإستراتيجي؛ لذلك ليست القوة واحدةً من أكثر العوامل أهميةً في إدارة البلاد فحسب، بل هي أيضًا إحدى المفاهيم المحورية المحيرة في النظرية السياسية[1]. وقد اختلف أساتذة العلاقات الدولية في تعريف القوة ومفهومها، فبعضهم يذهب إلى أنها القدرة على استخدام الموارد في تحقيق هدف معين، فيما يرى آخرون أنها القدرة على التأثير في الوحدات الدولية الأخرى على نحوٍ يتفق مع أهداف الدولة التي تسعى لهذا التأثير، ويرى فريق ثالث أنها تكمن في مدى إشعار الوحدات الدولية الأخرى بهذه القوة ومداها بطريقة تحقّق سياسة الردع المطلوبة تجاه الأطراف الدولية المختلفة.

وثمّة ثلاث طرائق أساسية للنظر إلى القوة: فالطريقة الأولى تكون من السيطرة على الموارد، والثانية من السيطرة على اللاعبين، والثالثة من السيطرة على النتائج. ويمكن قياس قوّة الدولة بعدة طرائق، ولكنْ هناك عاملان رئيسان للقياس، هما العوامل المادية والعوامل المعنوية، وسنتناول في دراستنا هذه العوامل المعنوية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقياس قوتها؛ وذلك لما تحتله هذه الدول من موقع إستراتيجي، إضافةً إلى كونها قوّةً اقتصاديةً بالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات نفطية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة العوامل المعنوية وأثرها في قياس قوّة الدولة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للوقوف على نقاط القوة والضعف لتلك الدول، من خلال دراسة مؤشرات العوامل المعنوية، لكي يتمكن صناع القرار في الدول المذكورة من الوقوف على نقاط الضعف والقوة لتلك المؤشرات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العوامل المعنوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تُقسَّم إلى ثلاثة أقسام؛ أوّلها القدرة السياسية وعددها ستّة مؤشرات هي: مستوى الحرِّيات العامَّة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ونسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان، ومعدل كفاءة الحكومة، وتنفيذ القوانين، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان، ثانيها الأهداف الإستراتيجية، وعددها ثلاثة مؤشرات هي: عناصر القدرة السياسية، وعناصر الأهداف الإستراتيجية، وعناصر حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا، وثالثها القدرة الدبلوماسية، وهي من مؤشرين هما: عدد البعثات الدبلوماسية والقنصليات الخارجية للدولة، وعدد البعثات والقنصليات الداخلية للدولة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ للعوامل المادية تأثيرًا في قياس قوَّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال تحليل المؤشرات السَّابقة الذِّكر. وهذا الأمر يمكِّن من الإجابة عن السؤال: أيّ دولة من هذه الدول تحتل مرتبة الصدارة؟

منهجية البحث

التزم البحث منهج قياس قوَّة الدولة بوصفه المنهج الملائم لفهم قدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحليلها. ويتميز هذا المنهج بأنه يجمع بين قياس الجوانب الكمية والجوانب المعنوية بالنسبة إلى أطراف متعدّدة، ومن ثمّة فهو يسمح بقياس توازنات القوى في لحظة زمنية معينة. وتشمل العوامل المادية أربعة عناصر رئيسة هي: القدرة الاقتصادية، والقدرة الحيوية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية. وأمّا العوامل المعنوية فهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: الإرادة القومية والأهداف الإستراتيجية، والقدرة السياسية. وتأتي حصيلة القياس من ناتج جميع العناصر الرئيسة في كلّ العوامل المادية الأربعة، ثمّ في العوامل المعنوية على حدة، ثمّ تلي ذلك خطوة أخرى متمثلة بضرب مجموع العوامل المادية في مجموع العوامل المعنوية. وقد جرى الاعتماد في هذا البحث على

١ لمزيد من التفاصيل انظر: تيري ل. ديبل، **إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأميركي**، وليد شحادة (مترجم)، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٨٢.

قياس العوامل المعنوية فقط؛ وذلك لأهميتها أولًا وصعوبة قياسها من ناحية أخرى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة من حيث المؤشرات دراسةً للدكتور جمال زهران، عنوانها: منهج قياس قوَّة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٦[٢]. وهكذا تكون حصيلة الخطوات المنهجية ما يلي:

- يجري احتساب عدد العناصر بأرقامها المطلقة ثمّ ضبطها بعناصر أخرى؛ كنسبة الرقم المطلق إلى عامل آخر للدلالة عليه، ومثل ذلك حجم المشاركة السياسية، أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثمّ نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي.
- المؤشرات التي ليست لها تعابير رقمية، وبخاصة الجانب المعنوي، يمكن أن تدلّ عليها أرقام، من خلال المقارنة بين وحدات الدراسة المحصورة بين صفر ونصف درجة، أو رقم واحد صحيح أو رقم اثنين؛ وذلك حتى لا تؤثِّر في الوزن الكلي العامّ، وتقلّ نسبة التضليل أو الخطأ.

يطبق القياس في ضوء عدّة خطوات هي:

- مرحلة تصنيف المعلومات
- تجميع المؤشرات الفرعية
- استخلاص القيمة المعيارية لكلّ عنصر؛ وذلك بإعطاء نتيجة لكلّ عنصر مقارنةً بالدول الأخرى التي تكون محلّ الدراسة والنظر في إمكان ترتيبها، من خلال معادلة القيمة المعيارية والانحرافات المعيارية التالية:

وتسمح هذه الطريقة بإعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب، وبعد ذلك يجري طبقًا للمعادلة المأخوذ بها ما يلي:

- إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعنصر بما يتفق وطريقة الوزن الواردة في تحكيم الخبراء؛ فالترتيب يصبح تنازليًّا، بمعنى أنّ الأكبر هو الأقوى.
- يجري ضرب القيمة المعيارية لكلّ عنصر عند إعادة ترتيبه في الوزن النسبي المقابل له والمستخلص من آراء الخبراء.

٢ لمزيد من التفاصيل انظر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي- الإسرائيلي**، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

- تصبح المعادلة المطروقة بعد الخطوات السَّابقة هي:

العوامل المعنوية = وزن القدرة السياسية + وزن الإرادة القومية + وزن القدرة الدبلوماسية.

وقد جرى تقسيم البحث، من حيث هيكلته، إلى مقدمة ومحورين؛ فالمحور الأول متعلق بمفهوم العوامل المادية، وأمّا الثاني فهو متعلق بتحليل العوامل المعنوية لدول مجلس تعاون الخليج العربي، وبعد ذلك توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات.

المحور الأول: في مفهوم العوامل المادية

تستخدم عبارة القوة بصيغ متعدّدة تبعًا لوجهات نظر الباحثين، وهم عمومًا يطلقون القوة بوصفها مرادفًا لقابلية الدولة؛ لأنهم يعتقدون أنّ مصطلح قوَّة الدولة عامّ ومتنوع، فقد نقصد بقوَّة الدولة تفوقها العسكري، أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمورًا غير عسكرية كالدبلوماسية، مثلًا، والعلاقات الدولية[٣].

وتُبنى معظم سياسات الدول الكبرى على ترسيخ مبدأ العلاقات الدولية بينها بصورة تنافسية للاستحواذ على كلّ ما تستطيع الوصول إليه من الثروات الاقتصادية محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. ومن أجل تحقيق هذا المبدأ تتسابق الدول الكبرى على بناء جيش قوي له اليد في تحقيق متطلباتها في أيّ بقعة من العالم. وأمّا الدول الفقيرة فهي أيضًا تبني علاقاتها ببعضها على أساس التنافس، ولكن بصورة مختلفة عن الدول الكبرى، فهي تسعى لبناء قوَّة عسكرية تحافظ من خلالها على الأمن الداخلي وضمان استمرار الحكم.

وإنّ الواقع الدولي يشير إلى أنّ تأثير أيّ دولة - صغرت أو كبرت - في الدول الأخرى، أو هيئات الأمم المتحدة، أو العلاقات الدولية، أو السياسة الدولية، إنما يتحدَّد في قوَّتها الاقتصادية والعسكرية[٤]، ولكن هنالك أيضًا عناصر غير ملموسة للقوة - بمعايير القوة التقليدية - ينبغي أن تدرس تحت عنوان العوامل البشرية أو الاجتماعية أو النوعية. وهذه العناصر بعضها كامن في المجتمع، وبعضها الآخر في الحكومة، وبعضها في العلاقة بينهما، فليس ثمَّة شكّ في أنّ المجتمع ينبغي أن يتميز

٣ محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**، ط ١ (عمّان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٤٧.

٤ محمد أحمد عقلة المومني، **إستراتيجية سياسة القوة- مقومات الدولة في الجغرافية السياسية**، (إربد: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٨)، ص ٣٣.

بحدّ أدنى من التلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي، إذا كان يريد أن يكون قادرًا على استخدام العناصر الحسية الملموسة لقوته لكي يعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإنّ البلد الذي ترهقه انقسامات عرقية أو دينية، أو عنف داخلي شديد، أو تمرُّد مسلح في أسوأ الحالات، من ناحية أخرى، سوف يعاني كثيرًا عند تطبيق قوته وتوجيه اهتمامه إلى الشؤون الخارجية. إضافةً إلى ذلك، تتأثر قوّة الأمة من دون شكّ في أوجه عدّة بشيء اسمه الشخصية الوطنية. وهذا المفهوم مبهم، وعلى الرغم من ذلك يبقى محتفظًا بفائدته في الإجابة عن السؤال: لماذا تبدو بعض البلدان متقنةً لفنّ إدارة الدولة في حين تبدو بلدان أخرى، على الرّغم من التكافؤ في الموارد، غيرَ متقنة لذلك؟

وأما نوعية الحكم والقيادة الوطنية - وهما حصيلة الشخصية الوطنية ونوع النظام السياسي للدولة - فهما أيضًا من المحددات المهمّة والرئيسة للقوة، يضاف إلى ذلك نوع العلاقة القائمة بين الحكم والمجتمع التي لها أهميتها أيضًا؛ فالدولة التي تملك رباطًا متينًا من الثقة بين القيادة ورعاياها تكون أكثر قوّةً، إذا كانت أوضاع دولة أخرى مساويةً لأوضاعها، وكان يُنظر إلى أنّ حكومتها تعوزها الكفاءة عمومًا، وكانت توصف بضعف الأمانة والصدق وغير الشرعية. ولقد لخصت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ هذا كله بقولها: "إنّ أساس قوّة الولايات المتحدة أولًا وأخيرًا موجود في الداخل، إنه في مهارات شعبنا وفي دينامية اقتصادنا ومرونة مؤسّساتنا"[٥].

لذلك هناك حاجة في دراستنا إلى مقاربة قوة الدولة باستخدام مفاهيم القوة الظاهرة والقوة الكامنة أو الخفية، وعلاقة هذه بتلك في لعبة الأمم. وإذا كانت القوة الظاهرة هي ما يلمسه الجميع على ساحة الصراع أو القتال، فإنّ القوة الكامنة هي تلك القوة الخفية الذكية التي بها يمكن لطرف ما أن يحقّق أهدافه من دون اللجوء إلى العنف أو الإكراه[٦]، ومن أمثلة ذلك أنّ هناك ٢١٥ حادثةً وقعت ما بين العامين ١٩٤٥ و١٩٧٦ جرى فيها استخدام القوات المسلحة الأميركية سياسيًّا لتحقيق المصالح الأميركية من دون اللجوء إلى القتال[٧].

إنّ القوة المعنوية، إذن، (وتسمى أيضًا الكامنة، وغير الملموسة) هي قدرة الدولة ممثَّلةً بالحكومة على التأثير في الرأي العامّ الداخلي والخارجي لمصلحتها، أو جمع التأييد للخطوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تقوم بها أو تخطّط للقيام بها، وهي ما يطلق عليها أحيانًا اسم القوة التنظيمية للدولة (organizational power)[٨]، وتؤدّي الحكومة دورًا متغيرًا في قوّة الدولة ولكن دورها يصعب حصره[٩]، ويمكن تقييم دورها من خلال عدّة مؤشرات؛ مثل محاربة الفساد، وتنفيذ القوانين، ومستوى كفاءة البرلمان، وغيرها. ثمّ إنّ للقوة المعنوية تأثيرًا في الرأي العام في الداخل والخارج من شأنه أن يضعف عناصر القوة الأخرى أولًا، وأن يعمل على مضاعفة التناقضات الداخلية في جسم الدولة ثانيًا[١٠].

المحور الثاني: تحليل العوامل المعنوية لدول مجلس تعاون الخليج العربي

تنقسم العوامل المعنوية إلى ثلاثة عناصر: القدرة السياسية والإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية، وفي ما يلي تناولٌ لكلّ عنصر من هذه العناصر الثلاثة:

قياس القدرة السياسية

أمكن قياس القدرة السياسية من خلال عناصر فرعية عدّة وبعض المؤشرات الدالة عليها، وقد بلغت جميعها ستَّة عناصر ومؤشرات، وأسفر قياس قوّة الدول التي هي محلّ الدراسة باتباع كلّ الخطوات المنهجية عن ترتيب هذه القدرة وفق الجدول (١).

ويعني ذلك أنّ عمان احتلت المركز الأول بوزن ٣,٧٨٣، ثمّ الكويت في المركز الثاني بوزن ٣,٥٣٥، فالإمارات في المركز الثالث بوزن ٣,٥٢٠، ثمّ البحرين في المركز الرابع بوزن ٣,٢٤٥، وجاءت قطر في المركز الخامس بوزن ٣,٢٢١، وأخيرًا تقع السعودية في المركز السادس بوزن ١,٢٥. انظر الجدول (٢).

٥ تيري ل. ديبل، **إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأميركي**، وليد شحادة (مترجم)، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٩٤- ٢٩٥.

٦ بيتر تايلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، عبد السلام رضوان (مترجم)، إسحق عبيد (مراجع)، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص٧٠.

٧ المصدر نفسه، ص ٧٤.

٨ قاسم الدويكات، **الجغرافية السياسية**، ط ١ (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١١)، ص ١٨٧.

٩ فايز محمد العيسوي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، ط ١ (مصر: دار المعرفة الجامعية، د. ت)، ص ١٢١.

١٠ السماك، مرجع سابق، ص ٦٩.

الجدول (١)
قياس القدرة السياسية للدول المعنيَّة بالدراسة

ت	اسم الدولة	الوزن
١	عمان	٣,٧٨٣
٢	الكويت	٣,٥٣٥
٣	الإمارات	٣,٥٢٠
٤	البحرين	٣,٢٤٥
٥	قطر	٣,٢٢١
٦	السعودية	١,٢٨٥

الجدول (٢) قياس وزن عناصر القدرة السياسية

ت	عناصر القدرة السياسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة * وزن العنصر					
		السعودية	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	قطر
١	مستوى الحرِّيات العامَّة	٠,٤٤٥=٠,٢٥ * ١,٧٨	١,٢٥= ٠,٢٥ * ٥	١,٠٢٥ = ٠,٢٥ * ٤,١	١,٠٥=٠,٢٥ * ٤,٢	٠,٨٢٥ =٠,٢٥ * ٣,٣	٠,٨٧٥ = ٠,٢٥ * ٣,٥
٢	الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,٢٩٣ =٠,٢١ * ١,٣٩٥	٠,٥٥٨ = ٠,٢١ * ٢,٦٥٧	٠,٧١٧ = ٠,٢١ * ٣,٤١٤	٠,٢٧٢ =٠,٢١ * ١,٢٩٤	٠,٦٦٤ = ٠,٢١ * ٣,١٦٢	٠,٨٣٤ = ٠,٢١ * ٣,٩٧٠
٣	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	صفر * ٠,٢٠= صفر	٠,٩١٢ = ٠,٢٠ * ٤,٥٦	٠,٦٧٢ = ٠,٢٠ * ٣,٣٦	٠,٩١٢ = ٠,٢٠ * ٤,٥٦	١,١٧ = ٠,٢٠ * ٤,٠١٣	صفر * ٠,٢٠ = صفر
٤	معدل كفاءة الحكومة	٠,١٣٦ =٠,١٩ * ٠,٧١٤	٠,٢٦٠ = ٠,١٩ * ١,٣٧١	٠,٦٣٥ = ٠,١٩ * ٣,٣٤٣	٠,٥٠٧ = ٠,١٩ * ٢,٦٦٩	٠,٤٩٧ = ٠,١٩ * ٢,٦١٧	٠,٦٥٧ = ٠,١٩ * ٣,٤٥٧
٥	تنفيذ القوانين	٠,٣٨٤ =٠,١٥ * ٢,٥٦	٠,٥٥٥ = ٠,١٥ * ٣,٧	٠,٤٧١ = ٠,١٥ * ٣,١٤	٠,٥١٣ = ٠,١٥ * ٣,٤٢	٠,٦٢٧ = ٠,١٥ * ٤,١٨	٠,٨٥٥ = ٠,١٥ * ٥,٧
	المجموع	١,٢٥٨	٣,٥٣٥	٣,٥٢٠	٣,٢٥٤	٣,٧٨٣	٣,٢٢١

الجدول (٣)
قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة السياسية

ت	العناصر / الدولة	مستوى الحرِّيات العامَّة (٠-١٠٠)	الاستقرار السياسي وغياب العنف (٠-١٠٠)	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان بالنسبة إلى من لهم الحق في المشاركة	معدل كفاءة الحكومة (٠-١٠٠)	كفاء البرلمان من حيث التمثيل والمحاسبة والقوانين (٠-١٠٠)	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان سنة ٢٠١١
١	السعودية	٣,٨	٣٥	صفر	٥٢	٦٠,١	صفر
٢	الكويت	٣٢	٦٠	٥٢ سنة ٢٠١٢	٥٨	٦٥,٨	صفر
٣	الإمارات	٢٤	٧٥	٢٨ سنة ٢٠١١	٧٦	٦٣	٢٣
٤	البحرين	٢٥	٣٣	٥١ سنة ٢٠١١	٦٩,٨٥	٦٤,٤	٣
٥	عمان	١٧	٧٠	٧٦ سنة ٢٠١١	٦٩,٣٧	٦٨,٢	١
٦	قطر	١٩	٨٦	صفر	٧٧	٧٥,٨	صفر

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية ومؤشراتها[١١] كما يلي:

مستوى الحرّيات العامّة

بقياس هذا المؤشر يتضح أنّ الكويت تحتل المركز الأول بوزن ١,٢٥، تليها البحرين بوزن ١,٠٥، ثمّ الإمارات في المركز الثالث بوزن ١,٠٢٥، فقطر في المركز الرابع بوزن ٠,٨٧٥، ثمّ عمان في المركز الخامس بوزن ٠,٨٢٥، وتأتي السعودية في المركز السادس بوزن ٠,٤٤٥. انظر الجدولين (٢) و(٣).

الاستقرار السياسي وغياب العنف

بقياس هذا العنصر يتضح أنّ قطر احتلت المركز الأول بوزن ٠,٨٣٤، تليها الإمارات في المركز الثاني بوزن ٠,٧١٧، فعمان في المركز الثالث بوزن ٠,٦٦٤، ثمّ الكويت في المركز الرابع بوزن ٠,٥٥٨، وجاءت السعودية في المركز الخامس بوزن ٠,٢٩٣، وجاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٢٧٢. انظر الجدولين (٢) و(٣).

نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان

بوزن هذا العنصر يتضح أنّ عمان احتلت المركز الأول بوزن ١,١٧، فالبحرين في المركز الثاني بوزن ٠,٩١٢، ثمّ جاءت الكويت في المركز الثالث بوزن ٠,٩١٢، تلتها الإمارات في المركز الرابع بوزن ٠,٦٧٢، ثمّ السعودية وقطر في المركزين الخامس والسادس بوزن صفر، لعدم وجود انتخابات في كلا البلدين. انظر الجدولين (٢) و(٣).

معدل كفاءة الحكومة

بوزن هذا العنصر، يتضح أنّ قطر تحتل المركز الأول بوزن ٠,٦٥٧، تليها الإمارات بوزن ٠,٦٣٥، ثمّ البحرين في المركز الثالث بوزن ٠,٥٠٧، فعمان في المركز الرابع بوزن ٠,٤٩٧، وجاءت الكويت في المركز الخامس بوزن ٠,٢٦٠، وأخيرًا السعودية في المركز السادس بوزن ٠,١٣٦. انظر الجدولين (٢) و(٣).

تنفيذ القوانين

بوزن هذا العنصر يتضح أنّ قطر احتلت المركز الأول بوزن ٠,٨٥٥، ثمّ عمان في المركز الثاني بوزن ٠,٦٢٧، فالكويت في المركز الثالث بوزن ٠,٥٥٥، أمّا البحرين فجاءت في المركز الرابع بوزن ٠,٥١٣، فالإمارات في المركز الخامس بوزن ٠,٤٧١، وأخيرًا السعودية في المركز السادس بوزن ٠,٣٨٤. انظر الجدولين (٢) و(٣).

قياس الإرادة القومية

أمكن قياس عنصر الإرادة القومية من خلال ثلاثة عناصر فرعية هي: القيادة السياسية والأهداف الإستراتيجية والقاعدة العلمية، وكلّ عنصر من هذه العناصر يتضمَّن عدّة مؤشراتٍ، وقد بلغت ١٥ مؤشرًا.

وخلص قياس وزن هذا العنصر، من خلال المؤشرات التي جسدته، إلى ترتيب الدول الستّ على نحو ما يأتي في الجدول (٤).

ومن خلال هذه النتيجة يتضح ما يلي:

- تحتل قطر المركز الأول بوزن ١٨,٠٨ في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، تليها الإمارات بوزن ١٤,٨١، ثمّ الكويت في المركز الثالث بوزن ١٤,٢، والبحرين في المركز الرابع بوزن ١٣,٩٩، ثمّ عمان في المركز الخامس بوزن ١٣,٨٢، وأخيرًا السعودية في المركز السادس بوزن ١٣,٢٥.
- وإذا كانت قطر تحتل المركز الأول في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، فإنها تحتل المركز الأول في عنصر واحد فقط هو وزن القيادة السياسية، والمركز الثاني في وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الخامس في وزن القاعدة العلمية.
- وتحتل الإمارات المركز الثاني في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية؛ إذ إنّها تحتل المركز الأول في عنصر واحد هو وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الرابع في وزن القاعدة العلمية، وتحتل المركز الخامس في وزن القيادة السياسية.
- وتحتل الكويت المركز الثالث في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز الثالث في وزن القاعدة العلمية، والمركز الخامس في وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الرابع في وزن القيادة السياسية.
- وتحتل البحرين المركز الرابع في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية؛ إذ إنّها احتلت المركز الثاني في وزن القيادة السياسية، وجاءت في المركز الأخير في وزن الأهداف الإستراتيجية، وفي المركز الأخير أيضًا في وزن القاعدة العلمية.
- واحتلت عمان المركز الخامس في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، وقد احتلت المركز الثالث في عنصر وزن القيادة السياسية، والمركز الثاني في وزن القاعدة العلمية، وجاءت في المركز الأخير في وزن الأهداف الإستراتيجية.

---

١١ جرى أخذ المؤشرات الآتية وهي متمثلة بـ: مستوى الحريات العامة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ومعدل كفاءة الحكومة، وأخيرًا تنفيذ القوانين من التقرير السنوي: *the worldwide governance indicators 2011*، وهو موجود على الرابط:
www.govindicators.org
وما عدا هذه المؤشرات فقد تعدّدت مصادره، وقد أشرنا إلى الدولة الأضعف برقم صفر. وأمّا الدولة الأقوى فقد أشرنا إليها برقم مئة.

الجدول (٤)

قياس الإرادة القومية للدول الستّ

ت	الدولة	وزن القيادة السياسية	وزن الأهداف الإستراتيجية	وزن القاعدة العلمية	المجموع
١	قطر	٨,٣٦	٧,٦٧	٢,٠٥	١٨,٠٨
٢	الإمارات	٤,٨٩	٧,٨٢	٢,١	١٤,٨١
٣	الكويت	٥,٧٥	٥,٨٨	٢,٥٧	١٤,٢
٤	البحرين	٦,٨١	٥,٩٦	١,٢٢	١٣,٩٩
٥	عمان	٥,٨٣	٥,٣٠	٢,٦٩	١٣,٨٢
٦	السعودية	٣,٠٣	٧,٢٥	٢,٦٧	١٣,٢٥

- وجاءت السعودية في المركز الأخير في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز الأول في وزن القاعدة العلمية، والمركز الثالث في وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الأخير في وزن القيادة السياسية.
- ويمكن شرح وزن كلّ عنصر من العناصر الثلاثة ومؤشراتها الفرعية وتحليله، وفق ما يوضحه الجدول (٥) الخاص بقياس وزن عناصر الإرادة القومية، وذلك على النحو التالي:

عناصر القيادة السياسية

أمكن قياس عناصر القيادة السياسية من خلال عنصرين فرعيين هما: القدرة على تعبئة الموارد الذاتية، ودرجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب.

وبوزن هذين العنصرين إجمالًا نجد ما يلي:

- احتلت قطر المركز الأول بوزن ٨,٣٦، تليها البحرين بوزن ٦,٨١، ثمّ عمان في المركز الثالث بوزن ٥,٨٣، وفي المركز الرابع الكويت بوزن ٥,٧٥، فالإمارات في المركز الخامس بوزن ٤,٨٩، وفي المركز السادس جاءت السعودية بوزن ٣,٠٣.
- ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية للقيادة السياسية على النحو التالي:

القدرة على تعبئة الموارد الذاتية

أمكن قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين: (جرى الاعتماد على معلومات البنك الدولي بالنسبة إلى هذين المؤشرين في ما يتعلق بالدول الستّ).

- نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اتضح ما يلي:

- احتلت قطر المركز الأول بوزن ٦,١٦؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ١٩,٨ في المئة[١٢]، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠٠٩، ٣٩ في المئة[١٣].
- احتلت البحرين المركز الثاني بوزن ٦,٨١؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ١,٣ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠٠٩، ٢٧ في المئة.
- احتلت عمان المركز الثالث بوزن ٥,٨٣؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ٢,٨ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠٠٨، ٣٠ في المئة.
- احتلت الكويت المركز الرابع بوزن ٥,٧٥؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ٠,٩ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠١١، ١٨ في المئة.
- احتلت الإمارات المركز الخامس بوزن ٤,٨٩؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي صفرًا، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠١١، ٢٥ في المئة.
- جاءت السعودية في المركز السادس بوزن ٣,٠٣؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ١,٣ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠١١، ٢٧ في المئة. انظر الجدولين (٥) و(٦).

12 World bank group, at: www. worldbank. org.

13 Ibid.

درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب

أمكن قياس وزن هذا العنصر من خلال مؤشرين هما:

- متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع).
- نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا.

وقد اتضح ما يلي:

- احتلت الإمارات المركز الأول بوزن ٣؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٦ سنةً[١٤]، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٣٤١ سعرةً[١٥].
- احتلت البحرين المركز الثاني بوزن ٢,٨٩؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٦ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٣٢١ سعرةً.
- احتلت الكويت المركز الثالث بوزن ٢,٧٢؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٧,٧ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٢٣٩ سعرةً.
- احتلت قطر المركز الرابع بوزن ٢,٢؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٨,٢ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣١٥٠ سعرةً.
- احتلت عمان المركز الخامس بوزن ١,٧٥؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٢,٧ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٢٤١ سعرةً.
- جاءت السعودية في المركز السادس بوزن ١,٢٩؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٢ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣١٩٥ سعرةً.

عناصر الأهداف الإستراتيجية

أمكن قياس عنصر الأهداف الإستراتيجية بثلاثة عناصر فرعية هي:

- درجة الاعتماد على الذات.
- درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد.
- درجة الانكشاف والتبعية.

وكل عنصر من هذه العناصر الفرعية الثلاثة يضمّ عدّة مؤشرات، وبوزن هذه العناصر والمؤشرات إجمالًا، نجد ما يلي:

- تحتل الإمارات المركز الأول بوزن ٧,٨٢، تليها قطر بوزن ٧,٦٧، فالسعودية في المركز الثالث بوزن ٧,٢٥، ثمّ البحرين في المركز الرابع بوزن ٥,٩٦، فالكويت في المركز الخامس بوزن ٥,٨٨، ثمّ عمان في المركز السادس بوزن ٥,٣٠.
- ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية للأهداف الإستراتيجية على النحو التالي:

درجة الاعتماد على الذات

أمكن قياس هذا العنصر بثلاثة مؤشرات هي:

- نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي الميزان التجاري (الفارق بين الصادرات والواردات).
- نسبة حجم المعونات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: جرى استبعاد هذا المؤشر لأنّ جميع الدول السَّابقة الذِّكر غنية وليس لديها أيّ معونات أجنبية.

وجرى الاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمؤشرات السَّابقة الذِّكر.

وبقياس هذا العنصر الفرعي من خلال المؤشرين يتضح ما يلي:

- احتلت السعودية المركز الأول بوزن ٣,٠٩؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ١٤٤,٢٨٠ مليار دولار[١٦]، وتتسم السعودية بارتفاع صافي الميزان التجاري بسبب تصدير البترول؛ إذ يبلغ نحو ١٨٤ مليون دولار[١٧]، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- احتلت قطر المركز الثاني بوزن ٣,٠٦٤؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ٤٨,٥٠١ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- احتلت الكويت المركز الثالث بوزن ٣,٠٦٣؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ٤٤,٥١٣ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.

---

١٤ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ٢٠١١، ص ٢٩٤، على الرابط:
http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer201118/.pdf

١٥ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٠**، ص ٣٣، على الرابط:
http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf

١٦ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٣٦٩.

١٧ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، **التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١١**، ص ٤، على الرابط:
http://www.oapecorg.org/ARPubl/ASR/ASR2011.pdf

- احتلت الإمارات المركز الرابع بوزن ٣,٠٥٩؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ٢٨,٨٦٧ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- احتلت البحرين المركز الخامس بوزن ٣,٠٥٢؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ١,٠٥٨ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- جاءت عمان في المركز السادس بوزن ١,٩٧٩؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ١٣,٦٣١ مليار دولار، ونسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣ في المئة[١٨].

درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية

أمكن قياس هذا العنصر بمؤشرين:

- ترتيب الدولة في التنمية البشرية.
- درجة مؤشر الفساد.

وبقياس هذا العنصر من خلال هذين المؤشرين يتضح ما يلي:

- احتلت قطر المركز الأول بوزن ٢,٣٣، وهي تحتل المركز ٣٧ على مستوى العالم في التنمية البشرية[١٩]، أمّا درجة مؤشر الفساد فهي تبلغ ٧,٢[٢٠]، وهي درجة إيجابية، خارج نطاق الخطر وفق حسابات المؤشر (٠- ١٠). وهي درجة إيجابية وخارج نطاق الخطر وفق حسابات المؤشر (٠- ١٠).
- احتلت الإمارات المركز الثاني بوزن ٢,٢٨، وهي تحتل المركز ٣٠ على مستوى العالم في التنمية البشرية، فيما تبلغ درجة مؤشر الفساد: ٦,٨.
- احتلت البحرين المركز الثالث بوزن ١,٦٣، وهي تحتل المركز ٤٢ على مستوى العالم في التنمية البشرية، وأمّا درجة مؤشر الفساد فهي: ٥,١.
- احتلت السعودية المركز الرابع بوزن ١,٢١، وهي تحتل المركز ٥٦ على مستوى العالم في التنمية البشرية، فيما تبلغ درجة مؤشر الفساد: ٤,٤.
- احتلت الكويت المركز الخامس بوزن ١,١٩، وهي تحتل المركز ٦٣ على مستوى العالم في التنمية البشرية، فيما تبلغ درجة مؤشر الفساد: ٤,٦.
- جاءت عمان في المركز السادس، بوزن ٠,٩٢، وهي تحتل المركز ٨٩ على مستوى العالم في التنمية البشرية، وأمّا درجة مؤشر الفساد فهي: ٤,٨.

درجة الانكشاف والتبعية

- أمكن تحديد ثلاثة مؤشرات لقياس هذا العنصر الفرعي:
- نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب.

وبقياس هذا العنصر من خلال هذه المؤشرات الثلاثة يتضح ما يلي:

- إنّ السعودية أقلّ الدول انكشافًا بوزن ٢,٩٥ [٢١]، وهي تحتل المركز الأول؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٦ في المئة[٢٢]. ومن شأن سياسة الانفتاح الاقتصادي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعدُّ مؤشرًا حيويًّا دالًّا على مدى ثقة المؤسّسات الدولية بقوانين التجارة في الدول الأخرى وآفاقها[٢٣].
- تحتل الإمارات المركز الثاني بوزن ٢,٤٨؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧١ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ١,٣ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ١,٣ في المئة.
- تحتل عمان المركز الثالث بوزن ٢,٤١؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٥ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٥,٧٩ في المئة.
- تحتل قطر المركز الرابع بوزن ٢,٢٨؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٦ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٥,١ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٠,٦٦ في المئة.
- احتلت الكويت المركز الخامس بوزن ١,٦٣؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٣ في المئة، ونسبة

١٨ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٣٩٠.

١٩ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١**، ص ١٣٠، على الرابط:

http://hdr.undp.org

20 *corruption perceptions index 2011*, at: www. transparency. org

٢١ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**.

٢٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ٢٠١٠، ص ٢٧٠- ٢٩٠، على الرابط:

http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5

٢٣ **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي**، ط ١ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٢-٢٦٣.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٠٦ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٢,٣٩ في المئة.

- جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ١,٢٧؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٦ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧ في المئة، وأمّا نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب فهي صفر.

عناصر حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًا

- أمكن قياس هذا العنصر من خلال عدّة عناصر فرعية هي:
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.
- إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.

وبوزن هذه العناصر اتضح أنّ السعودية تحتل المركز الأول بوزن ٢,٩٧، تليها عمان في المركز الثاني بوزن ٢,٦٩، فالكويت في المركز الثالث بوزن ٢,٥٧، ثمّ جاءت الإمارات في المركز الرابع بوزن ٢,١، فقطر في المركز الخامس بوزن ٢,٠٥، وأخيرًا البحرين في المركز السادس بوزن ١,٢٢.

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية بالنسبة إلى القاعدة العلمية كما يلي:

نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي

تحتل قطر المركز الأول بوزن ٥؛ إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي عام ٢٠٠٧ نحو ٠,٣٣ في المئة ومن المؤمَّل أن تصل النسبة في قطر في السنوات المقبلة إلى نحو ٢,٥ في المئة[٢٤]. وقد جرى اعتماد المصدر نفسه بالنسبة إلى بقية الدول:

- تحتل عمان المركز الثاني بوزن ٣,٥٤؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,١٧ في المئة.
- تحتل الكويت المركز الثالث بوزن ٢,٨٢؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٩ في المئة.
- تحتل السعودية المركز الرابع بوزن ٢,٤٦؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٥ في المئة.
- جاءت البحرين في المركز الخامس بوزن ٢,٣٧؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٤ في المئة.
- جاءت الإمارات في المركز الأخير بوزن صفر، لعدم تمكننا من الحصول على أيّ معلومات متعلقة بنسبة الإنفاق على البحث العلمي.

نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع

- احتلت الإمارات المركز الأول بوزن ٥,٢٥؛ إذ تبلغ نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع ٣ في المئة[٢٥]، ومن الجدير بالذِّكر أنّ الدول تطورت في هذا المجال وأنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة تقرير اليونسكو عام ٢٠١٠[٢٦].
- احتلت كلّ من السعودية والكويت وعمان المركز الثاني بوزن ٤؛ إذ تبلغ نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع ١ في المئة.
- جاءت كلّ من قطر والبحرين في المركز الأخير؛ إذ تبلغ نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع صفرًا.

إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي

- احتلت السعودية المركز الأول بوزن ١,٢؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة عام ٢٠١١ نحو ٧١٠ عملًا[٢٧]، ومن الجدير بالذِّكر أنّ الدول تطورت في هذا المجال وأنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة تقرير اليونسكو عام ٢٠١٠[٢٨].
- احتلت الإمارات المركز الثاني بوزن ٠,٧٤؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٢٦٥ عملًا.
- احتلت الكويت المركز الثالث بوزن ٠,٦٩؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٢١٤ عملًا.
- احتلت عمان المركز الرابع بوزن ٠,٥٩؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ١١٤ عملًا.
- احتلت قطر المركز الخامس بوزن ٠,٥٥؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٧٤ عملًا.

٢٤ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩**، المجلد ٢٩، ص ٢٨٠- ٣٤٥، على الرابط:
http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29.pdf

25 Unesco science report 2010, *The Current Status of Science around the World*, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization , p 259.

26 World bank group, Ibid.

27 Ibid.

28 Unesco science report 2010, p 500.

- جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٥١؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٣٦ عملًا.
- وبالنظر إلى إجمالي وزن هذه العناصر، وهو لمعرفة وزن عناصر القاعدة العلمية من حيث هي خيار إستراتيجي، يتضح:
- أنّ السعودية التي احتلت المركز الأول إجمالًا، قد احتلت المركز الأول في عنصر واحد هو إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي، والمركز الثاني في عنصرين هما: نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.
- أنّ الكويت التي احتلت المركز الثاني قد تفوقت، إجمالًا، في عنصر واحد هو نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، والمركز الثاني في عنصر إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي، والمركز الثالث في عنصر نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.
- أنّ الإمارات التي احتلت المركز الثالث بفارق كبير مقارنةً بالمراكز الأولى، قد تفوقت في عنصر واحد هو نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.

ثم تتالى الدول الثلاث الأخرى في مراكز متنوعة على نحو ما يأتي في الجدول (٥).

قياس القدرة الدبلوماسية

أمكن قياس عنصر القدرة الدبلوماسية من خلال عنصرين فرعيين هما:

- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (التمثيل الخارجي).
- حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي).

وقد خلص قياس وزن هذا العنصر، إلى الترتيب التالي وفق الجدول (٩).

ومن خلال هذه النتيجة يتضح أنّ قطر تحتل المركز الأول بوزن ٣,٣٨، تليها السعودية في المركز الثاني بوزن ٣,٠١، ثمّ الإمارات في المركز الثالث بوزن ٢,٧١، فالكويت في المركز الرابع بوزن ٢,٦٩، وجاءت عمان في المركز الخامس بوزن ١,٣٩، ثمّ البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٢٩.

وفي ما يلي استعراض لوزن العناصر الفرعية للقدرة الدبلوماسية، كما يلي:

التمثيل الخارجي للدولة

احتلت السعودية المركز الأول بوزن ١,٤٨؛ إذ لديها ٩٣ سفارةً في الخارج[٢٩]، وتحتل قطر المركز الثاني بوزن ١,٣٤؛ إذ لديها ٨٧ سفارةً[٣٠]، ثمّ الكويت في المركز الثالث بوزن ١,٢٧؛ إذ لديها ٨٤ سفارةً في الخارج[٣١]، فالإمارات في المركز الرابع بوزن ١,١٧؛ إذ لديها ٨٠ سفارةً في الخارج[٣٢]، واحتلت عمان المركز الخامس بوزن ٠,٦٩؛ إذ يبلغ عدد سفاراتها في الخارج ٥٩ سفارةً[٣٣]، ثمّ جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٠٣؛ إذ لديها في الخارج ٣١ سفارةً فقط[٣٤]. انظر الجدولين (١٠) و(١١).

التمثيل الأجنبي لدى الدولة

بوزن هذا العنصر يتضح الآتي:

- تحتل قطر المركز الأول بوزن ٢,٠٤؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ١٢٦ داخل قطر[٣٥].
- تحتل الإمارات المركز الثاني بوزن ١,٥٤؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٩٥ بعثةً وقنصليةً[٣٦].
- تحتل السعودية المركز الثالث بوزن ١,٥٣؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٩٤ بعثةً وقنصليةً[٣٧].
- تحتل الكويت المركز الرابع بوزن ١,٤٢؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٩٤ بعثةً وقنصليةً[٣٨] في الداخل.
- تحتل عمان المركز الخامس بوزن ٠,٧٠؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٤٢ بعثةً وقنصليةً في الداخل[٣٩].

---

٢٩ **موقع وزارة الخارجية السعودية**، على الرابط: www. mofa. gov.sa

٣٠ **موقع وزارة الخارجية القطرية**، على الرابط: www. mofa. gov.qa

٣١ **موقع وزارة الخارجية الكويتية**، على الرابط: www. mofa. gov.kw

٣٢ **موقع وزارة الخارجية الإماراتية**، على الرابط: www. mofa. gov.ae

٣٣ **موقع وزارة الخارجية العمانية**، على الرابط: www. mofa. gov.com

٣٤ **موقع وزارة الخارجية البحرينية**، على الرابط: www. mofa. gov.bh

٣٥ **موقع وزارة الخارجية القطرية.**

٣٦ **موقع وزارة الخارجية الإماراتية.**

٣٧ **موقع وزارة الخارجية السعودية.**

٣٨ **موقع وزارة الخارجية الكويتية.**

٣٩ **موقع وزارة الخارجية العمانية.**

الجدول (٥)
قياس وزن عناصر الإرادة القومية

م	عناصر الإرادة القومية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كلّ دولة * وزن العنصر					
		السعودية	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	قطر
	أولًا: القيادة السياسية						
١	القدرة على تعبئة الموارد الذاتية	١,٤٧=٠,٥٤*٢,٧٢	٣,٠٣ =٠,٥٤*٥,٦٢	١,٨٩ =٠,٥٤*٣,٥	٣,٩٢ =٠,٥٤*٧,٢٦	٤,٠٨ =٠,٥٤*٧,٥٧	٦,١٦ =٠,٥٤*١١,٤٢
٢	درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب	١,٢٩ =٠,٤٦*٢,٨١٥	٢,٧٢ =٠,٤٦*٥,٩٢٣	٣ = ٠,٤٦*٦,٥٩٩	٢,٨٩ =٠,٤٦*٦,٢٩٨	١,٧٥ =٠,٤٦*٣,٨	٢,٢ = ٠,٤٦*٤,٧٩٩
	الجملة	**٣,٠٣**	**٥,٧٥**	**٤,٨٩**	**٦,٨١**	**٥,٨٣**	**٨,٣٦**
	ثانيًا: الأهداف الإستراتيجية						
١	درجة الاعتماد على الذات البشرية والفساد	٣,٠٩ =٠,٤٠*٧,٧٢٦	٣,٠٦٣ =٠,٤٠*٧,٦٩٥	٣,٠٥٩ =٠,٤٠*٧,٦٤٨	٣,٠٥٢ =٠,٤٠*٧,٦٣	١,٩٧٩ =٠,٤٠*٤,٩٤٨	٣,٠٦٤ =٠,٤٠*٧,٦٦١
٢	درجة الدولة في مجال التنمية	١,٢١=٠,٣٥*٣,٤٦	١,١٩ =٠,٣٥*٣,٤	٢,٢٨ =٠,٣٥*٦,٥٣	١,٦٣ =٠,٣٥*٤,٦٨	٠,٩٢ =٠,٣٥*٢,٦٣	٢,٣٣ =٠,٣٥*٦,٦
٣	درجة الانكشاف والتبعية	٢,٩٥ =٠,٢٥*١١,٨٣	١,٦٣ = ٠,٢٥*٦,٥٢	٢,٤٨ =٠,٢٥*٩,٩٢	١,٢٧ =٠,٢٥*٥,٠٨	٢,٤١ =٠,٢٥*٩,٦٤	٢,٢٨ =٠,٢٥*٩,١٤
	الجملة	**٧,٢٥**		**٧,٨٢**	**٥,٩٦**	**٥,٣٠**	**٧,٦٧**
	ثالثًا: حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًا						
١	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٧٣٨=٠,٣٠*٢,٤٦	٠,٨٤٦ =٠,٣٠*٢,٨٢	صفر*٠,٣٠= صفر	٠,٧١١ =٠,٣٠*٢,٣٧	١,٠٦٢ =٠,٣٠*٣,٥٤	١,٥ =٠,٣٠*٥
٢	نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع	١,٠٤ =٠,٢٦*٤	١,٠٤ =٠,٢٦*٤	١,٣٦ =٠,٢٦*٥,٢٥	صفر*٠,٢٦= صفر	١,٠٤ =٠,٢٦*٤	صفر*٠,٢٦= صفر
٣	إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي	١,٢ =٠,٢٣ *٥,٢١	٠,٦٩ =٠,٢٣*٣,٠٣	٠,٧٤ =٠,٢٣* ٣,٢٥	٠,٥١ =٠,٢٣*٢,٢٤	٠,٥٩ =٠,٢٣*٢,٥٩	٠,٥٥ =٠,٢٣*٢,٤١
	الجملة	**٢,٩٧٨**	**٢,٥٧٦**	**٢,١**	**١,٢٢١**	**٢,٦٩٢**	**٢,٠٥**
	الإجمالي	**١٣,٢٥**	**١٤,٢٠**	**١٤,٨١**	**١٣,٩٩**	**١٣,٨٢**	**١٨,٠٨**

الجدول (٦)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية: القيادة السياسية

		(١) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية		(٢) درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب	
	الدولة	(أ) نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)*	(ب) نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي (في المئة)*	(أ) متوسط عمر المواطن أو العمر المتوقع**	(ب) نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية***
١	السعودية	صفر	١٩	٧٣	٣١٥٩
٢	الكويت	٠,٩	١٨	٧٧,٧	٣٢٣٩
٣	الإمارات	صفر	٢٥	٧٦	٣٣٤١
٤	البحرين	١,٣	٢٧	٧٦	٣٣٢١
٥	عمان	٢,٨	٣٠	٧٢,٧	٣٢٤١
٦	قطر	١٩,٨	٣٩	٧٨,٢	٣١٥٠

المصدر:

* World bank group, Ibid.

** **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٢٩٤.

*** **أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٠**، ص ٣٣.

الجدول (٧)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية: الأهداف الإستراتيجية

		(١) درجة الاعتماد على الذات			(٢) درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد		(٣) درجة الانكشاف والتبعية		
	الدولة	(أ) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (في المئة)*	(ب) صافي الميزان التجاري (مليار دولار)*	(ج) نسبة المعونات إلى الناتج المحلي (في المئة)	ترتيب الدولة في التنمية البشرية ٢٠١١**	درجة مؤشر الفساد (١-١٠)***	(أ) نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي (في المئة)*	(ب) نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي (في المئة)****	(ج) نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (في المئة)*****
١	السعودية	صفر	١٤٤,٢٨٠	صفر	٥٦	٤,٧	٠,٥٦	٤,٦٦	١٩,٦٧
٢	الكويت	صفر	٤٤,٥١٣	صفر	٦٣	٤,٥	٠,٥٣	٠,٠٦	٢,٣٩
٣	الإمارات	صفر	٢٨,٨٦٧	صفر	٣٠	٦,٣	٠,٧١	١,٣	١,٣
٤	البحرين	صفر	١,٠٥٨	صفر	٤٢	٤,٩	٠,٦	٠,٧	صفر
٥	عمان	١٣	١٣,٦٣١	صفر	٨٩	٥,٣	٠,٥٥	٤,٧	٥,٦٩
٦	قطر	صفر	٤٨,٥٠١	صفر	٣٧	٧,٧	٠,٥٦	٥,١	٠,٦٦

المصدر:

* **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٣٩٠، ص ٣٦٩.

** **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١**، ص١٣٠.

*** *corruption perceptions index 2011*, Ibid.

**** المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٠**، ص ٢٧٠- ٢٩٠.

***** **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، ص ٢٨٠- ٣٤٥.

الجدول (٨)
قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية: حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًا

ت	العناصر / الدولة	(١)* نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي (في المئة)	(٢)** نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع (في المئة)	(٣)** إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي
١	السعودية	٠,٠٥	١	٧١٠
٢	الكويت	٠,٠٩	١	٢١٤
٣	الإمارات	صفر	٣	٢٦٥
٤	البحرين	٠,٠٤	صفر	٣٦
٥	عمان	٠,١٧	١	١١٤
٦	قطر	٠,٣٣	صفر	٧٤

المصدر:

* *Current Status of Science around the World*, p 259.

** World bank group. Ibid.

الجدول (٩)
قياس القدرة الدبلوماسية للدول الستّ

ت	اسم الدولة	الوزن
١	قطر	٣,٣٨
٢	السعودية	٣,٠١
٣	الإمارات	٢,٧١
٤	الكويت	٢,٦٩
٥	عمان	١,٣٩
٦	البحرين	٠,٢٩

- جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٦٢؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٣٧ بعثةً وقنصليةً في الداخل[٤٠].

ويلاحظ ممّا سبق ما يلي:

- فيما تحتل السعودية المركز الأول في حجم التمثيل الخارجي، تليها قطر في المركز الثاني، نجد أنّ قطر احتلت المركز الأول في حجم التمثيل الأجنبي، وجاءت السعودية في المركز الثالث، بفارق ضئيل مقارنةً بالإمارات التي احتلت المركز الثاني.
- جاءت كلّ من عمان والبحرين في المركزين الخامس والسادس على التوالي في حجم التمثيل الخارجي والداخلي. انظر الجدولين (١٠) و(١١).

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال ما تقدم نلاحظ أنّ قطر احتلت المركز الأول، تلتها الإمارات في المركز الثاني، ثمّ الكويت في المركز الثالث، فعمان في المركز الرابع، ثمّ السعودية في المركز الخامس، وأخيرًا البحرين في المركز السادس.

٤٠ موقع وزارة الخارجية البحرينية.

ونلاحظ كذلك أنّ هناك فرقًا كبيرًا بين صاحبة المركز الأول قطر وصاحبة المركز الأخير البحرين. ومن خلال النتائج التي توصّل إليها البحث نجد أنّ الدول تختلف عن بعضها من حيث عناصر القوة المعنوية التي تملكها. وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق لعناصر هذه القوة التي تساهم في تكوين قوّة الدولة، مقارنةً بدولة أخرى، فإنه يمكن تأكيد أنّ قوّة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط؛ فلا يمكن أن ندّعيَ أنّ الاتساع الجغرافي، مثلًا، يشكّل العنصر الحاسم في قوّة الدولة. ولئن كان عدد السكان أو التطور الاقتصادي والتكنولوجي أو غير ذلك من عوامل القوة، فلا يمكن عَدُّ أيٍّ منها العاملَ الأساسي الوحيد في قوة الدولة، فهذه القوّة لا تنبني على عامل واحد فحسب، بل ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب مادي أو معنوي. وهناك أيضًا ما يسمى العناصر المكتسبة التي تشكّل عناصر قوة الدولة، والتي تزيد وتنقص تبعًا لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية. فهذه العناصر، إذن، تساهم في تكوين قوّة الدولة على نحوٍ مباشر ومؤثّر.

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ تعدّد مناهج قياس قوّة الدولة، وخصوصًا ما يتعلق منها بالقوة الكامنة أو العوامل المعنوية، يعدُّ إشكاليّةً مهمّةً باتت تواجه الباحثين في هذا المجال. وعند الحديث عن دور هذه العوامل وعن التصنيف الذي احتلته قطر بموجبها، نجد أنّ هذه الدولة استطاعت أن تتجاوز عددًا من العقد الأساسية التي تعوق إمكان فاعليتها وتصاعد قوتها أو تحدّ منها؛ كالكثافة السكانية، والمساحة، والقدرة العسكرية، وإجمالي الناتج المحلي، وغيرها من معايير القوة، وأنها اعتمدت في ذلك على حيوية حركتها في محيطها الإقليمي، فضلًا عن الكفاءة الإدارية التي وظفتها في مجالها الصحيح لتتفوّق على دول الخليج الأخرى في عدّة جوانب. فقطر قد تجاوزت السعودية - على الرغم من مكانة هذه الدولة وقدراتها الهائلة وثقلها الجيوبولتيكي واقتصادها الغني - لتصبح دولةً في مقدمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث العوامل المعنوية التي ترتبط بقياس قوّة الدولة؛ وذلك من خلال الاستفادة الصحيحة من الموارد المتوافرة عبر آليات متكاملة مزجت بين الإمكانات الحقيقية والتفكير والإدراك السليم لمعطيات البيئة الإقليمية والدولية وحركة تطورها، في مرحلة تشهد صعود عناصر قوّة ناعمة بمعنى جديد تتلخص في امتلاك عناصر المناورة والسيطرة على العلاقات سيطرةً متوازنةً، إضافةً إلى التطور التكنلوجي. وهذه العوامل تستند إلى قاعدة تطور التعليم ونسبة الإنفاق عليه وعلى الأبحاث العلمية، وإلى تطوير مراكز المعلومات والتخطيط الإستراتيجي تطويرًا صحيحًا مرتكزًا على مقومات رصينة أساسها الاقتصاد القوي والاستقرار الداخلي وتطور آليات عمل مراكز صنع القرار، وكذلك الإدراك والاستجابة للتطورات المتسارعة في قطاعات المال والأعمال وغيرها.

ولا بدّ أن نشير إلى أنّ النموذج القطري أصبح حقيقةً ملموسةً ينبغي للدول الخليجية الأخرى أن تأخذه بحسبان من حيث التجربة والتطبيق؛ وذلك لأنّ هذه الدول تقع ضمن بيئة إقليمية ومكانية متشابهة، إضافةً إلى التشابه الكبير في مصادر قوتها وتشابه مصادر التهديد التي تواجهها والترابط بين علاقاتها المشتركة وبين صيغ التحالف التي تربطها.

ويلاحظ أنّ دولة قطر، على الرّغم من محدودية عناصر القوة الأساسية التي تمتلكها فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة، وذلك من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها طَوال الاثنتي عشرة سنةً الماضية، ومن خلال نجاحها في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة أيضًا.

ومقارنةً بدول الخليج الأخرى بحسب البيانات التي وردت في الدراسة نجد أنّ ما وصلت إليه قطر بفضل قوتها الكامنة يجعلها تتبنى واحدةً من أكثر السياسات الخارجية ابتكارًا في المنطقة، وذلك من خلال المحافظة علي شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه. وقد رسمت قطر سياستها الخارجية ببراعة في ضوء الإدراك الواقعي لطبيعة إمكاناتها وتسخيرها بالطريقة التي تخدم توجهاتها الآنية والمستقبلية. وهكذا، حظيت قطر بشهرة إقليمية وعالمية بقدر أكبر ممّا وصلت إليه دول أكبر كالسعودية وعمان، ودول أغنى كالكويت والإمارات مثلًا.

وإنّ مخرجات تفاعل عوامل القوة الكامنة أو المعنوية التي تجاوزت قطر بموجبها دول الخليج الأخرى؛ كالقوة الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى الثقافة والتعليم والإنفاق على تطوير مجال الصحة، والبحث العلمي، والوضع المتميز الذي أضحت تتمتع به المرأة القطرية في المجتمع، وغيرها، تبدو واضحةً جدًّا في توجه قطر إلى بناء الدولة العصرية التي تُعدُّ المحور الأساسي في المشروع الإصلاحي. والدولة العصرية هي الدولة القادرة على توفير المتطلبات اللازمة للتعامل مع متغيرات العصر الداخلية والإقليمية والعالمية السريعة والمتلاحقة بالكفاءة والفعالية اللازمة، لتحقيق أهداف المجتمع في الحرِّية والديمقراطية والتنمية والأمن والاستقرار. لذا فإنّ عملية بناء دولة عصرية تستند إلى مجموعة من المتطلبات التي تتكامل في ما بينها لتشكيل منظومة تقوم عليها هذه الدولة، وأبرز هذه المتطلبات وضْع دستور يكون القانون الأسمى في البلاد ومصدر التشريعات والأنظمة؛ فهو مقياس أساسي لرقي الدول وتقدمه

الجدول (١٠)
قياس وزن عناصر القدرة الدبلوماسية للدول محل الدراسة

ت	عناصر القدرة الدبلوماسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كلّ دولة * وزن العنصر					
		السعودية	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	قطر
١	حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)	١,٤٨ =٠,٥٠١*٢,٩٦	١,٢٧ =٠,٥٠١*٢,٥٤	١,١٧ =٠,٥٠١*٢,٣٥	٠,٠٣ =٠,٥٠١*٠,٠٦	٠,٦٩ =٠,٥٠١*١,٣٨	١,٣٤ =٠,٥٠١*٢,٦٨
٢	حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي للدولة (تمثيل داخلي)	١,٥٣ =٠,٤٩٩*٣,٠٧	١,٤٢ =٠,٤٩٩*٢,٨٥	١,٥٤ =٠,٤٩٩*٣,١	٠,٦٢ =٠,٤٩٩*١,٢٦	٠,٧٠ =٠,٤٩٩*١,٤٢	٢,٠٤ =٠,٤٩٩*٤,٠٩
	الإجمالي	٣,٠١	٢,٦٩	٢,٧١	٠,٢٩	١,٣٩	٣,٣٨

الجدول (١١)
قاعدة البيانات الأساسية لعنصر القدرة الدبلوماسية

ت	الدولة	عدد البعثات الدبلوماسية والقنصليات الخارجية للدولة	عدد البعثات الدبلوماسية والقنصليات الداخلية للدولة
١	السعودية	٩٣	٩٤
٢	الكويت	٨٤	٨٧
٣	الإمارات	٨٠	٩٥
٤	البحرين	٣١	٣٧
٥	عمان	٥٩	٤٢
٦	قطر	٨٧	١٢٦

المصدر:
١. موقع وزارة الخارجية السعودية.
٢. موقع وزارة الخارجية الكويتية.
٣. موقع وزارة الخارجية الإماراتية.
٤. موقع وزارة الخارجية البحرينية.
٥. موقع وزارة الخارجية العمانية.
٦. موقع وزارة الخارجية القطرية.

الجدول (١٢)
الترتيب النهائي للدول الستّ

ت	الدولة	القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية	الإجمالي
١	قطر	٣,٢٢١	١٨,٠٨	٣,٣٨	٢٤,٦٨
٢	الإمارات	٣,٥٢٠	١٤,٨١	٢,٧١	٢١,٠٤
٣	الكويت	٣,٥٣٥	١٤,٢	٢,٦٩	٢٠,٤٢
٤	عمان	٣,٧٨٣	١٣,٨٢	١,٣٩	١٨,٩٩
٥	السعودية	١,٢٨٥	١٣,٢٥	٣,٠١	١٧,٥٤
٦	البحرين	٣,٢٥٤	١٣,٩٩	٠,٢٩	١٧,٥٣

ملحق (١) الوزن النسبي للمؤشرات

العوامل والعناصر والمؤشرات	الوزن النسبي
أولًا: القدرات السياسية (المؤشرات)	**١**
مستوى الحرِّيات العامَّة	٠,٢٥
الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,٢١
نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	٠,٢٠
معدل كفاءة الحكومة	٠,١٩
تنفيذ القوانين	٠,١٥
ثانيًا: الإرادة القومية: العناصر الفرعية	**١**
القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية	٠,٤٤
الأهداف الإستراتيجية	٠,٢٩
حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا	٠,٢٧
١ – القيادة السياسية (المؤشرات)	١
القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لمصلحة المجتمع	٠,٤٥
درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب	٠,٤٦
٢ – الأهداف الإستراتيجية (المؤشرات)	١
درجة الاعتماد على الذات	٠,٤٠
درجة الدولة في مجالي التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية	٠,٣٥
درجة الانكشاف والتبعية	٠,٢٥
٣ – حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا (المؤشرات)	١
نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي	٠,٣٠
نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع	٠,٢٦
إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي	٠,٢٣
عدد المعلمين والمهندسين لكلّ مليون من السكان	٠,٢١
ثالثًا: القدرة الدبلوماسية (المؤشرات)	**١**
حجم التمثيل الدبلوماسي الخارجي للدولة	٠,٥٠١
حجم التمثيل الدبلوماسي الداخلي للدولة	٠،٤٩٩

(جرى الاعتماد على هذه المؤشرات استنادًا إلى آراء الخبراء من أساتذة العلوم السياسية وأساتذة الاقتصاد والعسكريين والخبراء والمهتمين)

حمزة مصطفى المصطفى*

جبهة النصرة لأهل الشام

من التأسيس إلى الانقسام**

تقف هذه الورقة على ظاهرة توضّحت صورتها العامة، إلا أنّ تفاصيلها لا تزال تتوالى كاشفة اللثام عن مشهد لم يكن واضحًا في أذهان الكثيرين عندما بدأت الثورة السورية. وبناء عليه، تحاول الورقة إلقاء الضوء على الحركات الجهادية ذات التوجه الأممي، وتركز على "جبهة النصرة لأهل الشام"؛ إذ ترصد نشأتها، وتبلورها، والظروف التي ساعدت في انتشارها في سورية وازدياد تأثيرها، ثمّ تراجع نفوذها وانقساماتها التي مهدت لظهور تنظيم جديد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وتوضح في خاتمتها التداعيات المباشرة وغير المباشرة التي نتجت من وجود هذه الحركات ونشاطها.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

** اجتزئت هذه الورقة من كتاب يعكف الباحث على كتابته، ويصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لاحقًا.

تمهيد: عن "الجهاد" والجهاديين في سورية قبل الثورة

ترجع جذور الحركة السلفية في سورية إلى نهاية القرن التاسع عشر في ما اصطلح على تسميته بـ "السلفية الإصلاحية"، والتي كانت شبيهة إلى حد كبير بالسلفية الإصلاحية التي نشأت في مصر على يد الشيخ محمد عبدو؛ بمعنى أنها كانت حركة تنويريّة وتثقيفية نشأت لمواجهة حالة الاستبداد والتخلف الموروثة من العهد العثماني ولعل من أبرز رموزها آنذاك الشيخ عبد الرحمن الكواكبي، والشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ محمد رشيد رضا. وقد تفرَّعت عن هذا التيار عدة جمعيات، كانت قد أدت دورًا مهمًا في الحياة السياسية، ومن أبرزها: "الجمعية الغراء" التي تأسست عام ١٩٢٤، وجمعية التمدن الإسلاميّة التي أسسها عام ١٩٣٠ مظهر العظمة وبهجت البيطار (أحد تلامذة الشيخ جمال الدين القاسمي)[١]. وبخلاف التيار السابق، نشأت الحركة السلفية التقليدية (المحافظة) متأثرة بالمرجعيات التاريخية للتيار السلفي التقليدي، مثل ابن تيمية وابن قيِّم الجوزية، ولاحقًا بالشيخ محمد بن عبد الوهاب. وتدين السلفية التقليدية بالفضل في إحيائها وتفعيل نشاطها في سورية إلى الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٩١٤-١٩٩٩)[٢]، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وتلميذه الشيخ محمد عيد العباسي الذين نشطوا ضمن المعاهد الشرعية وركزوا على نشر الدعوة وأفكار التيار السلفي من دون الانغماس في العمل السياسي. أما بذور السلفية الجهادية في سوريّة، فإنها خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين التي نشأت في سورية في منتصف الثلاثينيات وأعلن عنها رسميًا عام ١٩٤٥، وانتخب مصطفى السباعي مراقبًا عامًا لها؛ فبعد عصيان حماة عام ١٩٦٤ أسست مجموعة من أعضاء الجماعة بقيادة مروان حديد خطًا جديدًا يختلف عن توجهات مؤسسيها الذين كانوا يفضلون طريق العمل السلمي للوصول إلى السلطة، ومن أبرزهم مصطفى السباعي والشيخ عصام العطار. لقد تأثر مروان حديد بأفكار سيد قطب أثناء وجوده للدراسة في مصر، وكان يطمح في نقلها إلى سورية[٣].

> وتدين السلفية التقليدية بالفضل في إحيائها وتفعيل نشاطها في سورية إلى الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٩١٤-١٩٩٩)، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وتلميذه الشيخ محمد عيد العباسي

كان مروان حديد مقتنعًا بأنّ "الجهاد" هو الطريق الوحيد للتخلص من "بلاء كحزب البعث". وفي سبيل ذلك، حاول إقناع التنظيم العام للإخوان المسلمين بالإعداد للمواجهة مع السلطة، وتشكيل ذراع عسكريّ للجماعة. ولمّا لم ينجح في ذلك، توجه مع تلاميذه للإعداد للقتال، وذلك من خلال العمل المسلح مع حركة فتح الفلسطينية في قواعد الشيوخ في غور الأردن (١٩٦٨-١٩٧٠)، وهناك تمكّن من إعداد النخبة الأولى لتنظيمه الجهادي[٤]، الذي سماه "تنظيم الطليعة المقاتلة".

كان تنظيم الطليعة المقاتلة أول تجربة جهادية في سورية تتخذ من العنف (الكفاح المسلح) سبيلًا وحيدًا للتغيير. وقد شهد عقدا السبعينيات والثمانينيات مواجهات مسلحة بين هذا التنظيم (انضم إليه التنظيم العام للإخوان المسلمين عام ١٩٨٠)، وبين السلطة؛ انتهت بخروج معظم قيادات التيار الإسلامي بعد موقعة (مجزرة) حماة عام ١٩٨٢.

يمكن القول بأنّ تجربة الطليعة المقاتلة وفّرت تربة خصبة لولادة الحركة الجهادية في سورية؛ فالسلفية الجهادية المعاصرة تعتبر الشيخ مروان حديد "الشخصية الثانية" بعد سيد قطب التي ساهمت في نشأة التيار الجهادي. كما أنّ الجهاديين السوريين الذين "هاجروا" إلى ساحات الجهاد المختلفة نشأ معظمهم في كنف الطليعة المقاتلة. ولعل أحد أبرز وجوه تجربة مروان حديد هو أبو مصعب السوريّ؛

---

١ عبد الرحمن الحاج، "السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الجهاد"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٥/٢٦، انظر:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/2013520105748485639.htm

٢ ولد محمد ناصر الدين الألباني عام ١٩١٤ في ألبانيا، وهاجر مع عائلته إلى دمشق عام ١٩٢٢. نشأ في أسرة فقيرة محافظة دينيًا تلتزم بالمذهب الحنفي، وبدأت رؤيته السلفية تتبلور من خلال اطّلاعه على مجلة **المنار** التي كان يصدرها رشيد رضا. انظر: محمد أبو رمان، "السلفية في المشرق العربي"، في: عبد الغني عماد (إشراف)، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، ج ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١١٦٠.

٣ محمد جمال باروت، "سورية: أصول وتعرجات الصراع بين المدرستين التقليدية والراديكالية" في: محمد جمال باروت وفيصل دراج (محرران)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، ج ١ (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٢٦٩.

٤ سعود المولى، **الجماعات الإسلامية والعنف: موسوعة الجهاد والجهاديين** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢)، ص ٥٧٨.

والذي سيصبح منظِّر الحركات الجهادية في أفغانستان والجزائر والعراق وسورية[٥].

> كان مروان حديد مقتنعًا بأنّ "الجهاد" هو الطريق الوحيد للتخلص من "بلاء كحزب البعث". وفي سبيل ذلك، حاول إقناع التنظيم العام للإخوان المسلمين بالإعداد للمواجهة مع السلطة، وتشكيل ذراع عسكريّ للجماعة

بعد أحداث حماة ١٩٨٢ وخروجه منتصرًا في المواجهة، نجح النظام السوري خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات في تقليص حضور الإسلام الحركي، والتفكير الجهادي إلى أدنى حدوده. ويمكن ردّ ذلك إلى عاملين رئيسين: الأول، الإجراءات القمعية والقسرية ضد منتسبي الإسلام الحركي، ولا سيما أنصار جماعة الإخوان المسلمين. والثاني، تحفيز النظام شخصيات ومدارس إسلاميّة لإرساء تيار إسلامي "لاعنفي"، يبتعد عن العمل السياسي، ويركز على القضايا الدعوية والتربوية والعمل الاجتماعي. ومن أبرز هؤلاء الشيخ جودت سعيد ومدرسته "سلفيّة اللاعنف"، والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي الذي كان مدافعًا عنيدًا عن الفقه الصوفي التقليدي في وجه الآراء السلفية، وجماعة القبيسيات والتي ستنشط بشكل كبير بعد تولي بشار الأسد منصب الرئاسة.

لكنّ أحداثًا مفصلية حصلت في عقد التسعينيات ساهمت من جديد في إحياء التفكير الجهادي لدى بعض الشباب السوري (مثل تجربة "الأفغان العرب" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وحرب الشيشان). وعلى وقع هذه الأحداث، تشكلت مجموعات سلفية صغيرة مهتمة بالجهاد ومتأثرة بهذه التجارب من دون أن يكون هناك أي رابط تنظيمي في ما بينها[٦].

مع ذلك، لم تعرف سورية نشاطًا جهاديًا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ فالمجموعات الجهادية الصغيرة التي تشكلت متأثرة بالفكر الجهادي العالمي لم تجد الحاضنة الشعبية والقبول المجتمعي، فوجد معظم منتسبيها طريقهم إلى خارج سورية، والتحقوا بجبهات "الجهاد" المفتوحة في بقاع متعددة من العالم (مثل البوسنة والشيشان)، وبخاصة بعد تأسيس "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" في شباط/ فبراير ١٩٩٨[٧].

سعى النظام السوري منذ وصوله إلى الحكم للتضييق على الحركات الإسلامية واستئصال المجموعات الجهادية الناشئة، لكنّ هذا الواقع تغيَّر بشكل كامل مع ظهور بوادر الغزو الأميركي للعراق ٢٠٠٣. فأثناء التحضيرات الأميركية لغزو العراق كانت الأجواء في سورية تشحن على الصعد كافة باتجاه إعداد الجهاديين للقتال في العراق واستقبالهم وتحت عناوين مختلفة من بينها استباحة الغرب "الكافر" للأراضي المسلمة؛ وهو خطاب غير مألوف لأحد الأنظمة العلمانية التي تعتبر متطرفة في رؤيتها وتعاملها مع الموضوع الديني. فقد دعا مفتي سورية الراحل الشيخ أحمد كفتارو في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣، على سبيل المثال، المسلمين عامة إلى الجهاد وإلى "استخدام كل الوسائل الممكنة في هزيمة العدوان، بما في ذلك العمليات الاستشهادية، ضد الغزاة المحاربين الأميركيين والبريطانيين الصهاينة"[٨]. وأعاد الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي هذه الدعوة في خطبة الجمعة بتاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وحثّ المسلمين الشباب على التوجه إلى "جهاد الفريضة" التي لم "تتجلَّ أسباب فريضتها في عصر من العصور كما تجلّت في هذا العصر على أرض العراق الإسلامية"[٩].

استطاعت المجموعات الجهادية الصغيرة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إنشاء قواعد إسناد وإمداد في عدة مناطق من سورية، مختارة تلك التي تتوافر فيها حاضنة اجتماعيّة للفكر الجهاديّ. وقد تولت هذه المجموعات، والتي نشطت بشكل شبه علني تحت مسمى "لجان نصرة العراق" مهمة تجنيد المقاتلين السوريين، وتسهيل مرور "المجاميع القتالية" القادمة من خارج سوريّة إلى العراق، إضافة إلى جمع التبرعات من خلال جمعيات خيرية، وأحيانًا في مساجد الأرياف[١٠].

---

٥ عبد الباري عطوان، **القاعدة والتنظيم السري** (بيروت: دار الساقي، ط ٢، ٢٠٠٩)، ص ٣٢٦-٣٢٩.

٦ عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعة الدينية في سورية ٢٠٠٠-٢٠١٠** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية)، ص ٤٥.

٧ رزان زيتونة، "الإسلاميون السوريون وغواية الجهاد في العراق"، في: مجموعة مؤلفين، **الإخوان المسلمون في سوريا ممانعة الطائفة وعنف الحركة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط ٢، ٢٠١١)، ص ٣٨٨.

٨ المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

٩ الحاج. "السلفية والسلفيون".

١٠ محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٠٢-٢٠٣.

يمكن القول إنّ ظروف حرب العراق عام ٢٠٠٣، جعلت من سورية ممرًا آمنًا للجهاديين إلى العراق. وتشير الكثير من الدلائل إلى أنّ النظام السوري اعتبر تدفق الجهاديين مصلحة حقيقية تتمثل في محاربة القوات الأميركية في محاربة الجهاديين وتنظيم القاعدة في العراق. يضاف إلى ذلك أنّ الولايات المتحدة الراغبة آنذاك في تحقيق الاستقرار الأمني في العراق كانت مضطرة إلى فتح قنوات اتصال وتعاون مع النظام السوريّ لتحقيق ذلك.

استثمر النظام السوريّ ورقة القاعدة والجهاديين بشكل جيد في العراق في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ للخروج من عزلته الدولية المفروضة عليه؛ فالتضييق على حركة الجهاديين وضبط الحدود والتعاون الاستخباراتي كان الثمن المقابل لتخفيف الضغوط الأميركية عليه[١١]. وقد أدى ذلك إلى افتراق المصالح بين تنظيم القاعدة والنظام السوريّ، فانتقل الأخير بنظر الجهاديين وتنظيم القاعدة من عدو مسكوت عنه، إلى عدو تتعين مواجهته. ضمن هذا السياق، شهدت العاصمة السوريّة دمشق في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ تفجيرًا انتحاريًّا استهدف مجمعًا للفروع الأمنية في منطقة القزاز[١٢]. وقد اتهمت السلطات السورية مجموعة جهادية تابعة لتنظيم القاعدة بالوقوف وراء هذه التفجيرات[١٣].

لقد تركت التجربة العراقيّة تداعياتها المباشرة على التيار الجهادي في سورية؛ إذ ساهمت في خلق جيل جديد من الجهاديين السوريين. كما برزت خلالها أسماء عناصر قياديّة سورية من أبرزها خالد سليمان درويش الملقب بـ "أبو الغادية السوري"[١٤]. أما على صعيد المقاتلين (المجندين) في العراق، فقد جاء السوريون في المرتبة الثانية من حيث العدد، وبنسبة بلغت ١٣٪ من إجمالي عدد الجهاديين هناك، وذلك بحسب إحصاءات نشرت في المنتديات الجهادية عام ٢٠٠٧. وقد عاد معظم هؤلاء إلى سوريّة بعد تراجع نشاط التيار الجهادي في العراق، وقد أسهموا بصورة ملحوظة في الثورة السورية[١٥].

أولًا: التقاء المسارات: سياق نشأة جبهة النصرة

طرح نجاح الثورات العربيّة في تونس ومصر واليمن عام ٢٠١١ ونهجها المرتكز على الحراك الشعبي "السلمي" إشكاليات بالنسبة إلى الحركات الجهاديّة، ولا سيما حول الأسلوب والطريقة الواجب اتباعها لتحقيق التغيير؛ فمفهوم "الجهاد" العنفي الذي وضعته هذه الحركات في قلب أولوياتها كأيديولوجيا ثورية انقلابية تهدف إلى إطاحة الأنظمة الاستبدادية "الجاهلية" فقد حججه ومبرراته بعد نجاح الحراك الشعبي "السلمي" في تحقيق التغيير[١٦].

> لم تكن الحركات الجهاديّة مهتمة بالثورة السورية عند انطلاقتها أو في مرحلة الاحتجاجات السلميّة كونها تعتمد "تقليد" الثورات العربية الأخرى في أدواتها ونهجها، والأهم في أهدافها الديمقراطية، وهو ما لا يتوافق مع أفكار الحركات الجهاديّة ونهجها

لقد أدت ثورات الربيع العربي إلى احتدام الجدل والنقاشات الفكريّة ضمن أوساط التيار الجهادي السلفيّ وتنظيم القاعدة بشأن مركزية التنظيم أو لامركزيته[١٧] وكذلك بشأن التركيز على النشاط "الشعبي" بدلًا من النخبويّ، وبخاصة بعد بروز ظاهرة "الأنصار" مثل جماعة أنصار الشريعة في تونس، وجماعة أنصار الدين في مالي. لكنّ التغيّرات

---

١١ للتوسع في هذا الموضوع، انظر "التّفجيرات في سورية، هل فتحت مرحلة جديدة؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورقة تحليل سياسات، ٢٠١٢/٦/٧، انظر:
http://www.dohainstitute.org/release/87a0af3d-1508-4c88-8176-73c18e0ac6f9

١٢ سعاد جروس، "تفجير دمشق: السيارة المفخخة استهدفت مجمعًا للاستخبارات"، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٨/٢٨، انظر:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=488579#.Uac5TEA3DBs

١٣ "اعترافات منفذي العمل الإرهابي في القزاز: الانتماء لتنظيم فتح الإسلام .. تيار المستقبل أحد المموّلين"، **سانا**، ٢٠٠٨/١١/٧، انظر:
http://sana.sy/ara/2/2008/11/06/200295.htm

١٤ محمد أبو رمان، "مقتل سليمان خالد درويش "أبو الغادية" أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة في العراق"، جريدة **الغد** الأردنية، ٢٠٠٥/٦/٢٥، انظر:
http://www.alghad.com/index.php/article/27244.html

١٥ مراد بطل الشيشاني، "أبو مصعب السوري والجيل الثالث من السلفيين الجهاديين" في: مجموعة مؤلفين، **الإخوان المسلمون**، ص ٥٣.

١٦ حسن أبو هنية، "القاعدة وثورات الربيع العربي"، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر "تحولات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥-٢٠١٢/١٢/١٧.

١٧ يعتبر الشيخ أبو مصعب السوري من أبرز الداعين إلى لامركزية تنظيم القاعدة، انظر: أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم)، **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية** (د.م: د.ن. ٢٠٠٤)، ص ٨٩٦.

التي طرأت على مسار الثورات العربيّة والاتجاه إلى العسكرة كما جرى في ليبيا وسورية، أعادت الحركات الجهاديّة وتنظيم القاعدة إلى واجهة الأحداث، وأعادت الزخم لمفهوم "الجهاد العنفي" والطروحات الأممية الأخرى.

لم تكن الحركات الجهاديّة مهتمة بالثورة السورية عند انطلاقتها أو في مرحلة الاحتجاجات السلميّة كونها تعتمد "تقليد" الثورات العربية الأخرى في أدواتها ونهجها، والأهم في أهدافها الديمقراطية، وهو ما لا يتوافق مع أفكار الحركات الجهاديّة ونهجها.

يصف عبد الله بن محمد في كتيبه **إستراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام**[١٨] ما يسميه التقاء المسارات الذي حصل بين الحركات الجهادية والثورة السوريّة، بالقول "فالشعوب العربية عبر رحلتها المفيدة والمريرة طوال العام الماضي وتطور أفكارها وانتقالها بالتقليد والمواءمة وصلت في إحدى أهم ثوراتها وأكثرها حساسية وجذبًا للأنظار والاهتمام الإقليمي والدولي إلى نقطة الالتقاء مع المسار الذي اختاره التيار الجهادي وتنظيم القاعدة على وجه الخصوص قبل ذلك بعقد ونيف بضرورة إسقاط هذه الأنظمة الفاسدة بالعمل العسكري القائم بذاته وإن اصطدم ذلك بمصالح الدول العظمى"[١٩].

لقد كان انتقال الثورة إلى العسكرة نقطة تحول مهمة بالنسبة إلى الحركات الجهاديّة، فقد كانت العسكرة بمنزلة الجسر الذي نقلها من فاعل "غير مرغوب" في مشاركته إلى فاعل "مُرَّحب به" في مواجهة عنف النظام الذي تصاعدت حدته وانتشرت رقعته. تأسيسًا على ذلك، بدأت الحركات الجهادية مرحلة "التعشيش" أو "البناء"؛ وذلك من خلال استطلاع البيئات الحاضنة للفكر الجهاديّ ومعرفتها من أجل التغلغل فيها، ومن ثمّ إرسال خلايا صغيرة إلى هذه البيئات أو تفعيل أخرى "نائمة"[٢٠].

ثمة عامل آخر ذو أهمية كبيرة ساهم في إدخال الحركات الجهادية وإدماجها في معادلة الثورة، ويتمثل في إستراتيجية النظام؛ فقد خرج كثير من الجهاديين المعتقلين في السجون السوريّة بمراسيم العفو المتكررة التي دأب النظام على إصدارها منذ بداية الثورة[٢١].

مع بداية عام ٢٠١٢ شهدت الثورة السورية تغيرًا جوهريًّا في مسارها باتجاه الكفاح المسلح كنهج رئيس في الصراع مع النظام وهو ما سيوفر معطيات تسمح بحضور الجماعات الجهادية وتشرعن وجودها وعملها ضمن صفوف الثوار، ومن أبرز هذه المعطيات[٢٢]:

- اقتناع كثير من المحتجين بعدم جدوى النضال السلمي: تقاطع هذ الاقتناع مع طروحات الجماعات السلفية والجهادية بشأن عدم جدوى النضال السلمي، ما جعل حضورها يصبح شرعيًّا ومقبولًا اجتماعيًّا، وبخاصة مع تزايد عدوانية النظام ووحشيّته[٢٣]. وقد بررت وجودها بقاعدة فقهية وهي "دفع صائل العدو وأعوانه".
- غياب التدخل العسكري: أدى الشعور بالإحباط من المجتمع الدولي بموازاة ارتفاع حصيلة القتلى المدنيين إلى التحالف مع الجماعات الجهادية بوصفها فاعلًا رئيسًا في محاربة النظام[٢٤].
- المجازر الطائفية: أسهمت المجازر الطائفية التي ارتكبها النظام في تنامي الخطاب المذهبي بين مؤيدي الثورة، ومن ثمّ، لم يعد التحفظ عن خطاب هذه الجماعات قائمًا كما كان في السابق.
- دعوات الجهاد: شهدت سوريّة بداية عام ٢٠١٢ دعوات عدة "لإعلان الجهاد"، وبرزت في المظاهرات وفي وسائل التواصل الاجتماعي. واستغلت الحركات الجهادية هذه الدعوات لتشرعن وجودها. وقد تطرق المسؤول العام لجبهة النصرة أبو محمد الجولاني إلى ذلك في بيان الجبهة التأسيسي بالقول: "فتعالت

١٨ ندّعي أنّ هذا الكتيب واسع الانتشار في المنتديات الجهاديّة، والذي شوهد مع قيادات، وعناصر في جبهة النصرة في حلب وإدلب بحسب شهادات جمعها الباحث من مقاتلين سوريين.

١٩ عبد الله بن محمد، **إستراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام** (د.م.: د.ن.، ٢٠١٢). يمكن تحميله من:

http://jalnosra.com/vb/showthread.php?t=480

٢٠ انظر البيان التأسيسي لجبهة النصرة، تاريخ التحميل ٢٠١٢/٥/٢٥:

http://www.youtube.com/watch?v=Q3ERodHVHgo

٢١ يقول الباحث علاء القاضي الذي أجرى مقابلات عدة مع أفراد جبهة النصرة وقادتها في حلب "لقد بدأ ظهور الجهاديين في حلب بشكل علني منذ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقد أنشأوا مقرًا لتنظيمهم بالقرب من مشفى الأطفال في المنطقة الواقعة بين حي الحاووظ وحي النيرب والشعار ... إنّ أفراد هذا التنظيم كانوا بغالبيتهم من السوريين الذين أفرج عنهم النظام في العفو الذي صدر بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وكان عددهم بالمئات، قبل تدفق السعوديين والأفغان واليمنيين في عام ٢٠١٢". مقابلة أجراها الباحث مع المحامي علاء القاضي.

٢٢ للتوسع في هذا الموضوع انظر: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٢٥٣-٢٥٦.

٢٣ "هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية"، مجموعة الأزمات الدولية، **تقرير الشرق الأوسط**، رقم ١٢، ص ١٣١.

٢٤ المرجع نفسه.

أسس العمل	مقومات التنظيمات التقليدية	نظام عمل سرايا المقاومة
الهدف	إسقاط الحكومة وإقامة الحكومة الشرعية.	دفع صائل الغزاة وأعوانهم.
المنهج	فكر التنظيم الجهادي ومنهجه.	منهج دعوة المقاومة الإسلامية العالمية.
القيادة	الأمير المركزي والقيادة.	الإرشاد العام للسرايا العالمية. الأمير الخاص للسرية.
المخطط	برنامج عمل التنظيم.	مقاومة الاحتلال.
التمويل	مصادر تمويل التنظيم وبرنامج إنفاقه.	التمويل الخاص بالسرية ومصدره الغنائم والتبرعات.
البيعة والعهد	بيعة مركزية للأمير.	عهد مع الله على الجهاد والمقاومة، وعهد على طاعة أمير السرية.

أصوات النداء لأهل الجهاد، فما كان منا إلا أن نلبي النداء ونعود لأهلنا وأرضنا من الشهور الأولى لاندلاع الثورة"[٢٥].

مهّدت جميع المعطيات السابقة الطريق للإعلان عن تأسيس "جبهة النصرة"، والتي أصدرت بيانها التأسيسي في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

ثانيًا: هل النصرة تنظيم جهادي تقليدي؟

١. المرجعيات الفكرية

تتعدد المرجعيات الفكرية والأدبيات الجهادية لجبهة النصرة، إلا أنّ كتابات "أبو مصعب السوريّ" وأفكاره تعتبر "مركزية" بالنسبة إليها، ونذكر أهم هذه الكتب:

- كتاب **دعوة المقاومة الإسلاميّة العالمية**، وينظِّر فيه لما يسميه "الجيل الثالث من الجهاديين".
- كتاب **ملاحظات التجربة الجهادية في سوريا**، ويقيِّم فيه التجارب الجهادية السابقة في سورية لا سيما تجربة الطليعة المقاتلة والإخوان المسلمين[٢٦].
- كتاب **أهل السنة في الشام في مواجهة النصيرية والصليبية واليهود**، يقدِّم أبو مصعب السوري رؤيته لما يعتبره "كفر" النظام السوري، ويحدِّد فيه ما يعتبره "أعداء" المشروع الجهادي في سورية وهم: اليهود الصهاينة، والعلويون، والشيعة، والدروز[٢٧]. وتجدر الإشارة إلى أنّ اسم جبهة النصرة مأخوذ من أحد النداءات التي يوجهها في نهاية هذا الكتاب "من الشام المباركة في مطلع الستينات كانت بداية انطلاق الجهاد، وفيها ازدهرت في الثمانينات، وإليها تعود اليوم إن شاء الله، **فالنصرة النصرة يا إخوة الجهاد**"[٢٨].

يعتبر أبو مصعب السوري أنّ أسس بناء التنظيمات الجهادية التقليدية ومقوماتها لم تعد صالحة في ظل المتغيرات الدولية، وأنّ الفكر الجهادي لا بد له من اجتراح أساليب تنظيمية. لذلك يطرح فكرة "سرايا المقاومة الإسلامية العالمية" والتي تقوم على أساس الجهاد الفردي أو المجموعات الصغيرة، وليس على أساس التنظيم المركزي[٢٩]. ويقارن السوريّ بين مقومات التنظيمات التقليدية ومقومات نظام عمل "السرايا" وفق الجدول أعلاه[٣٠].

يفيدنا استعراض هذه الأفكار في فهم كيفية تبلور جبهة النصرة وآلية عملها؛ فالمجموعات الجهاديّة الصغيرة والتي نشطت في الثورة أواخر عام ٢٠١١ (التي انتظمت في جبهة النصرة) لم تكن ترتبط بتنظيمات

٢٥ البيان التأسيسي لجبهة النصرة.

٢٦ الشيشاني، ص ١٤٣-١٥٤. وللاطلاع على إنتاج "أبو مصعب السوري"، انظر ملف "أبو مصعب السوري"، منبر التوحيد والجهاد:
http://www.tawhed.ws/a?a=hqkfgsb2

٢٧ الشيشاني، ص ١٣٩.

٢٨ عبدالله بن محمد. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنتديات الجهادية تتعامل مع كتابات عبد الله بن محمد على أنها كتابات (أبو محمد الجولاني نفسه).

٢٩ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم)، **دعوة المقاومة الإسلامية**، ص ١٤٥٣-١٤٥٤.

٣٠ المرجع نفسه.

جهاديّة معروفة ولم تعلن تبعيتها وولاءها إليها بل كانت عبارة "سرايا جهادية" تجتمع حول "فكرة" الجهاد والدعوة، وهدفها مقاومة قوات النظام "صائل الغزاة". وبناء عليه، يمكن القول إنّ النصرة لم تكن تنظيمًا جهاديًا تقليديًا بقدر ما كانت وعاء يجمع هذه السرايا المتشابهة فكريًا وأيديولوجيًا ويطوِّر بنيتها التنظيمية، ويرفدها بعناصر ومنتسبين جدد، لتشكيل "جبهة عريضة" تكون عنوان الجهاد ومقصد المجاهدين في سوريّة.

> لم يعلن الجولانيّ عن قيام إمارة إسلامية أو دولة على غرار ما فعلت التنظيمات الجهاديّة في العراق، وفي شمال مالي، كما تجنّب الجولانيّ بدايةً إعلان الولاء والتبعية لتنظيم القاعدة أو أي تنظيم جهاديّ آخر "إقليمي"

يمكن تلمّس ذلك بوضوح في بيان الجبهة التأسيسيّ؛ فالجولانيّ لم يعلن عن قيام إمارة إسلامية أو دولة على غرار ما فعلت التنظيمات الجهاديّة في العراق، وفي شمال مالي، وإنما أعلن "تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام من مجاهدي الشام في ساحات الجهاد". كما تجنّب الجولانيّ إعلان الولاء والتبعية لتنظيم القاعدة أو أي تنظيم جهاديّ آخر "إقليمي" مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الذي أسهم في نشأة النصرة وإمدادها بالرجال والمال. وقد استمرت النصرة في اتّباع هذا المسار حتى تاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ عندما أعلن أبو بكر البغدادي عن حل الجبهة، وإدماجها في تنظيم واحد سماه "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، ورفضه الجولاني. ونرجّح أنّ إعلان الجولاني البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري كان بمنزلة "المخرج الوحيد" للنصرة في مواجهة دعوة البغدادي، ومهربًا للجولاني من استنساخ الدولة الإسلامية في العراق في الحالة السوريّة[٣١]. يؤكد الشيخ محمد عبد الله نجيب سرور[٣٢] هذا الأمر، ويذكر نقلًا عن قيادات في النصرة "أنّ لدى الجولانيّ استيعاب لخصوصية بلاد الشام وتمايزها عن الساحات الجهادية الأخرى، وأنّ لدى النصرة مرونة في تطبيق المصالح والأحكام الشرعية، كما أنها لا تسعى لأخذ البيعة أو فرض سيطرتها على باقي الكتائب، وأنّ الجولاني سعى لإنشاء "مجلس شورى المجاهدين" لمنع حصر قيادة الجبهة بشخص واحد هو "الأمير" على التنظيمات الجهادية التقليدية"[٣٣].

٢. البنية التنظيمية للجبهة

أما في ما يتعلق بالهيكلية التنظيمية العسكرية لجبهة النصرة، فهي كالآتي:

المجموعات: تتألف من ١٥-٢٥ شخصًا، يقودها ويسيّر العمل العسكري فيها أمير عسكري، ويميز رقم محدد كل مجموعة. تؤخذ البيعة من قبل أفراد المجموعة لأميرها. وتعني البيعة الطاعة العمياء وتنفيذ الأوامر من دون نقاش[٣٤].

السرايا: لها مسميات مختلفة، ويتراوح عددها بين ١٠٠-٢٠٠ شخص، يقودها شخص يطلق عليه اسم "الأمير الميداني"، ويشرف على عمل المجموعات التابعة بحسب التقسيم المناطقيّ، ويحاسب أمراء المجموعات على أعمالهم بحيث لا يكون هناك مجال للارتجال أو التعسف[٣٥]. تؤخذ البيعة للأمير الميداني من أمراء المجموعات، ويتمتع الأمير بهامش حريّة في اتخاذ القرارات بما يلائم تطورات الميدان، باستثناء العمليات الكبرى التي تعود إلى أمراء الأقاليم[٣٦].

أمراء الأقاليم: بعضهم من العرب، وهم مسؤولون عن العمل العسكري والإغاثي والدعوي على مستوى المحافظات. يتمتع أمراء الأقاليم بصلاحيات عسكريّة واسعة، باستثناء القرارات الجوهريّة والمهمة؛ فهم بحاجة للرجوع إلى مجلس شورى المجاهدين بشأنها.

مجلس شورى المجاهدين: يتألف من ١٢ عضوًا من أبرزهم الجولاني والظواهري (عضو مراقب) والبغدادي، و"أبو علي العراقي" و"أبو محمد العدناني" و"أبو مارية العراقي"، وغيرهم[٣٧].

---

٣١ "الظواهري يلغي دمج "جهاديي" سوريا والعراق"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/٦/٩، انظر: http://www.aljazeera.net/news/pages/a5a7d33e-3c9f-4706-b070-e358b5e67236

٣٢ هو شيخ سوريّ من مدينة حلب، مؤسس تجمع شباب وعلماء النهضة الذي ينشط في عموم سوريّة، وهو مقرب من الهيئة الشرعية في حلب.

٣٣ مقابلة أجراها الباحث مع الشيخ محمد عبد الله نجيب سرور عبر السكايب.

٣٤ مقابلة أجراها الباحث مع هاني أحمد، العضو في لواء الإسلام في منطقة الباب في حلب.

٣٥ شهادات ومعلومات جمعها الباحث من عدد من المقاتلين الذي اشتركوا في معارك مع جبهة النصرة منهم عبد الرحمن المصطفى في الغوطة الشرقية، وسامر أحمد في مخيم اليرموك، وعبد الرحمن البكار في حلب، والحاج بكري في ريف حماة، و"أبو البراء" في معرة النعمان.

٣٦ شهادات ومعلومات جمعها الباحث من الشيخ عبد الله نجيب سرور.

٣٧ معلومات جمعها الباحث من مقابلات أجراها عبر وسيط (نتحفظ عن ذكر اسمه) في حلب.

٣. الانتساب للنصرة

إنّ باب الانتساب إلى جبهة النصرة ليس مفتوحًا للجميع؛ إذ إنّ الجبهة تتبع إحدى طريقتين في تنسيب الأعضاء الجدد (الأنصار) إليها:

الأولى: الترشيح والتزكية: ويشترط في المرشح أن يلتزم بدروس الإعداد الديني والتوجيه الجهادي لفترة لا تقل عن شهرين، وأن يحظى بموافقة الدعاة في منطقته. بعدها، يجب أن يحصل على تزكية من عضوين في الجبهة يشهدان بالتزامه وانضباطه. ثمّ تجرى له اختبارات قتاليّة لإرساله إلى الجبهات أو إخضاعه للتدريب مؤقتًا.

الثانية: الاختيار: نتيجة لسمعتها القتالية وحضورها الواسع، كان الانضمام لجبهة النصرة يعتبر هدفًا وغاية بالنسبة إلى كثير من المقاتلين؛ فعلى سبيل المثال كان يوجد بالقرب من دارة عزة في حلب معسكر يسمى حاليًا معسكر الشيخ سليمان، وكان مخصصًا للبحوث العسكرية سابقًا، وتجرى فيه دورات عقائدية وعسكرية، ويخرِّج أسبوعيًا عشرات المقاتلين. وعند التخرّج كانت النصرة تنتقي نخبة المقاتلين وتختارهم للانضمام إليها[٣٨].

وهناك منتسبون آخرون للنصرة من "المهاجرين" العرب والأجانب الذين يؤمنون بالفكر الجهادي، والذين خبروا القتال في ساحات "جهادية" أخرى.

٤. مصار التمويل

على الرغم من وجود مصادر تمويل شبه دائمة للجبهة تأتي من التبرعات أو من التنظيمات الجهادية، فإنّ هذه المصادر بحكم وظائف الجبهة العسكريّة والإغاثية والخدمية تشكل جزءًا بسيطًا من تمويلها فحسب[٣٩]. فالجبهة تعتمد بشكل رئيس في التمويل على الغنائم؛ فقد تشترط قبل المشاركة مع فصائل المعارضة الأخرى في أي معركة "حصة الأسد" من الغنائم. لقد حصل ذلك أثناء مهاجمة الثكنات العسكريّة كافة في الشمال السوريّ، مثل قاعدة الشيخ سليمان والفوج ٤٦ وخان طومان وغيرها، ما جعلها الفصيل العسكري الوحيد في سورية الذي لا يشكو شحَّ الذخيرة[٤٠]. إضافة إلى ذلك، وضعت الجبهة يدها على صوامع الحبوب في حلب، وتولت حماية المصانع فيها، فحصلت من التجار الخائفين على مصانعهم من السرقة والنهب على مقابل مادي، كما سيطرت على عدة آبار للنفط في المنطقة الشرقية واستخدمتها في تمويل نشاطاتها. وأقامت مشاريع خدمية مثل مشروع "باصات النقل العام" في حلب وريفها والتي عادت على الجبهة بمردود مالي كبير.

ثالثًا: جبهة النصرة: التغلغل والانتشار

يعبِّر التغلغل السريع والانتشار الواسع لجبهة النصرة في سوريّة، وبخاصة في المنطقة الشمالية، عن تخطيط مدروس من قبل الجبهة نجحت في تطبيقه بذكاء مستغلة ظروف الثورة ومسارها.

بعد مرحلة التأسيس وإنشاء قواعد الارتكاز التي أوضحناها سابقًا، بدأت مجموعات من النصرة أواخر عام ٢٠١١ بمشاركة الجيش السوري الحر في المواجهات[٤١]. نشرت الجبهة مقاتليها على جميع الجبهات الساخنة في ريف حلب وإدلب، وقد استطاع هؤلاء اكتساب احترام مقاتلي الجيش الحر الذين رحبوا بتولي هؤلاء الجهاديين خط الاشتباك الأول مع النظام، نظرًا لقدرتهم على الثبات والصمود وإلحاق خسائر كبيرة بقوات النظام[٤٢].

ومع تدفق المقاتلين العرب والأجانب، وزيادة انتساب السوريين، انتقلت الجبهة إلى توسيع نشاطها القتالي وتفعيله في عموم ريف حلب، واختارت بعناية مواقع تمركزها بالاستناد إلى نقطتين: أولاهما، الثكنات العسكرية الكبيرة، والقواعد العسكرية الحصينة في ريف حلب الغربي مثل الفوج ٤٦ في منطقة الأتارب؛ إذ استطاعت الجبهة مع كتائب أخرى السيطرة عليه في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وغنمت كميات كبيرة جدًا من الأسلحة والذخيرة[٤٣]، وقاعدة الشيخ سليمان التي سيطرت عليها كتيبة المهاجرين التابعة لجبهة النصرة، واستولت على آليات عسكرية ودبابات وكميات كبيرة من الذخيرة[٤٤].

---

٣٨ معلومات متطابقة حصل عليها الباحث من شهادات مختلفة جمعها من علاء القاضي، وهاني أحمد، والشيخ عبد الله نجيب، ومن مقاتلين سوريين في الجبهة الإسلامية السورية (لواء مجاهدي الشام)، وأبو البراء الحموي، وأبو يزن الحموي (استشهد ٢٠١٣/١٠/٢).

٣٩ معلومات جمعها الباحث من الشيخ أبو عبد الله الشرعي، وهو قيادي قريب من الهيئة الشرعية في حلب.

٤٠ حسين جمو، "جبهة النصرة: إستراتيجية خشنة للاستيلاء الناعم على الثورة عبر ٣ مداخل"، جريدة **الحياة**، ٢٠١٣/١/٨، انظر:

http://alhayat.com/Details/470180

٤١ بشارة، ص ٣٥٧.

٤٢ جمو.

٤٣ لمشاهدة الغنائم التي حصلت عليها جبهة النصرة من الفوج ٤٦ في الأتارب، انظر:

http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=W0iu6iwjUbc#!

٤٤ "أوزبكي قاد الهجوم للاستيلاء على قاعدة الشيخ سليمان ... في حلب"، جريدة **الرياض**، ٢٠١٢/١٢/١١، انظر:

http://www.alriyadh.com/2012/12/11/article791701.html

وبسيطرتها على هذه الكتيبة - التي تحولت كما أشرنا إلى معسكر تدريب للمقاتلين - فرضت النصرة وجودها في منطقة مهمة جغرافيًا وتعتبر نقطة التقاء بين محافظتي حلب وإدلب. والنقطة الثانية، اختيار مناطق في الريف الشرقي من أجل التغلغل فيها، وكسب رضا الأهالي عبر المساعدات والإعانات، والمساعدة في "تحريرها" من قوات النظام. وتعتبر منطقة الباب أهم مناطق وجود النصرة في الريف الشرقي، فقد استطاعت نتيجة انتشارها في هذا الريف السيطرة على ثكنات عسكرية مهمة مثل كتيبة الصواريخ والرادار في قرية الطعانة، وكتيبة الصواريخ في تل حاصل بالقرب من السفيرة، وحصار معامل الدفاع في السفيرة بريف حلب الشرقي.

منح انتشار جبهة النصرة في ريفي حلب الغربي والشرقي القدرة على التحكم بخطوط الإمداد والتموين بين تركيا وحلب، ما جعل التعاون والتنسيق معها غاية كل الكتائب العاملة في حلب وريفها في ظل الحاجة إلى التسليح والتمويل.

كما ساعد الانتشار والتغلغل في ريف حلب الشرقي مقاتلي الجبهة على التمدد شرقًا باتجاه مدينة الرقة، والقيام منذ شباط/ فبراير ٢٠١٣ بسلسلة عمليات عسكريّة بالاشتراك مع الجبهة الإسلامية السورية، وبخاصة حركة أحرار الشام، ونجحت خلالها بالسيطرة على مناطق إستراتيجية مثل سد تشرين وسد الفرات في مدينة الطبقة، وانتهت بالسيطرة على مركز مدينة الرقة. وبذلك تمكنت الجبهة من وضع يدها على أهم المرافق الإستراتيجية في سورية في المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية.

أما في دير الزور فقد دخلت النصرة إلى المدينة بعد عام من اندلاع الثورة. يقول عضو مجلس ثوار دير الزور فيصل أبو سعود "دخلت النصرة إلى المدينة عندما هُيّئت لها الأجواء باشتداد الصراع المسلح وقلة الدعم الذي يحصل عليه الثوار، فكان ثوار المدينة كالغريق الذي يتعلق بقشة بعد أن تخلى الغرب والعرب عنهم. لقد أحدث دخول جبهة النصرة على خط القتال فارقًا نوعيًا في قتال قوات النظام. بعد ذلك أصبحت عنوانًا لكثير من المقاتلين في المدينة الذين انضموا إليها، فأصبحوا يشكلون ٨٠٪ من أعضاء جبهة النصرة في المدينة"[٤٥].

على عكس الانتشار السابق الذي فرضه مسار الأحداث على الأرض، جاء الانتشار في جبال اللاذقية وفي ريف حماه الغربيّ وقرى إدلب القريبة من الساحل مدروسًا لغايات تعتبرها الجبهة إستراتيجية على المدى البعيد أكثر مما هي راهنة. لقد بدأ انتشار الجبهة في منطقة جبل الأكراد في اللاذقية منذ آذار/ مارس ٢٠١٢، على يد أعضاء في الجبهة ينتمون إلى محافظة اللاذقية (أنصار)، ورافقهم عدد من المقاتلين العرب والأجانب (مهاجرون). يذكر أبو سليمان السوري أحد جنود جبهة النصرة في محافظة اللاذقية ما يلي "بعد أن توطنت في جبل الأكراد، انتقل الجزء الأكبر من مقاتلي الجبهة إلى جبل التركمان، وقد كان هذا الانتقال ضروريًا لقناعة الجبهة أنّ النظام قد يضطر إلى إقامة دولة علوية في الساحل، وبالتالي لا بد من تطويق جبال "العلويين" لإحباط قيام هذه الدويلة، ويتحقق للجبهة هدف مرحلي يتمثل بقصف القرى العلويّة، والرد على "اعتداءاتهم" على أهل السنة في اللاذقية وفي عموم سورية"[٤٦].

ساهم عامل آخر في تغلغل جبهة النصرة وتعاظم نفوذها، ويتمثل بعلاقاتها مع المجتمعات المحلية التي تنتشر فيها. لقد حرصت النصرة بداية تشكلها على عدم الاختلاط بالمدنيين ما أمكن، خشية حصول احتكاكات ومواجهات بين المدنيين وعناصرها، وخشية اختراق مجتمع المدينة لمقاتليها في سلوكياتهم وطباعهم. لكن بعد دخولها إلى حلب وانتشارها في مدن الريف وقراه اضطرت للاختلاط بالمدنيين والاحتكاك بهم. ولتجنّب تجربة العراق، حرص مقاتلو النصرة على عدم استفزاز المدنيين، والعمل على استرضائهم، وتأمين حاجاتهم، ما اضطر الجبهة إلى القيام بدور خدمي في المناطق التي خرجت عن سلطة الدولة، مثل توزيع عبوات الغاز، والمحروقات، وتأمين الطحين اللازم للمخابز، وتنظيم السير وغيرها.

استطاعت الجبهة التمايز عن باقي ألوية المعارضة وكتائبها في ما يتعلق بالعلاقة مع المجتمعات المحلية التي تنتشر فيها من أجل تأمين "الاستقرار الأمني" وحاجات الناس. وابتعدت عن سلوكيات الحركات الجهادية التقليدية مثل تطبيق الحدود الإسلاميّة، انطلاقًا من اجتهاد فقهي ينص على أنه "في الحروب لا تطبق الحدود"[٤٧]. وبناء عليه، فإنّ النصرة لم تظهر تجاهلًا متعمدًا للحياة البشرية، فهي لم تنشر

٤٥ مقابلة أجراها الباحث عبر السكايب مع "فيصل أبو سعود"، عضو مجلس ثوار دير الزور في ٢٠١٣/٥/٣٠.

٤٦ مقابلة أجراها الباحث مع "أبو سليمان السوري" عبر السكايب بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤.

٤٧ للتوسع في هذا الموضوع انظر على سبيل المثال: عبد المنعم مصطفى حليمة (أبو بصير الطرطوسي)، **الجهاد والسياسة الشرعية: مناصحة ومكاشفة للجماعات الجهادية المعاصرة** (د.م.: د.ن.، ٢٠٠٧)، انظر:

http://www.altartosi.com/book/book27/

وانظر أيضًا: "اتحاف البررة في مسألة تطبيق الحدود في المناطق المحررة"، **ملتقى الحوار الشرعي والمذهبي**، ٢٠١٣/٦/١٣:

http://t3beer.ahlamontada.com/t1020-topic

مقاطع توضح تطبيق الحدود أو قطع الرؤوس والأيادي والإعدامات بحق المدنيين[٤٨].

رابعًا: العلاقة مع الكتائب

عند الإعلان عن إنشاء جبهة النصرة بداية عام ٢٠١٢، لم تكن التشكيلات المقاتلة قد تبلورت بوصفها بنية تنظيمية ذات هيكلية واضحة كما هو الحال الآن، وكان العمل المسلح بأغلبيته يعتمد على كتائب أهليّة في القرى والمناطق تعمل تحت يافطة الجيش الحر. منعت النصرة - عند تأسيسها - مقاتليها من الاختلاط والتواصل والتنسيق مع كتائب الجيش الحر لأسباب عدة تتعلق بضبابية خارطة العمل المسلح وتشرذمه، ونظرتها السلبية تجاه مقاتلي الجيش الحر فهؤلاء بحسب الجبهة فيهم "مروق"، وليس لهم ضوابط دينيّة وأخلاقية (كونهم يدخنون، ويشتمون، ويقولون الألفاظ البذيئة، ولا يلتزمون بالصلاة، وغير ذلك)، ويفتقرون إلى أدبيات التربية والتنشئة الجهاديّة[٤٩].

تغيّر الواقع السابق مع اتساع المواجهة واشتدادها بين قوات النظام وكتائب الثوار؛ إذ استطاعت الأخيرة بحكم معرفتها بجغرافية المناطق التي توجد فيها وطرق الإمداد وطريقة قتال الجيش النظامي، تحقيق انتصارات مهمة على الأرض، فرضت على الجبهة تغيير طريقتها، والانتقال إلى التنسيق مع هذه الكتائب.

أحدث التعاون بين الجبهة والجيش الحر فارقًا نوعيًا في عمليات كتائب الثوار وانتصاراتهم؛ فالثوار كانوا يطلبون قبل كل عملية مشاركة جبهة النصرة، والتي ترسل لهم بدورها "انتحاريًا" أو سيارة مفخخة تنفجر في النقطة المستهدفة ومقاتلين يتصدرون الصفوف الأمامية للمواجهة، ويُقتل الكثير منهم، فيما يكون دور كتائب الثوار مساندًا ومكملًا لما بدأته النصرة[٥٠]. لقد تصرفت كتائب الثوار بانتهازية مع الجبهة في بداية الأمر من أجل تحقيق انتصارات سريعة تحقق لهم غنائم تفيدهم في الحصول على السلاح والذخيرة من دون تضحيات أو مجهود حقيقي، الأمر الذي ساهم في "أسطرة" جبهة النصرة، وربط الانتصار بمشاركتها، حتى إنّ معارك ألغيت أو أوقفت لأنّ الجبهة رفضت المشاركة فيها أو الالتحاق بها[٥١]. ونتيجة لذلك، أصبح التقرب من جبهة النصرة والعمل معها كما ذكر قائد حركة أحرار الشام حسان عبود "خيارًا إستراتيجيًا لكل فصيل على الأرض لأنهم أشداء وعندهم بسالة وعندهم ثبات في المعارك"[٥٢]. وقد استغلت النصرة هذه "الأسطرة"، وبدأت في أواخر عام ٢٠١٢ تفرض شروطها على الكتائب قبل المشاركة في العمليات كحصولها على النسبة الكبرى من الغنائم العسكريّة[٥٣].

توصِّف أغلبية الكتائب (لواء التوحيد، وألوية صقور الشام، والجبهة الإسلامية السوريّة) علاقتها بجبهة النصرة بأنها "جيدة"، على الرغم من الاختلاف في المشروع السياسيّ، ونادرًا ما حصل خلاف أو صدام عسكري بين النصرة وأحد التشكيلات الرئيسة ما عدا كتائب الفاروق، وبعض العشائر في منطقة دير الزور.

وعلى الرغم من انفتاح النصرة على أغلبية الكتائب، فإنها تجد نفسها أقرب للتعاون والتنسيق مع حركة أحرار الشام، وباقي فصائل الجبهة الإسلامية السوريّة[٥٤] لأسباب عدة منها:

التقارب الفكري والمشروع السياسي؛ إذ تتطابق أفكار الجبهة ومشروعها السياسي مع حركة أحرار الشام في ما يتعلق بإقامة الدولة الإسلامية، وتختلفان حول التوجه "الأممي" للجبهة[٥٥].

الانضباط التنظيمي: تعتبر حركة أحرار الشام من أكثر التشكيلات المسلحة في سورية تنظيمًا وانضباطًا، وتتشابه هيكليتها التنظيمية إلى حد كبير مع جبهة النصرة. ومنح هذا التنظيم الحركة فاعليّة كبيرة في المواجهات مع النظام، لذلك تميل النصرة إلى التنسيق معها في أغلبية المعارك[٥٦].

---

48 Aaron Y. Zelin, "The Rise of Al Qaeda in Syria," *Foreign Policy*, 6/12/2012: http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/12/06/the_rise_of_al_qaeda_in_syria

٤٩ مقابلة أجراها الباحث في الدوحة مع الحاج بكري أحد قادة الجيش الحر في حماة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. وقد نقل الحاج بكري هذه الكلمات حرفيًا عن أمير جبهة النصرة في مدينة حلفايا في محافظة حماة.

٥٠ المرجع نفسه.

٥١ ولعل معركة الجسد الواحد في ريف حماة الشرقي أكبر مثال على ذلك؛ إذ أوقفت هذه المعركة بسبب عدم مشاركة جبهة النصرة فيها. شهادة جمعها الباحث من مصلح الثلجي أحد المقاتلين المشاركين في المعركة.

٥٢ "حسان عبود .. سلسلة رموز المعارضة المسلحة"، ج ١، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/٦/١١، انظر: http://www.aljazeera.net/programs/pages/28fb39ff-06ea-47c9-a1ae-ec7dc64fd624

٥٣ مقابلة مع علاء القاضي.

٥٤ يرأس الجبهة حسان عبود "أبو عبد الله الحموي"، وهو قائد أحرار الشام. لمشاهدة البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية السورية ٢٠١٢/١٢/٢٢، والكتائب المنضوية فيها، انظر: http://www.youtube.com/watch?v=YySOTYEwKLw

٥٥ "حسان عبود .. سلسلة رموز المعارضة المسلحة".

٥٦ شهادة جمعها الباحث من محمد الأمين، وهو قيادي قريب من الهيئة الشرعية في حلب، ومن حركة أحرار الشام.

أما علاقة النصرة مع جبهة تحرير سوريّة الإسلاميّة التي أعلن عن تشكيلها في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، فتختلف بحسب كل فصيل من مكونات هذه الجبهة؛ فعلى سبيل المثال، قامت النصرة بالتعاون مع حركة أحرار الشام بتشكيل غرفة عمليات مشتركة ومع ألوية صقور الشام لتحرير مطار تفتناز بداية عام ٢٠١٣، كما شاركت النصرة مع كتائب أخرى مثل حركة أحرار الشام ولواء التوحيد في معركة فك الأسرى لاقتحام سجن حلب المركزي، ونفذت سلسلة عمليات "انتحاريّة" في محيطه[٥٧]. وفي دمشق وريفها، حصل تنسيق على مستوى عال بين جبهة النصرة ولواء الإسلام لصد هجوم النظام على جبهتي جوبر القريبة من العاصمة، والعتيبة والعبادة والقاسمية[٥٨]. أما العلاقة مع كتائب الفاروق فقد كانت متوترة جدًا ووصلت في مرات عديدة إلى مرحلة الصدام المسلح والتصفية المتبادلة[٥٩].

خامسًا: انقسامات النصرة وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

ظهرت تباينات جبهة النصرة إلى العلن في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ عندما ظهر شريط مسجل لـ "أبو بكر البغدادي" أمير ما يسمى بـ "دولة العراق الإسلامية"، أعلن فيه اندماج "جبهة النصرة لأهل الشام" و"دولة العراق الإسلامية"، وتأسيس ما سماه "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ودعا البغدادي "المجاميع الجهادية" في العراق والشام، إلى التخلي عن أسمائها والانصهار في الدولة الإسلامية في العراق والشام[٦٠].

في اليوم التالي (١٠ نيسان/ أبريل)، أعلنت مؤسسة المنارة البيضاء عن كلمة لـ "أبو محمد الجولاني" تضمنت ما يلي[٦١]:

- نفى الجولاني علمه بقرار البغدادي في ما يتعلق بإعلان الدولة.
- ذَكَّرَ الجولاني البغدادي، بأنه أعلن منذ تأسيس جبهة النصرة أن هدفها يتمثل "إعادة سلطان الله إلى أرضه، ثم النهوض بالأمة لتحكيم شرعه ونشر نهجه".
- نوّه الجولاني إلى أنّ إعلان "دولة الإسلام" يجب أن يشترك فيه جميع من شارك في الجهاد (من فصائل، وشيوخ معتبرين، ومهاجرين)، ومن دون إقصاء أي طرف.
- استخدم الجولاني لغة غير صداميّة لرفض دعوة البغدادي، وقال إنه يستجيب لدعوته "بالارتقاء من الأدنى إلى الأعلى"، بتجديد البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري[٦٢]، وطلب منه التحكيم في المسألة.

برز هذا الخلاف إعلاميًا كحدث طارئ ومفاجئ؛ أي من دون أيّ مقدمات أو مؤشرات تمهد له، ما جعل الاهتمام الإعلامي والسياسيّ ينصب عليه بوصفه حدثًا وعلى تداعياته المحتملة. ولم يقدِّم أحد - في المنتديات الجهاديّة أو في وسائل الإعلام الأخرى - تفسيرًا يوضح أسباب الخلاف. وحاولنا استقصاء أسباب الخلاف ومعرفته من خلال شهادات ومقابلات عدة أجريناها مع أعضاء في جبهة النصرة، ومع شخصيات مقربة منها أو على دراية ومعرفة ميدانية وسياسية بالجبهة. يشرح أبو عبيدة المصري قائد جيش محمد في مدينة إعزاز أسباب الخلاف بين الجولاني والبغدادي[٦٣]، بالقول: "بدأت الخلافات تدب بين الجولاني والبغدادي عن طريق أتباع البغدادي الذين سلطهم لمراقبة الجولاني وتصرفاته وجعلهم وصاة عليه وبخاصة المدعو "أبو علي العراقي"، الذي كُلِّف بمراقبة الجولاني وإيصال رسائله للشيخ أيمن الظواهري. بدأ العراقي فرض آرائه على الجولاني وأحدها - على سبيل المثال - عرض تفجير مقر الائتلاف الوطني في تركيا، وهو ما رفضه الجولاني. ومن هنا بدأ يشعر أتباع البغدادي أنّ الأمر يخرج من أيديهم وأنّ الجولاني سيخلعهم بمرور الوقت. بعث اثنان من المقربين

٥٧ "الانغماسيون يحاصرون جنود الأسد في أبنية سجن حلب المركزي"، أورينت نيوز، تلفزيون **المشرق**، ٢٠١٣/١٠/١٧، انظر:
http://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=5777

٥٨ شهادة جمعها الباحث من "مهند أبو حافظ" أحد عناصر لواء الإسلام في جوبر بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٥.

٥٩ "تصفية قيادات بين النصرة وكتائب الفاروق تثير مخاوف من تناحر داخل المعارضة السورية"، جريدة **الحياة**، ٢٠١٣/١/١٣، انظر:
http://alhayat.com/Details/471614

٦٠ "إعلان الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق"، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٤/٩، انظر:
http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=724119&issueno=12552#.UlUXj2zJS74

٦١ لمشاهدة كلمة الجولاني، انظر موقع يوتيوب، ٢٠١٣/٤/١٠:
http://www.youtube.com/watch?v=QXZ3YpzF4Mw

٦٢ المرجع نفسه.

٦٣ في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٣ حصل الباحث على رسالة كتبها أبو عبيدة المصريّ، القيادي في جبهة النصرة وقائد جيش محمد في مدينة إعزاز، تشرح أسباب الخلاف بين البغدادي والجولاني، والتي أفضت إلى إعلان الدولة. لم يكن لهذه الرسالة أي قيمة يعتد بها لولا إجماع أغلبية الشهادات التي جمعها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على صحتها وقربها من الواقع. ومن أبرز هذه الشهادات: الشيخ "أبو عبد الله الشرعي" القيادي في جبهة علماء حلب، ومحمد الأمين القريب من الهيئة الشرعية في حلب، وأبو سليمان السوريّ، وعلاء القاضي، وغيرهم. كما أنّ الرسالة ذكرت مجموعة من الوقائع التي حصلت في بيان أيمن الظواهري حول الخلاف بين البغدادي والجولاني، والذي نشر في المنتديات الجهادية في ٢٠١٣/٦/٩. تجدر الإشارة إلى أن أبو عبيدة المصري نشر هذه الرسالة في بداية تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٣ على حسابه في موقع تويتر.

للبغدادي رسالة قالوا فيها (سيفعل الجولاني معك كما فعل بيبرس بقطز)، فجنّ جنون البغدادي وقرر جمع مجلس الشورى باستثناء خمسة أعضاء من أرض الشام، منهم الجولاني، وناقشهم في كيفية التصرف مع الجولاني وطُرحت مسألة إعلان الدولة".

يضيف محمد الأمين[٦٤] أسبابًا للخلاف بين الجولاني والبغدادي تتمحور حول رفض الجولاني تكرار أخطاء تجربة العراق، والتي يراها البغدادي ضرورية لفرض سلطان الله وتحكيم الشريعة. ومن هذه الأسباب:

- التوسع في التكفير واستباحة دماء من خالفهم.
- الاستهتار بحياة المدنيين أثناء العمليات؛ إذ إن أغلب المهاجرين كانوا يفضلون العمليات الانتحارية كأسلوب للقتال، وهو ما قيّده الجولاني.
- الاستكبار على الآخرين وإلزامهم بيعة أمير مجهول، واعتبار أنّ من لا يبايع الجبهة يعد خارجًا عن سلطان الله، وهو اتجاه كان يدفع به البغدادي.
- التعاون مع الآخرين: كان البغدادي يتحفظ من طريقة عمل الجبهة عندما كانت تخوض معاركها بالاشتراك مع فصائل أخرى إسلامية أو من الجيش الحر، ويعتبر البغدادي أنّ هذا الأسلوب سيقوّي هذه الفصائل التي قد تحارب الجبهة في المستقبل.
- الإشراف على المناطق المحررة: كان البغدادي يطالب ببسط سلطة الجبهة على المناطق المحررة كافة وتسخير مواردها والضرائب المفروضة عليها والغنائم لخدمة المشروع الجهادي.

بعد إعلان البغدادي عن الدولة الإسلامية في العراق والشام وعن دمج التنظيمين، ومن ثم رفض الجولاني للدمج، حصلت انقسامات داخل جبهة النصرة؛ إذ إنّ أغلبية المقاتلين الأجانب (المهاجرون) رحبوا بإعلان الدولة وبايعوا البغدادي أميرًا، فيما قرر قسم من السوريين (الأنصار) عدم الانضمام للتنظيم الجديد، فمنهم من بقي مبايعًا للجولاني، ومنهم من تخوف من البيعة للظواهري، فانسحب وانضم إلى فصائل إسلامية سورية مثل أحرار الشام التي استقبلت كثيرًا منهم[٦٥].

حاولت قيادات النصرة تجنب الوقوع في مصادمة مسلحة مع أنصار البغدادي، وفضلت انتظار تحكيم الظواهري لأنها كانت مقتنعة أنه سيأتي لمصلحتها، وهو ما حصل بالفعل؛ إذ أصدر الظواهري بيانًا ألغى فيه الدمج، وأبقى الجولاني في منصبه "مسؤولًا عامًا" لجبهة النصرة في الشام[٦٦]. لم يقلص بيان الظواهري الخلافات والصدامات، فأتباع البغدادي شككوا في بيانه عند إعلانه واتهموا النصرة بتزويره، وقد وصف هؤلاء الجولاني وأنصاره بأنهم "ليسوا موطن ثقة". وحتى بعد نشر المنتديات الجهادية بيان الظواهري وتأكيده، رفض البغدادي ما جاء في رسالة التحكيم؛ فقد بثت مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي كلمةً للبغدادي في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣[٦٧]، تضمنت ما يلي:

- ردَّ البغدادي على النقاش في المنتديات الجهاديّة حول (المصالح والمفاسد) في خطوة إعلان الدولة، وبخاصة أنّ كثيرًا من المنظرين الجهاديين مثل أبو بصير الطرطوسي اعتبروا خطوة إعلان الدولة فيها من المفاسد ما يفوق المصالح، وهي الحجة ذاتها التي قدَّمها الجولاني عند رفضه لها[٦٨].
- في نبرةٍ من التحدي والإصرار، أعلن البغدادي عن بقاء الدولة الإسلامية في العراق والشام وبأنه لن يتنازل عنها[٦٩].
- رفض البغدادي رسالة الظواهري بفض الاندماج، واعتبر أنّ عليها مؤاخذات شرعية ومنهجية، وأنه اختار ما بين أمر الله والمخالف لأمر الله، فاختار الأول المخالف لرسالة التحكيم[٧٠].

وبهذا الإعلان توسع الشرخ بين الجبهة وتنظيم الدولة، وبدأ كلا الطرفين بالعمل على تعزيز مواقعهما ميدانيًا، ومحاولة جذب عناصر كل تنظيم إلى الآخر. ويمكن تلخيص تبعات الانقسام ميدانيًا بالآتي[٧١]:

- تراجع حضور جبهة النصرة في حلب المدينة باستثناء بعض المواقع في بستان القصر، ومحيط سجن حلب المركزي، ويكاد ينعدم

٦٤ شهادة حصل عليها الباحث من محمد الأمين.

٦٥ شهادات متطابقة جمعها الباحث من أبو سليمان السوري، وهاني أحمد، ومحمد الأمين.

٦٦ "الظواهري يلغي دمج "جهاديي" سوريا والعراق".

٦٧ لمشاهدة كلمة البغدادي بعنوان "باقية في العراق والشام"، انظر موقع يوتيوب، ٢٠١٣/٦/١٥:

http://www.youtube.com/watch?v=WFGsamaxoAk

٦٨ جاء في كلمة البغدادي: "اعتدنا أننا من سبقنا من مشايخنا على طريق، كان لهم القول الفصل في مدلهمات الأمور. تتراءى لهم المصالح في خضم ما يراه الآخرون مفاسد. فلا يلتفتون، وما ذلك إلا لخصوصية الهداية فيهم، ثم ما تلبث الأيام تنجلي عن بصر ثاقب في الرؤية على المدى البعيد، عجزت أبصار القاعدين وأصحاب الأهواء والمخذّلون عن إدراكها". المرجع نفسه.

٦٩ المرجع نفسه.

٧٠ المرجع نفسه.

٧١ تعتمد هذه الاستنتاجات على متابعات الباحث للوضع السوري وحضور الحركات الجهادية، إضافة إلى كثير من الشهادات والمقابلات التي جمعها؛ منها ما ذكر في البحث (محمد الأمين، هاني أحمد، علاء القاضي، أبو سليمان السوري..)، ومنها ما يتحفظ الباحث عنها لعدم رغبة أصحابها في الإعلان عن أسمائهم.

في الريف الحلبي بعد أن استولى أنصار البغداديّ على جميع مقرات الجبهة ومكاتبها، وطردوا من بقي تحت راية الجبهة. وعلى الفور، أعلن تنظيم الدولة عن إلحاق المناطق والمدن التي سيطر عليها بالإمارة الإسلاميّة، وأجبر الناس والكتائب على مبايعة البغداديّ أميرًا عليهم.

- ورث تنظيم الدولة جبهة النصرة بشكل كامل في مدينة الرقة، ولم يبق للنصرة أي وجود فيها، حتى إنّ مقاتليها الذي رفضوا مبايعة البغدادي انضموا إلى حركة أحرار الشام الموجودة هناك أو احتموا بها.
- استطاعت جبهة النصرة أن تحافظ على وجودها وحضورها في ريف إدلب بسبب الحمايّة التي وفرتها لها حركة أحرار الشام، والتي منعت أنصار البغدادي من تكرار ما حصل في حلب من اقتحام للمقرات والمعسكرات وإجبار منتسبي النصرة على الانضمام للتنظيم الجديد.
- انقسمت النصرة بحدة في دير الزور، وقد أدى وقوف المسؤول الشرعي للنصرة "أبو مارية العراقي" (الموجود في المدينة) مع الجولاني إلى منع تلاشي جبهة النصرة لصالح البغدادي. أما في الريف، وبخاصة في مدينتي الميادين والبوكمال القريبتين من العراق، فتنظيم الدولة هو الأكثر حضورًا في تلك المناطق.
- أنصار البغدادي في اللاذقية هم الأغلبية، وقد تراجع حضور جبهة النصرة هناك؛ إذ تفرّق مقاتلوها بين الكتائب.
- لا تزال النصرة موجودة في دمشق وريفها لأنّ أميرها "الشيخ أبو سمير" رجع عن بيعته للبغدادي، وبايع الجبهة من جديد.
- في حوران انضم قسم من أعضاء الجبهة إلى البغدادي، وانسحبوا من حوران إلى مناطق الشمال لدعم تنظيم الدولة. ولا تزال النصرة تحتفظ بتنظيم قوي هناك يقوده أبو أنس الحوراني.

الجهاديون مأزق الثورة

أقحمت الحركات الجهادية نفسها في مسار الثورة السوريّة، وأصبحت بحكم عوامل عدة أحد الفاعلين في المشهد السوريّ. وتعاملت القوى الثوريّة السياسية والمسلحة بقصر نظر مع هذه الحركات عندما غضت الطرف عن نشاطها وممارساتها، وفي بعض الأحيان عندما حاولت إدماجها في الثورة، أو التصدي لمنتقديها.

تعاملت بعض قوى الثورة بانتهازية وبراغماتية مع موضوع الحركات الجهاديّة، بمعنى "دورها" في قتال قوات النظام، ما أدى إلى تزايد تغلغل هذه الحركات ونفوذها ميدانيًا. وقد تحولت بعض هذه الحركات كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في مراحل متقدمة عن قتال قوات النظام إلى قتال كتائب الثوار وطردهم من المناطق التي سيطروا عليها؛ إذ حصل ذلك في مدينة الرقة عندما قام تنظيم الدولة الإسلامية باستهداف مقرات لواء أحفاد الرسول التابع للجيش السوري الحر في مدينة الرقة منتصف آب/ أغسطس ٢٠١٣، وفي مدينة إعزاز عندما سيطر التنظيم على المدينة بعد مواجهات مع لواء عاصفة الشمال التابع للجيش للحر منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣[٧٢]، وفي مناطق أخرى مثل قرية الدانا في ريف إدلب، والشدادي في ريف الحسكة.

فرض وجود الحركات الجهادية مخاوف لدى شرائح كبيرة من السوريين، وبخاصة أنّ تنامي وجودها ترافق مع معطيات تخرج عن أهداف الثورة ورموزها مثل انتشار الرايات الإسلامية السوداء التي تشير إلى علم القاعدة، وظهور المحاكم الدينيّة الشرعية وانتشارها، وتصنيف الشعب السوري إلى "مؤمنين" (المسلمون السنة)، وأهل ذمة (المسيحيون)، ومرتدين كفار (العلويون)، بما لا يتوافق مع الشعارات الجامعة التي بلورتها الثورة السورية. يضاف إلى ذلك نوعية العنف الذي تمارسه الحركات الجهادية، ولا سيما العمليات الانتحارية والسيارات المفخخة التي تعد من أساليبها القتالية، وتتجلّى نتائج هذا العنف المعنويّة الرمزيّة بالنسبة إلى منتسبي هذه التيّارات في القدرة على استهداف المقرّات الأمنيّة للنظام أو مرتكزات قوّته الرّئيسة، بيد أنّ نتائجه الماديّة كانت مقتل مئات المواطنين الأبرياء لأنّهم وُجدوا مصادفة في أماكن التّفجيرات[٧٣].

كما أدى الحضور الواسع لهذه الحركات في معادلة الثورة إلى تغيّر اتجاهات الرأي العام العالمي تجاه الثورة السوريّة من كونها قضية عادلة ضد الاستبداد إلى حرب أهلية يؤدي فيها الجهاديون دورًا مهمًا. وقد قدَّم هذا الحضور "أدلة وبراهين" كان النظام بحاجة إليها لإثبات مقولته التي أطلقها في بداية الثورة - عندما كانت الاحتجاجات سلمية - بأنّ المحتجين هم "مجموعات سلفية إرهابية".

---

٧٢ "زمان الوصل تكشف القصة الكاملة لمعركة إعزاز بين داعش والعاصفة"، موقع زمان الوصل، ٢٠١٣/٩/١٨، انظر:
http://www.zamanalwsl.net/readNews.php?id=41207

٧٣ بشارة، ص ٣٥١.

أحمد محمد أبو زيد*

القوّة الناعمة المصرية بين الصعود والتراجع

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على القوّة الناعمة المصرية من حيث صعودها وتراجعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (وربّما قبلها)، وتفنّد في الوقت نفسه مصادر تلك القوّة وأشكالها، وكيفية استغلالها وتوظيفها في تحقيق مصالحها الوطنية والقومية، ومعرفة ماهيّة العوامل والمسبّبات التي أدّت إلى تراجع القوّة الناعمة المصرية على المستوى العربي والإقليمي، وتداعيات ذلك على مستقبل القوّة المصرية وأوضاعها. وتخلص الدراسة إلى أنّ ثمّة عدّة عوامل أو متغيّرات لا بدّ منها لإعادة تجديد القوّة الناعمة المصرية، وعودتها لتكون واحدة من أقوى وسائل القوّة المصرية وأدواتها على المستوى الإقليمي، تبدأ من الإصلاح السياسي وبناء دولة ديمقراطية، مرورًا بإعادة بناء العامل البشري المصري وتأهيله وتطوير مهاراته، وتنتهي عند الاستفادة من جاذبية الثورة المصرية، وإعادة ضخّ الاستثمارات الرسمية وغير الرسمية في مجال الدبلوماسية الشعبية والثقافية، وأنشطة السياحة، والسينما، والفكر، والنشر... إلخ. وتحاجج الدراسة بالقول إنّ العامل الرئيس المطلوب واللازم لإعادة تجديد القوّة الناعمة المصرية، يتمحور حول إعادة شرعية النظام السياسي المصري وجاذبيّته.

* محاضر في كلية الإعلام في جامعة الجزيرة بدبي، ومدير الأبحاث في المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية IICD دبي.

مقدمة

تبدو الحاجة الماسّة إلى نقدٍ منهجي لمفهومٍ مثل "القوّة الناعمة" Soft Power، على خلفية دوافع علمية وعملية عدّة؛ فهذا المفهوم من أكثر المفاهيم تداولًا في الكتابات العربية خلال السنوات الأخيرة، دون أن يجري الضبط الكافي لاستخدامه أو توظيفه، بصورةٍ أفقدته في بعض الأحيان ملامحه الدلالية لمصلحة حالةٍ من الاستعراض الفارغ. وفي هذا السياق، تأتي أهمية العودة إلى الكتاب "الأمّ" في التنظير لهذا المفهوم. وعمليًّا فإنّ المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم التي تشهد اختلالًا بنيويًّا في ممارسة القوّة الناعمة؛ فمن ناحيةٍ، تعدّ المنطقة إحدى أكثر المناطق التي تخضع لتجريب هذا المفهوم أميركيًّا[1]، فهو شأنه في ذلك شأن جميع النظريات السياسية الغربية (الأميركية بالأساس) يدور تطبيقه وجودًا وعدمًا مع دوران المصالح الوطنية الأميركية، الأمر الذي يجعل المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق المستهدفة حول العالم بهذا المفهوم.

> المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم التي تشهد اختلالًا بنيويًا في ممارسة القوّة الناعمة؛ فمن ناحيةٍ، تعدّ المنطقة إحدى أكثر المناطق التي تخضع لتجريب هذا المفهوم أميركيًّا

بناءً على ما سلف، فإنّ دراسة صعود القوّة الناعمة المصرية وتراجعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (وربّما قبلها)، ستفيدنا في سعينا نحو تفنيد مصادر قوّة مصر الناعمة وأشكالها، وكيف جرى استغلالها وتوظيفها في تحقيق مصالحها الوطنية والقومية، ومعرفة ماهيّة العوامل والمسبّبات التي أدّت إلى تراجع القوّة الناعمة المصرية على المستوى العربي والإقليمي، وتداعيات ذلك على مستقبل القوّة المصرية وأوضاعها. وهو الأمر الذي قد يلقي مزيدًا من الضوء على تأثير تراجع أثر بعض الأطراف (العربية) لفائدة أطرافٍ أخرى (غير عربية)، وكيفية تداخل بعض ملامح القوّة الناعمة مع بعض مصادر القوّة الأخرى وأشكالها (الصلبة تحديدًا). وهو أحد تفسيرات حالة اختلال توازن القوى الشاسع بينها وبين الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، ما يمثّل في رأينا تهديدًا لمنظومة الأمن القومي الوطني والقومي العربي، وربّما لوجود الدول العربية ذاتها، كونه يستهدف هذه المرّة منظومة قيمها التاريخية والثقافية والمجتمعية.

عن القوّة الناعمة المصرية

سنبدأ تطبيق مقولات نظرية البروفيسور ناي وأطروحاته على الحالة المصرية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بالتحديد، ومرجع ذلك ليس كرهًا في الحقب التي سبقت العهد الجمهوري بل لأغراضٍ تحليلية بالأساس؛ إذ منذ بداية العهد الجمهوري سيطرت الدولة وتنظيماتها على الأنشطة الثقافية والفكرية والسينمائية الخارجية، على عكس ما كان عليه الوضع قبل قيام الثورة، والذي كان يعتمد على جهدٍ فردي لا يُعدّ نموذجًا يمكن القياس عليه والاعتداد به عند قياس قوّة مصر الناعمة بصورةٍ نظامية. وعلى الرغم من ذلك، فإنّنا نرى بوضوحٍ أنّ مصر كانت بالفعل صاحبة القوّة الناعمة المهيمنة على المستوى الإقليمي لمدّةٍ تزيد عن ثلاثة عقود قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو المجيدة، كما هي بعدها أيضا بثلاثة عقود[2]. فالثقافة والأفكار والقيم المصرية، وجاذبية نظامها السياسي والاجتماعي، وشرعية سياساتها الخارجية وممارساتها الدبلوماسية وجاذبيتها، ظلّت تمثّل مصدرًا للإلهام والجذب لدول المنطقة العربية كافّة. وساهم المفكّرون والمثقفون والفنانون والإعلاميون والدبلوماسيون ورجال الدين (المسلمون، والمسيحيون) المصريّون، جنبًا إلى جنب مع الجامعات ودُور النشر ومراكز البحث العلمي المصرية والمسارح ودور العرض والإذاعات والتلفزيون، في بلورة الوعي الجمعي (الذاكرة الجمعية) للشعوب العربية من المحيط إلى الخليج.

لقد شهدت المصالح والمكانة الخارجية للدولة المصرية خلال عقدَي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (١٩٥٥-١٩٦٦)، وقبلها خلال الحقبة الليبرالية التي لحقت ثورة ١٩١٩ والتصاقًا بالفترة

1 Gordon Robison, "Flying Under the Radar: U.S. Cultural Diplomacy in the Middle East", *USC Center on Public Diplomacy*, Middle East Media Project (July 2005).

٢ انظر على سبيل المثال لا الحصر ملفّ "القوّة الناعمة: انهيار أم ازدهار"، **مجلة الهلال**، المجلد ١٢٣، العدد ٢، (فبراير ٢٠١٣)، ص ٦-٩٧؛ علي حرب، "ثورات القوّة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات"، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)؛ هبة رؤوف عزّت، "القوّة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القويّ والدولة الضعيفة بمصر"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، "ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر: تبديد أرصدة القوّة"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر ٢٠١١)، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118872345213170.htm
مصطفى شفيق علام، "القوّة الناعمة: مدخل لإعادة الاعتبار لدور مصر الإقليمي"، **مركز المصري اليوم للدراسات والمعلومات** (١٧ سبتمبر ٢٠١٢)، على الرابط:
http://www.asicenter.org/#!analysis-soft-power/cquh

الناصرية، أكبر توسّعٍ عرفته خلال القرنين المنصرمين في عملية تصدير نمط الحياة المصري (من أفكارٍ، وآداب، وموسيقى، وتعليم، وطريقة الحياة اليومية)، ونشره خارج حدودها؛ إذ إنّ القيادة السياسية كانت واعية ومدركة تمامًا أهمية الثقافة بوصفها ظهيرًا وداعمًا للإستراتيجية الوطنية المصرية. ولعلّ المرجع الرئيس لذلك كان نتيجة لصورة مصر وللإدراك الخارجي ورؤية محيطها الإقليمي وبقيّة الوحدات الدولية (العالم الثالث، أو المعسكر الشرقي على الأقلّ بلغة عصور الحرب الباردة)، الجميع ينظر إليها بوصفها قوّة ناعمة عظمى Soft Great power؛ بما تصدره من قيمٍ وأفكارٍ تنويرية وتقدّمية، ولدور جامعاتها ومدارسها وأزهرها الشريف، وتأثير صحافتها ووسائل إعلامها و"ماكينات" الفكر في تشكيل الوعي الجمعي لما يزيد عن مئة مليون عربي، وتقدّم مصانعها وحداثة معاملها، جنبًا إلى جنب مع سياساتها الخارجية الفعّالة وتأييدها حقّ الشعوب في تقرير مصائرها، والحصول على استقلالها الوطني، وتحقيق التنمية والتقدّم، وما لذلك من تأثيرٍ جارف في المنطقة الممتدّة من المحيط إلى الخليج بالأساس، ومن إندونيسيا شرقًا وحتّى كوبا وشيلي في الغرب بصورةٍ عامّة. والنقيض لذلك تمامًا خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٠-٢٠١١).

> بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٠، لوحظ أنّ القوّة الناعمة المصرية (وبالتبعية القوّة الصلبة) شهدت تراجعًا بطيئًا طوال السنوات السبع الأخيرة من حكم الرئيس محمد أنور السادات

لكن، بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٠، لوحظ أنّ القوّة الناعمة المصرية (وبالتبعية القوّة الصلبة) شهدت تراجعًا بطيئًا طوال السنوات السبع الأخيرة من حكم الرئيس محمد أنور السادات، والتي استمرّت نحو أحد عشر عامًا (١٩٧٠-١٩٨١) بخاصّة عقب إعلان الرئيس السادات عن نيّته عقد معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل (١٩٧٧)، وزيارته الكارثية لإسرائيل[٣]. وقد استمرّ هذا التراجع طوال فترة حكم الرئيس حسني مبارك الذي ظلّت أغلبية الدول العربية مقاطعة له حتّى قبيل وقوع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١). وذلك لتردّي الأوضاع الداخلية المصرية، وتراجع مستوى القوّة المصرية الصلبة (متمثّلًا في تراجع النموّ الاقتصادي والتنموي، وضعف القدرة العسكرية، وعدم الاستقرار السياسي)، إضافةً إلى صعود قوّة أطراف وقوى إقليمية أخرى (عربية، وغير عربية) بدأت تسحب البساط من تحت الأقدام المصرية، وباتت هي التي تحدّد المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي العربي والإقليمي، وتشكّله.

هذا التراجع الشديد في وزن القوّة المصرية وقيمتها (الصلبة، والناعمة)، جعل واحدًا من أكبر الخبراء المصريين في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المصرية (د. أسامة الغزالي حرب) يقول إنّ المنطقة العربية - بسبب/أو نتيجة تراجع القوّة المصرية – أمام ثلاثة خيارات هي التي ستحدّد مستقبل التوازن ونوعية العلاقات في المنطقة. وهي إمّا أن نحيا تحت مظلّة "العصر الإيراني"، أو "العصر التركي"، أو حتّى "العصر الإسرائيلي".

قبل التطرّق بالتفصيل لمسألة صعود القوّة الناعمة المصرية وتراجعها، سأقدّم بعض الملاحظات بخصوص طريقة تناول الكتابات المصرية والعربية مفهوم القوّة الناعمة؛ إذ لاحظنا أنّ مصطلحًا مثل "القوّة الناعمة" جرى ابتذاله وتسطيحه للغاية في الكتابات العربية (الصحفية بالذات) حتّى بات يشير إلى المسلسلات التلفزيونية، والسينما، والأغاني، ودوري كرة القدم (وهي بالفعل جزء من منظومة القوّة الناعمة) بوصفها صيرورة هذه القوّة الناعمة. ما أدّى إلى تشويه هذا المفهوم الإستراتيجي، بصورةٍ باتت معها إعادة إلقاء الضوء عليه وتفكيكه وتحليله من منظور الدراسات الأمنيّة والإستراتيجية (وحتّى ما يُعرف بدراسات الإستراتيجيات الكبرى Grand Strategy) ضرورة إن لم تكن حتمية؛ لفهم التحوّل والتطوّر الطارئين على صور القوّة القومية وأشكالها (التي هي بالأساس مفهوم مركّب ومعقّد بطبيعته) في القرن الحادي والعشرين، إن نحن أردنا النجاة والتفاعل مع هذا النظام الدولي، وحماية أنفسنا وثقافتنا وقيمنا من الهجمات المتتالية القادمة من جهات العولمة المتعدّدة المصادر والاتّجاهات والأغراض.

إنّ أغلب القراءات العربية، بسبب تغافلها أو عدم معرفتها بالأصول المنهجية والخلفية الأكاديمية للمؤلّف الأصلي للنظرية (جوزيف ناي) بوصفه أستاذًا للعلاقات الدولية والسياسة الدولية، كان يشوبها غالبًا بعض التسطيح أو قراءتها قراءة أفقية، ولعلّ أسبابها تكمن في ما يلي:

---

٣ لرصد هذا التراجع بالتفصيل، يرجى مراجعة ثلاثية جلال أمين: **ماذا حدث للمصريين: تطوّر المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)؛ **وصف مصر في نهاية القرن العشرين** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)؛ **مصر والمصريين في عهد مبارك ١٩٨١-٢٠١١** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢).

- **عدم الإلمام بالفكرة الأصلية لمفهوم القوّة الناعمة:** على الرغم من تعريب كتاب جوزيف ناي (٢٠٠٧)، تكاد تعلن نوعية الكتابات ومستواها أنّ ما يُكتب لا يمكن عدُّه كتابة أو تعبيرًا عن فكرة القوّة الناعمة كما صاغها صاحبها. من جانبٍ آخر، فحتّى الآن لا يوجد – في ما قرأت - مقالة واحدة قامت بمراجعةٍ أو تقديمٍ Review لكتاب جوزيف ناي، وللمفهوم الإجرائي الذي قدّمه في كتابه الشهير "الطبيعة المتغيّرة للقوّة الأميركية" الصادر عام ١٩٩٠، فضلًا عن نقده أو محاولة كشف نقاط ضعف المفهوم وتوظيفه السياسي، تمامًا كما فعل البعض مع أطروحاتٍ نظرية وأيديولوجية ظهرت في التوقيت نفسه تقريبًا، مثل "أطروحات نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما (١٩٩١)، أو "صدام الحضارات" لصامويل هانتنجتون (١٩٩٣)، ما جعل القراءة العربية التي قُدّمت لمفهوم القوّة الناعمة يشوبها بعض التسطيح أو القراءة الأفقية.

- **نقص المعرفة المنهجية:** لقد لاحظ الباحث غياب - إن لم يكن انعدام - فهمٍ عميق لماهيّة القوّة الناعمة، بوصفها بالأساس مفهومًا ينتمي لمدرسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وليس الدراسات الثقافية أو الاجتماعية، لدى الغالبية ممّن شاركوا في الكتابة عنها أو مناقشتها (ما عدا بعض الكتّاب العرب مثل الراحل حسن بكر، وخالد فهمي، ومحمد السيد سليم وغيرهم). وهو ما أوجد خطأً منهجيًّا عميقًا في فهم مصادر القوّة الناعمة المصرية وتفسيرها؛ وذلك نتيجة عدم الإلمام بأدبيات العلاقات الدولية (التي هي أصل مفهوم القوّة الناعمة). فالأصل في أطروحة القوّة الناعمة هو مساعدة القوى والدول القومية التي تنتهجها على تحقيق مصالحها وزيادة حجم نفوذها وقوّتها مقارنةً بما تمتلكه القوى الدولية والإقليمية المناوئة والمعادية لها، بما يحقّق لها الهيمنة والسيطرة.

- **الخلط بين المفاهيم:** لاحظْت أنّ أغلب الكتّاب العرب خلطوا بين مفاهيمَ مثل القوّة الناعمة، والثقافة، والدبلوماسية الثقافية التي كان هناك ما يشبه التوافق في الكتابات العربيّة على أنّها القوّة الناعمة، وهو أمر غير صحيح[٤]. إنّ الدبلوماسية الثقافية Cultural Diplomacy تعني "توظيف أوجه الفعاليات والأنشطة الثقافية كافّة لخدمة المصالح الوطنية لدولةٍ بعينها". أمّا القوّة الناعمة، وكما سبق تعريفها، فهي أكبر من ذلك بكثير؛ إذ تعرَّف القوّة الناعمة بأنّها "القدرة على الحصول على ما نريد، عن طريق الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الرشى". أو أنّها "القدرة على جعل الآخرين ينفّذون إرادتنا دون إجبارٍ أو إكراه". لكن الدبلوماسية الثقافية تعرَّف (وفقًا لعالم السياسة الأميركي ميلتون كامينغز) بأنّها "العملية التي يتمّ خلالها تبادل الأفكار، والمعلومات، والقيم، والنظم والأنساق، والعادات والتقاليد، والعقائد وغيرها من جوانب الثقافة وأبعادها بهدف تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول وبعضها البعض". وعليه، فيجب معرفة أنّ هناك اختلافًا كبيرًا (ومنهجيًّا) بين المفهومين.

> أغلب الكتّاب العرب خلطوا بين مفاهيمَ مثل القوّة الناعمة، والثقافة، والدبلوماسية الثقافية التي كان هناك ما يشبه التوافق في الكتابات العربيّة على أنّها القوّة الناعمة، وهو أمر غير صحيح

- **غلبة الكتابة الصحفية والانطباعيّة:** لقد لاحظ الباحث أنّ أغلب المقالات التي تطرّقت لموضوع القوّة الناعمة المصرية كانت حكايات تاريخية وانطباعات وروايات شخصية وإقرارًا بأهمية الثقافة المصرية ومركزيتها، والقليل منها فهِم كيفية توظيف الدولة المصرية مصادر القوّة الناعمة ووسائلها لخدمة المصالح الوطنية المصرية وتنميتها.

- **النزعة الشوفينية والقومية المتطرّفة:** لم تخْل بعض المقالات، للأسف، من نظرةٍ شوفينية استعلائيّة، ولن نقول استعمارية (نحن من حملنا التنوير والحداثة للعرب)؛ إذ بالغ بعض الكتّاب في توصيف الدور الذي مارسته مصر في نشر الحداثة والتنوير في المحيط العربي، بصورةٍ بدت معها مصر ودورها مثل ما كانت تروّج له الإمبراطوريات الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وهو الدور الذي لم يكن ممكنًا لمصر أن توصف به، وإنّما ما قامت به إلا لدورها المركزي وتقدّمها وجاذبيتها الثقافية والفكرية وشرعية نظمها السياسية والاجتماعية وجاذبيتها لما حولها من الدول العربية، مقارنةً بالأوضاع المزرية التي كانت تعيشها بقيّة الدول والمجتمعات العربية.

---

٤ عن الفوارق بين المفهومين، انظر:
Andras Szanto, "Cultural Diplomacy Today", *Brunswick Review*, Vol. 4 (Summer 2011), pp. 50-56; Cynthia Schneider, "Cultural Diplomacy: Why It Matters, What It Can – and Cannot - Do?" Paper presented to Annual Meeting of the American Political Science Association, (Philadelphia, August 30, 2006).

- **الطابع الاختزالي في القراءة:** كما هو معروف، حدّد البروفيسور جوزيف ناي ثلاثة مصادر تنتج القوّة الناعمة لأيّ بلد؛ هي ثقافتها Culture (هل هي جذّابة للآخرين أم منفرة؟)، وقيَمها Values (هل هي جذّابة، ولا تتناقض بالممارسات على أرض الواقع؟)، وسياساتها Policies (هل يراها الآخرون بصورةٍ شاملة وشرعية أم لا؟). وبناءً على ذلك، فقد تجاهلت هذه الكتابات بعدين من الأبعاد الثلاثة للقوّة الناعمة؛ إذ ركّز أغلب الكتّاب على دور الثقافة، وتجاهلوا البعديْن الآخريْن. فهل يمكن تجاهل دور منظومة القيم والأخلاق المصرية، مثل الشهامة والتسامح والانفتاح على الثقافات الأخرى، والكوميديا وخفّة الدم، ومحبّة العلم والعلماء، بوصفها أحد أهمّ مصادر الجاذبية والإغراء التي سعت مصر لتصديرها ونشرها في الخارج، وكانت السبب الرئيس في جاذبيتها، وقامت بتشكيل قوّتها الناعمة عبر العصور؟ أو كيف يمكن تجاهل أنّ طبيعة النظام السياسي لثورة يوليو ١٩٥٢، كانت من أهمّ أدوات القوّة الناعمة المصرية ومصدرًا من مصادر قوّتها وجاذبيتها ليس فقط في محيطها العربي ولكن حتّى الإقليمي والعالمثالثي؟ لقد ساهم تأييدها مساعي التحرّر والاستقلال الوطني في زيادة نفوذها الخارجي وجاذبيتها. وكان لعمق المؤسّسات المصرية وصلابتها (مثل القضاء، والطبّ، والجامعة، والجيش كما يذكّرنا المؤرّخ المصري خالد فهمي)، والتنظيم الحديث للدولة المصرية، وتقدّم نظم الإدارة، تأثيرٌ بالغ في جيران مصر، وسعيهم لاستيراد هذا النموذج وتقليده، وهو الأمر الذي يفسّر ضخامة حجم البعثات العلمية والخبرات العملية المبعوثة للدول العربيّة للمشاركة في بناء هذه المجتمعات وتخطيطها، بصورةٍ مماثلة للمجتمع والدولة المصريّين.

- **تجاهل الأبعاد الأخرى لمفهوم القوّة الناعمة:** لقد لاحظ الباحث أنّ البعد الثالث الذي وضعه جوزيف ناي للقوّة الناعمة، والمتمثّل في جاذبية النظام السياسي والممارسات الدبلوماسية والسياسة الخارجية، يكاد يكون غائبًا تمامًا في الكتابات العربية. وقد كنّا نتوقّع أن يساهم بعض الدبلوماسيين والسياسيين المصريّين الذين يكتبون في الصحف والمجلّات وينخرطون في الحياة الفكرية والإعلامية، في إلقاء الضوء على هذا البعد من واقع خبراتهم وممارساتهم، إلا أنّنا لم نرَ ذلك بصورةٍ جليّة؛ إذ إنّ القراءات والمقالات والكتب التي كتبها سياسيون ودبلوماسيون مصريون سابقون، كانت قائمة على منهجية السرد التاريخي للممارسة الدبلوماسية المصرية، والتحدّث عن دور بعض أكبر رجال المدرسة الدبلوماسية المصرية، مثل محمود فوزي، ومراد غالب وغيرهما. ولكنّهم تغافلوا عن ذكر كيف كانت ممارسات السياسة الخارجية المصرية وقيمها من أعمق أدوات القوّة الناعمة المصرية وأكثرها تأثيرًا على الإطلاق، حتّى من قبل ثورة يوليو المجيدة.

ولم يتحدّث أغلبهم عن دور مصر في المجتمع الدولي على الرغم من الاستعمار، ودفاعها عن قيم التحرّر الوطني والاستقلال، ودورها في إنشاء الكثير من المنظّمات الدولية والإقليمية وإقامتها، مثل جامعة الدول العربية، ودورها الريادي في إقامة أكبر منظّمة دولية وهي الأمم المتحدة التي كانت مصر من أوائل الدول التي شاركت في تدشينها وفي الانتساب لعضويّتها. فمن يذهب إلى مقرّ المنظّمة الدولية في نيويورك، سيرى قائمة الدول التي وقّعت قرار إنشاء المنظّمة، وسيرى اسم الدبلوماسي المصري العظيم محمد صلاح الدين (وزير الخارجية في حكومة الوفد) في قائمة الدول التي انضمّت للمنظّمة. وبالطبع، لن نتحدّث عن الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر، والتي شهد الجميع (من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب) بأنّها كانت واحدة من أقوى أدوات القوّة المصرية ومصادرها، وأكثرها تأثيرًا، بما جعل لمصر كلمة مسموعة على الساحة العربية والأفريقية والدولية.

تغافل الكتّاب العرب أيضًا، عن توضيح بعدٍ آخر مهمّ من أبعاد القوّة الناعمة المصرية، وهو تأثير النهضة العلمية والطفرة التكنولوجية والمعرفية والفكرية التي شهدتها مصر منذ عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته[٥]، وهو ما أطلَق عليه العالم المصري أحمد زويل في إحدى مقالاته الصحفية "الـقـوة الناعمة للعلوم"، وقامت على أيدي سيّدات ورجالٍ عظام أرسلتهم دولتهم إلى الدول العربية والأفريقية؛ للمساهمة في بناء هذه المجتمعات وتطويرها. ما ساهم في ربط مصر في المخيّلة العربية والأفريقية بوصفها نموذجًا للحداثة والتقدّم اللذيْن تحلم بهما أيّ دولة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يجب التنويه بأنّه في عام ١٩٤٩، في حين كانت دولة مثل الصين لا يوجد فيها شخص أحرز درجة الدكتوراه في العلوم، كان في مصر آلاف من حاملي الدكتوراه، بل إنّ عالمًا عظيمًا مثل

5 A. M. Mosharrafa Pasha, "The Egyptian Acaademy of Science", *Nature*, Vol. 157, No. 3992, (May 1946), pp. 565-600.

خالد فهمي، "صعود وانهيار مصلحة الطب الشرعي"، **الشروق** (٢٢ /٢٠١٣/٢)، ص ١٣.

مصطفى مشرفة كان ترتيبه الحادي عشر في التاريخ ممّن يحملون درجة الدكتوراه في العلوم من الجمعية الملكية للعلوم، وله مكانته العلمية المعروفة في أروقة الأكاديميات العالمية المتخصّصة بعلم الطبيعة وأبحاث الضوء. وبالطبع، الراحل العظيم طه حسين، أوّل طالب مصري (ضرير) يحصل على الدكتوراه من جامعة السوربون العريقة. وهناك سيّدات مصريّات حصلن على درجة الدكتوراه في الفلسفة (درّية شفيق ١٩٤٠، وسميرة موسى ١٩٤٣). فضلًا عن دور جامعة القاهرة (التي تُعدّ من أوائل الجامعات الحديثة التي أُنشئت في العالم الثالث ١٩١١)، والتي كان مستوى كلّياتها يعادل مستوى كلّيات أوروبا.

صعود القوّة الناعمة المصرية

بادئ ذي بدء، علينا أن لا نتجاهل العلاقة الارتباطية (الطرديّة) بين قوّة النظام السياسي المصري وقتئذ وهيمنة القوّة الناعمة المصرية وجاذبيتها؛ إذ كانت مصر وقتها تمثّل نموذجًا رائدًا لدول المنطقة في مجالات التحديث والتصنيع والتعليم والثقافة والفنون والسياسة والدبلوماسية والقوّة الاقتصادية والعسكرية (قبل ١٩٦٧). وهي القوّة التي ظهرت بصورةٍ إيجابية للغاية، وساعدت على نشر القيم والأفكار والآمال المصرية وبسطها عبر الوطن العربي. لقد كانت القوّة المصرية (الصلبة) قاطرة هيمنة القوّة المصرية (الناعمة) خلال الربع الثالث من القرن العشرين. إنّ نجاح الدولة في مجال السياسة الدولية مرتبطٌ ارتباطًا بنيويًّا بمدى نجاحها في استثمار قوّتها الناعمة وتوظيفها في الترويج لقوّتها الصلبة، والعكس بالعكس.

كانت النظرة التقليدية للدولة المصرية عبر تاريخها بوصفها إحدى أقدم الحضارات في التاريخ البشري، والحامل التقليدي لقيم التسامح والتنوير والإبداع والتفاهم... وغيرها من القيم الجذّابة، محطّ إعجاب جيرانها والمحيطين بها ورغبتهم في تقليدها. لكن، بسبب (أو لنقُلْ نتيجة) لحظات التردّي السياسي والاقتصادي التي مُنيت بها مصر عبر تاريخها، كانت هذه الجاذبية والإعجاب بالقيم المصرية يتراجعان ويبهتان، وقد لوحظ أنّ مكانة مصر وقدرتها على تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية تتلاءمان عكسيًّا مع تراجع هذه القيم والقدرة المصرية على ترويجها ونشرها خارج حدودها[٦]؛ إذ كان نمط التفوّق والقيادة المصرية قائميْن على الإلهام والإقناع Percussion، وليس على الإكراه Coercion.

سنتطرّق هنا لبعدين من أبعاد القوّة الناعمة المصرية؛ فالبعد الأوّل هو جاذبية النظام السياسي المصري وشرعية الممارسة السياسية الخارجية للدولة المصرية؛ أمّا البعد الثاني، فهو جاذبية الثقافة الشعبية المصرية وقابليتها للانتشار والتوسّع خارج النطاق الجغرافي للدولة المصرية، الأمر الذي يتّضح بجلاء في انتشار الإذاعات والتلفزيون المصري في الوطن العربي منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، ومن قبل الثورة في الهيمنة الكلّية للسينما والأفكار والآداب والفنون المصرية على المنطقة الجغرافية المعروفة بالوطن العربي.

جاذبية النظام السياسي وشرعية الممارسة الدبلوماسية المصرية

طوال الحرب الباردة، نظر الكثير للسياسة الخارجية المصرية بوصفها سياسة انحيازية Aligned تجاه الكتلة الشرقية بصورةٍ أو بأخرى؛ إذ كان سلوكها الدولي والخارجي تجاه الكتلة الغربية يتّسم بصراعٍ يفوق سلوكها تجاه الكتلة الشرقية، لعوامل سياسية وثقافية، أهمّها الربط في المخيّلة الرسمية المصرية بين الولايات المتحدة (الكتلة الغربية)، والاستعمار الأوروبي (بريطانيا، وفرنسا على وجه التحديد). وهو ما ثبتت صحّته فيما بعد؛ ففي أثناء فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، بدا واضحًا للمراقبين أنّ السياسة الخارجية المصرية أصبحت إحدى أقوى أدوات تحقيق المصالح القومية المصرية وطموحاتها الإقليمية.

إنّ معاداة الرئيس عبد الناصر الصادقة والوحشية للهيمنة الاستعمارية الغربية (أوروبا، وأميركا) على مصر والوطن العربي، ومساعيه الصادقة نحو تحقيق الوحدة العربية (القومية العربية) والتكامل الإقليمي (السوق العربية المشتركة)، إلى جانب مساندة حركات التحرّر الوطني في أرجاء العالم الثالث كافّة، جعلت مصر تقوم بدورٍ قيادي ومحوري في قيادة حركة عدم الانحياز الوليدة، والعمل على تجميع قوى الجنوب لمواجهة حالات التبعية للغرب وصورها بطريقةٍ باتت تهدّد توازن القوى الدولي الموجود آنذاك. ومن ناحيةٍ أخرى، نجح الرئيس عبد الناصر في تحقيق مصالحَ قومية/محلّية عن طريق التوسّع الخارجي واتّباع سياسة خارجية تجديدية Innovation.

بفضل سياسته الخارجية المثيرة للإعجاب، نجح عبد الناصر في تحقيق المصالح والطموحات القومية المصرية (داخليًّا وخارجيًّا) من جانب؛

---

6 Fouad Ajami, "The Struggle for Egypt Soul: Can there be an Arab World without Egypt", *Foreign Policy*, No.35 (Summer 1979), pp. 3-30.
أحمد محمد أبو زيد، "شيخوخة مبكرة: عدم الانحياز في عالم متغير"، مجلة **وجهات نظر**، السنة الحادية عشرة، العدد ١٢٨ (سبتمبر ٢٠٠٩). ص ٤٤-٤٥.

بتحقيق الجلاء الإنجليزي عن مصر ١٩٥٤، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦، وبناء السدّ العالي ١٩٦٠... إلخ[٧]. ما جعله يستفيد بصورةٍ مذهلة من الموارد المصرية كافّة (التعبئة)، كلّ على حدة، لتحقيق المصالح والطموحات القومية المصرية. ووضع مصر في مكانة إقليمية ودولية متميّزة طوال عقدَي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين؛ بصورةٍ جعلت البعض يرى أنّ مثل هذه السياسة الخارجية الناجحة جعلت مصر تأخذ "موضعًا أكبر من الهيمنة الإقليمية/العربية" Pre-eminence على حدّ قول فؤاد عجمي؛ محقّقةً بذلك أوّل إنجازٍ في الدوائر الثلاث التي وضعها جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" لتحديد مسارات السياسة الخارجية المصرية، وتوجّهاتها؛ بصورةٍ باتت معها مصالح القوى العظمى الموجودة في المنطقة مهدّدة بقدرٍ كبير.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ سعي جمال عبد الناصر الحثيث نحو تصدير مجموعة من القيم التي كانت مصر مؤمنة بها وتسعى لنشرها خارج حدودها الوطنية، اعتقادًا منها أنّ ذلك سيحقّق مصالحها ويزيد من نفوذها وقوّتها الخارجية، مثل التحرّر من الاستعمار الأوروبي والغربي، وتحقيق الاستقلال الوطني، والتخلّص من الاحتلال، وصيانة الكرامة الوطنية، وزيادة حجم الولاء الوطني، وتعزيز مبادئ الاعتماد على الذات، وتحقيق التنمية المستقلّة، وعدم التبعيّة والاتكال على الغرب، والسعي نحو تحقيق التقدّم العلمي والاقتصادي والمعرفي المستقلّ بما يؤهّل هذه الدول لتحدّي الهيمنة الغربية على العالم... وغيرها من القيم، ساهم إلى حدٍّ كبير في تدعيم مكانة مصر بوصفها دولةً رائدة ومركزية، محلّ إعجاب الدول الأخرى وتقديرها.

وحتّى وقوع هزيمة ١٩٦٧، كانت مصر في نظر أغلب المحلّلين والمراقبين الدوليين مركز النشاط في منطقة الشرق الأوسط Regional Trailblazer؛ إذ لم توجد في المنطقة دولة تعادل الثقل الذي تمثّله مصر في مثل هذه المنطقة الحيوية والمهمّة جدًّا للقوى الدولية العظمى. تغيّر هذا الوضع جذريًّا بعد أزمة ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧. فقد أدّت هزيمة مصر أمام إسرائيل إلى اهتزاز صورة النموذج الذي حاول النظام المصري بناءَه وتسويقه في الخارج، إلى جانب انكساره في الداخل[٨].

جاذبية الثقافة المصرية

احتفلت وزارة الإعلام المصرية في شهر تموز / يوليو ٢٠١٠ باليوبيل الذهبي لإنشاء التلفزيون المصري (التلفزيون العربي وقت إنشائه)، والذي تزامَن مع مرور الذكرى الثامنة والخمسين لثورة ٢٣ يوليو المجيدة. والجدير بالذكر أنّه عندما افتتح الرئيس عبد الناصر البثّ التلفزيوني في مصر، في الحادي والعشرين من شهر تمّوز / يوليو ١٩٦٠، بثّ التلفزيون العربي كلمة افتتاح الرئيس عبد الناصر لمجلس الأمّة في رسالةٍ مباشرة لا تخلو من التبشير والترويج للقيم وللنموذج وللنظام السياسي المصري (الجمهوري). ولم يكن يخطر في بال أحد أنّ هذا "المشروع الوطني" سيكون واحدًا من أهمّ أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في المنطقة العربية، وسيحوّل القاهرة لتكون "قبلة الوافدين" من العرب وشبّان العالم الثالث، بعد الحرب العالمية الثانية.

تقليديًّا، كانت الثقافة والفنون المصرية منذ بدايات القرن العشرين واحدة من أقوى مصادر القوّة الناعمة المصرية على المستوى الإقليمي بالذات، وعلى المستوى الخارجي في العموم. فقد ساهم الكتّاب والمثقفون، والمطربون والفنّانون، والأكاديميون، والخبراء المصريون في تشكيل الوعي الجمعي للعرب خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، وساهم في دخول الثقافة والفكر المصريّين إلى كلّ بيت عربي، وتبنّيهما؛ إذ ساهمت الصحف والمجلات المصرية من جانب، والسينما والمسرح والموسيقى والغناء وفنّ تلاوة القرآن الكريم على وجه التحديد من جانبٍ آخر، والإذاعة والتلفزيون أيضًا، في جعل مصر الأمّة التي لا غنى عنها في منطقة الوطن العربي، وواحدة من أهمّ القوى في العالم الثالث بما لها من تأثيرٍ ونفوذ قويّ، وبما تمتلكه من مصادر قوّة صلبة متمثّلة في القوّة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقوّة ناعمة هائلة في محيطها الإقليمي.

كان لمجلاتٍ أدبية وعلمية مثل الرسالة التي كان يصدرها أحمد حسن الزيات (١٩٣٣-١٩٥٣)، ومجلّة الثقافة للمفكّر أحمد أمين (١٩٣٩-١٩٥٤)، ومجلّة الكاتب التي كان رئيس تحريرها الدكتور طه حسين (١٩٤٥-١٩٤٨)، والتي تعدّت حدود تأثيرها مصر والوطن العربي، وكان يكتب فيها كتّاب عالميون، مثل جان بول سارتر، وألبير كامي، وغيرهما. وبالطبع، لا يمكن تجاهل الدور التنويري العظيم الذي قامت به جريدة الأهرام (التي تصدر منذ مئة وثمانية وثلاثين عامًا)، ومجلّة الهلال (التي ظلّت تصدر دون توقّف قرابة مئة وعشرين عامًا)، وقامت مجلّات شعرية وفنّية مثل مجلّة أبولو التي كان يصدرها الشاعر أحمد زكي أبو شادي (١٩٣٢-١٩٤٣)، والكواكب (منذ ١٩٣٢)، ومجلّة العصور

7 John Alterman, "Dynamics without Drama: New Options and Old Compromises in Egypt's Foreign Policy", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 18, No. 3 (October 2005), pp. 357-369.

8 John Alterman (eds.), "Sadat and His Legacy: Egypt and the World 1977-1997", (Washington D.C: *The Washington Institute for Near East Policy Press*, 1998); Bruce Maddy-Weitzman, "Egypt in Search of A Role", *Tel Aviv Notes*, N.116, (November 22, 2006); Asher Susser, "The Decline of the Arabs", *Middle East Quarterly*, Vol. 5, No. 4 (Fall 2004), pp. 1-9.

(لإسماعيل مظهر)، ومجلّة الرواية (لأحمد حسن الزيات)، بدورٍ ارتكازي في وضع اللبنات الأولى للأدب والفكر العربي الحديث. وحتّى المجلّات العلمية كانت مصر سبّاقة في هذا المجال، منذ أن أصدر رفاعة الطهطاوي مجلّته الثقافية الرائدة "روضة المدارس" (١٨٧٠)، وحتّى نشر الرائد الدكتور علي مصطفى مشرفة مقالته الشهيرة مدافعًا عمّا أسماه المدرسة العلمية المصرية The Egyptian Academy of Science التي نشرت في مجلّة Nature العالمية المرموقة في عام ١٩٤٦، تتابعت المجلات العلمية في الصدور، مثل مجلّة "مصر المعاصرة" (١٩١٠) التي تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (أُنشئت بدورها في عام ١٩٠٩)، ومجلّة "أعمال الجمعية المصرية للعلوم الرياضية والطبيعية" (١٩٣٧)، ومجلّة "تاريخ العلوم" (١٩٥٠)، والمجلّة المصرية التاريخية (١٩٤٨)، ومجلّة "الأهرام الاقتصادي" (١٩٥١)، ومجلّة "براءات الاختراع" (١٩٥١)، ومجلّة "الاقتصاد والمحاسبة" (١٩٥١)، ومجلّة "التشريع المالي والضريبي" (١٩٥٢)، و"المجلّة الجنائية" (١٩٥٧)، و"المجلّة الزراعية" (١٩٥٨).

استكملت هذه الدائرة عقب قيام ثورة ١٩٥٢ التي بادرت، على الرغم من توجّهاتها العقائدية والقومية إلى الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفكرية والاستثمار الضخم فيها، والتي أظهرت بكلّ تأكيد إدراك القيادة الوطنية والسياسية أهمية سلاح الثقافة والفكر وعدّه جزءًا لا يتجزّأ من منظومة القوّة الوطنية المصرية. إذ إنّ النظام السياسي دعم الإصدارات الثقافية ووسّعها؛ فظهرت في مصر مجلّات رفيعة المستوى مثل مجلّة "الرسالة الجديدة" (١٩٦٣) التي كانت امتدادًا لمجلّة الرسالة الأصلية بعد توقّفها، وجرى إصدار "مجلّة المسرح" (١٩٦٤)، ومجلّة "الفنون الشعبية" (١٩٦٥)، ومجلّة "الأدب" (١٩٥٦) التي كان رئيس تحريرها الأستاذ أمين الخولي، وهناك أيضًا مجلّة "المجلّة" (١٩٥٧-١٩٧١) التي كانت في عهد الأستاذ الكبير يحيى حقّي مجالًا مفتوحًا لجيلٍ أدبي وثقافي مصري وعربي رفيع المستوى (ما يُعرف بظاهرة جيل الستينيات).

من جانبٍ آخرَ، كان للفنون المصرية أكبر تأثير يمكن ممارسته وفرضه على محيط مصر الإقليمي العربي؛ إذ كانت السينما المصرية رائدة ومهيمنة بكلّ المقاييس في العالم العربي (مازال يطلق على الفيلم المصري الفيلم العربي)[٩]. ساهمت السينما في نقل الثقافة الشعبية ونمط الحياة والتفاعل الإنساني، وطريقة الحياة إلى أغلب الأقطار العربية من الخليج إلى المحيط. وساعدت كذلك على نشر اللغة المحلّية (العامية) المصريّة في ربوع العالم العربي كافّة، بصورةٍ جعلت منها ما يشبه اللغة المشتركة بين الشعوب العربية، الأمر الذي ساهم بالتأكيد في تمدّد النفوذ السياسي والثقافي المصري. لقد كانت مصر من أوائل الدول في العالم كلّه التي عرفت السينما (شهدت الإسكندرية ثاني عرضٍ سينمائي في التاريخ ١٨٩٧، بعد أقلّ من عام على اكتشافها) وأُنشئت في مصر أوّل الاستوديوهات العربية (استديو مصر ١٩٢٠)، وأنشئت كذلك أوّل مدرسة أكاديمية لدراسة السينما (معهد السينما ١٩٥٩). وكان هناك اهتمامٌ شعبي ورسمي كبير بدور السينما (فنًّا وصناعة)؛ إذ كانت صناعة السينما وحتّى السنوات الأولى من ثورة يوليو صاحبة ثاني أكبر نسبة في الدخل القومي المصري بعد تجارة تصدير القطن. وكان الفيلم المصري يتحكّم بصورةٍ شبه كلّية في السوق العربي والخارجي، نظرًا لعدم وجود صناعة سينما متطوّرة في بقيّة الدول العربية، ما عدا بعض التجارب في بلدان مثل لبنان أو سورية.

ويتمتّع الفنانون المصريون بشعبيةٍ طاغية في الدول العربية كافّة، وهم الروّاد ومازالوا يتصدّرون المشهد السينمائي العربي، حتّى في ظلّ التدهور الشديد الذي تعاني منه صناعة الفيلم والسينما المصرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ومازال العرب يجدون في السينما المصرية مصدرًا للتسلية والترفيه والتثقيف (وإن قلّت نسبة الأفلام المصرية الجيّدة مؤخرًا)، إلا أنّ مصر مازالت تمتلك من البنية التحتية والكفاءات البشرية ما يمكنها من ممارسة التأثير نفسه ونفوذها في هذا المجال الذي سيعود بالفائدة على المصلحة الوطنية المصرية، وإن كان مطلوبًا من الدولة المصرية تشجيع القائمين عليه والمشتغلين فيه، ماديًّا ومعنويًّا.

وهناك دور المسرح والموسيقى والغناء. فيكفي أن تذكر أسماء مثل السيدة أمّ كلثوم، وليلى مراد، ومحمد عبد الوهاب، وعبد الحليم حافظ، ويوسف وهبي أو نجيب الريحاني أو إسماعيل ياسين، حتّى ترى مدى تجاوب المواطن العربي مع هذه الشخصيات ومعرفته بتاريخها، ما يدلّ على مدى تغلغل الفنون والموسيقى المصرية في المحيط العربي وقوّة تأثيرها، بوصفها أحد مصادر القوّة الناعمة

٩ كان أوّل عرض سينمائي قد شهدته مصر هو الفيلم الصامت للأخوين لوميير، والذي عُرض في قهوة "زواني" في مدينة الإسكندرية. أمّا مدينة القاهرة، فقد شهدت أوّل عرضٍ سينمائي أيضًا في شهر يناير من العام نفسه (٢٨ يناير ١٨٩٦)، وعُرض الفيلم ذاته في سينما "سانتي". وبعد فرنسا ومصر، عُرض هذا الفيلم في أميركا (مدينة نيويورك تحديدًا) في وقتٍ متأخّر من العام نفسه. وهناك أقوال أخرى تقول إنّ أوّل فيلم عُرض في مصر كان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩٦ وليس شهر كانون الثاني/يناير. أمّا أوّل فيلم مصري فقد أُنتج في عام ١٩٢٧، وهو الفيلم الصامت "ليلى"، بطولة عزيزة أمير واستيفان روستي، والإخراج لوداد عرفي، انظر، "تاريخ السينما المصرية"، على الرابط:

http://www.luxorafricanfilmfestival.com/Resources/Egypt/history-of-cinema-egypt-ar-EG

المصرية. ويذكر أغلب المثقّفين العرب في كتاباتهم ومذكّراتهم وسيرهم الذاتية كيف كانت الشوارع الرئيسة في المدن العربية تبدو خالية في كلّ يوم خميس من بداية كلّ شهر، حين يلتفّ المواطنون العرب من المحيط إلى الخليج للاستماع لصوت"الستّ" وهي تغنّي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفنّان الراحل عبد الحليم حافظ، فضلًا عن خطب عبد الناصر في إذاعة "صوت العرب".

هناك أيضًا مصدر من مصادر القوّة الناعمة لا يتاح لأيّ قوى إقليمية أو حتى عالمية وهو دور قرّاء القرآن الكريم المصريين؛ ففي مصر عددٌ هائل من أفضل (إن لم يكونوا الأفضل على الإطلاق) قرّاء القرآن الكريم على مستوى العالم الإسلامي الذي يجمع نحو ٥٥ دولة، من أقصى الأرض إلى أدناها. لقد أجمع المسلمون منذ أن عرفوا الإذاعة والتلفزيون (وربّما من قبلهما) على أنّ أفضل من يقرؤون كتاب الله ويرتّلونه هم القرّاء المصريون، بدايةً من الشيوخ محمد رفعت، وعلي محمود، وعبد الباسط عبد الصمد، ومصطفى إسماعيل، ومحمود خليل الحصري، والشيخ البنا، والشيخ أبو العينين شعيشع، وحتّى فنون التوشيح والغناء الصوفي مثل الشيخ النقشبندي وصولًا إلى الشيخ ياسين التهامي. مثل هؤلاء القرّاء والشيوخ (جنبًا إلى جنب مع مدرسة الأزهر العظيمة) هم خير سفراء ومتحدّثين وممثلين للدولة المصرية ولثقافتها وحضارتها ودورها الإسلامي والعالمي. هم خير داعم للسياسة وللدبلوماسية المصرية في العالم العربي وعبر العالم الإسلامي؛ لما يتمتّعون به من محبّة وتقدير لدورهم ولمكانتهم الدينية والروحيّة في العالم الإسلامي. وهم بالتأكيد ثروة وطنية لا يمكن تعويضها أو التقليل من شأنها أو تجاهلها عند الحديث عن أيّ إستراتيجية لتدعيم القوّة الناعمة المصرية، أو تجديدها.

وساهمت البعثات التعليمية والتدريسية التي دأبت مصر على إرسالها منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، لنشر التعليم والمعرفة في الدول العربية وبعض الدول الأفريقية والآسيوية، في نشر الاحترام والتقدير للمكانة الفكرية والعلمية والثقافية المصرية[١٠]. وكان لهذه البعثات التعليمية دورها الريادي في بناء منظومة التعليم والنهضة وتطويرها في العديد من الدول العربية التي كانت تبحث عن استقلالها عن المحتلّ الأجنبي من ناحية، والانخراط في عمليات التحديث وبناء الدولة من ناحيةٍ أخرى. فقد تولّى المدرّسون والمعلّمون المصريون تعليم الأجيال الأولى من الشعب العربي وتدريبها في فترات ما بعد الاستقلال؛ ما ساهم في ربط مصر بقيمٍ مثل الحداثة والمعرفة والعلم، وهو ما ساهم في تدعيم مكانتها ونفوذها الإقليمي، جنبًا إلى جنب مع التكريم والتوقير الذي كانت تعامَل به، ويعامل به مواطنوها في العالم العربي.

على صعيدٍ آخر، كان التلفزيون العربي (ومن قبله إذاعة صوت العرب) بما يقدّمه من برامجَ ولقاءاتٍ وأفلام ومسرحيات ومسلسلات... إلخ، يروّج لنمط المعيشة المصرية وأسلوبها، وذلك عن طريق تقديمها بصورةٍ جذّابة ومحبّبة، بما يجعلها تمثّل نوعًا من النموذج أو إلهامًا للشعوب الأخرى والسعي نحو اتّباعه. لقد ساهم التلفزيون العربي في تغلغل مكوّنات الثقافة المصرية في الكثير من الثقافات الشعبية العربية؛ إذ أصبحت الثقافة الوطنية للكثير من الدول العربية تضمّ بين ثناياها العديد من صور الثقافة الشعبية المصرية وقيمها ومعاييرها، وأصبحت اللغة العامية المصرية بمنزلة اللغة العربية "الشعبية" لأغلب دول الوطن العربي؛ وذلك بفضل الجاذبية الرهيبة للقوّة الناعمة المصرية. وهو الأمر الذي كان له عظيم التأثير في قوّة السياسة الخارجية المصرية، وتعظيم مكاسبها ونفوذها الخارجي.

نظرًا لكونه من أوائل التلفزيونات التي أُنشئت في المنطقة العربية (الثالث بعد العراق والجزائر ١٩٥٦، ولبنان ١٩٥٩)، فقد ساعدت أسبقية التلفزيون العربي في نشر جاذبية القوّة الناعمة المصرية وتأكيد هيمنتها وتفوّقها السياسي والاقتصادي، بوصفها الدولة الرائدة في التحديث والتقدّم والمدنيّة في المنطقة، والتي كانت على استعدادٍ تامّ لمدّ يد العون لباقي إخوانها العرب الراغبين في التقدّم والتحديث والتنوير، فكانت الكفاءات البشرية المصرية المتخصّصة الرعيل الأوّل الذي ساهم في إنشاء التلفزيونات العربية الوليدة وبنائها وتشغيلها، في الكثير من الدول العربية، وبخاصّة الخليجية.

لقد ساعد جهاز التلفزيون ومن قبْله الإذاعة والحركة الثقافية والفكرية والأدبية الثرية والنشيطة في القاهرة، في الترويج للنظام المصري بوصفه حقًّا، المؤيّد الصلب والصادق لحركات التحرّر الوطني، للتعليم والتثقيف فإنّ الموادّ التي كان يقدّمها التلفزيون العربي ساعدت إلى جانب العديد من وسائل القوّة الناعمة المصرية الأخرى وأدواتها، على تشكيل وعي هؤلاء الشبّان وذاكرتهم وأسلوب تفكيرهم وحياتهم؛ إذ سيعودون إلى بلادهم الأمّ بعد مدّةٍ معيّنة وفي مخيّلتهم

١٠ سالم عبد الغني، "'مرسي': المعلمون أهمّ مصادر القوّة الناعمة وأتعهّد بتوفير الإمكانات للارتقاء بالتعليم"، **الأهرام المسائي**، (٢٠١٣/٣/٢٢)، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1226026&eid=1349

(عقولهم وقلوبهم) القيم والأفكار والمعايير الأخلاقية وأسلوب الحياة المصري الذي تشبّعوا به خلال وجودهم في مصر. من جانبٍ آخرَ، فإنّه لمّا كان من المتوقّع أن يتبوّأ هؤلاء الشبّان عقب عودتهم وإتمام تعليمهم في القاهرة، مواقعَ ومناصبَ رفيعة في بلادهم ذات صلة وتأثير في عملية صنع القرار الوطني في أوطانهم، فكان لنا أن نتوقّع مدى التأثير الذي نجح في زرعه التلفزيون العربي (وباقي وسائل القوّة الناعمة المصرية) فيهم، ومدى تأثير ذلك في الفرص المستقبلية التي ستتاح لخدمة المصالح المصرية الخارجية في هذه البلاد. إنّ هؤلاء المبعوثين والوافدين كانوا خير سفراء (غير رسميّين) لمصر في بلادهم الأصلية؛ بفضل تشبّعهم بالقوّة الناعمة المصرية الجذّابة.

من جانبٍ ثالث، فقد ساهمت طبيعة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية البدائية إلى حدٍّ كبير في الكثير من الأقطار العربية، مقارنةً بمصر، في توسيع نطاق الهيمنة الإعلامية والثقافية المصرية إقليميًّا؛ إذ كانت الإذاعة المصرية قبل التلفزيون، ثمّ التلفزيون المصدر الرئيس والأوّل للحصول على المعلومات، وتتبّع أخبار التطوّرات والأحداث الجارية في العالم. إنّ إذاعة "صوت العرب" كانت بالفعل (صوت العرب من القاهرة). بل إنّ التاريخ السياسي المعاصر للمنطقة العربية شهد لأكثر من مرّة إعلان بيانات قيام الجمهورية أو استقلالها أو اندلاع ثورات وطنية من إذاعة صوت العرب في القاهرة، كأنّها بإذاعة البيان رقم (١) من القاهرة قد حصلت على الشرعية لما قام به أحد أبنائها.

إلى جانب هذه المصادر والأدوات، فإنّ المصريين في حدّ ذاتهم (كبشر) كانوا واحدًا من أهمّ مصادر القوّة الناعمة المصرية؛ إذ كان لوجود المصريين في الجوار الإقليمي لبلادهم منذ فترات بعيدة، وتزاوجهم ومصاهرتهم إخوانهم العرب، عميق الأثر في زيادة الترابط والتقارب والتفاهم المشترك بين مصر وبقيّة الشعوب العربية[١١]، بما يمتلكونه من معرفةٍ وقدراتٍ علمية وبشرية، إلى جانب الكاريزما والقبول الذي يتمتّعون به، وصفاتهم الشخصية والاجتماعية الجذّابة والمحبّبة للآخرين (مثل حسّ الدعابة، والسخرية، والاعتدال، والانفتاح، والتسامح، وإيثار السلامة... وغيرها من السمات الشخصية والجماعية محلّ الإعجاب والتقدير)، وقدرتهم على التكيّف والمواءمة والانخراط الاجتماعي Socialization التي أدّت أيضًا لتعزيز التقارب والتعاون بين مصر والشعوب المجاورة، خصوصًا أنّ الكثير من أبناء هذه الأجيال أصبحوا في مناصبَ رفيعة ولهم مكانة في مجتمعاتهم، وهو الأمر الذي كان يصبّ في مصلحة الدولة المصرية، ويدعم مكانتها وتقدير الآخرين لها، ويعزّز نفوذها وتأثيرها الخارجي.

لقد كانت مصر بالفعل، أثناء الفترة الناصرية، المهيمن الإقليمي العربي (أفضّل مصطلح الهيمنة الحميدة Benign Hegemony بتعبير ناي وكيوهان، على الرغم من عدم اتّفاقي مع هذه التسمية) التي نجحت في بناء ما يزيد عن الألف مصنع وتشييده في فترةٍ لا تتعدّى عقدين من الزمان، وأنشأت نحو درزينة من الجامعات الوطنية، وبنت السدّ العالي ومصانع الحديد والصلب ومجمعات الألومنيوم وصناعة السيارات. وقامت فوق كلّ ذلك بإنشاء التلفزيون العربي، ووسّعت نطاق إرسال الإذاعات المصرية، ووسّعت استقبالها (كانت هيئة الإذاعة المصرية تبثّ موجات لنحو ٥٠ محطّة إذاعية بما يزيد عن سبع لغات مختلفة). وأنشأت دورًا للنشر الصحفي والثقافي والعلمي فاقت بمراحل جميع جيرانها من عربٍ وأتراك وفرسٍ ويهودٍ وغيرهم. لقد كانت مصر في ستينيات القرن العشرين بمنزلة "بروسيا العرب" سياسيًّا واقتصاديًّا، و"هوليود الشرق" ثقافيًّا وفنيًّا. إنّ مصر في الخمسينيات والستينيات باختصار، وباستعارة مقولة جوزيف ناي كانت "قـوّة ذكـيّـة" Smart Power نجحت في توسيع نطاق استفادتها من أدوات قوّتها الصلبة والناعمة ووسائلها إلى أقصى حدّ، وتسخيرها في تحقيق مصالحها الوطنية.

بتراجع القوّة الصلبة لمصر في عهدي الرئيس السادات والرئيس مبارك، حتّم ذلك تراجع القوّة الناعمة كذلك[١٢]. حتّى وصلت الحال إلى وقوع اختراقٍ هائل في منظومة القيم والثقافة الوطنية المصرية (التي لم تكن وقتها بالضرورة تنويرية أو تقدّمية) وفدت إليها من جيرانها العرب ومن الغرب، وذلك بفعل زيادة حجم القوّة المالية والصلبة لهذه الدول (خصوصًا دول الخليج العربي)، وبفعل التحوّل التكنولوجي والمعرفي الجذري الذي شهده العالم منذ نهاية عقد السبعينيات من

١١ جمال حمدان، **شخـصية مـصـر: دراسة في عبقرية المكان**، ج٤ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٥).

١٢ هبة رؤوف عزّت، "القوّة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القويّ والدولة الضعيفة بمصر" في: محمد عبد العاطي (محرر): **ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر: تبديد أرصدة القوّة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر ٢٠١١). على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118872345213170.htm
John Alterman, "Egypt: Stable, But for How Long?", *Washington Quarterly*, Vol. 23, No.4 (Autumn 2000), pp. 107-118; Robert Springborg: "Mubarak's Egypt: The Fragmentation of the Political Order" (Boulder: *Colo Westveiw*, 1989).

القرن العشرين، وهي الظاهرة التي اتُّفق على تسميتها بالعولمة والغزو الثقافي.

المثير للأسى عند الاحتفال بالعيد الذهبي لتلفزيون العرب، أنّ وزارة الإعلام المصرية قامت بإعادة بثّ القناة على القمر الصناعي المصري "نايل سات" لمدّةٍ تقارب الشهر أو أكثر، اكتسبت خلالها القناة شعبية وانتشارًا كبيرًا جدًّا، وبدلًا من استثمار هذه الشعبية وتوظيفها، ونجاح بثّ القناة، قامت الوزارة بوقف البثّ بمرور وقت الاحتفال. هناك قلّة تقدير وإدراك من جانب النظام السياسي المصري لخطورة الإعلام والثقافة ومدى نفوذهما، بوصفهما من أخطر الأدوات وأقواها للقوّة الناعمة المصرية، وأكثرها تأثيرًا في محيطها الإقليمي، وما لم يجْر التحرّك بأقصى سرعة لإعادة هيكلة جهاز الإذاعة والتلفزيون المصري وتطويرها، والتخلّص من إرث التسلّط والانغلاق على الذات والجمود، فإنّ الدولة المصرية سوف تخسر واحدًا من أقوى دعامات قوّتها الوطنية التقليدية، والتي مازال لديها الكثير من الشعبية والجاذبية والقدرة على إثارة إعجاب الشعوب العربية وتقديرها؛ بوصفها واحدة من أقدم أدوات التأثير المصري في المحيط العربي والإقليمي.

تراجع القوّة الناعمة المصرية

إنّني أجادل هنا بأنّ السبب الرئيس وراء تراجع القوّة الناعمة المصرية هو بالأساس تراجع مستويات القوّة الصلبة المصرية (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية)[١٣]. إنّ القوّة الناعمة في التحليل الأخير انعكاس لمدى قوّة الدول الصلبة. فلا يمكن فصل القوّة الناعمة للدولة عن قوّتها الصلبة، على حدّ قول صامويل هانتنجتون.

إنّ التراجع الذي تشهده الدولة المصرية في مجالات القوّة السياسية والعسكرية والاقتصادية (الصلبة)، يؤثّر سلبًا في مجالات الحياة الأخرى كافّة، وعلى رأسها بالطبع وسائل القوّة الناعمة وأدواتها وكفاءتها. إنّ سيادة أنماط سياسية من نوعية عدم الشفافية السياسية والإدارية والقانونية، وعدم الصلاحية والافتقار إلى الإمكانيات والمؤهّلات اللازمة لتولّي المناصب العامّة، وانتشار الفساد في مؤسّسات الدولة، والأسلوب غير العقلاني في إدارة الصراعات والأزمات السياسية وحلّها، وتراجع الاهتمام بمساعي نشر القيم والثقافة والنموذج المصري عربيًّا وأفريقيًّا وإسلاميًّا، وعدم وضوح أو وجود رؤية إستراتيجية لشكل المستقبل وطبيعته، وانعدام وجود هدف قومي تجتمع وراءه الأمّة، وتحاول بالسبل كافّة تسخير كلّ موارد الدولة وطاقاتها (الطبيعية، والبشرية، والمادية) نحو تحقيقه أو إنجازه... وغيرها من الممارسات غير المقبولة، هي بالضبط سبب تراجع مستوى القوّة الناعمة المصرية ونفوذها، تمامًا كما تسبّبت في تراجع القوّة المصرية الصلبة.

تراجع شرعية النظام السياسي وجاذبيته وتراجع الممارسة الدبلوماسية المصرية

على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، جاء الرئيس أنور السادات برؤيةٍ جديدة كليًّا لما ستكون عليه توجّهات السياسة الخارجية المصرية في عهده، متناقضة تمامًا مع توجّهات السياسة الخارجية الناصرية؛ فسياسة ناصر الخارجية كانت قائمة بالأساس على أسسٍ أيديولوجية وعقائدية (القومية العربية Arabism)، بمعنى أنّ انتماء مصر الأوّل كان للدائرة العربية. أمّا الرئيس السادات، فرأى أنّ الانتماء الأوّل للسياسة الخارجية المصرية يجب أن يكون مصريًّا. وعليه، فالسادات اتّخذ سياساته الخارجية بناءً على ما يراه تحقيقًا للمصالح المصرية فقط، حتّى ولو أضرّت بالأمن القومي المصري بدوائره كافّة.

وعلى الرغم ممّا لاقاه هذا الاتّجاه من معارضةٍ شرسة من النخب السياسية كافّة والأنتيليجنسيا المصرية (يسار، ووسط، ويمين)، وذلك لدعوته لانسلاخ مصر من تراثها العربي والإسلامي، فالقيادة السياسية أصرّت على المضيّ فيه قدمًا. وشهدت مصر تزايد الدعوات القائلة بفرعونية مصر، كتلك التي جدّد طرحها مفكّرون مثل توفيق الحكيم ولويس عوض، أو المناداة بأنّ مصر دولة متوسطية، كدعوات طه حسين وغيره، بصورةٍ باتت معها مصر في مفترق طرق، دون دليل أو كتاب منير أو حتّى صديق.

نتيجة هذا الاتّجاه القومي المتطرّف (الشوفيني Chauvinist) وزيادة وطائد الارتباط الثنائي Bilateral Engagement بين مصر والولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر، رأت أغلب القوى الدولية والإقليمية الأخرى في السياسة الخارجية المصرية، وفي النظام السياسي المصري عامّة، في ظلّ هذا التوجّه صورة فجّة من صور التبعية للولايات المتّحدة. وما زاد الطين بلّة هو سعي الرئيس السادات لعقد اتّفاق سلام منفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٧. ما دعا الدول العربية لقطع

13 Quated from: Samuel Huntington: "The Lonely Superpower", *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 2 (March/April 1999), pp. 35-49.

علاقاتها مع مصر وتجميد عضويّتها في جامعة الدول العربية، ونقل مقرّها من القاهرة إلى تونس. والدعوة (لأوّل مرّة) لسحب عضوية مصر من حركة عدم الانحياز، ما مثّل انتكاسة كبيرة في مسيرة القوّة الناعمة المصرية والصلبة أيضًا.

لقد كانت التبعية المصرية للولايات المتحدة واحدة من أكثر التطوّرات التي أصابت القوّة الناعمة المصرية في مقتل[١٤]؛ إذ رأت دول حركة عدم الانحياز في هذه العلاقة "نفاقًا وخيانة مصرية لمبادئ الحركة وأسسها" وتقديم مصر مصالحها الوطنية على مصالحها مع دول حركة عدم الانحياز. وهو ما قاد الكثير من حلفاء مصر أثناء الحقبة الناصرية لاستنتاج أنّ مصر لم تعد كما كانت؛ إذ بدا أنّ مصر في جانب والعالم الثالث وحركة عدم الانحياز في جانبٍ آخر. وهو الأمر الذي لخّصه قول دبلوماسي أفريقي عن تراجع الدور المصري في المحافل الدولية كالأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز منذ وفاة الرئيس عبد الناصر، بسبب مثل هذه التوجّهات. يقول هذا الدبلوماسي: "قديمًا كانت دول العالم الثالث تنتظر التوقيع المصري على أيّ قرار دولي لتقوم باتباعه... بينما الآن تنتظر دول العالم الثالث التوقيع المصري على أيّ قرار دولي لتوقّع ضدّه".

هذا التردّي والتراجع الشديد أورثه نظام الرئيس السادات لسلفه الرئيس الأسبق مبارك، الأمر الذي جعل مصر والنظام الجديد في حالةٍ هشّة جدًّا في مقاومة التحدّيات والعقبات التي سبق ذكرها، بصورةٍ تهدّد المصالح القومية المصرية، ووجود النظام نفسه، أو بكلمات جون الترمان Alterman، رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن، وأحد أكبر المتخصّصين الغربيين في الشأن المصري: "على الرغم من أنّ النظام المصري الحالي قادر على مواجهة مثل هذه التحدّيات... استجابته قد تضعف من احتمالية مقاومته التحدّيات المقبلة".

ظهرت هـذه الهشاشة وعجز النظام السياسي المـصري بحلول الثمانينيات، حين باتت مصر منبوذة Outcast من جيرانها وحلفائها. ولم يعد لديها سوى صديق واحد هو الولايات المتّحدة التي استغلّت المقاطعة العربية لمصر، بالترتيب والتنسيق مع إسرائيل، لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، بصورةٍ تخدم مصالحهما. بعدما نجحت لأوّل مرّة منذ وفاة الرئيس عبد الناصر، العدوّ الرئيس لكلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، في حبس مصر وراء حدودها. فانفجرت بؤر الصراع كافّة في منطقة الشرق الأوسـط؛ من الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، واحتلال بيروت (١٩٨٢)، والحرب الأهلية في السودان (١٩٨٥)، وأزمة لوكربي (١٩٨٧)، والطامّة الكبرى كانت بإقدام صدّام حسين على غزو الكويت (١٩٩٠)، وغيرها من الصراعات الإقليمية التي مزّقت الأمّة، بصورةٍ بات معها الوطن العربي مستباحًا لتدخّل القوى الدولية كافّة في أدقّ شؤونه الداخلية.

وبوقوع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، على إثر احتلال العراق الكويت في الثاني من آب / أغسطس ١٩٩٠، وما تبعها من دخول قوّات التحالف الدولي بقيادة أميركية إلى المنطقة، بحجّة تطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبقائِها في الخليج العربي بصورة دائمة بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، بصورة أضرّت جدًّا بالأمن القومي المصري وبالمصالح المصرية في الخليج العربي، بات أكيدًا للكثير من المراقبين أنّ المساعي المصرية الرامية لتوسيع نطاق مصالحها ونفوذها الإقليمي ومحاولة إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بعد سنوات القطيعة العربية لمصر، قد ذهبت بلا رجعة.

وحتّى على صعيد العلاقات الخارجية والدولية، فقد تمثّلت معضلة السياسة الخارجية المصرية للرئيس مبارك في أنّها ظلّت تبحث عن دورٍ لها وتحديد هويّة الدولة الخارجية، بعيدًا عن ظلّ الرئيسين عبد الناصر والسادات، بخاصّة في ظلّ غياب وجود هدف وطني واضح تسعى الدولة المصرية لتحقيقه أو إنجازه. ولعلّ في علاقات مصر مع دول حركة عدم الانحياز خير مثال على ذلك. فعلى الرغم من النشاط المصري الواضح في محاولتها الداعية لإعادة تفعيل الحركة دوليًّا وتطوير آليّات عملها بصورةٍ تحقّق مصالح شعوبها والطموحات القومية لدولها في العيش في ظلّ نظامٍ دولي عادل ومتوازن ومستقرّ، باءت هذه المحاولات بالفشل؛ فقد فقدت مصر مكانتها الريادية التقليدية في الحركة لفائدة دول أخرى، مثل كوبا، وإيران، وفنزويلا، وغيرها. وفي رأي الكثيرين فإنّ السبب الوحيد وراء تراجع الدور المصري الفعّال في حركة عدم الانحياز هو الارتباط الثنائي والشديد الالتصاق بين مصر والولايات المتحدة. فعلى الرغم من معارضة دول الحركة للهيمنة الأميركية ليلًا ونهارًا، سرًّا وجهرًا، وإلقاء شعوبها اللوم على الولايات المتحدة بوصفها المسؤولة عن كلّ كوارث العالم.

١٤ حسن بكر، **العلاقات المصرية – الأميركية مع تحوّل القرن العشرين** (القاهرة: دار المحروسة، ٢٠٠٦).

تراجع جاذبية الثقافة المصرية

قد يتساءل سائل، إذا كانت مصر بكلّ هذه القوّة، فما هو السبب وراء تراجعها في الآونة الأخيرة؟ وإذا كانت قوّتها الناعمة بمنزلة الوعاء الجامع والمشكّل للذاكرة الجمعية العربية، فلماذا أصبح الإعلام "المصري" وكذلك الأمر في صور القوّة الناعمة الأخرى كافّة، غير قادر البتّة على مواجهة بعض "أبنائه، أو إخوته الصغار بلغة القوميين"، مثل التلفزيون السعودي والسوري واللبناني، بخاصّة في مجال الدراما التلفزيونية والبرامج الإخبارية، أو حتّى غير قادر على مواجهة تلفزيونات إقليمية (غير عربية)، مثل التلفزيون الإيراني أو التركي؟ ولماذا، وهذا هو الأخطر، تحوَّل الإعلام المصري من مصدر جذبٍ إلى مصدر تنفير، حتّى للمصريين أنفسهم؟

صدرت دراسة علمية متخصّصة في عام ٢٠٠٨، أشارت إلى عدم وجود قناة تلفزيونية مصرية في أوّل خمس قنوات عربية هي الأكثر مشاهدةً في المنطقة؛ إذ احتلّت "قنوات الجزيرة" القطرية، و"العربيّة" السعودية، و"أبو ظبي" الإماراتية، و MBC السعودية، و LBC اللبنانية قائمة هذه القنوات بحسب دراسةٍ قام بها البروفيسور في جامعة ميرلاند الأميركية شبلي تلحمي[١٥]، وحتّى داخل السوق المصري المحلّي، وهو ما يعدّ اختراقًا كبيرًا يمثّل تهديدًا للأمن الإعلامي المصري.

وفي الدراسة ذاتها، وجد البروفيسور تلحمي أنّ مصر لم تعد أكثر الدول العربية شعبية، ولم يعد رئيسها أكثر الشخصيات العربية شعبية وقبولًا في الشارع العربي؛ فبعد استطلاع آراء ما يزيد عن ألف شخص على امتداد ستّ دول عربية، كان أكثر الشخصيات العربية شعبية وتأثيرًا في المنطقة هو الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، وعربيًّا كان السيد حسن نصر الله، زعيم المقاومة اللبنانية (حزب الله)، والرئيس السوري بشار الأسد، ثمّ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، ثمّ معمر القذافي، وأسامة بن لادن، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي.

إنّ التلفزيون "المصري" بالأساس، ووسائل القوّة الناعمة المصرية وأدواتها (الصحف الوطنية، ومؤسسة الأزهر الشريف، والكنيسة المصرية، والمؤسسات الدبلوماسية، والمؤسسات الإعلامية والثقافية... وغيرها) في تراجع. فالمذيعون غير مؤهّلين، وثقافتهم ضحلة، والبرامج تافهة المحتوى ورديئة الإعداد، والديكورات والتصميمات الفنّية متخلّفة للغاية مقارنةً بمثيلاتها في قنوات مثل الجزيرة، والعربية، ودبي وغيرها. وحتّى في مجال الدراما التلفزيونية، سادت الهيمنة المصرية التقليدية، وأصبحت السيناريوهات المصرية والمسلسلات الاجتماعية والتاريخية تقليدية وغير متجدّدة، ذات أسلوب خطابي ووتيرة مملّة للغاية وغير مقنعة أو جذّابة. ولم يتبقَّ من الريادة المصرية في مجال القوّة الناعمة إلّا مجال السينما. وحتّى مصادر القوّة الناعمة المصرية (غير الرسمية)، كالصحف المستقلّة، والقنوات التلفزيونية الخاصّة، وبقيّة وسائل الثقافة والفكر والفنّ، لم تحاول الدولة الاستفادة منها أو استغلالها لتحقيق ما تعجز عنه أجهزتها الرسمية. وبدلًا من ذلك دخلت معها أجهزة الدولة في مواجهاتٍ دامية أضرّت بالصورة المصرية في المخيّلة العربية وزعزعَة وزنها الخارجي.

إنّ السبب الرئيس وراء تراجع جاذبية الثقافة المصرية ومنظومة قيمها الاجتماعية، يجد جذوره بالتأكيد في نوعية النظام السياسي، كما ذكرنا سابقًا[١٦]؛ إذ ساهم غياب وجود إستراتيجية أو هدف وطني للقيادة السياسية، يكون محلّ إجماعٍ وتوافق شعبي، يلتفّ خلاله الشعب خلف القيادة، ساعيًا نحو تحقيقه وتنفيذه، في تراجع مستويات القوّة الوطنية (الناعمة قبل الصلبة)؛ فالنظام الذي أقامه الرئيس السادات عقب حرب أكتوبر المجيدة، وتوجّهاته السياسية والاقتصادية (الداخلية والخارجية)، وحتّى الاجتماعية، والتعليم والإبداع لم تبْقَ الطريق الوحيد للترقّي الاجتماعي في ظلّ سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط التي أدّت لانقلابٍ كامل في عملية التحوّل والتقسيم والتصنيف الاجتماعي بين الطبقات والفئات. وأدّى تردّي الأحوال الاقتصادية التي ساءت بسبب التعافي من آثار الحرب إلى الاهتمام بالحصول على المال بأيّ وسيلة – بغضّ النظر إذا كانت شرعية أو غير شرعية، وتراجع الاهتمام بقيم العلم والتعلّم، نظرًا لتزايد حاجة الدول للفنيّين والمهنيين نتيجة التغيّر الذي طرأ على البنية الاقتصادية في البلاد (فتح أبواب الاستيراد، والتوسّع المطّرد في أنشطة البناء والعمران... إلخ). ما جعل القيمة في المجتمع على أرض

15 Shibley Telhami, "2008 Annual Arab Public Opinion Poll Survey" (Collage Park: *Washington D. C*: The Anwar Sadat Chair for Peace and Development at the University of Maryland with Zogby International, 2009), p. 95.

16 See: Joseph Nye, "Bound to Lead: The Changing Nature of American Power" (New York: *Basic Books*, 1990); idem: "The Future of Power" (New York: *Public Affairs*, 2011).

أحمد محمد أبو زيد، "الديمقراطية أم التنمية: خيارات العرب الصعبة"، مجلة **وجهات نظر**، السنة ١٢، العدد ١٣٨ (يوليو ٢٠١٠)، ص ٤٠-٤٣.

الواقع تكون لمن لديه المال، وليس لمن لديه العلم أو الشهادة كما يسمّيها المصريون.

كانت لهذا التحوّل الاقتصادي والتنموي تداعياته الاجتماعية والثقافية المضرّة بالقوّة الناعمة المصرية؛ فتدخّلت هذه الطبقات الرأسمالية الطفيلية الجاهلة في الأنشطة الثقافية والفكرية (بوصفها "بزنس" كما يقولون وليست خدمة عامّة أو رسالة كما ينبغي). فجودة السينما المصرية والمسرح ينحدر مستواها الفنّي بصورةٍ وصلت إلى حدّ الابتذال والفجاجة (تذكّروا موجة الأفلام الجنسية الرخيصة التي انتشرت في السبعينيات)، وبدأت الدولة ترفع يدها تدريجيًّا عن المؤسسات الثقافية والفكرية الوطنية (الرسمية)، بل وصل بها الأمر إلى معاداة كلّ ما هو ثقافي وفكري حقيقي في هذا الوطن، حتّى لو وصل الأمر إلى السجن.

أدّى هذا التطوّر السريع إلى بزوغ موجة هجرة العديد من رموز القوّة الناعمة المصرية وقياداتها، وطردهم (بخاصّة بين الكتاب والأدباء والفنّانين من كلّ اتّجاهٍ وانتماء فكري، وأصبحت مدنٌ عربية مثل الكويت، والدوحة، وأبو ظبي، وبغداد، وأخرى غربية مثل باريس، ولندن مرسًى لكلّ الكتّاب والمبدعين المصريين الذين أُجبروا على ترك وطنهم بسبب هذا التردّي السياسي والاجتماعي الذي لحق بمصر. والمتأمّل في الأسماء التالية سيدرك حجم النزيف والخسارة التي تكبّدتها مصر جرّاء هذه الهجرة؛ أحمد عبد المعطي حجازي، ويوسف إدريس، وغالي شكري، وأمير إسكندر، ومحمود أمين العالم، ود. عبد العظيم أنيس، ومحمود السعدني، وعبد الرحمن الخميسي، وميشيل كامل، وأديب ديمتري، ود. فؤاد زكريا وغيرهم الكثير. ومن لم يهاجر كان مصيره السجن والاعتقال، وهو ما أضرّ بالصورة والانطباع الخارجي عن مصر دولة لا تسمح بحرية الرأي.

الغريب أنّ هذه القيادات والـثروات الفكرية والعلمية المصرية ساهمت في بناء نهضة فكرية وثقافية في البلدان التي هاجروا إليها. ولعلّ تجربة أحمد بهاء الدين في مجلّة العربي الكويتية، ورجاء النقاش في جريدة الدوحة القطرية خير مثال لذلك.

نتيجة تراجع مستويات قوّتها الناعمة، لم تعد القاهرة جامعة العرب، أو مكتبة العرب، أو حتّى مطبعة العرب؛ فذلك الآن حكر على مدنٍ مثل دبي، والدوحة، والرياض، وبيروت، وتونس والرباط[١٧]. ولم يعد المفكّرون المصريون يشكّلون المشهد العلمي والفكري والثقافي العربي؛ فأسماء مفكّرين وعلماء عرب من الخليج العربي أو المغرب العربي، وبالطبع من الشام، أصبحت صاحبة اليد العليا في مجال النشر العلمي والفكري. وحتّى الصحف المصرية تراجع دورها الريادي والطليعي، فلم تعد الأهرام أو غيرها هي أكثر الصحف العربية قراءةً، وتلك مرتبة تحتلّها منذ سنوات جريدتا الشرق الأوسط والحياة اللندنية. أمّا في مجال المحطّات الإخبارية التلفزيونية، فإنّ المقارنة بين القنوات الإخبارية المصرية ومثيلتها العربية مخجلة ومحزنة.

خاتمة:
لا قوّة ناعمة من دون قوّة صلبة

يعلّمنا التاريخ حكمةً عظيمة تقول: "إذا كان أعداؤك يستقوون بما تتركه وراءك (بقايا أكلك)، فإنّهم كذلك يكسبون حلفاءَهم من معاملتك السيّئة وعدم اكتراثك ومراعاتك لهم". هذه هي الحكمة (النصيحة) التي نبعثها لصنّاع القرار السياسي المصري الحاليّين. فإنْ هم أرادوا عودة عصر الريادة المصرية إقليميًّا (ناعمة، وصلبة)، فعليهم تقليل إمكانية إعطاء فرصة للآخرين للاستقواء والمزايدة على الدور المصري، نتيجة تبعيتها المقيتة للولايات المتحدة، ولطبيعة النظام السياسي القائم، والعمل على تكوين ائتلافات وتحالفات جديدة ضدّ باقي القوى الإقليمية المعادية والساعية لوراثة الدور المصري أو تحجيمه نهائيًّا، وفرْض عزلةٍ خارجية عليها لإبعادها عن محيطها العربي والأفريقي (الطبيعي، والإستراتيجي). ومن جانبٍ آخر التخلّي عن أسلوب اللامبالاة والأحاديّة في التعامل، وعدم مراعاة مشاعر الأطراف الأخرى ومصالحها، ونبذ أساليب الاستعلاء والنزوع إلى الهيمنة على جيرانها، وقبل أيّ شيء تحسين الأوضـاع الأمنيّة والاقتصادية والتوافق الوطني الداخلي. وهو ما يجري عبر استخدام ما أسماه ناي بـ "القوّة الذكيّة" Smart Power التي تعني التوافق

17 Abdulkhaleq Abdullah, "Contemporary Socio-political issues of the Arab Gulf Moment", *The Center for Study of Global Governance*, Kuwait Programme on Development, Governance, and Globalisation in the Gulf States (London School of Economics and Political Science), Paper No. 11 (September 2010).

أحمد محمد أبو زيد: "العصر الخليجي: المقومات، المظاهر، الأهداف والتحدّيات"، مجلّة **آراء حول الخليج**، السنة ١٢، العدد ٨٨ (يناير ٢٠١٢)، ص ٢٣-٢٩.

Concert والتنسيق بخصوص تحديد أفضل الخيارات وسبل استخدام مصادر القوّة الصلبة (عسكريًّا، واقتصاديًّا، ودبلوماسيًّا) والناعمة (القيم، والثقافة، وشرعية السياسات الخارجية وجاذبيتها، وأسلوب الحياة)؛ نحو تحقيق غرضٍ رئيس هو المصلحة الوطنية.

السبيل لإعادة تجديد القوّة الناعمة المصرية، وعودتها لتكون واحدة من أقوى وسائل القوّة المصرية وأدواتها على المستويين الإقليمي والخارجي، يتوقّف على ثلاثة عوامل/متغيّرات رئيسة؛ فالمتغيّر **الأوّل** هو الإصلاح السياسي وبناء دولة ديمقراطية. والمتغيّر **الثاني** هو إعادة بناء العامل البشري المصري وتأهيله وتطوير مهاراته. أمّا المتغيّر **الثالث**، فهو الاستفادة من الثورة المصرية وجاذبيتها، وإعادة ضخّ الاستثمارات الرسمية وغير الرسمية في مجال الدبلوماسية الشعبية والثقافية، وأنشطة السياحة، والسينما، والفكر، والنشر... إلخ. فإذا لم تكن مقوّمات القوّة الناعمة للدولة وأدواتها عالية، أو لديها ما تجذب به الآخرين، وتقودهم عبرها.

العامل الرئيس المطلوب واللازم لإعادة تجديد القوّة الناعمة المصرية، يتمحور حول إعادة شرعية النظام السياسي المصري وجاذبيته[١٨]. إنّ علماء السياسة الواقعيّين محقّون في تأكيدهم على أنّ "كلّ شيء يعتمد على السياسة". فإذا صلحت السياسة الوطنية، صلح المجتمع وصلحت مؤسساته كافّة. وإذا فسدت السياسة فسد المجتمع وفسدت جميع مؤسساته. والدول لا تحقّق مصالحها ولا تضمن أمنها واستقرارها إلّا بناءً على ما تمتلك وما بحوزتها من قدرات وإمكانيات للقوّة (صلبة، وناعمة، وذكيّة)، وتعرف السبيل لاستغلال هذه القدرات وتوظيفها بصورةٍ بنّاءة. وهو الأمر الذي لن يحقّق أعلى مستويات التعبئة والاستغلال إلّا بإقامة نظامٍ ديمقراطي حقيقي. ففي ظلّ وجودها وسط مجتمع عالمي يشهد انتشارًا وتوسّعًا كبيرًا في عدد الدول والمجتمعات الديمقراطية (طبقًا لبعض الإحصاءات الموثّقة، يعيش ما يقارب ثلثَي سكّان العالم في مجتمعات ديمقراطية) فإنّ من مصلحة الدولة المصرية عدم التخلّف عن هذا الركب العالمي الذي يصبّ، ودون أدنى شكّ، في مصلحة المواطن وعموم الشعب المصري. على مصر نبذ إرثها التسلّطي وغير الديمقراطي والقطع معه، بغضّ النظر عن منطلقاته وذرائعه (الشوفينية، أو القومية، أو الدينية)، والذي كان العائق الرئيس أمام مساعي استكمال عملية التحديث والتحوّل الاجتماعي الكامل التي انطلقت منذ ما يزيد عن مائتي عام، حين بدأ محمد علي باشا في تدشين المؤسسات الوطنية الحديثة وبنائها (من قضاء، وبيروقراطية، وطبّ، وتشريع، وشرطة، وجيش نظامي... إلخ)، والتي يعدّها البعض المصدر الحقيقي للريادة الإقليمية المصرية. إلا أنّ هذه البنية المؤسساتية بقيت تسلّطية Authoritarian Structure كونها أخذت بجانب التحديث فقط، وتجاهلت متعمّدةً جانب الحرية والديمقراطية اللتين كانتا دعامة النهضة الغربية (بل والعالمية) الحديثة وأساسها، إلى جانب التصنيع والتحديث.

العامل الثاني اللازم لتجديد القوّة الناعمة المصرية يتمحور حول إعادة بناء العنصر البشري المصري، وإعادة تأهيله. إنّنا من المؤمنين بأنّ دعامة القوّة (الصلبة، والناعمة) المصرية، كما ذهب العظيم الراحل جمال حمدان، هو الإنسان المصري المتعلّم والمثقّف و"المتنوّر". إنّ مصر قد تفتقر لامتلاك بعض مصادر القوّة الصلبة وإمكانياتها (كالقوّة العسكرية، والاقتصادية، والتفوّق التكنولوجي)، ولكنها بالتأكيد تمتلك أهمّ مصادر القوّة الناعمة وأدواتها ووسائلها على المستوى الإقليمي، إن لم يكن على المستوى العالمي؛ فمن قدراتها البشرية، جاذبيتها التاريخية، وثقلها السياسي والاجتماعي، وريادتها الثقافية والعلمية والفنّية... إلخ، التي لو أحسن استغلالها وتوظيفها لحقّقت مصر ما لم تحقّقه أيّ قوى إقليمية من قبل. فهذا الكائن البشري العظيم مكتشف الزراعة، مشيّد الأهرام، باني السدّ العالي، الحاصل على أعلى الدرجات العلمية وأرفع الجوائز وشهادات التكريم العالمية، المتسامح والعطوف والمجتهد والقنوع والمؤمن الذي لا يتمنّى سوى وجوده في كنف منظومة سياسية – اجتماعية (داخلية) توفّر له الحدّ الأدنى من العدل الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص، ليحقّق وينجز ما يعجز عنه أمثاله من البشر. فبفضل هذا الإنسان نجحت مصر في إنشاء حضارة إنسانية، دامت لأكثر من ثلاث مئة قرن، بينما كانت أكثر الإمبراطوريات عمرًا عبر التاريخ البشري لم يتخطّ عمرها تسعة قرون، وهو الأمر الذي من الممكن إعادة تحقيقه مرةً أخرى في حالة الاهتمام بكرامة هذا الإنسان المصري وحريته وحقوقه (كما نادت بذلك ثورة ٢٥ يناير).

لن يتحقّق هذا التقدير والاهتمام إلا عن طريق تعميق الممارسة السياسية الديمقراطية والمشاركة المجتمعية المتكافئة لأطياف

١٨ أحمد محمد أبو زيد: "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغير"، **كراسات استراتيجية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، المجلد ٢٢، العدد ٢٢٩ (سبتمبر ٢٠١٢)؛ وللمؤلّف نفسه، "محدّدات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير"، مجلّة **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩١ (سبتمبر ٢٠١١)، ص ١٢٩-١٤٦.

المجتمع المصري كافّة، دون إقصاءٍ أو تمييز أو تفوّق من أيّ طرفٍ على الآخرين، ومن جانبٍ آخر تدعيم أسس احترام القانون وسيادته وترسيخها، وفرض قاعدة الاحتكام واللجوء إليه في فضّ أوجه الخلاف أو الصراعات التي يشهدها المجتمع، والعمل بكلّ السبل على حماية حقوق الإنسان المصري وصون كرامته واحترامه؛ وذلك عن طريق ترسيخ قيم العدالة والإنصاف المجتمعية، من خلال إعادة النظر في التشريعات والقوانين الجائرة والسالبة حقوقه وحرّياته.

العامل الثالث هو تعظيم حجم الاستفادة من الجاذبية والشعبية اللتين تتمتّع بهما الثورة المصرية في العالم، وتوظيف ذلك قاعدة جديدة يمكن البناء عليها لتجديد القوّة الناعمة المصرية في القرن الحادي والعشرين[١٩]. لقد استردّت مصر جزءًا كبيرًا من قوّتها الناعمة وجاذبيّة قيمها بتفجّر ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؛ إذ انبعثت مصر من رقادها الذي طال، وشهدت مكانتها وتقدير جيرانها والعالم تراجعًا مخزيًا، كان من نتائجه بزوغ مراكز ثقافة وإبداع وتقدّم إقليمية انتزعت منها ريادتها التقليدية (المثال الجليّ هنا هو نموذج دبي عربيًا، وإسطنبول إقليميًا). فقد أظهر سلوك المصريّين خلال الثورة، وما اتّسم به من سلميّةٍ وتحضّر ومواكبة لروح العصر، والإصرار على الاحتفاظ بالطابع السلمي والقومي وعدم الاتّكال على الآخرين أو تقليدهم من جانب، وروح المحبّة والإخاء والتعاون والإيثار والنظافة (التي كانت من أكثر القيم تأثيرًا في الرأي العامّ العالمي)، والسعي نحو بناء مستقبلٍ أفضل، سادت بين ملايين المتظاهرين ضدّ الظلم والإقصاء وغياب العدالة من جانبٍ آخر، مدى عظمة الشعب المصري وأصالته وجوهره الأصيل.

لقد ساهمت ثورة الخامس والعشرين من يناير في إعادة جاذبية النظام السياسي المصري وشرعيته باعتباره إحدى أقوى أذرع القوّة الناعمة المصرية؛ إذ كانت مشاهد طوابير المصريّين وهم ذاهبون للاقتراع في الانتخابات التشريعية، أو عندما شاهد المواطنون العرب مناظرة تلفزيونية بين مرشّحي الرئاسة لأوّل مرّة في تاريخهم الحديث واختيار المصريين رئيسهم بإرادةٍ حرّة ومن خلال عملية انتخابية نزيهة، خير سفير ومصدرًا للجاذبية والإقناع الخارجي بالنموذج المصري في التحوّل الديمقراطي السلمي والممارسة السياسية، ما جعل العرب وغيرهم يتطلّعون لمصر وشعبها بفخرٍ واعتزاز ورغبة في تقليد هذه التجربة الديمقراطية والسياسية.

إنّ مصر (دولة، وحكومة) مطالبة بمواكبة هذا النشاط والفاعلية المجتمعية واستغلاله وتسويقه وتوظيفه؛ لخدمة مصالحها وإستراتيجيتها القومية. والسبيل لتحقيق ذلك يكون عن طريق ضخّ الاستثمارات التي تراجعت مستوياتها بصورةٍ كبيرة خلال العقدين المنصرمين، وزيادة الاهتمام الرسمي بأنشطة القوّة الناعمة مثل الدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية الثقافية، والأنشطة السياحية والفكرية والفنّية والأدبية، بما يعيد ضخّ الدماء في مصادر القوة الناعمة المصرية وأدواتها من جديد. إنّ القوى السياسية المصرية (حكومةً، ومعارضة) مطالبة بالتركيز على تصدير مثل هذه القيم والمثل، وحمايتها وعدم اتّخاذ أيّ سياسات تتعارض مع القيم العليا التي قامت عليها ومن أجلها ثورة الخامس والعشرين من يناير، فهذه إحدى أكبر دعامات القوّة الوطنية المصرية ومقوّماتها، وخير سفير لها في الخارج.

على الرغم من كلّ المساوئ والتردّي الذي تعاني منه القوّة الناعمة المصرية، فهي لا تزال تمارس بعض تأثيرها القديم، ومازالت تحتفظ ببعضٍ من التقدير والاستحسان والقبول من أغلب الوحدات الإقليمية، خصوصًا في مجالاتٍ مثل الرياضة، والسينما، والموسيقى، والغناء، والأدب، والمجال الأكاديمي والفكري. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ هناك حاجة وطنية (بل قومية) لاسترجاع ما كان لمصر من رونقٍ ونفوذٍ وتأثيرٍ عربي، وذلك لأنّ البدائل التي طفت على السطح وتحاول الاستيلاء على مكانة مصر وحصرها داخل حدودها في رأي الكثير لا ترقى إلى مستوى القوّة والقيادة المصرية خلال خمسينيات القرن الماضي وستينياته.

إنّ وسائل القوّة الصلبة المصرية (كما هي لكلّ دولة) قد تزول أو تفنى بفعل عوامل تغيّر توازن القوى أو التحوّلات السياسية والاجتماعية، لكن وسائل قوّتها الناعمة وأدواتها لا تفنى ولا تزول ولا تستحدث من عدم؛ فهي "نفطنا الذي لا ينضب". ولكن، كما ذكرنا من قبل، إنّ الدول "الذكيّة" هي التي لا تكون صلبة فتُكسر، ولا ليّنة فتُعصر.

١٩ "مركز الدراسات المستقبلية: 'ثورة الشعب المصري: ملهمة شعوب العالم'"، **تقارير معلوماتية**، السنة الخامسة، العدد ٥٠ (القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، شباط/فبراير ٢٠١١).

كمال عبد اللطيف*

العدالة الانتقالية والتحوّلات السياسية في المغرب

تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

"للضحايا صوتٌ ترتعد له السماء"

جبران خليل جبران

نتّجه في هذا العمل لمقاربة موضوع "العدالة الانتقالية" في المغرب في علاقتها بالتحوّلات السياسية التي عرفها في مطلع الألفية الثالثة، وذلك بعد وصول الملك محمد السادس إلى سدّة الحكم.

نعتمد في تركيبنا للمعطيات الواردة في هذا العمل على التقرير الختامي الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة، كما نعتمد على السياقات والشروط التاريخية التي واكبت ميلاد الهيئة وتطوّر عملها. ونختم مقاربتنا لموضوع "العدالة الانتقالية في المغرب" ببلورة جملةٍ من الأسئلة بخصوص علاقة مسار العدالة الانتقالية المغربي في زمنٍ تتواصل فيه تداعيات ما أصبح يُعرف بالثورات التي عرفها الوطن العربي منذ سنة ٢٠١١؛ وذلك بهدف معرفة حدود مشروع العدالة الانتقالية في الحالة المغربيّة ومحدوديته.

* مفكر وأكاديمي مغربيّ.

العدالة الانتقاليّة في المغرب

سيـاقات وتدابير

لا يمكن فصل مشروع التحوّل السياسي في المغرب، في الصيغ التي اتّخذها في العقد الأخير من القرن الماضي، عن السياقات التاريخية التي تبلورت فيها تجارب "العدالة الانتقالية"، في كلٍّ من أوروبا وأميركا اللاتينية. صحيح أنّه مشروع يحمل عددًا من خصوصيات المغرب السياسي، بمختلف معاركه وصراعات قواه الحيّة مع النظام السياسي السائد، وأنّه في بعض أوجهه، يعدّ محصّلة لإخفاق سياسات النظام المذكور، في تحقيق التنمية وإقامة الديمقراطية، كما يحمل في بعض أوجهه الأخرى ما يكشف إخفاق المعارضة في الحدّ من استبدادية الحكم الفردي، وتوطين المشروع السياسي الديمقراطي.

بلغ الانتقال السياسي ذروته في "حكومة التناوب التوافقي" التي أوصلت حزب الاتحاد الاشتراكي إلى السلطة ١٩٩٨ بعد أربعة عقود من المعارضة، أي بعد تاريخٍ طويل من الصراع مع النظام وآليّاته في التدبير السياسي. وقد حصل ذلك نتيجة جهد سياسي مشترك بين النظام ومعارضيه.

عُدّ الحدث بمنزلة مؤشّرٍ قويّ على ميلاد تباشير عهدٍ جديد، وبحكم قوّته احتضنته القوى السياسية الديمقراطية بقوّة، لينطلق مسلسل "تحديث المَلَكية" بدفعها إلى قبول الانفتاح على آليّاتٍ جديدة في التدبير السياسي الممهّد للانتقال الديمقراطي. إلا أنّ ما حصل على الرغم من قوّته وقوّة اللحظة التي جرى فيها، والتي ارتبطت كما هو معروف بموت الحسن الثاني، وتنصيب محمد السادس ملكًا سنة ١٩٩٩، لم يذهب بعيدًا في عملية تأسيس القواعد المانعة لإمكانيّة التراجع عن الإصلاحات المحتملة ومكاسبها، الأمر الذي لا يمنع من أن يظلّ المجال السياسي المغربي، فضاءً لحصول ممكناتٍ متناقضة.

لم تكن التحوّلات السياسية التي عرفها المغرب في نهاية القرن الماضي مفاجِئة، نتأكّد من هذا عندما نكون على بيّنة من أنّ الفاعل السياسي يعي دور الزمن ودور الموت في صناعة حقب التاريخ. وحَدثُ موت الحسن الثاني وتتويج الملك محمد السادس، ليس حدثًا استثنائيًّا في التاريخ. وفي موروث الآداب السلطانية على سبيل المثال، من المواقف في موضوع الموت والعجز في دائرة العمل السياسي، ما يعلّمنا دروسًا مساعدة في مجال بناء ما يؤسّس لعهدٍ جديد بالفعل، شريطة التحلّي بفضيلة الجرأة القادرة على تخليصنا من تقاليد نظامٍ محدّد في الحكم، والمساهمة في بناء بديلٍ له، يمنح المؤسّسات والقوانين دورها المطلوب، في الاقتراب من المشروع الديمقراطي.

> ما حصل على الرغم من قوّته وقوّة اللحظة التي جرى فيها، والتي ارتبطت كما هو معروف بموت الحسن الثاني، وتنصيب محمد السادس ملكًا سنة ١٩٩٩، لم يذهب بعيدًا في عملية تأسيس القواعد المانعة لإمكانيّة التراجع عن الإصلاحات المحتملة ومكاسبها

لم تكن شيخوخة الملك الراحل ومرضه، ثمّ مسألة انتقال المُلك إلى وَليِّ عهده محمد السادس، سوى أعراض لشيخوخة أعمّ تتعلّق أيضًا بشيخوخة العمل الحزبي. كانت أعراض الشيخوخة بادية، ولم يجْر تداركها انطلاقًا من قيم التحديث السياسي، على الرغم من الدماء الجديدة التي جرى ضخُّها في أغلبيّة الأحزاب.

ويُجمع أغلب الدارسين للمشهد السياسي المغربي في نهاية القرن الماضي، أنّ حاجة المغرب إلى المصالحة السياسية والتاريخية بعد أكثر من ثلاثة عقود من النظام الفردي في مغرب الاستقلال، أي من سنة ١٩٦١ إلى منتصف التسعينيّات، كانت تعدّ مطلبًا ملحًّا[1]، ولهذا رأى الفاعل السياسي في النظام وفي المعارضة، أنّ أفق العدالة الانتقالية يقدّم الحلول التي يمكن أن يحصل التوافق بشأنها، في موضوع تدبير الانتقال السياسي في بدايات العهد الجديد، عهد الملك محمد السادس الذي اعتلى عرش الملك بعد وفاة والده في نهاية القرن الماضي ١٩٩٩.

وهناك ملاحظة أخرى، لها صلة بكلّ ما سبق، وهي تؤكّد مسألةً توفّر شروطًا كثيرة صانعة للتوافق، ذلك أنّ اتّساع أفق الحرّية في مجالات الإعلام والثقافة والإبداع، ساهم بدوره في إنعاش كتابات الاعتقال والسجن؛ إذ بادر بعض المعتقلين السابقين بإصدار رواياتٍ أو مذكّراتٍ وسيرٍ ذاتيّة تناولوا فيها تجاربهم السجنيّة بالوصف والتحليل.

اتّخذت نصوص الاعتقال السياسي سماتِ أعمالٍ أدبية وفنّية (نصوص حرّة، وأشعار، وروايات...)، وأظهرت في نسيجها النصّي وروحها العامّة،

1 A.Laroui, *L e Maroc et Hassan II*, un témoignage, les presses inter universitaires, (Québec- canada, Casablanca, centre culturel arabe.2005), p78.

مجمل خصائص آداب الاعتقال السياسي مُمَثّلةً في تشخيص آليّات القهر والاستبداد. وهو الأمر الذي ساهم في كشف عنف أجهزة نظم الحكم وشراستها، إضافةً إلى ما تضمّنته هذه الأعمال من نقدٍ مباشر لخيارات السلطة السائدة، ونقدٍ صريح أيضًا للأخطاء الذاتيّة.

> اتّساع أفق الحرّية في مجالات الإعلام والثقافة والإبداع، ساهم بدوره في إنعاش كتابات الاعتقال والسجن؛ إذ بادر بعض المعتقلين السابقين بإصدار رواياتٍ أو مذكّراتٍ وسيرٍ ذاتيّة تناولوا فيها تجاربهم السجنيّة بالوصف والتحليل

أنجز هذه الكتابات بعض معتقلي يسار السبعينيات، وجرى تعزيزها بمذكّرات بعض معتقلي الانقلابيْن العسكريّين اللذين حصلا في مطلع السبعينيات، ونصوصهم. وقد صدرت في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠٠٤ كتبٌ لبعض معتقلي "سجن تزمامارت" المعروف بمركز الموت.

نعاين في مختلف النصوص المكتوبة بكثيرٍ من المرارة، معطياتٍ معيّنة تتعلّق بالمعاناة الشديدة لمجموعاتٍ من الشبّان الذين تعرّضوا لكثيرٍ من صور العنف المادّي والرمزي. كما نعاين صور القهر الذي لا يرحم، ونكتشف موت المعتقلين أمام جلّاديهم، كما نكتشف اختفاء آخرين دون عودة ولا أثر[٢]... وإضافةً إلى ذلك، نقف على مكابدة العائلات التي ظلّت تنتظر معرفة أماكن ذويها، أو تنتظر دون جدوى خروجهم من السجن بعد قضاء مدّة أحكامهم.

لم تحصل الإصلاحات التي نتحدّث عنها بصورةٍ مفاجئة، بل جاءت في أغلبها في صورة مبادرات تتمّم الواحدة منها الأخرى؛ فقد بادر الحسن الثاني في تسعينيات القرن الماضي، إلى تأسيس "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" سنة ١٩٩١، وقد استوعب هيكله المؤسسي مجموعة من الفاعلين السياسيين، وبعض مناضلي التنظيمات المدنيّة الحقوقية، بهدف بلورة المقترحات المطلوبة في القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان.

وفي سياق عمل هذه المؤسسة، نشأت الحاجة في وقتٍ لاحق، إلى إنشاء "الهيئة المستقلّة للإنصاف والمصالحة"[٣].

تعلّمت القوى المعارضة أنّ مساعيها في باب العمل الثوري، لم تثمر النتائج المطلوبة. وبحكم أنّ السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني، كانت تؤشّر على جملةٍ من التحوّلات العامّة في الداخل وفي الخارج، فقد نتج من ذلك نوعٌ من التقارب في وجهات النظر، الأمر الذي مهّد مع بداية العهد الجديد، لإمكانيّة تحقيق المصالحة وإعادة الاعتبار للعمل السياسي الديمقراطي المتوافق بشأنه بين مختلف مكوّنات المشهد السياسي.

استجاب الحسن الثاني في تسعينيات القرن الماضي، لمطالب منظّمات حقوق الإنسان الدولية، وتمثّل ذلك في العفو عن مجموعةٍ من المعتقلين السياسيين، كما سمح بعودة بعض المنفيّين بين سنة ١٩٩١ -١٩٩٣. وقبل ذلك، أسّس "المجلس الاستشاري للشباب والمستقبل" ١٩٩٠، بهدف ترسيخ الحوار بين الفاعلين السياسيين في موضوع الشغل ومستقبل الشباب.

وإذا كانت مبادرة تأسيس "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" التي أشرنا إليها سابقًا، قد ساهمت في منح النضال من أجل حقوق الإنسان دفعة إلى الأمام، فإنّ ما عزّز هذه الخطوة، منح التفاعل السياسي بين النظام وأحزاب المعارضة، النتائج المرجوّة منه، يتمثّل في ظهور بوادرَ جديدة في موضوع النظر مجدّدًا في لزوم إصلاح الدستور، إذ قدّم كلٌّ من "حزب الاستقلال" و"حزب الاتحاد الاشتراكي" مذكّرة مشتركة في تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩١.

وقد تقدّمت أحزاب الكتلة أيضًا سنة ١٩٩٦ بمذكّرة مشترَكة في الموضوع نفسه. ويتمثّل الهدف من مختلف هذه المبادرات في المطالبة بمراجعة أحكام الدستور، بهدف ملاءمتها مع المتغيّرات الجارية في المجتمع، وفي المشهد السياسي المغربي الأمر الذي ترتّب عنه المراجعات التي جرت في الدستور المغربي سنة ١٩٩٢، و١٩٩٥، ثمّ ١٩٩٦؛ إذ استوعبت ديباجة دستور ١٩٩٦، مبدأ تمسّك المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًّا. وهو ما يفيد بقبول المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تنصّ على ضرورة فصل السلط، وتقوية مؤسّسة القضاء[٤].

---

٢ انظر البيبليوغرفيا الشاملة التي أنجزها كلّ من عبد العلي اليزمي، وجعفر عقيل، وعلي كابوس: **ظلال وأضواء، بيبليوغرافيا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب** (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كانون الأوّل/ديسمبر٢٠٠٤).

٣ أُحدثت هيئة الإنصاف والمصالحة بقرارٍ ملكي سنة ٢٠٠٣، وجرى تنصيبها سنة ٢٠٠٤. انظر: http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1512

٤ كمال عبد اللطيف، **الإصلاح السياسي في المغرب، التحديث الممكن، التحديث الصعب** (الرباط: منشورات دار المدارس، ٢٠١١)، ص ٢٠ -٢٤.

يمكن أن نشير هنا إلى أنّ الإصلاحات والتعديلات الدستورية كانت تحصل بفعل التحوّلات السياسية، وأنّ هذه الأخيرة، كانت تتيح في الآن نفسه، تطوير كيفية مواجهة جيوب المقاومة والجمود في النظام المغربي، ودون إغفال دور المتغيّرات العالمية التي كانت تُوجَّه لتزكية كلّ أشكال العمل السياسي الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

> الإصلاحات والتعديلات الدستورية كانت تحصل بفعل التحوّلات السياسية، وأنّ هذه الأخيرة، كانت تتيح في الآن نفســه، تطوير كيفية مواجهة جيوب المقاومة والجمود في النظام المغربي

نتبيّن ملامح التوافق في التوجّه العام للهيئة، فقد حرصت على عدم المطالبة بمقاضاة مرتكبي جرائم سنوات الرصاص، كما حصل في تجاربَ أخرى في العالم. وبدل ذلك دافعت عن مبدأ المصالحة وجبر الضرر، معتبرة أنّه بمنزلة المفتاح الملائم للحالة المغربيّة، في موضوع تدبير التصالح وبناء الانتقال الديمقراطي المنشود.

أُحدثت الهيئة بقرارٍ ملكي سنة ٢٠٠٣، ونُصّبت سنة ٢٠٠٤ بوصفها آليّة لتحقيق العدالة الانتقالية. وجرى ربط وجودها بمهمّتين، الأولى منهما حدّدت لها فترة عملها، أي الاقتراب من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب ما بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٩٩، أي منذ الاستقلال إلى وفاة الحسن الثاني. وقد جرى العمل أساسًا في القضايا المثارة في فترة حكم الحسن الثاني (١٩٦١- ١٩٩٨)، أمّا السنوات الأولى للاستقلال (١٩٥٦-١٩٦١)، أي فترة حكم محمد الخامس، فقد جرى إغفالها.

أمّا المهمّة الثانية التي حُدِّدَت للهيئة، فقد تمثّلت في ضبط منهجيتها في العمل، وجرى تشخيصها في جملةٍ من المسائل، أبرزها البحث والتحرّي في الوقائع والأحداث التي شكّلت الملامح الكبرى لسنوات الرصاص، وهي السنوات التي أصبحت تدرك كمرادف لزمن حكم الحسن الثاني، ثمّ القيام بعد ذلك، بتقييم الأحداث الحاصلة قصد تقديم المقترحات التي تسمح بتجاوز تركتها في الحياة السياسية. وتُبرز مسمّيات المهمّة الثانية للهيئة كما قلنا، منهجية عملها الهادفة إلى رصد الانتهاكات، وبلورة التوصيات التي يفترض أن يساهم إنجازها في تحقيق الإنصاف وجبر الضرر، ثمّ بلوغ عتبة المصالحة[٥].

في معركة الأسماء والتسميات، الحقيقة أم المصالحة؟

كانت خطوات الهيئة منذ تأسيسها محفوفةً بالمخاطر والصعوبات. وكانت في الآن نفسه، تنسج بخيوط من حرير جملة من التدابير المحسوبة بعناية، في باب العدالة الانتقالية الذي يتميّز، على الرغم من بعض قواعده المتماثلة، بالحرص على مبدأ ضرورة التجاوب والتفاعل مع المحلّي والخاصّ، في كلّ تجربة على حدة، بهدف ولوج أبواب العدالة الانتقالية.

قبل تقديم منجزات الهيئة في القضايا المشار إليها أعلاه، نريد أن نفكّر في الجدل الفكري والسياسي الذي أثير في موضوع كشف الحقيقة؛ فقد كان بعض أعضاء الهيئة من مؤسّسي "منتدى الحقيقة والإنصاف"، وأصبحوا اليوم في هيئةٍ ارتأت أن يكون عنوانها الإنصاف والمصالحة. فهل مهمّة الهيئة تتعلّق بكشف حقيقة الجلّادين ثمّ محاكمتهم، أم أنّ مهمّتها تتوخّى في نهاية الأمر الإنصاف والمصالحة؟

ولأنّ موضوع التسمية لم يكن مسألة شكلية، ولأنّ أغلب أعضاء الهيئة اتّجهوا نحو رسم خطّة في العمل تتجاوز في نظرهم مكاسب التسميات، فقد جرى تغليب أفق التصالح التاريخي والسياسي على منطق المقاضاة، بحكم وعيهم أنّ الهيئة لم تُنجِبها ثورة، بل رتّبت ملامح وجودها في سياقِ تاريخٍ انتقالي بين ملكين هما، الحسن الثاني ومحمد السادس. وإذا كانت سنوات حكم الأوّل قد اتّسمت بسماتٍ محدّدة، وأصبحت في نظر كثيرٍ من الدارسين مرادفة كما قلنا لسنوات الرصاص، فإنّ الملك الجديد قد أعلن في خُطبه ومواقفه الأولى، اتّفاقه التامّ مع ما أقدم عليه والده في سنوات حكمه الأخيرة، في مجال الانفتاح على تطلّعات القوى الديمقراطية وطموحاتها. بل إنّه ذهب أبعد منه، في باب الانفتاح على تحديث السلطة وتسريع وتائر الانتقال السياسي الديمقراطي.

تصدّرت إذن كلمة "الإنصاف" اسم الهيئة، وغُيِّبت مفردةُ "الحقيقة". وحرصت الهيئة في أطوار نشوئها الأولى، على فتح نقاشٍ معمّق في

٥ انظر: **هيئة الإنصاف والمصالحة**، الكتاب الأوّل/الفصل الأوّل: "هيئة الإنصاف والمصالحة، النشأة، الاختصاص، والأنشطة"، وللمزيد، انظر:
http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1512

موضوع "الحقيقة"؛ قصْد الوقوف على تشابك دلالاتها وتناقضها، عندما يكون مجال البحث موصولًا بمجال الصراع السياسي في التاريخ.

نحن ننطلق هنا، من التصوّر الذي يرى أنّ المفاهيم تقوم بأدوارٍ مهمّة في مجال المعرفة عمومًا، وتمارس في حقلَي العلوم الإنسانية والاجتماعية أدوارًا مضاعفة، ونفترض أنّ الفاعلين السياسيين يدركون جوانبَ من هذه الأدوار. وضمن هذا التصوّر المختزل والعامّ، نفهم لماذا تصدّرت كلمة الإنصاف اسم الهيئة التي أُنشئت بهدف البحث في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما نفهم لماذا ظلّ "المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف" الذي يشتغل على الموضوع نفسه، متشبّثًا بمفهوم الحقيقة. وإذا كنّا نعرف أنّ بعض أعضاء الهيئة - وكانوا من عائلات بعض الضحايا - قد ساهموا في البداية في تأسيس المنتدى المذكور، قبل أن يلتحق بعضهم بالهيئة، أدركنا جوانب من الأدوار المركَّبة التي أنيطت بمهمّة الهيئة ومشاريعها الكبرى في العمل الحقوقي والسياسي.

نريد أن نقدّم في هذا المبحث، تصوّر الهيئة لمفهوم الحقيقة. ثمّ نصوّب نظرنا بعد ذلك، نحو خطوةٍ ثانية أطلقت عليها الهيئة اسم لحظات الاستماع إلى الضحايا؛ لنصل بعد ذلك، إلى المحور الثالث والأخير في ورقتنا، وهو المحور الذي سنتوقّف فيه أمام منجزات الهيئة، كما وردت في تقريرها الختامي، وبخاصّة ما يتّصل منها بالتوصيات المتعلّقة بالإصلاح الدستوري والمؤسّسي، لنقف على علاقة هذه التوصيات بحراك ٢٠ فبراير، ونواجه في ملاحظاتٍ ختامية، صعوبات إكمال تنفيذ التوصيات.

ولأنّ موضوع الحقيقة حَدَّد مركز الثقل في خيارات الهيئة ومواقفها، ونمط اشتغالها، فقد عملت على تنظيم ندوة خاصّة لمقاربة الموضوع.

إذا كانت المعطيات السابقة، تحيل إلى تجربةٍ من تجارب العدالة الانتقالية، فإنّنا نتصوّر أنّ الهدف من عقْد ندوة "الحقيقة" في برنامج الهيئة المغربية، يتوخّى تعميق النقاش وتطويره في موضوع النظر إلى الحقيقة، وإلى كيفية مقاربة الوقائع والأحداث السياسية والتاريخية الموصولة بأزمنة الرصاص. وقد أثير في الندوة نقاشٌ مهمّ اتّجه لمقاربة محورين كبيرين؛ أوّلهما مفهوم الحقيقة والحقيقة في التاريخ، والثاني توقَّف أمام سؤال مفهوم الحقيقة في مجال الصراع السياسي.

حاولت الأوراق التي قُدّمت في الندوة، بناء مفهوم الحقيقة في أبعاده الفلسفية والقانونية، وفي المستويات التي يتّخذها في حقل العلوم الإنسانية. والغاية من كلّ ذلك، تتمثّل في محاولة تنسيب المواقف، وبناء مقاربات تكون قادرة على التخلّص من الاستعمالات المتحزّبة للمفهوم؛ بهدف القيام بالتحرّيات اللازمة في موضوع التفكير في محاكمة الذين شاركوا في جرائم سنوات الرصاص، ومعاقبتهم.

انتقدت بعض الأوراق المقدّمة في الندوة الاستعمالاتِ المُمجِّدة لمطلب كشف الحقيقة، بحكم أنّها التوجّه الذي يرفض البحث في إيجاد مبرّرات مُسَوِّغة لما جرى في سنوات الرصاص، إنّها في نظر البعض لا تمارس القفز على مرتكبي الجرائم في أزمنة القمع.

وكشفت نقاشاتٌ أخرى في الندوة، أنّ سؤال الحقيقة في صورته السياسية المباشرة، المرتبطة بالدولة التسلطية المستبدّة، يتطلّب مساءلة الذين ارتكبوا العنف من الجلّادين، والعمل على معاقبتهم. واتّجه البعض الآخر، لقراءة الأحداث والمعطيات المولِّدة للعنف في سياقاتها السياسية المركّبة، إذ تُبرز مختلف مظاهر العنف وتجلّياته في تاريخنا المعاصر، صورًا من مظاهر بناء الدولة الحديثة في مجتمعنا. إنّها خطوة ضرورية تليها خطواتٌ أخرى، في اتّجاه بناء التوافق الديمقراطي. ذلك أنّ الانتهاكات التي لحقت الفاعلين وذويهم، في نظر أصحاب هذا الرأي، تعدّ جزءًا من آليّة الصراع السياسي والاجتماعي السابقة لمرحلة المشروع السياسي الديمقراطي[٦].

وبين الاختيارين السابقين في الطرح والمعالجة، حاولت الندوة إبراز صعوبات الركون إلى موقفٍ أو تصوّرٍ نظري عامّ ومحدّد، الأمر الذي انعكس بالضرورة على التصوّر العامّ الذي رُكِّبت في إطاره نتائج تجربة الهيئة في تقريرها الختامي. وتطلّب الصَّوغ قليلًا أو كثيرًا من الحسم في النظر إلى كيفيات تركيب معطيات الشهادات والأحداث وتعقلها، في نصٍّ جامع ومُعبِّرٍ عن مختلف حساسيات الهيئة، وكيفية تركيبها لأنماط الصراع السياسي الحاصل في المغرب المعاصر.

ويبدو لي أنّ المكاسب التي تلت الجدل في موضوع الحقيقة في التاريخ، أتاحت للعديد من الفاعلين السياسيين والحقوقيين، الاقتراب من الدلالة النسبية والمفتوحة لهذا المفهوم، كما نتعلّم ذلك من دروس الفلسفة، ودروس تشكّل المفاهيم في حقول المعرفة المختلفة، بل ساهمت في مزيدٍ من الدفاع عن مشروعية التخلّي عنه، واستبداله بمسمّياتٍ أخرى.

إنّ استحضار مفهوم الإنصاف بشحنته الأخلاقية والحقوقية، وربطه بمفهوم "المصالحة التاريخية"، بوصفه البديل الأكثر مطابقةً لروح ما حصل ويحصل في التاريخ، وما يمكن أن يُتجاوز في التاريخ وفي

٦ ندوة **أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب، في ضوء تجربة هيئة الإصلاح والمصالحة** (الرباط: مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ٢٠٠٨)، ص ٣٨.

السياسة بالذات، يوضح بجلاء الأدوار المركبة التي أنجزتها الهيئة. وإذا كنّا نقرّ بأنّ الغرض من تشخيص حقيقة ما جرى في بلادنا، في السنوات المشار إليها سابقًا، هو تجنّب أخطاء الماضي في الحاضر، فإنّ تسمية الإنصاف تصبح بديلًا معقولًا لما تريده الهيئة بالفعل. ولكن، بعد أن يحصل الإنصاف فعلًا، ويتجسّد في أفعالٍ ملموسة ومحدّدة، ويبني في التاريخ المؤسّسات التي تمنحه الشرعية القانونية والسياسية.

> بعض المتضرّرين يشرطون برنامج الهيئة وأنشطتها الساعية إلى تحقيق الإنصاف والمصالحة بمعاقبة الجلّادين، وإعلان اعتذار رسمي من الدولة عن كلّ ما جرى

صحيح أنّ بعض الفاعلين السياسيين والحقوقيين، وبعض المتضرّرين رفضوا ويرفضون الصيغة المادّية لجبر الضرر، ويتحفّظون على معاييرها، وينظرون إلى معاناة عائلاتهم في سنوات الجمر بوصفها فوق كلّ تعويضٍ ممكن، سواء في صيغته المادية أو في صيغته المعنوية الأخلاقية والسياسية... وصحيح أيضًا أنّ بعض المتضرّرين يشرطون برنامج الهيئة وأنشطتها الساعية إلى تحقيق الإنصاف والمصالحة بمعاقبة الجلّادين، وإعلان اعتذار رسمي من الدولة عن كلّ ما جرى، إلا أنّ هذه الخيارات، وإن كانت تكشف جوانبَ من الخلاف القائم في تصوّرات أعضائها لمهمّتهم، فإنّه لا يرفع مبدأ البحث عن المواقف الأكثر إجرائية ومردودية، وذلك في ضوء موازين الصراع والقوّة داخل المجتمع.

ولا شكّ في أنّ الخلاف في تقدير مهامّ الهيئة وبرامج عملها وبرامج لجانها في البحث، وفي تقدير التعويضات المادية الملائمة، يقدّم دليلًا آخرَ على التحوّلات السياسية التي يعرفها المغرب المعاصر، في علاقته بمنجزات لحظات التحوّل والإصلاح ومكاسبها التي حصلت في العقد الأوّل من الألفية الثالثة.

نكتشف في مختلف هذه المواقف والنقاشات الحقيقة الأهمّ، حقيقة الصعوبات التي تحول دون تشخيصٍ واضح ومتماسك لأسئلة الصراع السياسي في المغرب المعاصر. ولعلّنا بمناسبة هذه النقاشات والمواقف، ازددنا تأكّدًا من أنّ الحقيقة ليست مطلبًا سهلًا، ولعلّها ليست مطلبًا مُمكنًا، إلا عندما نتصوّرها في صيغة اسم جمع، أو عندما نرادفها بما نعتقد أنّه يشير إليها ويطابقها، ودون الاحتفاظ برسمها[٧].

مثّل مقترح الإنصاف في تسمية الهيئة كما قلنا، بديلًا ملائمًا لمفردة الحقيقة. لكن من ينصف من؟ إنّ الهيئة بمختلف الفاعلين الذين توافقوا على إنشائها هم الذين يتواضعون على دلالة الحقيقة في علاقاتها بمبدأ الإنصاف، وفي صلتها بالتوافق الموقّت والمبنيّ على اقتناعٍ سياسي وتاريخي معيّن، مثلما أنّ عنف سنوات الجمر يتأسّس بدوره في سياقٍ تاريخي محدّد، فهل نجحت الهيئة في استيعاب أسئلة الراهن في مغرب اليوم؟ وهل استفادت فعلًا ممّا راكمته تجارب منظّمات العمل الحقوقي في بلادنا، خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي؟ هذا هو رهان مشروع الإنصاف في تصوّرنا، وهو رهانٌ تزداد قوّته بمزيدٍ من تصويب النظر نحو الحاضر والمستقبل، أي نحو ما يعزّز آليّات مشروع الانتقال الديمقراطي في مجتمعنا.

لم تتجاوز الهيئة الإطار المعروف اليوم للجان الحقيقة الساعية إلى إنجاز المصالحة التاريخية باستخدام آليّات العدالة الانتقالية. وضمن هذا الإطار، رسمت في خطواتها الأولى مرافعتها الهادفة إلى الكشف عن جسامة الانتهاكات التي عرفها المغرب في مجال حقوق الإنسان؛ إذ أصبح من الممكن بعد تنصيبها، الحديث عن مسؤوليات أجهزة الدولة في عقود سنوات الرصاص التي عرفها المغرب. وقد استطاعت إنجاز خطواتٍ مهمّة في هذا المجال، نتوقّف في المحور الثالث والأخير من ورقتنا، أمام جوانبَ من منجزها، كما بلورته في تقريرها الختامي، لعلّنا ندرك بعض مآثرها، ونضع اليد في الوقت نفسه على حدودها ومحدوديتها.

الإنصاف والمصالحة: منجزات ومكاسب

- عملنا في المحور الثاني من ورقتنا، على تركيب جملةٍ من العناصر المرتبطة بالسياقات التاريخية المواكبة لميلاد الهيئة ولمشروعها في العدالة الانتقالية في المغرب. وقد أبرزنا في جانبٍ منها، كيفية تصوّر الهيئة مهمّتها في بداية عهدٍ سياسي جديد، تجري فيه عملية إعادة بناء المشهد السياسي المغربي، بمساعدة مختلف

٧ المرجع نفسه، ص ٥٠-٥١.

مكوّناته؛ نظامًا وأحزابًا سياسية، وبحسابات مختلفة، مع نوعٍ من الإجماع في موضوع تجاوز تركة سنوات الرصاص.

- صحيح أنّ لحظة تأسيس الهيئة، وإطلاق مشروعها في تدبير التركة المذكورة، تزامنت مع المناخ السياسي الحاصل بعد حكومة التناوب التوافقي، بكلّ ما حملته من آمالٍ في التغيير والتجاوز، إلا أنّ المعطيات السياسية المواكبة لزمن الإنشاء، كانت تقتضي أيضًا كثيرًا من الاحتراس واليقظة، كما كانت تتطلّب بناء التوافقات الملائمة لإكراهات التاريخ، ومتطلّبات إنجاح التجربة.

- وعندما فصّلنا القول في جوانبَ من الجدل الذي أثير في ندوة "مفهوم الحقيقة"، كنّا نتوخّى إبراز الطابع التفاعلي الذي حرص عليه أعضاء الهيئة، وهم يرتّبون برامجهم في العمل. فقد كانوا يرغبون في تركيب الخيارات، في موضوع رسالة الهيئة، بالرجوع إلى آليّة النقاش الجماعي الذي يُمكِّن الفاعلين السياسيين من الباحثين والمناضلين، من توطين آليّات الانتقال السياسي بالحوار. وفي هذا الإطار حضر السؤال الأكبر، هل مهمّة الهيئة تتمثّل في كشف الحقيقة أم إنصاف الضحايا؟ وهل يمكن أن يحصل هذا دون ذاك؟

- لم يكن السؤال سهلًا كما أوضحنا سابقًا؛ وذلك لأنّ المغاربة لم ينجزوا ثورةً على النظام، ولأنّ الهيئة أُنشئت لتمارس أدوارًا محدّدة، في سياق استمرارية تاريخية، حصل فيها انتقال المُلْكُ من ملكٍ إلى ابنه. صحيح أنّه جرى إعلان تشكّل الهيئة في العهد الجديد، أي زمن الملك محمد السادس، إلا أنّ الملامح الأولى لتكوّنها برزت في السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني. ويمكن أن نضيف إلى ذلك، أنّ أجهزة الأمن ومؤسّساته لم يحصل فيها التغيّر السياسي والمؤسّسي الذي يسمح بإنجاز التحرّيات المطلوبة، في باب الكشف عن ملفّات الصراع السياسي، في مغرب ما بعد الاستقلال.

- يترتّب على كلّ ما سبق، أنّ الهيئة ربطت أهدافها ومسارها في العمل، بالمساهمة في التمهيد للانتقال الديمقراطي اعتمادًا على المصالحة وجبر الضرر. وقد ساهمت النقاشات التي تواصلت بعد ندوة الحقيقة، وصاحبت مختلف خطوات تدبير "العدالة الانتقاليّة"، وأهمّها لحظات الاستماع إلى عيّنة من الضحايا، في تعميق الوعي السياسي والقانوني بأهمّية مطلب "الإنصاف والمصالحة".

ضحايا الأمس يتكلّمون

- نتوقّف في المحور الثالث من بحثنا، أمام أبرز مكاسب الهيئة ومنجزاتها. وقبل ذلك نمهّد للحديث عن المنجزات والعوائق، بالتوقّف أمام حدثٍ نفترض أنّه من أقوى الأحداث التي كشفت دور الهيئة في خلخلة كثيرٍ من أركان النظام القمعي في المغرب، يتعلّق الأمر بجلسات الاستماع إلى ضحايا حقوق الإنسان، في مغرب ما بعد الاستقلال.

- عُقدت جلسات الاستماع يومَي ٢٣ و٢٤ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠٠٤، وتواصلت في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٥. وقد رأى كثيرٌ من الملاحظين أنّ الجلسات المذكورة، ساهمت في ترسيخ ديناميات الإصلاح السياسي وتقويتها، والتي بدأت منذ نهاية القرن الماضي، وذلك على الرغم من مختلف أشكال التعثّر والتأرجح التي ما فتئت تمثّل، وإلى حدود الراهن، سمةً من سمات الراهن السياسي في المغرب، محدّدةً صعوبات الإصلاح ومخاضاته، ومبرزةً في الوقت نفسه أنّ أسئلة الانتقال الديمقراطي ليست أسئلة بسيطة، بل إنّها تقتضي مواصلة المواجهة مع الجيوب المحافظة داخل المجتمع وفي بنية النظام السياسي المغربي.

جسَّم الحدث المذكور، بكثيرٍ من الكثافة الرمزية جوانبَ مهمّة من خلاصات تجارب الصراع السياسي في المغرب، بكلّ ما حصل فيها من علامات العنف والقهر، (محاكمات الستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات)؛ وذلك بهدف تحصين الحاضر والمستقبل من الأخطاء التي حصلت، وترتّب عليها جملة من المآسي التي عَطَّلت مسيرة التنمية والتطوّر في مجتمعنا.

تندرج جلسات الاستماع كما قلنا، في سياق برنامج الهيئة الرامي إلى تمكين الأجيال الجديدة من معرفة وقائعَ ومعطيات فظيعة حصلت في المغرب منذ بدايات الاستقلال وإلى حدود نهاية سنة ١٩٩٩، سنة بداية تنظيم مجموعة من الخطوات والتدابير التي يمكن إدراجها في باب "العدالة الانتقالية"، في مغربٍ يروم التصالح مع ذاته، وذلك بتصفية جوانبَ من تركة ماضيه السياسي المثخن بدرجاتٍ قصوى من الاستبداد والظلم. نحن نشير هنا إلى لجنة التنسيق السابقة للهيئة، والتي نشأت في إطار "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، وكُلّفت بضبط ملفّات جبر الأضرار المادية، كما نشير إلى أعمال الهيئة الحاصلة بعد ذلك.

وإذا كانت بعض أجهزة الدولة قد قدّمت للهيئة بعض الوسائل التي تحتاج إليها، لإنجاز ما تراه ملائمًا لطيّ صفحة الماضي، وبناء نقط ارتكازٍ

جديدة، داعمة مسلسل "مشروع الانتقال السياسي الديمقراطي"، فإنّ بعضها الآخر مارس تحفّظات سياسية، ساهمت في استمرار غموض بعض الملفّات الشائكة.

برمجت الهيئة في لحظات إعداد تقريرها الختامي المفصّل عن سنوات الاختطاف والاعتقال والسجن والنفي والموت التي يشخّصها بقوّة مفهوم "سنوات الرصاص"، مجموعةً من الجلسات لتقديم عيّنة من "شهادات الضحايا" الذين ينتمون لمختلف فصائل المعارضة السياسية الوطنية واليسارية، من الذين تعرّضوا لأشكالٍ عديدة من القهر، في أقبية السجون ومَقَرَّات دهاقنة منفّذي جرائم التنكيل بآدمية الإنسان. والهدف من عقد هذه الجلسات، تعرية مختلف صور الإهانة التي صنعت كثيرًا من ملامح مغرب العقود الأخيرة من القرن الماضي. وقد قدّمت شهادات الجلسات المفتوحة في مدنٍ عديدة؛ قصد إشراك مختلف جهات المملكة في الاستماع إلى الضحايا من الأحياء، والاستماع إلى معاناة بعض أفراد عائلاتهم.

إنّ لحظات الاستماع التي استغرقت كلّ واحدة منها ساعتين، وتدخَّل فيها ستّة أشخاص من أعمارٍ مختلفة، وتيّارات سياسية متنوّعة، ومدن عكست جهات متعدّدة في الجغرافية المغربية، لم تكن دقائقَ وثوانيَ فقط، مُترجمة فضائحَ سياسية حصلت في زمنٍ ما، بل إنّ المتحدّثين قدّموا فيها معطياتٍ وإشارات شخَّصت صورًا عديدة من معاناتهم ومعاناة عائلاتهم وأقاربهم؛ إذ جرت الاستعادة الحيّة لمختلف الأهوال التي تعرّضوا لها، مُظهرةً صور اختراق أبسط الحقوق والقوانين، ومُظهرةً في الآن نفسه أشكالًا من القسوة والتجويع والتخويف بل والترهيب، ومختلف أشكال التنكيل التي تعرّض لها الآدميّون من أبناء مجتمعنا، وذلك دون أن نتحدّث عن المحاكمات غير الشرعية، ومقرّات التعذيب، وأوضاع السجون التي تحوّلت إلى مقابرَ مورست فيها بكثيرٍ من الغطرسة، عملياتُ القتل الخاطف والقتل البطيء...

أصبح بإمكان ضحايا الأمس، أن يقولوا في جلّاديهم ما يرون أنّه الوصف الأكثر مطابقةً لما حدث، وأصبح بإمكان المعنيّين بتاريخ الصراع السياسي في المغرب، أن يحتكموا إلى شهادة الجلّاد وشهادات الضحايا؛ وذلك على الرغم من المسافة الزمنيّة والنفسية والسياسية الحاصلة بين الشهادتين. أمّا جغرافية الاستماع الجديدة، فقد حرص المنظّمون على أن تُنقل من جهات المغرب المختلفة. وقد جرت تسمية كثيرٍ من السجون وأَقْبية التعذيب؛ إذ وصفت دار المقري، ودرب مولاي الشريف، وأقبية تازمامارت، وقلعة مكونة، والسجن المدني في مراكش، والسجن العسكري في القنيطرة، وهَرمُومُّو وعكاشة، والسجن المدني في مكناس.

شارك في حضور جلسات الاستماع للضحايا التي جرت في مدينة الرباط، بعضُ مستشاري الملك محمد السادس، وبعض الوزراء والنوّاب، كما شارك بعض قادة الأحزاب السياسية وبعض مناضليها، وبعض الفاعلين من أطر مؤسّسات المجتمع المدني. أمّا مشهد التقديم المباشر على قنوات التلفزيون والإذاعة، فإنّه لا يبرز في نظرنا، الرسالة السياسية العميقة للحدث؛ فقد كان يعبّر فعلًا عن المظهر المادّي المباشر لتحوّلٍ سياسي يعزّز في تصوّرنا الأمل في الانتقال الديمقراطي، إلا أنّ أبعاده الأكثر عمقًا، تتجاوز الحالة النفسية التي ولّدت في عقول المشاركين والمستمعين ووجدانهم، كما تتجاوز "نداءات الحرية" التي عبّر عنها بعض المتحدّثين، وهم يرسلون خطابهم بطريقةٍ تشخّص رغبتهم في الانعتاق من كلّ مظاهر القهر السياسي.

إنّ أهمية ما حصل في مسلسل "لحظات الاستماع"، يتمثّل في النقاش السياسي الذي يشكّل الامتداد الحيّ لما نحن بصدده، إذ جرى توطين مفاهيم "جبر الضرر" و"الإنصاف"، و"العدالة الانتقالية" و"المصالحة" و"الديمقراطية"، كما جرى الإلحاح على لزوم تجاوز مخلّفات الماضي.

وإذا كان هناك اعتراضٌ على مبدأ عدم ذكر أسماء الجلّادين، أثناء وصف صور التنكيل والتعذيب والاختطاف، بحكم أنّ الهيئة المشرفة على العملية ليست هيئة قضائية، وأنّ بإمكان من يرغب في ذكر أسماء رجالات "أزمنة الرصاص"، أن يلجأ إلى القضاء بوصفه الإطار الملائم لهذا الموضوع، فإنّ أغلب الذين تحدّثوا انطلقوا من أنّ لحظات الاستماع تقدّم فرصةً مواتية لطيّ صفحة الماضي. إنّها لحظةٌ تمكّننا من "إعادة قراءة أشكال الصراع السياسي في المغرب المعاصر"، بهدف تأسيس أفقٍ جديد في العمل السياسي، يتّسم بمطلب تسريع آليّات تدبير ملفّ الإصلاح السياسي الديمقراطي وإجراءاته.

وما يدعِّم هذا الموقف، أنّ بعض التدخّلات تجاوزت مبدأ الاكتفاء بمحاكمة الطغاة الذين عاثوا في المجتمع ظلمًا وفسادًا، إلى مستوى "محاكمة الذات" أيضًا، إذ أشار بعض المتحدّثين من الضحايا إلى أنّ اليسار الماركسي في المغرب في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، لم يكن بدوره يؤمن لا بالديمقراطية ولا بمشروع الإصلاح السياسي المتدرّج. ونجم عن هذا الموقف، أفقٌ جديد في التعامل مع هذه اللحظة، أفق لا يرهن غائيّتها بمحاكمة النظام السياسي وأجهزته القمعية، ولا بمزيدٍ من المطالبة المادية بجبر الخواطر، بل بتأسيس

التجافي المتبادل من أطراف الصراع السياسي، ثمّ استيعابه بتجاوزه، لتهيئة التربة المساعدة لإنجاح مشروع التحوّل الديمقراطي، إذ يمثّل التصالح مع الذات الخطوة المركزية في بناء عقدٍ اجتماعي سياسي يشارك فيه الجميع؛ وذلك اقتداءً بتجاربَ سياسية أخرى، حصلت وتحصل في جهاتٍ عديدة من العالم[٨].

واكب جلسات الاستماع موقفٌ أعلن أصحابه ضرورة ذكر أسماء الجلّادين الأحياء والأموات؛ ذلك أنّه على الرغم من اتّفاق الهيئة مع المتدخّلين على عدم ذكر أسماء الجلّادين في شهاداتهم، لحساباتٍ تتعلّق بالقانون الداخلي المنظّم لعملها ومشروعها في العمل، ظلّ بعض الفاعلين السياسيين يلحّ على الموقف المذكور، إلا أنّني أفترض أنّ أسماء الطغاة كانت متضمّنة في كلمات الضحايا، ووصلت آذان المتابعين؛ حصل ذلك بصورةٍ جليّة، في صور المحاكمة التي أقامها الضحايا للجلّادين.

ذكرت الأسماء كاملة لأنّ المحاسبة كانت أشمل، وقد شَخَّصت أَهوال السجون وآلام العائلات، وَجَعَ الروح أمام جلّاديها بصورهم ومراتبيتهم المختلفة. أمّا الذين كانوا يريدون شخصًا بعينه، أو مؤسّسةً بعينها من مؤسّسات الاستبداد والقهر، فيمكنهم بلوغ ذلك عن طريق المحاكم، وبخاصّة في اللحظة التي تصبح فيها نتائج الحدث الراهن أمرًا تاريخيًّا متحقّقًا، وقادرًا أن يولِّد بدوره معطياتٍ جديدة، وأجهزة جديدة ومؤسّسات جديدة... ولا شكّ في أنّ حصول ما نحن بصدده، يتوقّف على نوعية التعبئة التي سيحقّقها الفاعل السياسي الذي يُصوِّب نَظَره نحو مشروع إكمال خطوات "العدالة الانتقاليّة".

أَثَّر الوضع الخاصّ للهيئة في مختلف أطوار عملها. وسماتُ التردّد والتوافق المحسوب التي طَبَعت أعمالها، تُعدُّ نتائج عادية في وضعٍ مماثل. إنّ المساهمة في إنجاز التحوّل في ظرفية مماثلة لما هي عليه الحال في مجتمعنا، تقتضي كثيرًا من الشجاعة، وتتطلّب كثيرًا من المرونة وبُعد النظر؛ فالتركة الثقيلة لأزمنة الجمر خَرَّبت الضمائر، وأَتلفت الأرواح، وقلّصت فضاءاتِ الحلم والأمل. وفي الخيارات السياسيّة الجديدة، لبعض التيّارات السياسية المعادية لمنطق التاريخ، ما يدعونا إلى عدم التفريط في كلّ من يتحدّث لغة التاريخ والتعاقد والتوافق، والإرادة المجتمعية والأمل... ولهذا السبب، ينبغي أن تكون حساباتنا مع الهيئة وتجربتها في مستوى تعقّد الملفّ الذي أُنِيطَ بها.

٨ كمال عبد اللطيف، **تحولات المغرب السياسي** (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٦)، ص٤٤.

لا نريد أن يُفهم هذا الموقف محاولةً في التسويغ، بل ينبغي أن يُدرج ضمن فهمٍ أبعد لمنطق التاريخ ومقتضياته، في زمنٍ مُحدَّد وضمن سياقٍ تاريخي تؤطّره معطيات محدّدة.

تشمل الحسابات التاريخية الدقيقة مبدأ إعادة قراءة مكاسب التجربة وخيباتها، فلا يمكن التفكير اليوم في مآل الصراع السياسي في المغرب، دون مراعاة المكاسب والثغرات، منجزات التجربة المحلّية ودروس تجارب التاريخ. ولا يمكن العودة إلى التاريخ الذاتي بلغة الزمن الذي تشكّل فيه، فنحن لا نقرأ تجاربنا السياسية بصورةٍ نكتفي فيها باستعادة معطياتها في زمانيتها الخاصّة، بل إنّنا نقرأ ذلك ونستوعبه في سياق معطيات زمنٍ لاحق له[٩].

وبناءً على ما سبق، نشير إلى أنّ الهيئة أنجزت في برمجتها لحلقات الاستماع إلى ضحايا سنوات الجمر والرصاص، ما نعدّه إسهامًا تاريخيًّا في موضوع تحقيق شكلٍ من أشكال تصالح الدولة مع المجتمع ونخبه السياسية. وعلى الرغم ممّا يحمله هذا المنجز من مزايا، فإنّنا على بيّنة أنّ معركة "تفتيت تركة الماضي"، تحتاج إلى مساعٍ ومبادرات عديدة، ليتمكّن الجميع من التدريب على كيفية تحويل مذاق العلقم المرّ، إلى متعة الإحساس المواكب للإرادة السياسية المستوعبة في تقرير الهيئة وأعمالها الرامية إلى صناعة الأمل بأقلّ ما يمكن من الخسارة.

وقد أتاحت النقاشات التي تلت الجلسات المذكورة لمختلف الفاعلين السياسيين وللنخب الحقوقية، ونخب مؤسّسات المجتمع المدني، فرصًا للحوار المساعد في عملية تركيب الحدث المتحقّق في كثيرٍ من أبعاده، الأمر الذي يدعونا إلى القول إنّه آن الأوان بعد كلّ ما جرى خلال نصف قرنٍ كامل من التربّص والتربّص المضادّ بين أطراف المشهد السياسي، أن تملك النخب السياسية المتصارعة في مجتمعنا، فضيلة المواجهة بالواضح، "فضيلة كشف الحساب" بلغة التعاقد التاريخي؛ فكثير من هذه النخب يدرك اليوم بعين العقل صعوبات التاريخ في جريانه الحيّ، وصعوبات مغالبة العوائق التي ركَّبت عقودًا من التاريخ الأسود في قلب تاريخ مجتمعنا السياسي.

تدبير الذاكرة السياسية طريق للمصالحة

رسمت الهيئة لموضوع جلسات الاستماع ثلاثة أهداف هي: حفظ الذاكرة، والتصالح مع زمنٍ مضى، ثمّ بناء ما يمنع تكرار ما حصل،

٩ راجع النقاشات التي أثارتها جلسات الاستماع في ندوة **أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب**، المرجع نفسه، ص ٢٩- ٥٢.

أي تحصين الحاضر والمستقبل من مواصلة الانتهاكات الحقوقية، ودعم مشروع الإصلاح السياسي الديمقراطي. وعلى الرغم من تكامل الأهداف المذكورة وتداخلها، فإنّه يمكن النظر إلى الهدف الثالث، بوصفه الهدف المركزي في مختلف أطوار العملية، بل وفي مختلف مساعي الهيئة.

لا نعدّ تصفية تركة الماضي أمرًا سهلًا، وفي هذا الإطار نحن نرى أنّ تعميقها بالجدل التاريخي الحيّ، يسمح بتحويل كثيرٍ من الأحداث الجارية في مجتمعنا اليوم، إلى أحداثٍ فاصلة في مسيرتنا التاريخية، لعلّنا نتمكّن انطلاقًا منها، من بناء نقط ارتكاز مساعدة في موضوع تجاوز عثرات ماضينا، سواء في المجال السياسي، أو في غيره من المجالات الموصولة بقضايا الشأن العامّ في بلادنا.

نقرأ تجربة الهيئة ومكاسبها، ضمن الأفق الذي سطّرنا في الفقرات السابقة، وفي إطار "مبادرة الصلح والتصالح" التي أعلنتها الدولة، والتزم بها الفاعل السياسي، في مجتمعٍ يروم تحقيق الإصلاح السياسي الديمقراطي. كما نقرأ جوانبَ من منجزاتها وأوجه قصورها، ضمن صيرورة المبادرات التي تبنّت بعض النخب السياسية، مُستهدفةً مطلب التكيّف مع التحوّلات التي عرفها المغرب في العهد الجديد، وعرفها العالم في نهاية القرن الماضي.

وترتّب على ذلك، توجّهٌ سياسي جمع بين السلطة ومعارضيها؛ توجّه اختار أوّلًا، إعادة التوازن إلى الحقل الحقوقي، كحقلٍ للصراع على السلطة. واختار ثانيًا، مواجهة جديدة للحقل السياسي الذي أصبح مع بداية التسعينيات، في حاجةٍ إلى تعاقداتٍ جديدة بين السلطة والنخب، لمواجهة الإكراهات الداخلية والخارجية، في موضوع الإصلاح السياسي الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية العادلة[١٠].

وقد مثّل تصديق الملك محمد السادس في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣ على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإحداث "هيئة الإنصاف والمصالحة"، ما نعدّه تحوّلًا دالًّا، في المقاربة السياسية الرسمية للإشكالية الحقوقية المغربيّة. ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، حصول تحوّلاتٍ أخرى أملتها ضرورة استيعاب التوتّرات التي ما فتئت تعتمل داخل الحقل الحقوقي، وأبرزها نضج مطالب الحركة الحقوقية المتمثّلة في تنظيمها المناظرة الوطنية في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب، في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١، إذ عُدّت المناظرة في نظر العديد من الملاحظين، خطوةً إيجابيّة في مشروع التصالح التاريخي بين الدولة والمجتمع. كما أنّ ردود الفعل النقديّة التي أعقبت توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الصادرة في ٢ نيسان / أبريل ١٩٩٩، عملت على إبراز الطابع الاختزالي الذي ركّب لهيئة التحكيم في المجلس دورًا تعويضيًّا خالصًا.

يترجم ما ذكرنا في الفقرات السابقة، التوجّه التوافقي الذي أصبح يطبع مساحةً مهمّة، من الممارسة السياسية المغربيّة طوال العقد الأوّل من الألفيّة الثالثة. وقد عُدّ قرار تعيين المرحوم إدريس بنزكري المعتقل السياسي السابق، وأوّل رئيس لـ "المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف" رئيسًا لهذه الهيئة، بمنزلة علامة رمزيّة دالّة، في موضوع علاقة الدولة بجيلٍ من الفاعلين السياسيّين (يسار السبعينيات)، ونُظِرَ إليه مؤشّرًا على تحوّلاتٍ مرتقبة في المشهد السياسي المغربي.

سعت الهيئة إلى بناء منظورها لحقيقة ما جرى ويجري في المغرب طوال نصف قرن تقريبًا، بمنهجيةٍ جمعت بين البحث الوثائقي المتمثّل في دراسة السجلّات القضائية والوثائق المرتبطة بها، والتحرّيات الميدانية الموصولة بحالاتٍ خاصّة؛ إذ قام بعض أفراد الهيئة بزياراتٍ ميدانيّة لعائلات أشخاص مجهولي المصير، واستمعوا إلى أقوالهم؛ ليرسموا اعتمادًا عليها وانطلاقًا منها مجمل مطالبهم. ومقابل ذلك، استمعت الهيئة للشهود الذين تربطهم علاقات معيّنة بالضحايا لإضاءة الصورة، عن طريق توسيع دائرة المتحدّثين.

ولم تكتفِ الهيئة بذلك، بل عملت في السياق نفسه على ترتيب زياراتِ مُعَايَنَةٍ لمراكز الاحتجاز. ولم يكن هذا العمل سهلًا؛ ففي موضوع البحث الوثائقي على سبيل المثال، جمعت الهيئة جملةً من المعطيات المتداوَلة، في المصادر المعنيّة بحالات الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة، واطّلعت على بعض أجوبة الأجهزة الأمنيّة، وبعض الوثائق المتوفّرة لدى اللجان الدولية الحقوقية، المعنيّة بموضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لكنّها وهي تقوم بجمع ما سبق، كانت تقف في الوقت نفسه، أمام فراغاتٍ كبيرة وأسئلة لا تجد لها أجوبة.

إنّ محدودية الشهادات وفراغاتِ الأرشيف الوطني، والتعاون المحسوب وغير المتكافئ لبعض الأجهزة المرتبطة بموضوع الانتهاكات، ورفض بعض المسؤولين الحديث مع الهيئة، أو اكتفاءَهم بتقديم أجوبة غير واضحة، ساهم كلّ ذلك، في القول إنّ نتائج البحث كانت تتّجه للاكتفاء بمطلب الإنصاف، وذلك نظرًا لصعوبة بناء الحقيقة. ونعتقد أنّه حصل لأعضاء الهيئة اقتناعٌ جديد، في غمرة عملهم، جعلهم لا يتردّدون في مرادفة الحقيقة بالإنصاف، والإنصاف بالحقيقة.

10 Claude Lefort, "Droits de l'homme et la politiques" , *libre*, no. 7 (1980), p. 68.

حدود تقرير الهيئة النهائي وخلاصاته

- يعدّ التقرير النهائي الذي أنجزته الهيئة، والمركّب من ستّة أجزاء ومئات الصفحات، منجزًا متميّزًا في باب العمل الحقوقي السياسي، في تاريخ المغرب المعاصر[١١]. نتبيّن ذلك بوضوح في ما قدّمه من معطياتٍ في موضوع تجربة الهيئة، وتوصياتها، وكذا مختلف الضمانات المرتبطة بمبدأ عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة التي تعرّض لها عشرات المواطنين، كما تعرّضت لها مناطق وجهات في المملكة خلال نصف قرنٍ من الزمان (١٩٥٦-١٩٩٩)[١٢].
- ننتقل الآن إلى التقرير الذي أنجزته الهيئة، بوصفه يكشف بصورةٍ واضحة، عن مجمل الإجراءات والتدابير التي أقدمت عليها، ويُظهر محصّلة تجربتها بمختلف المنجزات التي تحقّقت، والإخفاقات التي حاصرت برنامجها وتوصياتِها، وبعض ملفّاتها المعقّدة.

> تمكّنت الهيئة من فتح ٨٦١١٦ ملفًا، وقامت بدراستها، كما حاولت اتّخاذ مواقف في موضوعها؛ إذ قرّرت تقديم تعويضٍ لفائدة ٢٨٠١٩ ضحيّة

تمكّنت الهيئة من فتح ٨٦١ ١٦ ملفًّا، وقامت بدراستها، كما حاولت اتّخاذ مواقف في موضوعها؛ إذ قرّرت تقديم تعويضٍ لفائدة ٢٨٠ ١٩ ضحيّة، من بينهم ١٨٩٥ ضحيّة "صدرت لفائدتهم توصيات إضافية تتعلّق بأشكالٍ أخرى من جبر الـضرر. أمّا التعويض غير المـادّي، فأصدرت الهيئة في موضوعه توصياتٍ لفائدة ١٤٩٩ ضحيّة، سبق لهم أن استفادوا من تعويضاتٍ ماليّة، بموجب مقرّرات صادرة عن "هيئة التحكيم المستقلّة للتعويض"[١٣].

وفي خلاصة إجمالية لعمل الهيئة في مجال "جبر الضرر"، نشير إلى أنّ عدد الملفّات المعوّض لها بلغ ١٦٨٦١ ملفًّا. وبلغ عدد الملفّات التي اتُّخذت بشأنها قرارات إيجابية ٩٧٧٩ ملفًّا، أي ما يناهز ٥٨٪. وقد توزّع كما يلي:

- التعويض المالي: ٦٣٥٨ ملفًّا، أي ما يناهز ٣٧,٩٪.
- التعويض المالي المصحوب بجبر باقي الأضرار: ١٨٩٥ ملفًّا، أي ما يناهز ١١,٢٪.
- جبر الأضرار دون تعويضٍ مالي: ١٤٩٩ ملفًّا، أي ما يناهز ٨,٩٪[١٤].

إضافةً إلى كلّ ما سبق، قامت الهيئة بمحاولةٍ أخرى في الاجتهاد الهادف إلى بلورة مجموعةٍ من القرارات الرامية إلى "جبر الضرر الجماعي" المتعلّق بإعادة إدماج المناطق والجهات المهمّشة لفكّ العزلة عنها، وصهرها في بوتقة التنمية. وفي هذا السياق، عملت الهيئة على تنظيم ندواتٍ تحسيسية في مجموعةٍ من المدن المغربية؛ قصد إنشاء منتدى وطني يشتغل بموضوع جبر الضرر. وقد شاركت في فعاليات هذا المنتدى، مجموعةٌ من الجمعيات، إضافةً إلى مجموعةٍ من الخبراء والباحثين من المغرب ومن الخارج، ودون إغفال الإشارة إلى عملها المحدَّد في عقد لقاءاتٍ تشاورية مع السلطات العمومية ومنظّمات المجتمع المدني، في الموضوعات المساعدة في عمليات المساهمة في تصحيح أخطاء الماضي[١٥].

يستوعب تقرير الهيئة الختامي لحظتين مهمّتين؛ لحظة التوصيات الخاصّة بالإصلاحات المؤسّسية المطلوبة، في موضوع تجنّب تكرار الانتهاكات، ولحظة بلورة الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الإفلات من العقاب، والعمل على تنفيذ التوصيات.

وقد جرى التركيز في اللحظة الأولى على مبدأ دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، كما هو متعارَف عليها دوليًّا. وجرى الدفاع عن قرينة البراءة، ومطلب الحقّ في محاكمةٍ عادلة. وقد سطّرت هذه المبادئ في سياق تصوّر الهيئة للإصلاح السياسي[١٦].

ركّزت الهيئة على موضوع الإصلاحات الدستورية، مرتّبةً جملة من التوصيات التي يساهم استيعابها في تعزيز آليّات الممارسة الديمقراطية، كما يساهم في ضمان عدم تكرار تجربة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، أوصت الهيئة بتعزيز مبدأ فصل السلط، وطالبت بلزوم التنصيص الدستوري الصريح على الحرّيات والحقوق الأساسيّة التي يتضمّنها، مثل حريات التنقّل والتعبير والتظاهر، والتنظيم النقابي والسياسي، والتجمّع، والإضراب، وحرّية المراسلات، وحرمة المسكن، واحترام الحياة الشخصية. كما أوصت بتقوية المراقبة الدستورية، بالصورة التي تساهم في تحريم

١١ التقرير الختامي، المرجع نفسه.

١٢ **تقرير عن متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الحصيلة الإجمالية للتحرّيات**، المرجع نفسه، ص ٣٣-٥١.

١٣ في موضوع "جبر الضرر"، انظر **التقرير الختامي**، "الكتاب الثالث إنصاف الضحايا وجبر الضرر"، ص٦٢ – ١١٣.

١٤ راجع تقرير الهيئة وتوصياتها، الكتاب الثالث، "الحقيقة والإنصاف ومقوّمات المصالحة"، ص ٧٤- ١١٣.

١٥ عبد اللطيف، **الإصلاح السياسي في المغرب**، ص ٣٧.

١٦ راجع التوصيات في التقرير الختامي، ص ١١٤-١٢١.

الاختفاء القسري، والاعتقال التعسّفي، والإبادة والجرائم الأخرى ضدّ الإنسانية، أو المخلّة بالكرامة أو المُهينة[١٧].

ودعت الهيئة في اللحظة الثانية من التقرير، المتعلّقة بوضع إستراتيجية وطنية متكاملة مندمجة ومتعدّدة الأطراف، لمناهضة عدم الإفلات من العقاب، إلى وضع سياساتٍ عمومية في قطاعات العدالة والأمن، وحفظ النظام والتربية والتكوين المستمرّ، بمشاركةٍ فاعلة للمجتمع برمّته[١٨]، وذلك استنادًا إلى قواعد القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان، الأمر الذي يستدعي ضرورة ملاءمة التشريع الجنائي والالتزامات الدولية للمغرب وتكييفها مع مقتضيات القواعد المذكورة. كما طالبت الهيئة بلزوم إجراء إصلاحاتٍ في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائيّة، بحكم أنّ الإصلاحات المذكورة ضرورية لتوطيد دعائم دولة القانون[١٩].

يجسّد تقرير الهيئة في نظرنا، منجزًا مهمًّا في باب إغناء مشروع العدالة الانتقالية وتطويره، في المغرب وفي العالم. ونحن لا نبالغ عندما نصفه بالمنجز المهمّ، ذلك أنّ أهمّيته في نظرنا تكمن في كونه يعدّ عنوانًا كبيرًا لخياراتٍ وسياساتٍ ومآزقَ، وهو في الآن نفسه، عنوانٌ لأفقٍ مفتوح على ممكناتٍ عديدة.

ولعلّ الجدل الذي دار وما فتئ يدور حول أعمال الهيئة، وتقريرها وتوصياتها، وما صاحبه من إطلاق مسلسل تنفيذ التوصيات، وأشكال تعثّره إلى يومنا هذا، يضعنا أمام ما يؤشّر في نظرنا، على مناخٍ سياسي لم يعد يجد أيّ حرجٍ، في مواجهة أسئلة الأوضاع السياسية في المغرب بطريقةٍ شفّافة، لا تستبعد الآراء المتناقضة بحكم أنّ مجال تسوية تركة الماضي، لا يُعدّ مجالًا سهلًا ولا بسيطًا، وبخاصّة عندما يحصل في طورٍ انتقالي بين عهدين وملكين، جامعهما الأساس وحدة النظام السياسي، مع درجاتٍ من الاختلاف محسوبة ومرتّبة بعناية.

ومن هنا يأتي إدراكنا أهمّية الجدل النقدي الذي ما فتئ يدور حول حدود أعمال الهيئة ومحدوديتها، وبخاصّة في بعض الملفّات الصعبة، من قبيل ملفّ المهدي بن بركة، وملفّ اعتذار الدولة المباشر عن مجمل الانتهاكات والأضرار التي لحقت الفاعلين وذويهم، في عقود الستينيات والسبعينيات على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من أنّنا نقف اليوم في المغرب، أمام تحوّلاتٍ سياسية أخرى، حصلت بعد انتفاضات حركة ٢٠ فبراير، ساهمت مكاسب الهيئة في حفر مجاري العدالة الانتقالية، وهي مجارٍ نفترض أنّها تستدعي في الراهن السياسي، مزيدًا من مغالبة المصالح الفرديّة واستحضار الهمّ الجماعي؛ ذلك أنّ تعثّر العدالة الانتقالية في صيغتها المغربية، يستدعي كثيرًا من المبادرة والتعبئة السياسية، بهدف استثمار مكاسب مسلسل الإنصاف وولوج دروب الانتقال الديمقراطي الأخرى، الأمر الذي يتطلّب أوّلًا استكمال عملية تفعيل توصيات الهيئة التي لا تزال معلّقة[٢٠].

ملاحظات وأسئلة ختاميّة بشأن مسار العدالة الانتقالية في زمن ما بعد الربيع العربي

هل يمكن الحديث عن نهاية مسلسل العدالة الانتقالية في المغرب اليوم؟

يحقّ لنا أن نتساءل بعد مرور سبع سنوات على إصدار "هيئة الإنصاف والمصالحة" في المغرب تقريرها الختامي المستوعب منجزاتها وتوصياتها، وكذا إخفاقاتها. يحقّ لنا أن نطرح السؤال الذي سطّرنا في مُفتتح هذه الخاتمة.

نجد في ردود الفعل المتداولة في الفضاء السياسي المغربي اليوم، مواقفَ متناقضة من التجربة ومن مآلها، لكنّنا نجد في الوقت نفسه، أنّ هناك ما يشبه الإجماع على أهمية الأدوار التي قامت بها، في مغرب العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، وذلك بجانب أدوارٍ سياسية أخرى عُدّت في عداد المؤشّرات القويّة الدالّة، على التحوّلات السياسية الممهِّدة للانتقال الديمقراطي في بلادنا.

ساهمت التحوّلات التي عرفها المغرب منذ ١٩٩٩ في تقليص حدّة الانتفاضات التي ملأت الشوارع المغربية سنة ٢٠١١؛ إذ استطاعت بعض مكاسب الهيئة، وبعض أوراش الإصلاح في زمن حكومات التناوب التوافقي، أن تُوقِف استمرار الانفجارات في المجتمع المغربي.

يجب ألّا نغفل في هذا السياق أيضًا، الإشارة إلى قدرة النظام السياسي المغربي على التفاعل الإيجابي مع شعارات الاحتجاجات الكبرى المندّدة بالفساد. وقد تجلّى ذلك في إعلان دستورٍ جديد سنة ٢٠١١، كما تجلّى في استيعاب النظام مطالب الشارع، وسعيه إلى تنفيذ بعض توصيات الهيئة ومقترحاتها، في باب الإصلاح الدستوري والمؤسّسي.

١٧ التقرير الختامي، ص ٣٢.

١٨ المرجع نفسه، ص ١٢٣ – ١٢٨.

١٩ المرجع نفسه، ص ١١٩.

٢٠ جريدة **أخبار اليوم** ١٢ فبراير ٢٠١٣.

يَسْهُل في باب النقد، أن نقول إنّها لم تساهم في حلّ كثيرٍ من القضايا الواردة في تقريرها الختامي؛ إذ تستوعب توصياتها جملةً من المعطيات المتعلّقة بكشف الحقيقة في ملفّاتٍ غامضة. وهناك من يؤاخذها على تغييب الحقيقة لحساب الإنصاف والمصالحة، على الرغم من الجهد الذي بُذل لتوضيح مسارها وخياراتها. وهناك أيضًا، من يرى أنّ مقاربتها استندت في الأغلب الأعمّ إلى الجانب الحقوقي، وذلك على الرغم من مختلف السِّجالات التي انخرطت فيها، في موضوع تداخل الحقوقي والسياسي وتفاعلهما في العدالة الانتقالية.

مقابل الانتقادات التي أشرنا إلى البعض منها في الفقرة أعلاه، يشير بعض الباحثين إلى التفاعل الإيجابي الحاصل بين دستور ٢٠١١ وبعض توصيات الهيئة، وبخاصّة في مجال حماية منظومتَي حقوق الإنسان والقانون الدولي، إضافةً إلى تأكيده على سموّ الشرعية الدستورية، إذ ينزع إلى دسترة مبدأ فصل السلط وتوازنها ودسترة المؤسّسات إلخ... الأمر الذي يوضح نوعية منجزاتها[٢١]. صحيح أنّ المكاسب المذكورة تندرج ضمن الدستور المؤطّر اليوم للمشهد السياسي، وأنّ بنوده لا تزال في حاجةٍ إلى إجراءاتٍ تنظيمية عديدة، إلا أنّ كلّ ما سبق، يؤشّر في نظرنا على خياراتٍ سياسية محدَّدة ساهمت الهيئة إلى جانب عواملَ أخرى، في التمهيد لها.

إنّ مجمل المؤاخذات التي ذكرنا، ومختلف المعارك السجاليّة التي واكبتها، ساهمت في إطلاق جدلٍ سياسي مهمّ، في موضوع التمهيد لإسناد التحوّل السياسي الحاصل في مجتمعنا. لكن كلّ هذا، لا يعفينا من الحديث عن منجزات الهيئة الكبرى، في مجال التهيئة والتمهيد لإعلان تصفية بقايا الاستبداد والطغيان وسنوات الجمر في المغرب. إنّه لا يعفينا من التأكيد مرّةً أخرى على قوّة الأمل الذي شخصته الهيئة، وهي تباشر عملًا شاقًّا في إطار استمرارية نظامٍ سياسي بعينه؛ فقد بنت في سنواتٍ قليلة خطواتٍ لا يمكن إنكار أهمّيتها، في التحوّلات السياسية التي يعرفها المغرب اليوم.

لا تقاس مآلات تجارب مماثلة بما يترتّب عليها من إصلاحاتٍ سياسية فقط، بل تقاس كذلك بما تتيحه من محاولاتٍ في ردّ الاعتبار للعمل السياسي وللسياسة كفضاءٍ للصراع الديمقراطي.

ولعلّ في كثير ممّا تحقّق عن طريق الهيئة المذكورة خلال السنوات الماضية، ما يتيح لنا التأكيد أنّ فترات التحوّل والانتقال في التاريخ، تتطلّب مواصلة الجهد وتنويعه؛ قصد مزيدٍ من محاصرة الجيوب المحافظة، والتي يهمّها أن توقف مسلسل التحوّل والإصلاح.

وإذا كنّا نتابع اليوم، في بعض أعمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما يعيد النظر في كيفيات مواصلة متابعة تنفيذ توصيات الهيئة، فإنّ ما يمكن أن نستنتجه من ذلك، هو صعوبة الحديث عن نهايةٍ محتملة لمهمّتها، إذ عقد المجلس المذكور مؤخّرًا ملتقًى دوليًّا عن العدالة الانتقالية، عاد فيه إلى توصيات الهيئة متسائلًا عن مواقفها وإكراهاتها، وساعيًا إلى تفعيل بعض توصياتها. وهو ما يفيد بأنّ الصراع السياسي في التاريخ لا يتوقّف، بل يتّخذ أشكالًا جديدة ومظاهرَ متعدّدة، الأمر الذي يستدعي تنويع جهد المواجهة، بل تطوير هذا الجهد ضمن إطار حماية المكاسب، ومجابهة الإشكالات مجدّدًا.

ولعلّ ما حصل في انتفاضات شباب ٢٠ فبراير سنة ٢٠١١، ما يدفع إلى بناء تدابيرَ وإجراءاتٍ جديدة؛ من أجل جبهاتٍ أخرى للعمل، حمايةً لمطلب العدالة الانتقالية، وحمايةً للتطلّعات الرامية إلى مزيدٍ من تطوير تدابير الإصلاح السياسي الديمقراطي في المغرب.

٢١ امحمد المالكي، "العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب"، ورقة مرقونة قدمت في **الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح**، بيروت، ٢٠-٢٢ أبريل ٢٠١٢.

توفيق عبد الصادق*

مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا

تهدف هذه الدراسة إلى مواكبة الجدل الدائر في الدراسات والأبحاث المهتمة بالأسباب الكامنة وراء تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا، ونجاح السياسة الخارجية للعملاق الآسيوي الصاعد في القارة الغنية بالثروات. ووجدت الدراسة أنه على الرغم من التقدم الكبير على المستوى الجيو-اقتصادي في القارة الأفريقية، فإنّ السياسة الخارجية ما زالت بعيدة في جعل الصين اللاعب الذي له الكلمة العليا في الساحة الأفريقية بشأن التأثير السياسي في الأنظمة السياسية الأفريقية. أما الدول الأفريقية فعليها أن تواجه التحديات العالمية وتأخذ على عاتقها مهمة الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال تبني منظور جامع للأمن والتنمية، وتحمّل المسؤولية التاريخية للدفاع عن استقلالها وكرامتها بما يحقق لها شعار "أفريقيا للأفريقيين" ويجعل ثروات القارة الغنية ومواردها تعود بالنفع عليهم جميعًا.

* أكاديمي مغربي متخصص في العلوم السياسيّة.

مقدمة

تزايدت أهمية حضور الصين في القارة الأفريقية، حتى صارت الشريك التجاري الثاني لدول القارة مع نهاية عام ٢٠١٠. فمنذ وصول الرئيس الصيني السابق هو جينتاو إلى السلطة عام ٢٠٠٣، تسارعت وتيرة الحضور الصيني المكثف في أفريقيا، ليتفاجأ العالم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ بانعقاد قمة صينية - أفريقية في بكين، حضرها ٤٨ زعيمًا أفريقيًا؛ ولتكون بمنزلة الإعلان المباشر لما بات يعرف بالظاهرة الصينية في أفريقيا، وتصبح من أهم الموضوعات الدراسية للخبراء والباحثين لا سيما في الدول الغربية، كما شكلت النقطة الأهم في جدول أعمال رجال السياسة والدبلوماسية في عدد من عواصم العالم.

تهدف هذه الدراسة إلى مواكبة الجدل الدائر في الدراسات والأبحاث المهتمة بالأسباب الكامنة وراء تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا، ونجاح السياسة الخارجية للعملاق الآسيوي الصاعد في القارة الغنية بالثروات. كما تهدف إلى عرض هذا الموضوع أمام صانعي القرار السياسي والدبلوماسي في دول المغرب العربي، بهدف التنبه لهذا اللاعب المهم في الساحتين الإقليمية والدولية.

فإذا كانت السياسات الخارجية لدول المغرب العربي تتميز بكونها تتحرك في إطار جغرافي محدود يتمثل في علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، فهذا لم يعد كافيًا لتحقيق المصالح الحيوية لتلك الدول، بل يتعين عليها اليوم تكييف سياساتها وسلم أولوياتها بشكل مستمر ليتوافق مع التحولات التي فرضتها المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم، وليتماشى مع توسّع جغرافية المصالح.

وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هي مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا؟ وكيف استطاعت الصين النجاح في تقديم نفسها كحليف للبلدان الأفريقية وكنموذج للتنمية؟

إنّ الاهتمام الصيني بأفريقيا ليس حديث العهد، لكون العلاقة الصينية - الأفريقية قديمة وترجع بدايتها إلى الخمسينيات من القرن الماضي؛ فمنذ مؤتمر باندونغ بأندونيسيا للدول الأفرو-آسيوية عام ١٩٥٥، الذي عقد في ظل المناخ التحرري للبلدان الآسيوية والأفريقية من نير الاستعمار، بدأت جمهورية الصين الشعبية تعبِّر عن مكانة أفريقيا في سياستها الخارجية، ويرجع ذلك للالتقاء الموضوعي للصين بعد الثورة الشيوعية مع حركات التحرر الأفريقية في مواجهة الإمبريالية من جهة، وتقديم الصين نفسها كدولة نامية تختلف من حيث التوجهات والأهداف مع شريكها الأيديولوجي الاتحاد السوفيتي سابقًا من جهة ثانية.

وقد جسّدت الصين الشعبية هذه السياسة على مستوى الممارسة السياسية، فقدّمت الدعم للحركات التحررية، مثل حركة "يونيتا"UNITA بأنغولا، وكانت الدولة الأولى من غير البلدان العربية التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام ١٩٥٨، كما قامت ببناء أطول خط للسكك الحديدية ربط بين العاصمتين الزامبية والتنزانية[١].

> وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هي مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا؟ وكيف استطاعت الصين النجاح في تقديم نفسها كحليف للبلدان الأفريقية وكنموذج للتنمية؟

ويمكن القول إنّ مرحلة جديدة في سياسة الصين الخارجية بدأت بعد وفاة الزعيم ماو تسي تونغ ووصول دينغ هسياو بينغ إلى السلطة عام ١٩٧٨، وما أحدثه هذا الزعيم من قفزة نوعية في السياستين الداخلية والخارجية الصينية؛ إذ شكل نهجه الاقتصادي المستند إلى فلسفة الانفتاح الخارجي - أو ما سمّاه "اشتراكية السوق" إلى جانب نظرية "العوالم الثلاثة"، أو كما عبّر عنها عالم الجيوبوليتيك الفرنسي يفيس لاكوست بـ "الرأسمالية الفريدة"؛ أي اقتصاد رأسمالي بقيادة شيوعية - الإطار الموجِّه في عملية البناء الإستراتيجي للسياسة الخارجية، بهدف إيجاد دور أساسي للصين في ميزان تفاعلات القوى العالمية.

وبحسب الباحث الفرنسي فاليري باون في مركز تيو سيديد بجامعة باريس، فقد بنيت إستراتيجية القيادة الصينية على العمل لبناء اقتصاد قوي، وهنا برزت الرغبة الصينية في البحث عن دعائم هذا الاقتصاد والمتمثلة في قطاع الطاقة والمواد الأولية إلى جانب البحث العلمي من خلال إنشاء الجامعات والمدارس العليا[٢].

وإذا نظرنا إلى التحليلات والدراسات الإستراتيجية المرتبطة بالمكانة التي تحتلها أفريقيا في ساحة التنافس والصراع الجيوسياسي للقوى

1 François la Fargue, "La chine une puissance Africaine," *Perspectives chinoises*, no. 90 (Juillet – Août 2005), p. 2.

2 Valérie Paone, "L'influence de la chine en Afrique, une Alternative au poste colonialisme?" *Afrique Contemporaine*, p. 319, at: http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/20_Paone.pdf

الدولية، يمكن للباحث الاستعانة بنماذج جديدة للعلوم الاجتماعية بهدف التفسير؛ كالجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية وتحديد المواقع. كما يتعين في هذا السياق النظر إلى دور أفريقيا في الفضاء العالمي؛ أي في الاقتصاد والدبلوماسية والتوازنات الجيوسياسية في العالم؛ فالقارة تشكل خزانًا كبيرًا للمواد الخام ومنها النفط والغاز[٣]، والصين تستهلك حسب إحصاءات عام ٢٠١٠ نسبة ٣٠٪ من الإنتاج الأفريقي من النفط[٤]، كما أنّ أفريقيا تشكل سوقًا واعدة للتسويق، فهي تضم نحو مليار نسمة، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي ١,٤ مليار نسمة بحلول ٢٠٣٠[٥].

وإذا استندنا إلى الدراسات الجيوسياسية، فإنّ أفريقيا كانت حاضرة في كتابات الجيل الأول في هذا الحقل العلمي مع البريطاني هالفورد ماكيندر في إطار نظرية "الجزيرة العالمية" التي تتكون من القارات الثلاثة (أفريقيا وأوروبا وآسيا). أما الأميركي نيكولاس سبيكمان فقد نظر إلى أفريقيا وأستراليا كقارتين ساحليتين؛ إذ تتصل أفريقيا بالسواحل الجنوبية الغربية لأوراسيا عن طريق البحر الأبيض المتوسط[٦]. أما الصين، فهي في طريقها إلى أن تصبح مركز العالم الجديد ليس اقتصاديًا وحسب، ولكن سياسيًا وإستراتيجيًا أيضًا.[٧]

وبالنظر إلى متغيرات دراسة قوة الدول في النظام السياسي للعلاقات الدولية للقرن الحالي الذي تزداد فيه العلاقات المتبادلة، سيجري قياس قوة أي دولة بناء على ثقلها النوعي في ساحة التأثير الدولية، فقيمة الدولة الحقيقية ليس في قوتها الفعلية داخل محيطها وحسب، بل أيضًا في التأثير الاقتصادي والسياسي، إضافة للتأثير الدبلوماسي والثقافي خارجيًا.

وعند النظر إلى التحولات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي، وتوزيع الموارد الجيو-اقتصادية في المناطق الجغرافية، نجد المفكر الإستراتيجي ومنظّر السياسة الخارجية التركية، وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو، يقول "إنّ القرن الواحد والعشرين مرشح لأن يكون قرنًا آسيويًا في بدايته، وأفريقيًا في نهايته"[٨].

كل هذه المعطيات والمتغيرات التي أشرنا إليها ستشكل الإطار الموضوعي والمنهجي للدراسة، والتي تتكون من ثلاثة محاور رئيسة، بالإضافة إلى الخاتمة.

الشراكة الاقتصادية وهيمنة الطاقة

جاءت العودة الصينية إلى أفريقيا في إطار النظرة الإستراتيجية للقيادة الصينية في التعامل مع الخارج، والتي بدأت منذ التسعينيات من القرن الماضي، كمرحلة ثالثة في مسلسل الإصلاحات؛ إذ ربطت بين التنمية الداخلية والانفتاح الخارجي والانخراط في الاقتصاد العالمي. فقد سعت القيادة الصينية خلال هذه المرحلة إلى الانضمام للمنظمات الدولية الاقتصادية، فدخلت في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١؛ بهدف تدعيم تجارتها الخارجية وتوفير حاجاتها من الطاقة[٩].

هذه النظرة الإستراتيجية محكومة بمتغيرات البنية الدولية من ناحية، وبالأولويات الملحة في السياسة الخارجية الصينية من ناحية أخرى. فبكين تطرح نموذجًا للشراكة وفق شعار "المشاركة في الحصول على المكاسب" (ربح - ربح win-win)، وهو معارض بشكل مباشر للنموذجين الغربي والياباني.

فالصين حسب فاليري نيكي تقدم نموذجًا للتنمية يعد فعالًا وبراغماتيًا ومخصصًا حسب المقاس للبلدان الأفريقية، وقوامه الفصل بين الأهداف الاقتصادية والإصلاح السياسي؛ فهي التي لم تعرف الديمقراطية حسب الفهم الغربي، نجحت في صناعة مجتمع أخرج ملايين الصينيين من الفقر المدقع، وهو ما شكّل عامل جذب ورغبة للنخبة الأفريقية في التعامل مع هذا النموذج[١٠]. وعلى الرغم من سلوك الصين لمسار التحول إلى قوة كبرى، فما زالت تعتبر نفسها زعيمة الدول النامية، فهي تقول دائمًا في طرحها الإستراتيجي للشراكة مع القارة: إنّ أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان النامية، وإنّ الصين هي أكبر بلدان العالم النامية على الإطلاق[١١].

---

3 François la Fargue, "États-Unis, Inde, chine: Rivalité pétrolières en Afrique," *Afrique Contemporaine*, no. 216 (2005).

4 Djibril Diop, *La ruée des chinois vers l'Afrique: entre amour et désamour* (Québec: université de montérial, 2010).

٥ هارون باه، "دول غرب أفريقيا في ميزان الجيوبوليتيك"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمّقة، كلية الحقوق في سلا بالمغرب، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٤٢.

٦ المرجع نفسه، ص ١٢.

7 Yves la Coste, "La chine change l'ordre du monde," *Hérodote*, no. 125 (second trimestre 2007).

٨ أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت/الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون - مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٢٤٤.

9 Thierry Sanjuan, "comprendre la chine contemporaine par les mots des science sociales," *Hérodote*, no. 125 (second trimestre 2007), pp. 7- 8.

10 Valérie Niquet, "la stratégie Africaine de la chine, pékin et de reteur en Afrique," *Politique étrangère*, no. 2 (2006), p. 364 .

11 He Wenping, "The Balancing Act of China's Africa Policy," *China Security*, vol. 3, no. 3 (Summer 2007), p. 27.

وقد نشرت الحكومة الصينية لأول مرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، تقريرًا يسمى "الكتاب الأبيض"؛ فسّرت فيه سياستها في أفريقيا. وقد شدّد التقرير على مسألة "أنّ الصين تسعى لإقامة نوع من الشراكة الإستراتيجية مع القارة، قائمة على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي انسجامًا مع شعار ربح – ربح"[١٢].

ومن أهم المبادئ والأهداف التي جاءت بها الوثيقة انسجامًا مع شعارها المتعلق بالعلاقة الصينية - الأفريقية، وفي ما يتعلق بأهمية الشراكة الاقتصادية، التأكيد على[١٣]:

> فالصين حسب فاليري نيكي تقدم نموذجًا للتنمية يعد فعالًا وبراغماتيًا ومخصصًا حسب المقاس للبلدان الأفريقية، وقوامه الفصل بين الأهداف الاقتصادية والإصلاح

المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك من خلال التأييد والدعم الصيني للدول الأفريقية في مجال التنمية الاقتصادية، وإقامة تعاون متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المشتركة.

التعلّم المشترك والسعي لتحقيق التنمية المشتركة من خلال الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، ودعم الصين للدول الأفريقية في بناء قدراتها، والعمل على استكشاف طرق التنمية المستدامة.

فالأولية بالنسبة إلى الشراكة الجديدة تتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما قد عبّر عنه العديد من القادة والمسؤولين الصينيين والأفارقة؛ ففي تصريح لمديرة قسم الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية في بكين، هي ويننغ بين، قالت "نحن في الصين لا نؤمن بأنّ حقوق الإنسان يجب أن تسمو على السيادة ... لنا رأينا المختلف في هذا الأمر وتشاطرنا الدول الأفريقية هذا"[١٤]. أما وزير الخارجية الصيني السابق زهو وين زهونغ فقد كان أكثر وضوحًا عندما قال "إنّ التعامل مع أفريقيا يتعلق بالجوانب العملية وليس حقوق الإنسان؛ فالتجارة تجارة، وإنّ بكين لا تتدخل في الشؤون الداخلية، فهي تحاول الفصل بين التجارة والسياسة"[١٥].

وقد وجد القادة الأفارقة في الاستثمارات والمساعدات الصينية الفرصة الاقتصادية للتنمية وبناء البنية التحتية، التي تخلت عنها المؤسسات المالية الدولية، عبر وضعها لـشروط متعلقة بسياسة الحكامة والشفافية الدولية وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي لا تجد القبول عند بعض القادة الأفارقة الذين يرون فيها مجرد تبريرات لاستغلال القارة، أو لا تدخل ضمن الأولويات السياسية، كما عبّر عن ذلك مستشار الرئيس الكونغولي سيرج موبولي؛ إذ قال: "الصينيون عرضوا علينا أشياء واقعية، والغربيون عرضوا قيمًا بلا أثر"، ويضيف "ما معنى الشفافية والحكامة لأشخاص لا يملكون الكهرباء وليس لديهم نقل، الديمقراطية لا تطعم"[١٦].

فحسب هذا الفهم، هناك حاجة متبادلة للطرفين؛ فالاقتصاد الصيني الذي ينمو بمعدلات متسارعة بات في حاجة متزايدة لموارد الطاقة والمعادن والمواد الخام، وهو ما يجده في قارة تضم احتياطات مهمة من الطاقة العالمية (نحو ٩,٤٪ من النفط، و٨٪ من الغاز الطبيعي). فالنفط الأفريقي يشكل ٦٠٪ من واردات الصين من القارة، فهي تستورد ٦٠٪ من إنتاج السودان وربع إنتاج أنغولا، كما أنّ الصين تسعى لإيجاد موقع متميز في خليج غينيا (نيجيريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، الغابون، الكاميرون) الغني بالنفط[١٧]، إضافة إلى أنّ أفريقيا هي القارة الأغنى باحتياطات المعادن المختلفة في العالم (٨٠٪ من البلاتين، ونحو ٤٠٪ من الألماس، و٢٠٪ من الذهب، و٢٠٪ من الكوبالت)، وهي التي تمتلك ثروة زراعية وحيوانية وسمكية ضخمة. وتحتاج الصين أيضًا إلى أفريقيا بوصفها سوقًا لمنتجاتها، استنادًا إلى أنّ الاقتصاد الصيني هو بالأساس اقتصاد موجه للتصدير ويحتاج إلى أسواق واسعة وكبيرة لتسويق منتجاته المتنوعة[١٨].

12 Jean-Raphaël Chaponnière, "L'aide chinoise à l'Afrique: origines, modalités et enjeux," *L'économie politique*, no. 38 (Avril 2008), p. 11.

١٣ حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقة الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟" **كراسات إستراتيجية**، العدد ١٧٢ (القاهرة: شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

١٤ أيان تايلور، "دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا"، **دراسات عالمية**، العدد٦٣ (أبوظبي: ٢٠٠٧)، ص ١٠.

١٥ بدر حسن الشافعي، "الاهتمام الصيني بأفريقيا: الأسباب .. الآليات .. التحديات"، **آفاق أفريقية**، العدد ٣٠ (القاهرة: ٢٠٠٩).

16 Serge Michel et Michel Beuret, *La China Afrique pékin à la conquête du continent noir* (Paris: Bernard Grasset, 2008), p. 13.

17 Niquet, pp. 367-368

١٨ إسماعيل خيرت، "التعاون الصيني الأفريقي: مرحلة الازدهار وجني الثمار"، **آفاق أفريقية**، العدد ٣٠ (القاهرة: ٢٠٠٩).

الجدول (١)
الشركاء التجاريون الخمسة الأوائل للصين في أفريقيا حسب الصادرات والواردات لعام ٢٠١٠

الصادرات	٪	الواردات	٪
جنوب أفريقيا	٢٠	أنغولا	٣٣
مصر	١٢	جنوب أفريقيا	١٩
نيجيريا	١٠	السودان	١٣
الجزائر	٧	جمهورية الكونغو	٨
المغرب	٦	غينيا الاستوائية	٦

المصدر:
Raphael Kaplinsky et Masuma Farooki, *La coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement nouveaux et émergents: option pour le dévelopement de l'Afrique* (New York: Rapport, réalisé pour bureau du coseiller spécial pour l'Afrique en Nation Unies, 2010), p. 51.

أما أفريقيا، فتحتاج إلى الأمـوال والاستثمارات ونقل الخبرات والتكنولوجيا؛ لمساعدتها في التنمية وإخراج الملايين من سكانها من براثن الفقر، وهو ما وجدته لدى الصينيين الذين يفاخرون برقم قياسي في حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي، البالغ ٣,٠٤٤٧ تريليونات دولار في نهاية آذار/ مارس ٢٠١١، وفق ما أعلنه بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)[١٩]، وبخاصة بعد تخلي القوى الاستعمارية السابقة والمؤسسات المالية وانسحابها من أفريقيا، نتيجة تراجع سياسة الاستقطاب الغربية السوفيتية أثناء عقود الحرب الباردة[٢٠].

أولًا: التجارة البينية

تضاعفت المبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا ٥٠ مرة منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٥؛ إذ ناهزت نحو ٤٠ مليار دولار، ومثلت نسبة ٢,٥٪ من حجم التجارة الخارجية للصين. انطلق هذا الارتفاع بشكل كبير بعد انعقاد المنتدى الأول للتعاون الصيني - الأفريقي ببكين في عام ٢٠٠٠؛ ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الشريكين بنسبة ٨٠٪، نظرًا للطلب المرتفع للصين على النفط والمواد الأولية خاصة المعادن والقطن[٢١]. وفي عام ٢٠١٠، قالت بكين إنّ حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بلغ ١١٤,٨ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٣,٥٪[٢٢]. هذه الأرقام والمؤشرات جعلت من موضوع العلاقة الصينية - الأفريقية يتصدر اهتمام الصحف الغربية وتحليلات علماء الاقتصاد والعلاقات الدولية، ولا سيما بعد أن تجاوزت الصين فرنسا كقوة ذات نفوذ كبير في أفريقيا واحتلت المرتبة الثانية كشريك تجاري بعد الولايات المتحدة الأميركية مع القارة[٢٣].

هذا التطور الكبير في حجم التجارة جعل بكين تصبح الشريك التجاري للعديد من البلدان الأفريقية[٢٤]، وهذا ما يوضحه الجدول (١).

ثانيًا: الاستثمارات

أمام الفرص الاستثمارية التي تتوافر في أفريقيا، رجّح البنك الدولي عام ٢٠١١ أن تدفع الأجور المتزايدة للعمالة في الصين شركات الإنتاج الصناعي الخفيف الصينية إلى الذهاب إلى أفريقيا حاملة معها ما بين ٨٣ إلى ٨٥ مليون فرصة عمل في السنوات الثلاث إلى الخمس التالية. ومن جانبها قالت أوبيجلا ازاكوسل، نائبة رئيس البنك الدولي في أفريقيا، "أنّ النجاح الاقتصادي للصين وحاجاته المتزايدة للمواد الأولية ساعد في نمو الاقتصاد الأفريقي"[٢٥]. وكان صندوق النقد الدولي قدّر نسبة نمو الاقتصاد الأفريقي قبل الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ بـ ٦٪، وهي النسبة الأكثر ارتفاعًا منذ نحو

19 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B75DEE23-0E33-40DB-BF97-B1BD464C897D.htm

20 Marc Aicardi de Saint–Paul, "Les Relation Taiwan–Afrique: Entre continuité et rupture," *Géostratégique* no. 25, p. 267, at: http://www.youscribe.com/catalogue/presentations/les-relations-taiwan-afrique-entre-continuite-et-rupture-marc-379198

21 Jiang ye Wang et Abdoulay bio Tchané, "Afrique – Chine des liens," *Finance et Développement* (mars 2008), p. 114.

٢٢ جريدة **أخبار اليوم** المغربية، العدد ٤٩٠، ٢٠١١/٧/٧.

23 Michel et Beuret, p. 13.

24 La Fargue, "La chine une puissance Africaine," p. 7.

٢٥ جريدة **أخبار اليوم**.

٣٠ عامًا؛ إذ أرجع هذه النسبة للديناميكية التي وفرتها الاستثمارات الصينية لاقتصاد القارة[٢٦].

والملاحظ أنّ بكين تركز استثماراتها ومساعداتها على الدول الغنية بالثروات، وبخاصة النفط والمعادن، وهذه أهم الاتفاقيات النفطية التي أبرمتها الشركات الصينية مع تلك الدول للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨[٢٧]:

٢٠٠٢: وقعت شركة النفط والغاز الصينية SINOPEC عقدًا بقيمة ٥٢٥ مليون دولار لتطوير حقول زار زاتين في الجزائر.

٢٠٠٣: قامت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC بشراء عدد من مصافي النفط الجزائرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، كما وقعت على صفقة تقوم بمقتضاها بأعمال التنقيب عن النفط في منطقتين مهمتين.

٢٠٠٣: قامت شركة بتروتشاينا PetroChina بتوقيع عقد مع شركة هيدروجين كاربايد Hydrogen Carbide الجزائرية لتطوير بعض حقول النفط وإنشاء مصفاة لتكريره.

٢٠٠٤: وقعت شركة توتال غابون Total Gabon عقدًا مع شركة النفط والغاز الصينية تحصل الصين بمقتضاه على النفط الغابوني.

٢٠٠٥: منحت الصين الحكومة الأنغولية قرضًا بقيمة ملياري دولار مقابل الحصول على صفقات نفطية، وقد أضافت الصين مليارًا ثالثًا في آذار/ مارس ٢٠٠٦ .

٢٠٠٥: وقعت شركة بتروتشاينا عقدًا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار مع شركة البترول الوطنية النيجيرية مقابل الحصول على النفط الخام بمعدل ٣٠ ألف برميل يوميًا تصدَّر إلى الصين.

٢٠٠٦: وافقت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC على شراء ٤٥٪ من حقوق استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي النيجيرية بقيمة ٢,٧ مليار دولار.

٢٠٠٦: أُعلن عن صفقة للتنقيب عن النفط في كينيا بحيث يجري السماح للمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري بالتنقيب في ست مناطق تغطي مساحة ٤٤٥٠٠ ميل مربع شمالي البلاد وجنوبها.

٢٠٠٦: حصلت الصين على صفقة بقيمة أربعة مليارات دولار للحصول على تراخيص حفر وتنقيب في نيجيريا.

٢٠٠٦: حصلت شركة النفط والغاز الصينية على ٤٠٪ من حقول النفط في المنطقة رقم ١٨ الغنية في أنغولا، بعد موافقتها على منح الحكومة الأنغولية علاوة توقيع بقيمة ١,١ مليار دولار، وذلك إضافة إلى إجمالي قيمة الاستثمار المعلن عنه والتي تزيد على ١,٤ مليار دولار.

٢٠٠٦: وقعت الشركات الصينية على عقود للتنقيب عن النفط واستغلاله في الكونغو برازفيل، كما أنها بدأت اسكتشاف النفط في شمال ناميبيا.

٢٠٠٨: بدأت شركة نفط صينية بأعمال التنقيب في غرب أثيوبيا، كما تحاول الشركات الصينية تأسيس شراكة من أجل استغلال احتياطات النفط في جزيرة مدغشقر.

٢٠٠٨: عقدت شركة النفط الوطنية الصينية اتفاقًا مع حكومة النيجر لاستغلال حقول نفطية في منطقة أغادم، وبناء ٢٠٠٠ كيلومتر من أنابيب النفط.

ويقول مسؤولو المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إنّ حجم الاستثمارات الصينية في الواقع أكثر بكثير مما تصرح به السلطات والمؤسسات الحكومية الصينية، على الرغم من الضغوط والمطالب التي تتعرض لها الصين للكشف عن سياساتها وبرامجها وخططها الاقتصادية والسياسية في أفريقيا[٢٨].

وكدليل على الشراكة ذات النفع المتبادل، كرد على بعض الانتقادات الموجهة لبكين بتوجيه الاستثمارات إلى دول غنية بالثروات، وتشجيعها على الفساد الاقتصادي والسياسي مع حكومات مثل أنغولا والسودان وزيمبابوي وهي الدول المقربة من بكين، تقدِّم الصين إحصاءات لحجم المشاريع التي أنجزتها للنهوض بالبنية التحتية سواء بشكل مباشر كاستثمارات أو عن طريق منحها لقروض بفائدة منخفضة ولمدة طويلة الأجل، لتشمل هذه المساعدات دولًا أخرى فقيرة نسبيًا من حيث الثروات، عبر إعفائها من الديون أو منح منتجاتها التجارية امتيازات جمركية وفق قانون "صفر تعريفة"[٢٩].

ففي إحصاءات عام ٢٠٠٧، قالت بكين إنّ بنك الصادرات والواردات الحكومي الصيني EXIM قدّم ١٢ مليار دولار لتنمية قطاع البنية

26 *Evaluation des engagements de la chine en Afrique dans le cadre du FOCAC et cartographie de perspectives* (Centre d'études chinoises, Université de Stellenbosch, 2010), p. 228, at: http://www.ccs.org.za/wp-content/uploads/2010/03/FRENCH-Evaluating-Chinas-FOCAC-commitments-to-Africa-2010.pdf

٢٧ عبد الرحمن؛ وانظر أيضًا تايلور، ص ١٦-١٧؛ وكذلك:
Tanguy Strye de Swilande, *Offensive Chinoise en Afrique* (Louvain: université catholique de louvain, Avril 2009), p. 16.

٢٨ رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد"، **السياسة الدولية**، العدد ١٧٣ (القاهرة: تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣٣.

29 Wenping, p. 24.

التحتية في أفريقيا[٣٠]. ووقعت الصين ٤٨ اتفاقية لتقديم مساعدات لـ ٢٢ بلدًا أفريقيًا ابتداءً من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩، كما أنّ عام ٢٠٠٩ عرف نسبة زيادة في المساعدات بلغت ٢٠٠٪؛ فبكين على الرغم من الأزمة المالية التي هزت العالم عام ٢٠٠٨، ما فتئت تؤكد التزامها بمواصلة أجندتها الاستثمارية ومساعدة القارة؛ فخلال انعقاد قمة العشرين G20 في لندن عام ٢٠٠٩، صرح الرئيس الصيني السابق قائلًا: "إنّ بلاده ستحافظ على مستوى استثماراتها ومساعداتها للقارة بل إنها ستتضاعف"[٣١].

إنّ سياسة بكين الأفريقية تعمل بمبدأ "الدولة غير الحليفة يجب أن تبقى صديقة"، وهي إستراتيجية طويلة الأمد لإزاحة القوى الكبرى عن المنافسة في القارة وباقي مناطق العالم، فقديمًا قال المفكر الإستراتيجي الصيني صن تسو "ليس صحيحًا أنّ المعارك تكسب أو تخسر لحظة المواجهة، ففي حقيقة الأمر تحسم المعارك فوزًا أو خسارة قبل خوضها"[٣٢].

الرؤية السياسية المشتركة ومحورية موضوع تايوان

فسّرت الحكومة الصينية في تقرير "الكتاب الأبيض" السياسة الصينية في أفريقيا؛ فقد شدّد هذا التقرير على مسألة كون الصين تسعى لإقامة نوع من الشراكة الإستراتيجية مع القارة، قائمة على المساواة والثقة المتبادلة على المستوى السياسي، وهو ما عبّر عنه الرئيس السابق جيانغ زيمين في شرحه للسياسة الخارجية في أفريقيا أثناء انعقاد "المنتدى الأول للتعاون الصيني الأفريقي" عام ٢٠٠٠[٣٣]؛ فالصين تدعم جهود الدول الأفريقية بشأن اختيار طبيعة النظام السياسي وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع الظروف الوطنية، انسجامًا مع المبادئ التي رفعتها الصين في علاقتها مع أفريقيا وعلاقات الجنوب – الجنوب القائمة على مبدأ "التنمية والسلام الدولي"، وهذه سياسة تناقض سياسة الدول الكبرى القديمة والجديدة في أفريقيا[٣٤].

30 de Swilande, p. 20.

31 Nola Nouck Lucien, "China's Promises to Africa," pp. 367-369, at: http://www.academicjournals.org/ajpsir/pdf/pdf2011/July/Lucien.pdf

٣٢ حنان قنديل، "الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة"، **السياسة الدولية**، العدد ١٧٣ (القاهرة: تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ٨٤.

33 Niquet, p. 363.

34 Antoine Kernen, "Les stratégies chinoises en Afrique: du pétrole aux bassines en plastique," *Politique africaine*, no. 105 (Mars 2007).

وقد أشار فاليري نيكي إلى أنّ الصين تتعامل في علاقاتها الأفريقية بصفتها دولة قائدة للدول النامية إلى جانب كونها قوى موازنة في التفاعلات الدولية، ويشير هنا إلى وقوف الصين ضد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٧ المتعلق بالسودان عام ٢٠٠٤، كما أنّها تستفيد من أصوات الدول الأفريقية لمناهضة المطالب الغربية للصين باحترام حقوق الإنسان[٣٥].

"أشار فاليري نيكي إلى أنّ الصين تتعامل في علاقاتها الأفريقية بصفتها دولة قائدة للدول النامية إلى جانب كونها قوى موازنة في التفاعلات الدولية، ويشير هنا إلى وقوف الصين ضد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٧ المتعلق بالسودان عام ٢٠٠٤"

ويذهب الباحث فرنسوا لافارج في تفسيره للمصالح السياسية المتبادلة إلى عدة اعتبارات[٣٦]:

محورية المسألة التايوانية في السياسة الخارجية للصين؛ فقد نجحت الصين في صراعها مع حكومة تايوان في تمثيلها للصين الواحدة في مجلس الأمن بفضل الأصوات الأفريقية عام ١٩٧١.

سحب معظم الدول الأفريقية اعترافها باستقلال تايوان عن الصين الأم؛ فعلى الرغم من حضور العلاقات الاقتصادية الأفريقية – التايوانية، فإنّ التأثير السياسي لتايوان في أفريقيا يكاد يكون معدومًا.

لا تشكل الصين ذلك الهمّ المزعج للقادة الأفارقة، والذي يطالب بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والتزام حقوق الإنسان كمقدمة للتعاون والدعم.

إلى جانب هذه الاعتبارات، هناك مسألة غاية في الأهمية بالنسبة إلى المصالح الجيوسياسية للصين؛ فأفريقيا أصبحت ورقة مهمة تضاف إلى الأوراق المؤثرة التي بإمكان الصين استعمالها في لعبة بناء التوازنات الإقليمية مع كل من اليابان والهند، أو على مستوى التوازنات الدولية خاصة في صراعها مع الولايات المتحدة الأميركية، نظرًا للموقع الإستراتيجي لأفريقيا الواقع في جنوب أوروبا، وثرواتها الاقتصادية، إلى

35 Niquet, p. 363.

36 La Fargue, La chine une puissance Africaine, pp. 7-8.

جانب القوة العددية التي تشغلها أفريقيا داخل المنظمات الدولية الحكومية. كما أصبحت أفريقيا في السنوات الأخيرة سوقًا مهمةً لتجارة السلاح الصيني, مما يتيح تجريب أسلحة تقليدية غير موافق عليها من طرف الغرب. فقد أقامت الصين مصانع للسلاح في السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفت على تدريب ١٥٠٠٠ جندي أفريقي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في إطار إستراتيجية بناء عمق عسكري لحماية أمنها القومي[٣٧]. وفي هذا السياق، يأتي سعي الصين الحثيث لبناء قوة بحرية تمكنها من تأمين حماية تدفق النفط الأفريقي والعربي عبر المحيطات البعيدة عنها، ففي عام ٢٠٠٩ أعلنت القيادة الصينية عزمها بناء قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية[٣٨].

القوة الناعمة في ظل النموذج الصيني

عندما تسلّم الرئيس السابق هو جينتاو السلطة في عام ٢٠٠٣، أكد في خطابه الموجه للخارج أنّ بلاده ستواصل سياسة الصعود السلمي التي رسمها مؤسس الصين الحديثة الزعيم دينغ هسياو بينغ والمسماة "التنمية السلمية". ولأجل دعم هذه السياسة وتقوية الحضور على الساحة الدولية، عملت السلطات الصينية على الاهتمام بالعناصر الاقتصادية والسوسيوثقافية والدبلوماسية بوصفها ركائز للقوة الناعمة Soft Power، وهو المفهوم الذي جاء به عالم السياسة الأميركي جوزيف ناي[٣٩]. ويشير المفهوم إلى استخدام الأدوات غير العسكرية للترويج لسياسات الدول وأفكارها في محيطها الدولي؛ إذ إنها تمثل أحد جوانب الدبلوماسية التي تنطوي على جهود الحكومة لتقديم ثقافتها الوطنية إلى الرأي العام الأجنبي بهدف تحقيق فهم أفضل لمثلها العليا ومؤسساتها الوطنية[٤٠].

ولعل من أهم الدوافع المنطقية التي جعلتنا نهتم بدراسة الأطر التعبيرية والتفسيرية لمفهوم القوة الناعمة، قدرة المفهوم على المساعدة في تفسير سر انجذاب البلدان الأفريقية للنموذج التنموي الصيني في السنوات الأخيرة. فإلى أي حد ساهمت عناصر هذا المفهوم في تعميق توجّه القارة نحو الصين؟

تجدر الإشارة أولًا إلى أنّ قوة الصين الناعمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ؛ إذ إنها ليست وليدة اللحظة، فمنذ بدايات تجارة طريق الحرير، كانت الصين تعتمد في بناء شبكة علاقاتها الخارجية على كسب النفوذ من خلال التأثير والإقناع بدلًا من الصراع والسيطرة المباشرة، ففي عهد الإمبراطور تشي داي كانت البعثات الصينية تنطلق إلى أنحاء العالم المعروف آنذاك كافة وهي تحمل معها الهدايا والسلع التجارية[٤١].

وفي الوقت الراهن، تعمل بكين منذ عام ٢٠٠٤ على إنشاء شبكة لمعهد كونفوشيوس في أرجاء العالم لنشر اللغة والثقافة الصينية[٤٢]. ويرى الكثير من الباحثين أنّ استخدام الصين لقوتها الناعمة في أفريقيا، من خلال التركيز على الأدوات الدبلوماسية والسوسيوثقافية، سوف يدفع باتجاه الشراكة الإستراتيجية مع الدول الأفريقية، والتي تقوم على تبادل المصالح وتكافؤ الأهداف والفرص[٤٣].

وفي هذا الإطار يرى جوشوا كورلندزيك في مؤلفه **الهجوم السحري: القوة الناعمة الصينية تغيّر العالم**، وهو باحث زائر في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وعاش في الصين كمراسل لمجلة **الإيكونوميست** ولعدد كبير من الدوريات الأميركية، أنّ الصعود الصيني في أفريقيا اعتمد على استخدام القوة الناعمة التي يصفها المؤلف بأنها دبلوماسية الحوافز التجارية والتبادل الثقافي والتعليمي وتقديم الصين لنفسها ورسم صورة قومية لها على أنها دولة نامية تمثل نموذجًا للنجاح الاقتصادي في العالم. وقد اتبعت الصين هذه السياسة في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا. ويشير المؤلف إلى أنّ الصين عملت على الاستفادة من أخطاء السياسة الأميركية، بدءًا برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ في عهد الرئيس بيل كلينتون، وصولًا إلى قصر نظر إدارة الرئيس جورج بوش الابن في مواجهة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ويؤكد على أنّ الصين

37 Marie Bal et Laura Valentin, “La stratégie de puissance de la chine en Afrique,” *Étude réalisée par l’ESSEC* (Juin 2008), p. 7, at: http://bdc.aege.fr/public/La_strategie_de_puissance_de_la_Chine_en_Afrique.pdf

٣٨ محمد السيد سليم، "واقع ومستقبل التحالفات في آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٢ (القاهرة: كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ص ٥٢.

39 Jean-pierre Cabestan, “La politique étrangère chinois: une chine sans ennemis n’est pas forcément une chine rassurante,” *Hérodote*, no. 125 (Décembre, second trimestre, 2007), p. 16.

٤٠ حمدي عبد الرحمن، "القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الصينية الأفريقية"، **آفاق أفريقية**، العدد ٣٠ (القاهرة: ٢٠٠٩).

٤١ المرجع نفسه.

42 Cabestan, p. 16.

٤٣ عبد الرحمن، "القوة الناعمة".

ربما تكون الأمة الأولى منذ الاتحاد السوفيتي التي استطاعت منافسة الولايات المتحدة على النفوذ الدولي[٤٤].

وترتكز أدوات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا على العناصر التالية:

أولًا: العنصر السوسيوثقافي

إدراكًا منها لأهمية النخب في التأثير الاقتصادي والسياسي والسوسيوثقافي، وعلى أمل كسب قيادات سياسية في الأمد المتوسط والبعيد والتحكم فيها، على غرار ما تفعله القوى الكبرى، اتجهت الصين إلى تشجيع الطلاب الأفارقة على الدراسة والتكوين في المعاهد والجامعات الصينية، فحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية لعدد كبير منهم، إضافة إلى عقد ورش للعمل والتدريب المشترك، كما تم تضمين بنود في تقرير "الكتاب الأبيض" تحث على العمل على تعميق العلاقات الثقافية مع أفريقيا بما فيها التعليم والصحة والعلوم والتبادل الشعبي.

وخلال منتدى التعاون الصيني - الأفريقي الثالث، الذي أقيم بمناسبة مرور ٥٠ عامًا على العلاقات الصينية - الأفريقية عام ٢٠٠٦، حين ربطت بكين أولى علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية كأول دولة أفريقية في عام ١٩٥٦، أُعلن عن برنامج جرى إعداده من قبل القيادة الصينية لتدريب ١٥٠٠٠ اختصاصي أفريقي، إضافة إلى رفع المنح التعليمية للطلاب الأفارقة في الصين من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ في عام ٢٠٠٩. فالصين أصبحت البلد رقم واحد في استقبال طلاب الدراسات التقنية الأفارقة[٤٥]. كما قامت بافتتاح معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة والثقافة الصينية ودراستهما في العديد من الجامعات الأفريقية على غرار النموذج الفرنسي، مع اختلاف أنّ الأفارقة لا يساهمون في تمويل الدراسة في هذه المعاهد؛ فالحكومة الصينية تتحمل وحدها المصاريف. افتتحت تلك المعاهد في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ في كينيا التي تعد مقر فرع الأمم المتحدة في أفريقيا، وفي زيمبابوي حليفة الصين، وجنوب أفريقيا الدولة الأكبر من حيث حضور المجموعات الصينية، ورواندا قلب منطقة البحيرات العظمى وجارة جمهورية الكونغو الدولة الغنية بالثروات، والكاميرون المحاذية لخليج غينيا الغني بالنفط، وجزر موريس التي تعد نسبة الصينيين مقارنة مع عدد السكان الأكبر فيها، ومصر التي تضم ثاني أكبر معهد كونفوشيوس في العالم وهي الحليف الأول والقديم للصين في أفريقيا في إطار دول عدم الانحياز، ويحظى الطلاب المصريون بالحصة الأولى في المنح الدراسية بالقارة، وأثيوبيا وهي مقر الاتحاد الأفريقي وتضم ثاني أكبر سفارة صينية في الخارج بعد الهند.

وفي الذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد الأفريقي في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٧، أعلنت بكين منح الاتحاد ١٥٠ مليون دولار هدية لبناء مقر جديد، والذي جرى افتتاحه في نهاية عام ٢٠١١. وبهذه المناسبة قال نائب وزير التجارة الصيني السابق وانغ شاو، "إنّ الصين تمثل عضوًا شرفيًا للاتحاد الأفريقي"، وصرح بأنّ "الهدية ثمرة للعلاقة الصينية الإثيوبية والأفريقية"[٤٦]. وفي عام ٢٠٠٤ جرى تنظيم مهرجان "موعدكم ببكين" للشباب الصيني - الأفريقي، كما جرى تأسيس أول محطة دولية للراديو الصيني في كينيا بداية شباط/ فبراير ٢٠٠٦[٤٧].

ثانيًا: دبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى

نركز في هذه النقطة على فترة نهاية التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، والتي شهدت العودة القوية للصين للمسرح الأفريقي؛ إذ تميزت بالنشاط الكثيف والفعال لدبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى. ففي أيار/ مايو ١٩٩٦ قام الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، بزيارة رسمية لستة بلدان أفريقية؛ إذ صرح في مقر منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك في أديس أبابا "بأنّ الشراكة الإستراتيجية الصينية الأفريقية في حاجة لعمل جديد لتعزيز عقود الصداقة الأخوية وتكريسها بين الصين وأفريقيا"[٤٨].

> "تعدّ الصين اليوم البلد الأكثر حضورًا على المستوى الدبلوماسي في القارة (٤٨ سفارة و٧ قنصليات)"

ويمكن القول إنّ فترة الرئيس هو جينتاو في بداية عام ٢٠٠٣، شكلت علامة فارقة في دينامية الدبلوماسية الصينية وبراعتها بوصفها أحد المفاتيح المهمة في بناء السياسة الخارجية؛ فقد كانت أول زيارة

٤٤ فتحي حسن عطوة، "الصورة الإيجابية للصين بأفريقيا"، **آفاق أفريقية**، العدد ٣٠ (القاهرة: ٢٠٠٩).

45 Diop, p. 8.

46 Michel et Beuret, p. 53.

47 Mbaye Cisse, "L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la chine," at: http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm

48 Bal et Valentin, p. 19.

له في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ لكل من مصر والغابون والجزائر، وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ قام مع فريقه الدبلوماسي الثلاثي المشكل من رئيس الوزراء ون جياباو ووزير الخارجية لي تشاو شينغ بزيارة تاريخية لبلدان القارة بمناسبة الذكرى الخمسينية للعلاقة الدبلوماسية الصينية – الأفريقية والتي شملت خمسة عشر بلدًا. كما عرفت فترة كانون الثاني/ يناير – شباط/ فبراير ٢٠٠٧ جولة جديدة لدبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى، فقد زار الرئيس هو جينتاو عشرة بلدان أفريقية لإعطاء حيوية للعلاقة الصينية – الأفريقية[٤٩]. وتعد الصين اليوم البلد الأكثر حضورًا على المستوى الدبلوماسي في القارة (٤٨ سفارة و٧ قنصليات)[٥٠]. وفي السنوات الأخيرة كانت أفريقيا الوجهة المفضلة للمسؤولين الصينيين في مختلف القطاعات وبمختلف الدرجات[٥١]. بل وذهبت بكين أبعد من ذلك إلى نسج علاقات قوية تتجاوز النخب السياسية للطرفين عبر نهج الدبلوماسية الشعبية التي أعلن عنها جينتاو في عام ٢٠٠٩، والتي يسعى من خلالها لتعزيز الروابط الشعبية من خلال تبادل زيارات الفنانين والمثقفين والصحفيين وغيرهم[٥٢].

خاتمة

حققت السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا تقدمًا كبيرًا في العقد الأخير على المستوى الجيو-اقتصادي، وتمثل في جعل القارة خزانًا للمواد الأولية الضرورية للصين؛ لمواصلة بناء اقتصادها الصاعد نحو السيطرة على الاقتصاد العالمي. إنّ بكين في طريقها لإضعاف الحضور الاقتصادي للقوى الاستعمارية السابقة مثل بريطانيا وفرنسا، كما أنها أصبحت المنافس الأساسي للوجود الأميركي. وبالنسبة إلى القوى الإقليمية المنافسة كالهند واليابان، فإنها لا تزال بعيدة عن مقارعة التنين الصيني.

على مستوى الترجمة السياسية لهذا الحضور من حيث تحقيق المصالح الجيوسياسية للصين، ما زالت السياسة الخارجية بعيدة في جعل الصين اللاعب الذي له الكلمة العليا في الساحة الأفريقية بشأن التأثير السياسي في الأنظمة السياسية الأفريقية؛ فعلى الرغم من نجاحها الكبير في الملف التايواني، وبشكل نسبي في المنظمات الدولية، فهي لا ترقى في تأثيرها إلى مستوى القوى الاستعمارية السابقة وبخاصة بريطانيا وفرنسا، أو مستوى الولايات المتحدة الأميركية.

> ما زالت السياسة الخارجية بعيدة في جعل الصين اللاعب الذي له الكلمة العليا في الساحة الأفريقية بشأن التأثير السياسي في الأنظمة السياسية الأفريقية

تدفع المصلحة الجيو-اقتصادية والجيوسياسية للصين في عملية بناء التوازنات الإقليمية مع اليابان والهند من جهة، وإيجاد موقع متقدم في لعبة التنافس وصراع الزعامة مع الولايات المتحدة في رسم معالم جديدة للتوازنات الدولية من جهة أخرى، إلى التساؤل: إلى متى ستبقى الصين وفيّة لنهجها التشاركي والتعاوني في ظل هذا التنافس؟ وما الذي يمكن أن يسفر عنه استعمال كل الأساليب مثل الورقة الأفريقية بهدف تعزيز المصالح الجيوسياسية للبلدان المتنافسة؟ وهل يمكن أن تكون أفريقيا على مشارف عهد جديد شبيه بمؤتمر برلين عام ١٨٨٥، والذي قسّم أفريقيا على الدول الاستعمارية؟ أم أنّ الدول الأفريقية ستعي الدرس وتستغل هذا التنافس من أجل نهضتها، وتنتقل من دور المتفرج إلى دور الفاعل؟

ومهما كان الأمر، فإنّ على أفريقيا أن تتحد لمواجهة هذه التحديات، وتأخذ على عاتقها مهمة الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال تبني منظور جامع للأمن والتنمية. وعلى الأفارقة تحمّل المسؤولية التاريخية للدفاع عن استقلالهم وكرامتهم بما يحقق لهم شعار "أفريقيا للأفريقيين" ويجعل ثروات القارة الغنية ومواردها تعود بالنفع عليهم جميعًا.

---

49 Cisse.

50 Bal et Valentin, p. 18.

51 de Swilande, p. 25.

٥٢ محمد شوقي عبد العال، "العلاقات الصينية الأفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية"، **آفاق أفريقية**، العدد ٣٠ (القاهرة: ٢٠٠٩).

خالد وليد محمود*

الهجمات عبر الإنترنت
ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة

ترصد هذه الورقة بالتحليل ظاهرة الهجمات الإلكترونية عبر الإنترنت وتلقي مزيدًا من الضوء على المجال الافتراضيّ بوصفه ساحة قتالٍ جديدةٍ باتت تشكِّل تهديدًا يضاف إلى قائمة التَّهديدات التَّقليديَّة التي تواجه العالم، وتتجاوز في أبعادها وآثارها الحدود الجغرافيَّة والسِّياسيَّة، وتلقي بتداعياتها على مستقبل الأمن القوميِّ والحيويِّ للدُّول. وتحاول الدراسة إبراز المسائل والتداعيات المتعلقة بعمليَّات الاختراق التي يقوم بها قراصنة الإنترنت "الهاكرز" ومجموعة "المجهولين" أو "الأنونيموس"، مع ملامسة المساحة التي تمتد إليها تأثيرات المجال الافتراضي، والتي تغلبت على المسافات، وباتت تعد دليلًا يمكن الاسترشاد به للتعامل الصحيح مع ما تطرحه هذه الظاهرة على أرض الواقع من تهديدات جديدة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شهدت ساحة الحرب في "المجال الافتراضي" Cyberspace خلال السنوات الأخيرة، عدّة تطوّرات وتجاذبات ميدانية ونظرية، كان أبرزها ما دار مؤخّرًا من هجمات إلكترونية عبر الإنترنت أسهمت بها دول ومنظّمات وأفراد، وألحقت أضرارًا مادية ومعنوية. وتقف عمليات القرصنة الإلكترونية على رأس تلك الهجمات التي بدأت تثير قلق الدول والحكومات، بل حتى الأفراد، بسبب تعدّد الجهات التي تستطيع الانخراط فيها، وصعوبة تتبّع مصادرها أو تحديد مكان انطلاقها وكلفة تداعياتها. وعلى هذا الأساس، أصبحت الشبكة العنكبوتية ساحة نزاعات وصراعات يدخل في سياقها التجسس والاختراق والتحكّم في قواعد بيانات قد تمسّ الأمن القومي والحيوي لبعض الدول. وفي ضوء سيرورات التطوّر في مجال الفضاء الإلكتروني، شرعت معظم الحكومات بوضع هذا المجال في مكانٍ متقدّم من قائمة أهدافها وأولوياتها الاستخبارية ونشاطاتها الوقائية.

لقد أصبحت الهجمات الإلكترونية أحد أسهل السبل للتأثير في "العدو" والرد عليه، ومن دون تكاليف كبيرة؛ إذ بإمكانها إلحاق أضرار بمصالح الأفراد والمؤسسات والدول عبر اختراق المواقع الإلكترونية الحيوية وتعطيلها. وثمّة تطوّرات ألقت الضوء على هذا المجال الجديد نسبيًّا، ولا سيّما بعد الهجمات الإلكترونية التي شنّتها مجموعة "الأنونيموس" أو "المجهولين" Anonymous[١]، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا في إسرائيل، خلال السنوات القليلة الماضية. لقد بدا أنّ هذه الهجمات سبّبت "صراعًا" بين عدة لاعبين، اتّخذ شكل ما يُعتقد أنّه "هجمات متبادلة" تعرّضت لها منشآت ومنظومات في مجالاتٍ عديدة، وخلّفت أضرارًا مادية ومعنوية، تتضارب التقديرات بشأن حجمها وتأثيرها في نشاطات مؤسّسات وبرامج مالية وتكنولوجية؛ مدنيّة وعسكريّة.

المجال الافتراضي: المفهوم والدلالة

بإمكاننا – ماديًّا - تحديد ما يُعرف بـ "السايبر" أو ما يُطلق عليه أيضًا "الحيّز أو الفضاء الافتراضي"، بأنه المجال الرقمي الإلكتروني Digital Medium الممتدّ عبر مختلف خطوط الاتصالات المعدنية والضوئية والهوائية وقنواتها في شبكة "الإنترنت". ووفق التعبير التكنولوجي فإنه "طريق المعلومات الفائق السرعة". واقترن هذا الفضاء بمفاهيمه المختلفة، حيث انعدام جغرافيا المكان الطبيعي، وظهور جغرافيا الإبحار المعلوماتي في شتّى الاتجاهات وفي الآن نفسه. وهذا ما جعل هذه الظاهرة تعد إحدى أهمّ خصائص عصر المعلومات؛ فهي تجسّد عمليًّا مجتمع القرية الكونية، من خلال فضائها الافتراضي المنفتح الآفاق، والذي يضع الإنسان في عالمٍ رقمي مختلف من حيث أسسه وخصائصه وقيمه الجديدة[٢]؛ "فالحديث هو بروز العالم الافتراضي كمساحة مكانيّة وزمانيّة أضحت كما الأرض الجديدة، حيث هرعت إليها رؤوس الأموال والحركة الثقافيّة والعلميّة المعاصرة، ومظاهر التسلية وكذلك الجريمة"[٣].

ثمّة تعريفات عديدة للمجال الافتراضي أو حيّز "السايبر"؛ فالاتّحاد الدّوليُّ للاتّصالات International Telecommunication Union - وهو وكالة الأمم المتّحدة المتخصّصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات - يعرّف الحيّز الافتراضي على النحو التالي: الحيّز المادي وغير المادي الذي ينشأ أو يتكوّن من جزءٍ أو من كلّ العناصر التالية: حواسيب، وأجهزة ممكننة، وشبكات، ومعلومات محوسبة، وبرامج ومضامين، ومعطيات مرور ورقابة، والذين يستخدمون كلّ ذلك[٤]. و"خلافًا للتعريفات التي تنظر إلى الحيّز الافتراضي كبعدٍ أو مجال خامس، هناك توجّه يرى فيه واحدًا من سبعة مجالات، إلى جانب الجوّ والفضاء والبحر والبرّ والحيّزين الإلكترو-مغناطيسي والإنساني"[٥]. وهناك من يعرّف المجال الافتراضي بأنّه "ساحة الحرب الخامسة"، بعد البرّ والبحر والجوّ والفضاء الخارجي. وفي التعريف ذاته، يكون المجال

---

١ تعد مجموعة "الأنونيموس" من أكثر المجموعات المؤثّرة في تاريخ القراصنة الحديث؛ إذ تستمر فعّاليّات المجموعة إلى يومنا هذا في نشاطاتها. ولا توجد أيُّ معلومات حول عددهم أو مجموعاتهم الفرعيّة. لهم عملياتٌ شهيرة، من بينها دعمهم لموقع "ويكليكس". وقد سبّبت هذه المجموعات العديد من المشكلات السياسيّة عبر العالم، إضافة إلى هجومها على مواقع شركاتٍ عالميّة عدّة، وتدخُّلها في الانتخابات الإيرانيّة عام ٢٠٠٩، مع القيام بمهاجمة مواقع حكوميّةٍ أستراليّةٍ من أجل المطالبة بالسماح للمستخدم بالتّصفُّح من دون حجبٍ لأيِّ موقع. كما هاجمت هذه المجموعات مواقع حكوميّةٍ للعديد من الدُّول، وسربت معلومات شخصيّةٍ لشخصيّاتٍ معروفةٍ في البحرين والمغرب ومصر والأردن. كما كان الرّبيع العربيُّ ميدان عملٍ مكثّفٍ لأعضائها؛ إذ قدّموا دعمًا فوريًّا للثّورات الشّعبيّة في تونس ومصر عبر شنّ هجماتٍ قويّةٍ ضدّ المواقع الحكوميّة للبلدين. وقد أثنى عليهم بعض المحلّلين كمقاتلين رقميّين، وأدانهم آخرون كونهم مقاتلون حاسوبيُّون فوضويُّون. انظر: أحمد أبو طالب، "أنونيمس: القرصنة السّياسيّة عبر الفضاء الإلكترونيّ"، **الأهرام الرقمي**، ٢٠١٢/١/١:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780539

٢ علي محمد رحومة، **الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعيّة، بحثٌ تحليليٌّ في الآليّة التقنيّة للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعيّة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٥)، ص ٣٣.

٣ عمر بن يونس، **المجتمع المعلوماتي** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠)، ص ١٣.

4 http://www.itu.int/ITU-D/cyb/cybersecurity/docs/itu-toolkit-cybercrime-legislation.pdf

٥ شموئيل إيفن ودافيد سيمنطوف، "الحرب في الحيّز الافتراضي"، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٤٣- ٤٤ (شتاء ٢٠١٢).

الافتراضي أوسع من الإنترنت؛ إذ يتوسّع ليشمل الشبكات الحاسوبية الأخرى التي ترتبط إلكترونيًّا بالإنترنت، بما فيها أنظمة التحكّم وجمع البيانات SCADA، والتي تتيح التواصل بين منظومات الحوسبة، والتي تتحكّم في الأجهزة ذات الصلة بمفاصل الاقتصاد[٦]. إذًا، "فالفضاء الافتراضي بات يعتبر كمجال خامس للحروب بين الدول، حيث عرف العالم عبر التاريخ الحروب البرية والحروب البحرية، وحديثًا الحروب الجوّية، ومؤخّرًا عرفنا حرب الفضاء، والآن ظهرت حرب الإنترنت"[٧].

> القاسم المشترك الواضح بين سائر التعريفات هو الشريحة العقلية، أمّا الاختلاف والتباين في ما بينها، فيعكسان - على ما يبدو - الاهتمام الذي توليه كلّ دولة أو منظّمة في سياق مواجهتها التحدّيات في الحيّز الافتراضي

إنّ القاسم المشترك الواضح بين سائر التعريفات هو الشريحة العقلية، أمّا الاختلاف والتباين في ما بينها، فيعكسان - على ما يبدو - الاهتمام الذي توليه كلّ دولة أو منظّمة في سياق مواجهتها التحدّيات في الحيّز الافتراضي، ولكن يبدو أنّ الفوارق في التعريفات لا تعكس فهمًا مختلفًا للمجال الافتراضي، لأنّ جميع أصحاب هذه التعريفات يقرّون - كما أسلفنا - بوجود الشرائح الثلاث التي يتضمّنها تعريف الأمم المتحدة[٨].

لقد عرف عالمنا المعاصر أوّل عاصفة إلكترونية جامحة من خلال ما أحدثته تسريبات "ويكليكس" التي عُرفت باسم "عاصفة ويكليكس"، وتضمَّنت استخدام موقعها الإلكتروني في نشر صور ضوئية لآلاف الوثائق السرّية الرسمية المتبادلة بين وزارة الخارجية الأميركية وبعثاتها في دول العالم، وما أحدثته تلك التسريبات من توتّر حادّ في العلاقات الدولية على جميع الصعد، وتسبّبت في توتّر العلاقات بين كثير من القادة والرؤساء والملوك في العالم؛ لما نسبته إليهم من أقوالٍ وتصريحات تتعارض مع سياساتهم المعلنة تجاه شعوبهم، وهو ما أدّى إلى حدوث اضطرابات واحتجاجات عديدة في هذه الدول.

"الهاكرز" واختراق الحيّز الافتراضي

جاءت عمليات القرصنة الإلكترونية كأحد تجلّيات فصول الثورة المعلوماتية. وظهر ما بات يُعرف بالحرب الإلكترونية القائمة أساسًا على أجهزة الحاسوب والشبكة العنكبوتية، ونواتها "الهاكرز"[٩] كشخصية محوريّة برزت على سطح البيئة الرقمية، وهم الذين يعملون عبر الاختراق البرمجي لأجهزة الحاسوب. بيد أنّ تزايد حجم المعلومات المنتشرة على الشبكة العنكبوتية، وتصاعد قيمتها بوصفها مصدرًا معرفيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وأمنيًّا - بحسب طبيعة الموقع الذي يحتويها - قد ألقت بظلالها على هذا الميدان؛ فأحدثت تغييرًا جوهريًّا في أهداف عملية الهجوم الإلكتروني أو القرصنة المعلوماتية التي كانت في بدايتها نزعة فضولية للوصول إلى معرفة جديدة، أو تحدّي العقبات الأمنيّة التي تضعها الجهات الأخرى لغرض الإحساس بنشوة النصر. وقد توجّهت أهداف هذه العمليات صوب استثمار هذه القدرات وترجمتها إلى مكاسب مادية أو سياسية موجّهة. وأصبحت إمكانية إحداث تدمير جزئي أو كلّي في المواقع الرقمية التي تستهدفها الهجمات الإلكترونية جزءًا مكمّلًا للسلوك الذي يمارسه "الهاكرز" من خلال اختراق النظم.

يجري اختراق الحيّز الافتراضي أو الفضاء المعلوماتي للدول عن طريق مجموعات قراصنة الحاسوب (ويقوم بهذه العملية شخص أو مجموعة أشخاص وربّما بضع مئات أو بضعة آلاف من المستخدمين الذين لديهم القدرة على التحكّم في برامج الحاسوب وطرق إدارتها، وهم مبرمجون ذوو مستوى عالٍ يستطيعون اختراق أجهزة حاسوب والتعرّف إلى محتوياته). ومعظم هؤلاء يرفضون التصريح بهويّتهم الحقيقية خشية ملاحقة أجهزة الدولة، ويختارون لأنفسهم صفة "مجهول".

يحاول "الهاكرز" جذب انتباه الخصم ومناصريه عن طريق إحداث خللٍ أو تمزيق في آليات سريان العمليات التقليدية، مع كفّ عمليات الدخول إلى الخدمات والمعدّات الرقمية بمختلف أشكالها. ومن خلال توظيف هذه الآلية المعلوماتية تستطيع مجموعات من الناشطين - من ذوي المهارة العالية في استخدام برمجة الحاسوب قد تتألّف من مجموعة صغيرة أو كبيرة من المستخدمين - تحقيق عملية "غزو" معلوماتي لموقعٍ إلكتروني محدّد على شبكة الإنترنت، وخلال بعد زمني

---

6 Fred Schreier, *On Cyberwarefare*, The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), at: www.dcaf.ch/content/download/67316/.../OnCyberwarfare-Schreier.pdf

٧ عماد غنيم، "الحروب الافتراضية القاتلة"، **الأهرام الرقمي**، ٢٠١٠/١٠/٢٥، انظر: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=340346&eid=601

٨ إيفن وسيمنطوف.

٩ يمكن تصنيف قراصنة المعلومات إلى قسمين: "الهاكرز" Hackers أو المبتدئين أو الهواة الذين يكون الهدف من وراء اختراقهم الأنظمة الإلكترونية التعلم والتسلية على الأغلب. وهناك من يسمّون "الكراكرز" Crackers؛ وهم المخترقون المحترفون الذين يكون دخولهم إلى الحواسيب من أجل غاية معيّنة تحقّق لهم ما يهدفون إليه.

محدّد بحيث تورث هذا الموقع آفة الفيضان المعلوماتي فتحول دون الوصول إلى هذا الموقع أو الدخول إليه، سواء كان هؤلاء المستخدمون أصحاب المواقع أو زوّارًا[١٠].

هناك خمسة محاور رئيسة يمكن أن يلجأ إليها "الهاكرز" للدخول إلى شبكة الحواسيب وإحداث أضرار، وهي:

- الحصار الافتراضي Virtual Sit-Ins and Blocked : يهدف إلى إحداث خلل أو تمزيق في آليّات سريان العمليات التقليدية، مع كفّ عمليات الدخول إلى الخدمات والمعدّات الرقمية بمختلف أشكالها. وخلال فترة زمنية معيّنة، ينجم عن هذا الحصار خلل في الموقع، ولا يستطيع المستخدمون الدخول إليه[١١].
- قنبلة البريد الإلكتروني Email Bomb: تتمثّل هذه العملية في إرسال كمٍّ كبير (آلاف الرسائل الإلكترونية) إلى صندوق البريد الإلكتروني للخصم؛ بحيث ينشأ عن هذا النوع من الهجمات تعطّل قدرة البريد عن تلقّي الرسائل والتعامل معها[١٢].
- قرصنة مواقع الويب واختراق الحواسيب Web Hacks and Computer Break-Ins: يقوم "الهاكرز" بهذه العملية من خلال الدخول غير المشروع إلى أحد مواقع الويب الموجودة على الشبكات المعلوماتية، واستبدال معلومات جديدة بأخرى موجودة عليه، تغيِّر من هويّته[١٣].
- الفيروسات، يعمد "الهاكرز" هنا إلى نشر الفيروسات وديدان الإنترنت في شبكات المعلومات الوطنية وشبكة الإنترنت؛ بقصد إحداث خللٍ موقّت أو دائم في الملفات ونظم التشغيل المستهدفة.
- هجمات الحرمان من الخدمة Denial of Service, DoS: وهي هجمات تجري عن طريق إغراق المواقع بسيلٍ من البيانات غير اللازمة تُرسل من خلال برامجَ متخصّصة تعمل على نشر هذه الهجمات؛ ما يسبّب بطء الخدمات أو ازدحامًا مروريًّا على هذه المواقع، ويسبّب صعوبة وصول المستخدمين إليها نظرًا لهذا الاكتظاظ. وقد تعرّضت الكثير من المواقع المهمّة والحسّاسة لمثل هذه الهجمات؛ ومن أبرزها: Word press وAmazon وغيرها، على الرغم من وجود بعض المنتجات والبرمجيات التي تدّعي قدرتها على إيقاف مثل هذه الهجمات[١٤].

تجدر الإشارة إلى أنّ العالم، وخلال العقدين الأخيرين على أقلّ تقدير، بدأ يشهد في ظلّ الثورة التكنولوجيّة والرقميّة عمليات اختراق منظومات معقّدة ليس لأهـدافٍ عسكريّة[١٥] فحسب، ولكن أيضًا لأغراضٍ اقتصاديّة[١٦] أو إعلاميّة أو سياسيّة أو حتّى إجراميّة. ويتوقع الخبراء "نموًّا متواصلًا في عدد الهجمات المُوجَّهة خلال عام ٢٠١٣، وتواصل ظاهرة "القرصنة المُسيَّسة"، وظهور هجمات إلكترونية واستخدام أدوات مراقبة "شرعية" في الفضاء الإلكتروني برعاية حكومية، وهجمات على البنى التحتية المعتمدة على الحوسبة، وتدهور الخصوصية الرقمية، واستمرار المشاكل مع السلطات الرقمية والائتمانية في الإنترنت، والنموّ المتواصل لأعداد البرمجيات الخبيثة التي تهدّد نظام التشغيل والأجهزة المحمولة، والثغرات والبرامج المستغلّة"[١٧].

وفي أعقاب نشاطات "الهاكرز" المتزايدة والتسابق المحموم للحكومات في هذا المجال الذي غيّر شكل الحرب الحديثة، أدركت الدول مدى فداحة ما يواجهها من تهديدات. إنّ الأمر لا يتعلّق بالأمور العسكرية فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك إلى أمورٍ مدنية أيضًا[١٨] "لإلحاق الضرر وإصابة دول كاملة بالشلل عن طريق لوحة المفاتيح (الكيبورد) على اعتبار أنّ من لا يسارع باستيعاب ذلك لن يصمد في أيّ مواجهة"[١٩].

---

١٠ حسن مظفر الزرو، **الفضاء المعلوماتي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢١٦.

11 J. Slobbe, "Hacktivists: Cyberterrorists or Online Activists?" 2012, http://arxiv.org/pdf/1208.4568.pdf

١٢ الزرو، ص ٢١٧.

13 Slobbe.

14 http://compnetworking.about.com/od/networksecurityprivacy/g/denialof service.htm

١٥ زادت خلال العقدين الماضيين، نتيجةً للتَّطوُّرات الرَّئيسة في بيئة الصِّراع الدَّولي، عمليَّة انتشار أنظمة الأسلحة والأجهزة العسكريَّة الذكيَّة التي تعتمد فاعليتها على دقة المعلومات المستخدمة لتشغيلها وحداثتها، واعتماد أنظمة الأسلحة والأجهزة المتَّصلة بها على أنظمة معلوماتٍ عالميَّةٍ تتَّصل مباشرةً بأجهزة الحواسيب التي تسيطر عليها دولٌ أخرى؛ مثل: نظام الملاحة العالميّ GPS وأنظمة الاتِّصالات والاستطلاع بالأقمار الصِّناعيَّة، مع ضعف السَّيطرة على انتشار المعلومات، فازدادت مخاوف الدُّول المتقدِّمة تكنولوجيًّا - وهي التي تعتمد بناها التَّحتيَّة كثيرًا على أنظمة المعلومات - من تعرُّض أنظمة معلوماتها للتَّخريب والاختراق.

١٦ ثمة هجماتٌ إلكترونيَّةٌ تستهدف ضرب اقتصاد دولةٍ ما، أو سرقة البنوك والحسابات المصرفيَّة، وهي أشهر أغراض القرصنة. وفي عام ٢٠١٢، عرضت جريدة **واشنطن بوست** تقريرًا استخباراتيًّا أميركيًّا حول عمليَّات التَّجسُّس الإلكترونيِّ والاختراق التي تستهدف العديد من الدُّول؛ ومن بينها الولايات المتَّحدة، وأكد التَّقرير أنَّ مثل هذه العمليَّات تهدّد المصالح الاقتصاديَّة للدُّول.

١٧ "التَّجسُّس والهجمات الإلكترونيَّة المُوجَّهة للبلدان: أبرز تحدِّيات ٢٠١٣"، جريدة **الاقتصادية** السعودية، ٢٠١٣/٤/٨، انظر:

http://www.aleqt.com/2013/04/08/article_745515.html

١٨ يتّسم الحيّز الافتراضي أيضًا بكونه حيّزًا يدمج المجالين المدني والعسكري؛ ففي الكثير من الحالات تكون الاتصالات العسكرية مرتبطة بشبكات مدنيّة. من هنا تغدو حماية البنى والشبكات المدنية حيوية للأغراض العسكرية أيضًا. في الوقت ذاته، تمتلك الجيوش قدرات افتراضية يمكن أن تساعد في حماية الشبكات المدنيّة.

١٩ عادل شهبون، "حروب السايبر ساحة المعارك الجديدة بين الدول"، **الأهرام الرَّقمي**، ٢٠١١/٦/٤، انظر:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=528342&eid=1103

"الأنونيموس": جيشُ ثكنته العالم الافتراضي

ثمة الكثير من العوامل التي تجعل من مجموعة "الأنونيموس" سلاحًا ملائمًا يمتلك ميزات فريدة، منها: قابلية الاختراق لنظم المعلومات، وغياب الحدود المكانيّة عن الفضاء المعلوماتي، وعدم وضوح الهويّة الرقمية للمستخدم المستوطن في بيئته المفتوحة، وتوسيع رقعة الاهتمام بتجاوز حدود السلطة أو المجتمع الذي تقيم فيه المجموعة ما يزيد قدرتها التأثيرية بصورة ملموسة. وهذه المجموعة لا تتكوّن حصريًّا "من محترفي القرصنة ولكنها تضمّ في صفوفها مجموعات لديها مهارات الكتابة، وأخرى قادرة على صناعة مقاطع الفيديو، وأخرى ناشطة في الشارع، وأخرى قد لا يكون لديها أيّ من هذه المهارات، ولكنها تساعد في نشر المعلومات والرسائل واستنساخها، خاصّةً على شبكات التواصل الاجتماعي"[٢٠]. ومن المميزات أيضًا تدنّي الكلفة المادية؛ إذ إنّ توافر الأدوات المعلوماتية على شبكة الإنترنت، وقيام هذه المجموعة بفكّ الشفرات البرمجية يوفّران عددًا ضخمًا من النظم البرمجية والوسائل التي تمكّن هؤلاء من استغلالها في توجيه ضرباتهم لخصومهم بسهولة، ومن دون الحاجة إلى مصادر تمويل ضخمة. وتبدو أهمّ سمة تتّسم بها مجموعة "الأنونيموس" أنّها ليست لديها عقيدة جامعة سوى الإصرار على النضال والحرية المطلقة في الإنترنت[٢١].

تجدر الإشارة إلى أنّ المنتسبين إلى مجموعة "الأنونيموس" لا يعيشون في عالمهم الخاصّ وفي غرفٍ مغلقة ومعتمة كما تصوّرهم هوليود، وإنما هم شبّان يعون ما يحدث في العالم ويقدّسون ثقافة الإنترنت كونها تجسّد حرية التعبير. هذه المجموعة أفرادها مجهولو الهويّة، ولا يتبعون هرميّة معيّنة، وهم مطلوبون إلى العدالة؛ لاختراقهم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ونشرهم وثائقها، ودعمهم المباشر لـ "ويكليكس" عبر قرصنة موقعَي "ماستر كارد" و"أمازون"؛ ردًّا على رفض هاتين المؤسستين فسح المجال أمام المواطنين لاستعمال موقعيهما في إرسال مساعدات مادية لـ "ويكليكس".

وثمّة أكثر من سبب لدى قراصنة الإنترنت الذين ينتمون إلى "الأنونيموس" يجعلهم يميلون إلى ممارسة شتّى أنواع الاختراق على النظام الحاسوبي، مثل: تراكم الأحقاد والضغائن، ورغبة في تدمير ما لدى الآخرين، وإحداث نوع من التخريب، والقيام بهجمات وهمية بهدف فحص الأمن لدى النظام المختبر وتكون هذه الهجمات بالتوافق، وإثبات الذات بين مستخدمٍ وآخر، والتسلية وحبّ الاستطلاع. كما قد تكون هناك إغراءات مادية توفرها حكومات وجِهات لـ "الهاكرز"؛ للحصول على بيانات مهمّة من نظام معلوماتي. وقد يكون هذا الدافع ناتجًا من الفقر أو الطمع أو الرغبة في إطاحة منافس نتيجة لتضارب المصالح، وكذلك من الفضول والرغبة في اكتشاف المجهول وساحة الممنوع، أو من وجود أغراض ودوافع سياسية تجمع بين أفراد أو جماعات لها عقائد وأفكار سياسية معينة، وتحاول استخدام أدوات الاختراق الحاسوبي لخدمة معتقداتها وتوجّهاتها السياسية، فتلجأ مثلًا إلى تدمير مواقع إلكترونية وشبكات وقواعد بيانات لدول أو جماعات أو شركات تراها معادية لها. وهذا ما نشير إليه هنا بوصفه فكرًا جديدًا يقوم على استخدام مجموعات من "الهاكرز" في الإنترنت لمهاجمة المواقع الإلكترونية على الشبكة؛ دعمًا لقضايا الشعوب وفضح الحكومات الفاسدة.

ومثال ذلك أنّه عندما تحرّكت شعوب عربية ضدّ الحكام الدكتاتوريين الذين سيطروا عليها لعقود من الزمن، في ما أصبح يُعرف بـ "الربيع العربي"، كانت الإنترنت الحليف التكنولوجي الذي مكّن الناس من تبادل المعلومات وتنظيم التظاهرات وترويج الحركة بأسرها. وحينئذ، فُتح نقاش واسع بشأن قيم القرصنة الإلكترونية؛ فبعدما اعتاد الخطاب العربي السائد تصوير "الهاكرز" على أنّهم شباب مهووسون تقنيًّا، ويقضون وقتهم في محاولة خرق أمن الدول والمؤسسات الكبرى من باب التسلية فحسب؛ جاءت الانتفاضات الشعبية العربية التي اندلعت في المنطقة العربية لتبيّن أنّ كثيرًا من عباقرة الحاسوب هؤلاء يستعملون خبرتهم لمساعدة الثوّار وفضح الحكومات، مثل مساعدتهم المواطنين المصريّين في إيجاد حلّ مكّنهم من استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، عندما أمرت حكومة الرئيس السابق حسني مبارك بتعطيل خدمات الإنترنت، كما ساعدت المحتجّين الليبيين واليمنيين. وقام أعضاء من "الأنونيموس" بقرصنة المواقع الرسمية التابعة لنظام الرئيس التونسي السابق بن علي ردًّا على حجب الإنترنت عن الشعب التونسي في بداية الثورة، ثمّ تركوا رسالة في هذه المواقع المقرصنة جاء فيها: "نحن مجهولون ... إلى الحكومة التونسية: لن يتمّ التسامح مع الهجوم على حرية التعبير وحرية وصول مواطنيكم إلى المعلومات، وأيّ منظّمة متورّطة في الرقابة سيجري استهدافها". يرى هؤلاء أنّ الحكومات تستعمل الإنترنت لمراقبة المواطنين؛ ولذا يحقّ للمواطنين، وعبر الإنترنت أيضًا، كشف أسرار هذه الحكومات وعملياتها[٢٢]. وقد سبق أن قامت مجموعة "الأنونيموس"

٢٠ أبو طالب.

21 Slobbe.

٢٢ تانيا الخوري، "كلنا شهود عيان: ربيع العرب بالصور والحروب الإلكترونية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨٨ (خريف ٢٠١١)، ص ١٢٨، انظر:
http://www.palestine-studies.org/files/pdf/mdf/11116.pdf

بعدّة هجمات ضدّ مواقع وصفحات الهيئات الحكومية والوزارات المصرية في أثناء ثورة يناير، ردًّا على قمع قوّات الأمن للمتظاهرين،٢٥ وانتقامًا لقطع الإنترنت والاتصالات عن المصريّين، وهو ما أُطلق عليه اسم "العملية مصر"، والتي تعاونت فيها مع مجموعة "تيليكوميكس"[٢٣] لتوفير طرق غير تقليدية تمكّن المصريين من الاتصال بالإنترنت بعد قطع الخدمة عنهم[٢٤].

تجدر الإشارة إلى أنّه "منذ احتماء الاحتجاجات في تونس، بدأت تنتشر فيديوهات على الإنترنت تحمل توقيع "أنونيموس" تحت اسم "العملية تونس"، وهي عملية انتقامية من السلطات التونسية لما مارسته من عنف ضدّ المتظاهرين وحملات اعتقال للمدوّنين؛ إذ جرى تعطيل مواقعها الحسّاسة، ولا سيّما مواقع وزارات الدفاع والداخلية والخارجية"[٢٥]. وقد تكرّرت هذه الأفعال بالنمط نفسه في دول أخرى؛ إذ يجري غالبًا البدء بتوجيه رسالة دعم للشعوب، ثمّ تهديد ووعيد للحكومات، مثل حالات مصر وليبيا وتركيا وإسبانيا واليونان وإيطاليا والبرتغال ودول شرق أوروبا وزيمبابوي والصين وروسيا وإيران وسورية وغيرها، كدعم للحركات الاحتجاجية التي حدثت هناك، أو مؤازرة لحركات المطالبة بالديمقراطية ومناهضة الفساد[٢٦]. وهو ما حدث كذلك في الولايات المتحدة لدعم حركة "احتلّوا" Occupy، ولكن بطريقة مختلفة[٢٧]؛ إذ قامت المدوّنات والصفحات الإخبارية التابعة لمجموعة "أنونيموس" على الفيسبوك والمتعاطفة معها بمتابعة ميدانية أكثر منها حشدًا أو فعلًا إلكترونيًّا. وبهذا، "تكون هذه الجماعة قد أسهمت بصورة أو بأخرى في إلقاء الضوء على تلك الاحتجاجات عن طريق شبكات الإعلام البديل، في ظلّ تعتيم الإعلام التقليدي الذي تعمّد غضّ البصر عنها على الأقلّ في بدايتها"[٢٨].

بات من الصعب اليوم إلى حدٍّ ما التعرّف إلى عدد أعضاء هذه المجموعة التي باتت رمزًا للمهاجمين الإلكترونيين؛ وهم أشبه بجيش ثكنته العالم الافتراضي الذي يلتقون فيه ويتبادلون الحديث في غرف دردشة سرّية ويعملون في شتّى أنحاء العالم ولهم أولوياتهم الخاصّة، ولا يترأسهم أحد، وشعارهم أنّهم "مجهولون، لا يسامحون ولا ينسون"؛ وهي العبارة التي يختمون بها كلّ بياناتهم المكتوبة أو المصوّرة، في إشارة إلى من ينتهك حرية التعبير ويحدّ من الاستعمال الحرّ للإنترنت. أمّا هدفهم، فهو فضح الحكومات الفاسدة؛ أي جميع الحكومات كما يصرحون. وهذا ما يجعلنا نقف اليوم عند ظاهرة عابرة للقارّات وشكل من أشكال الحركات الاحتجاجية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين تأخذ من الفضاء الإلكتروني ساحة لنشاطاتها وردود أفعالها.

> إنّ التحدّي القائم في مجال عمليات اختراق منظومات إلكترونية لا يقتصر على دولة بعينها وحسب، وإنّما يشمل دولًا كثيرة من بينها إسرائيل التي وجدت نفسها في الشهور القليلة الماضية أمام ضربات إلكترونية شنّتها مجموعة "الأنونيموس"، كبّدتها خسائرَ معنوية ومادية.

إسرائيل في قلب الصراع الإلكتروني

إنّ التحدّي القائم في مجال عمليات اختراق منظومات إلكترونية لا يقتصر على دولة بعينها وحسب، وإنّما يشمل دولًا كثيرة من بينها إسرائيل التي وجدت نفسها في الشهور القليلة الماضية أمام ضربات إلكترونية شنّتها مجموعة "الأنونيموس"، كبّدتها خسائرَ معنوية ومادية، ما دعاها إلى حشد جيش من الخبراء والتقنيّين لمواجهتها. وتكمن حساسية إسرائيل ومخاوفها من خطر مجموعات القرصنة الإلكترونية، في إدراكها الطاقة الكامنة لمثل هذه الهجمات على حيّزها الافتراضي، وعلى اعتبار أنّها تمارس على نطاقٍ واسع هذا النوع من الحرب في محاولتها تحقيق أهداف تكتيكية وإستراتيجية؛ وهذا ما أفضى إلى ظهور قراءات مختلفة لوسائل الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة، انطلاقًا من إمكانية استعمال التكنولوجيا والفضاء الإلكتروني بصورةٍ فعّالة، في حروب بات فيها العقل سيّد الموقف[٢٩].

يوم السابع من نيسان / أبريل ٢٠١٣، شنّت مجموعات قرصنة إلكترونية ثاني أكبر هجماتها ضدّ المواقع الرسمية والتجارية والاجتماعية في إسرائيل. وقد وجّهت تلك المجموعات بالتعاون والتنسيق مع مجموعة "أنونيموس" - أحد حلفاء "ويكليكس" التي صنّفتها مجلّة

٢٣ التيليكوميكس Telecomix، مجموعة من القراصنة الإلكترونيين المهتمين بكشف من يحجب الإنترنت ويراقبه.

٢٤ أبو طالب.

٢٥ المرجع نفسه.

٢٦ المرجع نفسه.

٢٧ المرجع نفسه

٢٨ المرجع نفسه.

٢٩ علي بدوان، "إسرائيل وحرب السّايبر"، جريدة **البيان** الإماراتية، ٢٠١٢/٧/١٧، انظر: http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-07-17-1.1689715

تايم الأميركية واحدة من أكثر المجموعات تأثيرًا في العالم[٣٠]- رسالةً إلى العالم من خلال مقطع فيديو نُشر على موقع يوتيوب جاء فيها أنّ "أقوى المخترقين من مختلف أنحاء العالم قد قرّروا أن يتوحّدوا في كيانٍ واحد تضامُنًا مع الشعب الفلسطيني ومحو إسرائيل من على الإنترنت"[٣١]. وفي ذلك المقطع، ظهر شخص يلبس قناع المجموعة ويتحدّث عن خطوات الهجوم التي حدّدها بمسح إسرائيل من شبكة الإنترنت، وفضح الخطط المستقبلية والجرائم. ولم يجْر الإفصاح عن الخطوة الثالثة، وقال "أمّا الخطوة الثالثة والأخيرة، فسنقدّمها لكم هديّة نحن الأنونيموس"[٣٢].

شُنّت الهجمات الإلكترونية باسم "OpIsrael #" من خلال أسلوب "الهجمات الموزّعة" واستطاعت من خلاله توجيه ضربة رقميّة إلى إسرائيل. ويعدّ هذا الأسلوب من التقنيات المتقدّمة التي باتت تستخدمها مجموعة "الأنونيموس" وتثير قلق المهتمّين بالشبكات الرقميّة. نفَّذ الهجوم على المواقع الإسرائيلية مجموعة قراصنة الإنترنت من عدّة دول منها: فلسطين ولبنان والجزائر وإيران وجنوب أفريقيا وفرنسا وأميركا وألبانيا وكوسوفا والمغرب وتركيا وإندونيسيا وتونس ومصر والسعودية والأردن. ونجح الهجوم في التشويش على العشرات من المواقع الإلكترونية الإسرائيلية وتعطيلها، والتي أضحت غير متاحة على شبكة الإنترنت. كما تزامن موعد الهجوم في ٧ نيسان / أبريل مع يوم ذكرى الهولوكوست "ذكرى المحرقة"؛ التي قالت المجموعة المهاجمة في رسالتها للإسرائيليّين: إنها فكرةٌ "ابتدعتموها وأولياؤكم وجعلتم العالم يؤمن بالمحرقة اليهودية". واستهدف الهجوم مواقع إلكترونية مهمّة، ونجح في اختراق مواقع[٣٣] الحكومة والجيش والصناعات العسكرية، ومنها موقع رئيس الوزراء ووزارة الدفاع وموقع الاستخبارات وموقع مجلس الوزراء وسوق الأوراق الماليّة والمحاكم الإسرائيلية وشرطة تل أبيب وحزب كاديما ووزارة التعليم وبنك القدس، ونحو عشرين ألف حساب على الفيسبوك، وخمسة آلاف حساب بنكي، وغيرها. وتمكّن "الهاكرز" أيضًا من عرض قضيّة الأسرى الفلسطينيين من خلال وضع صورٍ لبعضهم؛ مثل صورة الأسير الفلسطيني الذي كان مضربًا عن الطعام سامر العيساوي، والتي احتلّت شاشات الحاسوب المخترقة[٣٤].

بعد الهجوم الإلكتروني، سادت حالة من الجدل السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي لدى جمهورٍ واسع من المجتمع الإسرائيلي عبّرت عنه وسائل الإعلام المختلفة بخصوص الجاهزية الأمنيّة والتحصين الإلكتروني لمثل هذا الهجوم والخسائر المادية المتوقّعة.

لقد سرّبت مجموعة "أنونيموس" في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١١ وفي عدّة مواقع، رسالة تتضمّن هجومًا إلكترونيًّا على الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي، وعطّلت أعماله لساعات؛ ردًا على قمع الفلسطينيّين واحتلال أراضيهم. ولأنّ الحكومة الإسرائيليّة كانت قد شنّت حربًا إلكترونيّة على إيران ولبنان (بعثت بفيروس "ستاكس نت" Stuxnet للهجوم على المنشآت النووية الإيرانيّة، وقامت بقرصنة شركات الاتّصالات اللبنانيّة عبر عملاء لها)[٣٥]، فإنّ هذا الأمر في نظر مجموعة "الأنونيموس" يحلّ الهجوم عليها. وقد بعثت المجموعة رسالة مصوّرة استعملت فيها برنامجًا آليًّا يقرأ إنسان آليّ من خلاله العبارات التالية: "إلى الشعب الفلسطيني النبيل: خلال الأعوام الخمسة والستّين الماضية فُرض عليكم العيش في أوضاع لا إنسانية من طرف نظام صهيوني عنصري غير قانوني ... أنونيموس هي إخوانكم وأخواتكم، أبناؤكم وبناتكم، أهاليكم وأصدقاؤكم، بغضّ النظر عن السنّ والجنس والعرق والدين والإثنية، أو مكان الولادة. أنونيموس هي أنتم متّحدون أقوياء ... انضمّوا إلينا في معركة حرية المعلومات حول العالم ... نحن لا نسامح، ولا ننسى"[٣٦].

وفي عام ٢٠١١، قامت مجموعة من مجموعة "الأنونيموس المصريين" بتنفيذ "العملية نتنياهو"، بالهجوم على موقع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ انتقامًا لمقتل جنود مصريّين على الحدود. وجرى بالفعل تعطيل الموقع، إضافةً إلى مواقعَ إلكترونية إسرائيلية أخرى[٣٧].

٣٠ بسام القنطار، "أنونيموس: خلّي الكيبورد صاحي"، جريدة **الأخبار**، ٢٠١٣/٤/٨، انظر: http://www.al-akhbar.com/node/180791

٣١ "رسالة من الأنونيموس إلى الكيان الصهيوني"، ٢٠١٣/٤/٧، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=FPbjIS-GDHU&feature=player_embedded

٣٢ حسب ما جاء في الرسالة التي وجّهتها المجموعة المهاجمة للإسرائيليّين: "أنتم لم تتوقّفوا قطّ عن انتهاكاتكم التي لا تنتهي لحقوق الإنسان، لم تتوقّفوا قطّ عن المستوطنات غير الشرعية، لم تحترموا وقف إطلاق النار، بل لا تحترمون حتّى القانون الدولي"، انظر: http://www.youtube.com/watch?v=0_rEQKUpsUc

٣٣ للمزيد انظر: http://www.israj.net/arabic/index.php/2011-05-14-07-15-55/2011-05-14-07-16-17/2011-05-14-23-52-51/7087-7-2013

٣٤ "أنونيموس تشنّ أعنف هجوم إلكتروني ضدّ إسرائيل"، ٢٠١٣/٤/٧، انظر: http://www.tech-wd.com/wd/2013/04/07/opisrael

للمزيد عن حجم الخسائر، انظر: http://www.aleqt.com/2013/04/08/article_745515.html

٣٥ في نيسان/ أبريل ٢٠١٢ اتّهمت إيران كلًّا من إسرائيل والولايات المتّحدة باختراق أجهزة الكمبيوتر في مفاعل بوشهر النووي، وزرع فيروس "ستاكس نت" الذي أثّر في مفاعلاتها النووية.

36 Anonymous- Operation Palestine- Short Press Release, 1/3/2011, at: http://www.youtube.com/watch?v=2-zXF1DVNDY

٣٧ أبو طالب.

وفي عام ٢٠١٢، نجح مواطن سعودي في التاسعة عشرة من عمره يسمّي نفسه OXOMAR في اختراق مواقع إلكترونية تخصّ أفرادًا ومصارفَ، والحصول على معلومات تتعلّق بعشرات آلاف بطاقات الائتمان العائدة لإسرائيليين، وقام بنشرها على الملأ، ما يمكّن أيّ شخص من شراء ما يريد على الإنترنت باستخدام تلك البطاقات[٣٨]. كشفت جريدة **يديعوت أحرنوت** (٢٠١٢/١/١٧) أنّ الشابّ السعودي المذكور حاول اختراق مواقع إلكترونية إسرائيلية حسّاسة، بما في ذلك مواقع عدّة لبنى تحتية ووزارات وإدارات حكومية. أضافت الصحيفة أنّ الشابّ أكّد أنّه قام بذلك انتقامًا من إسرائيل على أعمال القتل والاعتداء على الفلسطينيين، وأنّ حرب غزّة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت محفّزة له ليقوم بذلك[٣٩].

بعد حادث "أسطول الحرية" التركي في نهاية أيار/ مايو ٢٠١٠، تعرّض نحو ألف موقع إسرائيلي للاختراق من جانب هاكرز أتراك[٤٠]. وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ جرى اغتيال عالم نووي إيراني في طهران، وإصابة عالم آخر. بعد ذلك بيومين، توقّفت شبكة الاتصالات الإسرائيلية "سيلكوم" عن العمل لعدّة ساعات بعد هجوم إلكتروني[٤١]. وفي ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، سقطت أيضًا شبكة "بيزيك" للاتصالات الإسرائيلية، وانقطعت الخدمة عن العملاء لعدّة ساعات. تحدّث البعض في إسرائيل عن عطلٍ فنّي، وعدّه آخرون اختراقًا من جانب قراصنة لتلك الشبكة[٤٢].

الإمكانيات الإسرائيلية في الفضاء الإلكتروني

أصبحت مسألة الحرب الإلكترونية من الأدوات الرئيسة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي لتحقيق أهدافه الإستراتيجية انطلاقًا من إدراك إسرائيل حقيقة أنّ الحرب القادمة هي حرب الفضاء الإلكتروني، والتي رأى المراسل العسكري الإسرائيلي البارز إليكس فيشمان أنّها حرب تستعدّ لها تل أبيب جيّدًا، خشية أن تدخل في أنظمتها الحسّاسة فيروسات تشلّ عملها في أحرج الأوقات، خاصّةً أنّ "أعداءها" نجحوا في السيطرة على عدّة أنظمة في السنوات الأخيرة، وقفزوا إلى مراتب تقنية ذات صلة بحرب "السايبر" الجارية بين الجيوش في عمق قلب معلومات العدوّ، وهي جبهة دينامية يستعملون فيها سلاحًا ثقيلًا، وتشبه الحديث عن "رقعة شطرنج" ضخمة عالمية تتحارب فيها أفضل العقول[٤٣].

لذا ظهرت دعوات من داخل المؤسسة الأمنيّة ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست تنادي بضرورة إعادة صوغ النظرية الأمنيّة الإسرائيلية التي تمت بلورتها مطلع خمسينيات القرن الماضي بما يتوافق مع تلك الحرب التي باتت تمثّل هاجسًا يلفّ إسرائيل، ما دعاها إلى إجراء العديد من التجارب في هذا المجال وخرجت بنتائج تؤكّد الخطورة المتولّدة من إمكانية اختراق المواقع الحسّاسة في إسرائيل. ولهذا حاولت أن تسخّر إمكانياتٍ بشرية ومادية لدعم هذه المشاريع.

ومع ذلك، تبقى الأدبيات المتاحة للبحث في هذا الموضوع قليلة؛ إذ لا تتناول بوضوح إستراتيجية إسرائيل وعقيدتها إزاء الأمن الإلكتروني سوى بصورة طفيفة. وعند الحديث عن الاستعدادات التي قامت بها إسرائيل لحماية مجالها الافتراضي، فمن الممكن الإشارة إلى عددٍ من النقاط البارزة في هذا السياق:

١. تركّز الوحدة ٨٢٠٠ للجيش الإسرائيليّ، المكوَّنة من المجنَّدين والضُّبَّاط، أعمالها على ثلاث نَواحٍ من الحرب الإلكترونية؛ هي: جمع المعلومات الاستخباراتيَّة، والدِّفاع والهجوم الإلكترونيَّان.

٢. يتولَّى جهاز الأمن الدَّاخليَّ (شن-بيت) الدِّفاع عن الأنظمة الحاسوبيَّة للحكومة الإسرائيليَّة، والبنية التَّحتيَّة الإلكترونيَّة للدَّولة، والمعلومات المتعلِّقة بالقطاع المصرفيِّ، وذلك منذ نهاية التِّسعينيَّات، وله نشاطات واسعةٌ في حروب الإنترنت والشَّبكات، وهو يعدُّ وحدةً جاذبةً لأفضل العقول التِّكنولوجيَّة الإسرائيليَّة، وقد اعتُبِر أكبر وأخطر سادس وحدةٍ تقوم بإطلاق هجمات الإنترنت حول العالم[٤٤].

٣. أصبح للجيش الإسرائيلي ما يقرب من ٣٠٠ خبير كمبيوتر شابٍّ يعملون خبراء على الشَّبكة العنكبوتيَّة، وأجرى توزيع ٣٠ عاملًا على الإنترنت في فروعٍ مختلفةٍ، للإشراف على شبكات الكمبيوتر، ويُعتقَد أنَّ "الوحدة ٨٢٠٠" التي انبثقت من هيكليَّة جهاز الإشارة هي في صميم هذه القوَّة[٤٥].

---

٣٨ غازي حمد، "الجهاد الإلكتروني ... والحرب الجديدة ضدّ إسرائيل"، جريدة **فلسطين**، ٢٠١٣/٤/٨.

٣٩ شهبون.

٤٠ المرجع نفسه.

٤١ المرجع نفسه.

٤٢ المرجع نفسه.

٤٣ عدنان أبو عامر، "إسرائيل وحرب الإنترنت"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٢/٢/٧، انظر:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/910f8b7d-b7d0-4ac1-b875-78cca8d77c8e

٤٤ أنتوني جورجي، "تجربةٌ أولى ناجحةٌ للحرب الإلكترونيَّة على إسرائيل"، جريدة **الخليج** الإماراتية، ٢٠١٣/٤/١٨، انظر:
http://www.alkhaleej.ae/portal/e0c8722a-ca8c-4255-b0c2-27695b3b3a54.aspx

٤٥ يوسف بوغنيمي، "الأنونيموس Anonymous عبث بالإنترنت، أم جيش إلكتروني كسر نظريَّة الجيوش النِّظاميَّة التَّقليديَّة"، **مراكش برس**، ٢٠١٣/٤/١٠، انظر:
http://www.marrakechpress.com/?p=6279

٤. يتولَّى جهاز C٤I مسؤوليَّة الاتصال وتنظيم القدرات الإسرائيليَّة وتنسيقها في الدفاع عن المجال الافتراضيِّ[٤٦]. وقد جرى تعيين ضابط ذي رتبةٍ عاليةٍ من جهاز الاستخبارات الإسرائيليِّ في مركز الشيفرة والأمن المعلوماتيِّ (المعروف باسمه المختصر بالعبريَّة "ماتزوب")، وكانت لديه المسؤوليَّة لجمع المعلومات حول قدرات "خصوم" إسرائيل في مجال القرصنة الإلكترونيَّة. ويقوم "ماتزوب" بشيفرة الاتِّصالات المنقولة من شبكات الشن-بيت والموساد والجيش الإسرائيلي. ولدى الجهاز نفسه فرق عملٍ تقوم بفحص الشيفرة و"جدران" الدِّفاع الافتراضيِّ الإسرائيليِّ[٤٧].

٥. في عام ٢٠١٢ خصَّص معهد الأمن القوميِّ الإسرائيليُّ برنامجًا تدريبيًا حول "الأمن السيبراني" أو أمن المعلومات، وأصدر المعهد في أيار/ مايو ٢٠١٢ تقريرًا مفصَّلًا عن "الحرب السيبرانية"، أوصى فيه الإدارة الإسرائيليَّة بالعمل على تطوير القدرات الهجوميَّة والدِّفاعيَّة، وإجراء تدريباتٍ وطنيَّةٍ ودوليَّةٍ، ورفع حالة التَّأهب القصوى، مع إدراج الأمن المعلوماتيِّ في إستراتيجيَّات الدِّفاع الإسرائيليَّة[٤٨].

٦. في آذار/ مارس ٢٠١١ أجازت الحكومة إقامة وحدة "منمار" (مديريَّة منظومات المعلومات) الحكوميَّة، وهي هيئة وزارية مشتركة، مهمتها تركيز مجال الاتِّصالات الإلكترونيَّة في الحكومة وتنسيقه. ويُفترَض بهذه الهيئة التي تخضع لمسؤولية المدير العامِّ في وزارة الماليَّة أن تقوم بتوجيه وحدات الاتِّصال الإلكترونيِّ في وزارات الحكومة، وأن تتحمَّل المسؤوليَّة المباشرة عن جميع مشاريع الحوسبة الحكوميَّة[٤٩].

٧. أجازت الحكومة الإسرائيليَّة في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١١ إقامة "وحدة إدارة المعلومات"، وهي تتبع مدير عامَّ وزارة الماليَّة الإسرائيليَّة، ومسؤولةٌ مسؤوليةً مباشرةً عن جميع أنظمة الاتِّصالات المحوسبة الحكوميَّة، ومنها مشروع "بنية الحكومة التَّحتيَّة لعصر الإنترنت"[٥٠].

٨. استحدثت الدَّولة الإسرائيليَّة جهازًا آخر في ١٨ أيَّار/ مايو ٢٠١١، وهو "الفريق القوميُّ المخصَّص للمجال الافتراضيِّ". يقوم هذا الفريق بتحصين الشَّبكات المفصليَّة للدَّولة الإسرائيليَّة ضدَّ القرصنة، وحماية القطاع الخاصِّ في هذا المجال. ويتكوَّن الفريق من ٨٠ شخصًا يقومون بمهمَّاتٍ دفاعيَّةٍ. وسيقوم الفريق بتخصيص موارد لتحسين البحث الجامعيِّ المتعلِّق بالدِّفاع عن المجال الافتراضيِّ ورفع عدد الطُّلَّاب المهتمِّين بهذا الموضوع[٥١].

٩. في عام ٢٠٠٢ أقيمت السُّلطة الرَّسميَّة لحماية المعلومات في جهاز الأمن العامِّ "الشَّاباك"، وهي مسؤولةٌ عن التَّوجيه المهنيِّ للهيئات ذات الصِّلة في مجال حماية شبكات حاسوبٍ حيويَّةٍ من التَّهديدات الإرهابيَّة والتَّخريب في مجال حماية المعلومات المصنَّفة (السِّريَّة) وتهديدات التَّجسُّس[٥٢].

١٠. في عام ٢٠٠٩ أطلقت إسرائيل برنامجًا جديدًا بمنزلة "قبَّةٍ حديديَّةٍ رقميَّةٍ" تابعًا لـ "مكتب إسرائيل للحرب الافتراضيَّة"، وحسب تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيليِّ، بينامين نتنياهو، فإنَّ هذا المشروع "يقوم على تدعيم قدرات إسرائيل التِّكنولوجيَّة، من أجل التَّعامل مع الهجمات الإلكترونيَّة، ويستهدف الطلاب المتميِّزين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و١٨ سنةً، وتوكل إليهم مهمَّة اعتراض الهجمات الإلكترونيَّة التي تُشنُّ على إسرائيل[٥٣].

١١. هيئة الـ "سايبر" التَّابعة للجيش الإسرائيليِّ: في عام ٢٠٠٩ وصف الجنرال غابي أشكنازي، رئيس هيئة الأركان العامَّة آنذاك، الحيِّز الافتراضيَّ بأنه حيِّزٌ قتاليٌّ إستراتيجيٌّ[٥٤]. وبناءً على ذلك، أقيمت هيئة الـ "سايبر" في الجيش الإسرائيليِّ، لكي تستخدمها هيئة الأركان العامَّة في تنسيق نشاطات الجيش في الحيز الافتراضيِّ وتوجيهها[٥٥].

١٢. في عام ١٩٩٧ أقيم مشروع البنية التَّحتيَّة الحكوميَّة لعصر الإنترنت (مشروع تهيلاه). والهدف من المشروع، الذي أقيم في قسم المحاسب العامِّ في وزارة الماليَّة، هو تزويد خدمات تصفُّحٍ محميَّةٍ لوزارات

46 James A. Lewis and Katrina Timlin, *Cyber Security and Cyber Warfare, Preliminary Assessment of National Doctrine and Organization*, Center for Strategic and International Studies (CSIS(, 2011, at: http://www.unidir.org/files/publications/pdfs/cybersecurity-and-cyberwarfare-preliminary-assessment-of-national-doctrine-and-organization-380.pdf

47 Ibid.

٤٨ أمل خيري، "إسرائيل وقراصنة الإنترنت.. جولةٌ جديدةٌ في الحرب السيبرانية"، ٢٠١٣/٤/١١، انظر:
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=56608

٤٩ "مقاطع من مذكِّرةٍ بشأن استعدادات إسرائيل لمواجهة عصر الحرب الافتراضيَّة"، **المشهد الإسرائيلي**، العدد ٢٩٢ (٢٣ تشرين الأوَّل/ أكتوبر ٢٠١٢)، ص٧، انظر:
http://www.madarcenter.org/mash_had_pdf/Al-Mashhad%2023-10-2012.pdf

٥٠ **المرجع نفسه.**

51 Lewis and Timlin.

52 Ibid.

53 "Netanyahu: We're Building a Digital Iron Dome," *The Jerusalem Post*, 1/1/2013, at: http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=298023

٥٤ محمود محارب، عرض لكتاب **إسرائيل والحرب الإلكترونيَّة**، موقع المركز العربيِّ للأبحاث ودراسة السياسات، ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١١، انظر:
http://www.dohainstitute.org/release/14e23aac-b76f-48f8-ba00-c94efe48fa36#a1

٥٥ المرجع نفسه.

الحكومة ومؤسَّساتها ودوائرها. ويستخدم المشروع وسائل وتدابير لحماية أمن شبكة الإنترنت الحكوميَّة، ابتداءً من طاقم خبراء حماية معلوماتٍ واتِّصالاتٍ، وانتهاءً بمنتجاتٍ وتقنياتٍ لشركاتٍ عالميَّةٍ رائدةٍ. كما أقيم في إطاره مركز حماية معلومات حكومة إسرائيل الذي تشمل مهمَّاته المتابعة والرَّصد لحوادث حماية المعلومات على مستوى العالم، مع إيلاء اهتمامٍ لهجماتٍ داخل الشَّبكة تتعلَّق بإسرائيل؛ والتَّنسيق بين هيئاتٍ حكوميَّةٍ من أجل حلِّ مشكلات الحماية وتنسيق العلاقة بين هذه الهيئات وبين جهاتٍ خارجيَّةٍ، إضافةً لإجراء أبحاثٍ ودراساتٍ في هذا المجال. كما يُصدر المركز إنذارات حماية معلوماتٍ للمنظَّمات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي تقيم علاقاتٍ مع مشروع "تهيلاه"، أو لجهاتٍ حكوميَّة غير مصنَّفة[٥٦].

على الصعيد الاقتصادي، يلاحظ أنّ ثمّة أهمية لتكنولوجيا المعلومات والفضاء الافتراضي بالنسبة إلى إسرائيل التي تُعدّ من الدول المتقدمة في العالم في مضمار تطوير التقنيات المعلوماتية والتكنولوجية. وقد حاولت إسرائيل توظيف الهجوم الإلكتروني الأخير عليها "للاستثمار بالشركات لتعزيز الصناعات الدقيقة وتطوير منظومات حماية المعلومات وجذب المستثمرين الأجانب لافتتاح المزيد من الشركات لصناعة وابتكار أنظمة المعلومات وتسويقها بالعالم بما يساهم في تعزيز وتدعيم الاقتصاد الإسرائيلي الذي يغرق بالركود"[٥٧].

ووفقًا لدراسةٍ أجرتها شركة الاستشارات الدَّولية "ماكينزي"، فإنَّ "اقتصاد الإنترنت" في إسرائيل ينقسم إلى قسمين أو مجالين، ويتركَّز الجزء الأعظم منه في مجال صناعة تقنيات المعلومات والاتِّصالات، ويشمل ذلك إنتاج معدَّاتٍ وبرمجيَّاتٍ وخدماتٍ وبيعها، أمَّا الجزء الأصغر، وهو الذي يشهد نموًّا سريعًا، فيتمثَّل بمجال التِّجارة الإلكترونيَّة، ويُعنَى بشراء بضائع وخدماتٍ عن طريق الإنترنت[٥٨]. وبحسب الدِّراسة، فقد بلغت قيمة المساهمة المباشرة (في الإنتاج) لاقتصاد الإنترنت في إسرائيل نحو ٥٠ مليار شيكل في عام ٢٠٠٩، أي ما يشكِّل قرابة ٦,٥٪ من النَّاتج المحلي[٥٩]. هذا المعطى يضع إسرائيل في مصافِّ اقتصادات الإنترنت المتصدِّرة عالميًّا[٦٠].

56 "Cyber Warfare: Concepts and Strategic Trends."

٥٧ "الحرب الإلكترونيَّة تعزِّز صناعة المعلومات الإسرائيليَّة"، **وكالة فلسطين اليوم**، ٢٠١٣/٤/١٥، انظر:

http://paltoday.ps/ar/post/165435

58 "Cyber Warfare: Concepts and Strategic Trends."

59 Ibid.

60 Ibid.

تشير المعطيات السَّابقة إلى أنَّ الفضاء الإلكترونيَّ يشكِّل أهميَّةً كبرى وجزءًا لا يتجزَّأ من إستراتيجيَّة إسرائيل الأمنيَّة؛ إذ يجري دمج هذا الفضاء في الجهد الأمني والعسكري العملياتي[٦١]. والهدف منه تحقيق غاياتٍ عدَّة مثل: كسر عزلتها الجغرافيَّة في الشَّرق الأوسط، وإقامة علاقاتٍ وثيقةٍ ومنتظمةٍ مع العالم، وتقوية الصِّلة وتعزيز التَّرابط بين الهامش والمركز في إسرائيل، وهو ما يشكِّل عنصرًا مركزيًّا في النَّشاط الاجتماعيِّ وعاملًا مهمًّا في تمتين أواصر العلاقة بين سلطات الحكم والمواطن[٦٢].

ما أهميّة الهجوم على المواقع الإلكترونية في إسرائيل؟

على الرَّغم من أنَّ مجموعة "الأنونيموس" نفَّذت تهديدها في السَّابع من نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وعلى الرَّغم من محدوديَّة الضَّربة وآثارها التي هوَّنت إسرائيل من تداعياتها[٦٣]، فإنَّها استطاعت أن تنال معنويًّا من هيبة دولةٍ متطوِّرةٍ تكنولوجيًّا ومعلوماتيًّا، وهي من أكثر الدُّول تقدُّماً في الاتِّصالات المتطوِّرة. فالهجمات الإلكترونيَّة – على الرغم من محدوديَّتها - تعطي أكثر من رسالةٍ:

الرسالة الأولى سياسيَّة، تنطلق من أنَّ قضيَّة فلسطين ما زالت تعيش في وجدان الشَّباب العرب الذين استطاعوا أن يضيفوا شكلًا آخر من أشكال المقاومة في مسار الصِّراع العربيِّ -الإسرائيليِّ بتطويعهم الإنترنت في المقاومة، وأنَّ هذه القضيَّة ما زالت باقيةً في قلوبهم وعقولهم افتراضيًّا كما هي على أرض الواقع.

والرِّسالة الثَّانية تكنولوجيَّة، كونها استطاعت إيذاء إسرائيل افتراضيًّا، وأظهرت مدى قدرة الأخيرة في هذه الحرب، وأنَّ "قبَّتها الحديديَّة

٦١ تجدر الإشارة إلى قيام إسرائيل عام ٢٠٠٩ - بالتَّعاون مع الولايات المتَّحدة - بتعطيل أجهزة الطَّرد المركزيِّ التي تعتمد عليها إيران في تخصيب اليورانيوم، وذلك عبر استخدام فيروس "ستاكس نت". كما قامت بهجوم إلكترونيٍّ تعرَّضت له منظومات حواسيب إيرانيَّةٌ حسَّاسة في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، وذلك عبر استخدام فيروس "فليم" Flame. ومن جهة أخرى، أقدمت إسرائيل على التَّسلُّل إلكترونيًّا إلى منظومات التَّحكُّم المسؤولة عن توجيه الدِّفاعات الجويَّة السُّوريَّة عشيَّة الغارة التي نفَّذتها الطَّائرات الإسرائيليَّة على المنشأة النوويَّة السُّوريَّة قرب دير الزُّور شمال شرق سورية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، وأبطلت عمل هذه المنظومات، حتَّى تقلَّصت فرص تعرُّض الطَّائرات المغيرة لنيران الدِّفاعات الجويَّة السُّوريَّة.

٦٢ إيفن وسيمنطوف.

٦٣ قدَّرت مجموعة "أنونيموس" الخسائر التي سبَّبها الهجوم الإلكترونيِّ الذي بدأته مساء السَّبت على مؤسَّساتٍ ومواقع إسرائيليَّةٍ بنحو ثلاثة مليارات دولارٍ أميركيٍّ، لكنَّ إسرائيل قالت: إنَّ آثار الهجوم كانت محدودةً. "أنونيموس: كبَّدنا إسرائيل ٣ مليارات دولار في الهجمة الإلكترونية الأخيرة"، جريدة **المصريُّ اليوم**، ٢٠١٣/٤/٨، انظر:

http://www.almasryalyoum.com/node/1628706

الرَّقميَّة" يشوبها قصورٌ، وأنَّ ثمَّة جهاتٍ أخرى - سواءٌ أكانت دولاً أم أفرادًا - قادرةً على إلحاق الأذى بها.

والرِّسالة الثَّالثة عسكريَّة، وهي أنَّ إسرائيل وجيشها "الذي لا يُقهَر"، ليس هو القادر والمبادر فقط بتنفيذ هجماتٍ إلكترونيَّةٍ من هذا النَّوع على بلدان العالم العربيِّ الإسلاميِّ؛ فتزايد الهجمات الإلكترونيَّة واتساع رقعتها عبر الشَّبكة العنكبوتيَّة من أنحاء المعمورة، واستهداف بنىً تحتيَّةٍ لإسرائيل بشكلٍ منظَّمٍ؛ مثل شبكات المياه والكهرباء وإشارات المرور والطَّاقة والبنوك، وسرقة معلوماتٍ أمنية حساسةٍ، كلُّ ذلك يعني، من جملة ما يعنيه، تهديدًا يُضاف إلى قائمة التَّهديدات النَّظريَّة الأمنيَّة لإسرائيل التي قد تستطيع الدِّفاع عن حدودها الجغرافيَّة، ولكن المسألة تصبح مختلفةً في حال هجومٍ إلكترونيٍّ يتجاوز الجغرافيا ويختصر الزَّمان، ولا يمرُّ بالحدود. وهكذا فإنها ستحضِّر نفسها بأيِّ لحظةٍ لصدِّ هجوم غير متوقع النَّتائج، وربما يتكرَّر بشكلٍ مستمرٍّ في ظلِّ التَّنامي العالميِّ لحجم الهجمات الإلكترونيَّة في المرحلة المقبلة.

والسُّؤال المطروح في إسرائيل اليوم هو: ماذا ستفعل لو جرى تنسيق الهجمات الإلكترونيَّة وتوسيع نطاقها بإشراك عددٍ كبيرٍ جدًّا من "الهاكرز" من جميع أرجاء المعمورة، يرسلون كمِّيَّاتٍ لا نهائيَّة من الرَّسائل على خوادم الحواسيب الإسرائيليَّة، ويغرقون أنظمتها بشكلٍ تتوقَّف معه الشَّبكة عن العمل، ومعها أيضًا نظم الإنتاج والخدمات؟

خلاصة

أصبح المجال الافتراضيُّ بمنزلة ساحة قتالٍ جديدةٍ تشكِّل تهديدًا يضاف إلى قائمة التَّهديدات التَّقليديَّة التي تواجه العالم، وتتجاوز في أبعادها وآثارها الحدود الجغرافيَّة والسِّياسيَّة، وتلقي بتداعياتها على مستقبل الأمن القوميِّ والحيويِّ للدُّول. وأصبحت عمليَّات الاختراق التي يقوم بها "الهاكرز" قادرةً على إغراق أجهزة خوادم الحواسيب برسائل من أنظمةٍ متعدِّدةٍ تشلُّ سير عملها وتوقف نظم الإنتاج.

وثمَّة العديد من جيوش العالم المتقدِّمة التي شرعت بزيادة نشاطها وتكثيف جهودها في هذا المجال الذي يشكِّل مصدر قوَّةٍ لها، ويكشف عن مواطن ضعفها في الوقت ذاته. وعلى سبيل المثال، فإنَّ البنى التَّحتيَّة الحيويَّة لعمل الدَّولة (كالكهرباء والمياه والمواصلات وشبكات القيادة والسَّيطرة والتحكُّم العسكريَّة، وكذلك التِّقنيات المتطوِّرة لساحة القتال العصريَّة) كلَّها باتت تعتمد على المجال الافتراضيِّ. ففي عالم الإنترنت اليوم، تُسقط أنظمة، وتُخترَق مؤسَّسات، ويُخلَع رؤساء! كيف لا وهي حربٌ خارجةٌ عن سيطرة الدُّول وأجهزتها الأمنيَّة، لا تعترف باتِّفاقيَّاتٍ ولا معاهداتٍ ولا مواثيق، وأبطالها الافتراضيُّون - بالإضافة للدول - هم أفرادٌ وجماعاتٌ أقرب إلى "الخلايا النَّائمة" التي تصحو وقتما تشاء، وتعود لسباتها متى أرادت ذلك!

شكراني الحسين*

تسوية المنازعات البيئيّة وفق القانون الدولي

تحاول هذه الدراسة البحث في تسوية المنازعات البيئيّة وفق القانون الدولي من خلال التطرق إلى الإطارين القانوني والمؤسّساتي لحلّ المنازعات من دون إغفال البحث عن موقع البعد البيئي في التسويات السلمية في القانون الدولي؛ وذلك انطلاقًا من مفهوم المسؤولية المشتركة – المتباينة بوصفها إطارًا عامًا يستدعي حَشْد كلّ الفاعلين في المجال البيئي. وتبحث الدراسة في قواعد هلسنكي وبرلين، ومختلف الاتفاقيات الدولية، والاقتراب من مدى أهمية تطبيقها، والصّعوبات المطروحة في ذلك المجال. ولتعميق النقاش في هذا الموضوع، تطرقت الدراسة إلى مجموعة من الإكراهات والعقبات التي تحدّ من التّسويات السّلمية للمشاكل البيئية؛ من قبيل شمولية هذه القضايا، وتعقّدها، وغياب الإرادة السياسية للقوى العظمى، ومحاولة البحث عن سبل تجاوزها وإقبارها، بوضع مقاربة علمية لفضّ المنازعات البيئية وتحريم "التدخل الأخضر"، وتعزيز التفاوض الكوني المتوازن، والاعتماد على توازن المصالح والمنافع المتبادلة بين الشركاء، وهجر قاعدة توازن القوى.

* باحث في العلاقات الدولية، ومهتم بالدراسات البيئية.

النّزاع الدولي[١] هو كلّ خلاف بين دولتين أو أكثر في مسألة قانونية (النّزاع الذي ينشأ من الاختلاف في تفسير معاهدة) أو واقعة ماديّة، وهو كلّ تعارض في المصالح المادية والسياسيّة. ويكاد يكون من المستحيل الوقوف على كلّ أسباب المنازعات الدوليّة وعواملها. غير أنّ تحديد النزاع هو خطوة ضرورية لمعرفة الوسيلة التي تؤدِّي إلى تسويته. ومن ثمَّة توجد وسائل ودّية لحلّ الخلافات، ووسائل أخرى تقضي باللجوء إلى الإكراه. ويَنْجم النّزاع الدولي عن تصرّف الدولة وإخلالها بمبادئ القانون الدولي وبحقوق الدول الأخرى.

ويُقصد[٢] بالمنازعات الدوليّة، عمومًا، المنازعات التي يكون أطرافها الدول أو أشخاص القانون الدولي العامّ من غير الدول. ومن المعروف أنّ المنازعات ليست من طبيعة واحدة، الأمر الذي يترتّب عليه تطوير إجراءات مختلفة لمعالجة أيّ نوعٍ من هذه المنازعات بصورة فعّالة.

ويمكن القول إنّ المنازعات في الفقه تنقسم إلى منازعات سياسية-قانونية بالأساس، ومنازعات فنّية (كالمنازعات المائية[٣]) وهي تتميز بالتّعقيد والتّشابك في مشاكلها وحلولها. وسنركز في هذا المقام على المنازعات البيئيّة من منظور القانون الدّولي.

ومادامت العلاقات الدوليّة غير مستقرّة وغير سلميّة، فإنّ القانون الدولي يحاولُ أن يبحث في الوسائل التي تفضي إلى تسوية المنازعات. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، عُقدت مؤتمرات دولية لتحديد الوسائل الودّية التي ينبغي للأطراف المتنازعة اللجوء إليها قَبْلَ أن تندلع الحرب. وقد أبرمت اتفاقيات عديدة لبلورة هذه القواعد والمبادئ، وبعد قيام المنظّمات الدوليّة جرى تأكيد هذه الوسائل السلميّة.

ديناميّة الصراع والتعاون الدولي

إنّ ديناميّة العلاقات الدولية هي ديناميّة جدلية للصّراع والتّعاون[٤]، إلا أنّ التّنازعية هي الطّابع الغالب على هذه الدينامية، ولا يَحِيد المجال البيئي عن هذه المعادلة؛ إذ احتلّت القضايا البيئيّة- في إطار الدينامية الجديدة للعلاقات الدوليّة[٥] - مكانةً متميّزةً في الصرّاع بين (دول الشمال ودول الجنوب).

وإنّ الأزمات البيئية لا تعترف أصلًا بالحدود الدولية إذ تعدّها حدودًا وهميّة؛ فبما أنّ للمشكلات البيئية طابع الشّمولية فإنّ هذا الأمر يجعلها تحرّك الحدود وتضعفها، ممّا يجعل إيجاد تسويات سلميّة اعتمادًا على الوسائل التقليدية المتعارف عليها في القانون الدولي مهمّةً صعبةً.

ولقد بدأت العلاقات الدولية تتهيكل، كما أكّد "خافير سولانا"، واتّضح[٦] أنّ الولايات المتحدة الأميركية هي المهيمنة، (لكن الأكِيد) أنّ أيّ دولة لا تستطيعُ بمفردها مجابهة المشكلات البيئيّة الشّمولية، وهذا يتطلب، في نظرنا، تحديد الآليّات الملائمة لحلّها، وتحديد منظور القانون الدولي في هذا الصّدد أيضًا.

ولعلّ المشكلات البيئية ذات الطّابع الشّمولي؛ كالانحباس الحراري والتلوث العابر للحدود وتدبير الأنهار الدولية، والتّنوع البيولوجي أثقلت كاهل المهتميّن بالقانون الدولي لعدم مسايرته الدينامياتِ الجديدة التي فرضتها العولمة في هذا المجال، ممّا يحتّم تطبيق "مبدأ" المسؤولية المشتركة - المتباينة، وتعزيز المنافع المشتركة بين الفاعلين "البيئيين".

تحديد طبيعة المنازعات البيئية

يتحدّد موضوع هذه الدراسة في المنازعات البيئية وفق القانون الدولي، وفي حدود علمنا لا توجد تعريفات دقيقة ومحدّدة لهذا النوع "الجديد" من المنازعات، ولكن يمكن تأكيد أنّها منازعات نوعيّة في طبيعتها من جهة، وأنها تتضمّن تناقضات "مقارباتية" ومفاهيمية متعدّدة بسبب تمسّك الأطراف المتنازعة بمبادئ تخدم مصلحتها وترفض مبادئ أخرى تضّر بمنافعها وأيديولوجيتها من جهة أخرى.

وتشمل المنازعات البيئية الصّراع على الموارد المائية والثروات الطبيعية العابرة للحدود (الاستعمال السيادي للثروات الوطنية في

١ وليد بيطار، **القانون الدولي العامّ** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٧٠١- ٧٠٢.

٢ عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي المعاصر**، الجزء الثاني (عمّان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ص ١٧٩- ١٨٠.

٣ بشأن التنازعية المائية في الوطن العربي مع "الآخر"، انظر: شكراني الحسين، **نحو مقاربة عربية للمياه العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ٢٠١٢)، ص ٣١٨.

٤ اختزل هذه الجدلية رايمون آرون (R. Aron) في كتابه الذائع الصيت: **السلم والحرب بين الأمم** (*Paix et guerre entre les nations*).

٥ شكراني الحسين، "البعد البيئي والدينامية الجديدة للعلاقات الدولية"، **المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن**، العدد ٤٢ (٢٠٠٤)، ص ٣١- ٦٠.

6 Javier Solana, "L'UE pilier d'un monde nouveau", *Le Monde* (France), 23/ 09/ 2003, p. 16.

في مقابل هذا الطرح، تؤكد أقلام كثيرة أنّ الولايات المتحدة ستنهار قريبًا مثلها في ذلك مثل الاتحاد السوفيتي السابق، وهناك من يرى أنّ تراجع هذه الإمبراطورية يخضع لحتمية تاريخية (تطور الحضارات).

مقابل عدم الإضرار بالغير والاستعمال المُنصف للثروات المشتركة)، أو تحديد جانب من المسؤولية عن الاحتباس الحراري (المسؤولية التاريخية للدول الصناعية في مقابل المسؤولية المشتركة - المتباينة؛ أي إنّ الجميع يتحمل المسؤولية على اختلاف مستوياتها ومحدداتها ودرجاتها)، وحتمية الإخطار المُسْبق بتمويل مشروع معيّن على المستوى الدولي (مبدأ السيادة الوطنية وسوابق استعمال المياه، في مقابل السيادة المحدودة وأهمية احترام الحقوق المكتسبة والحاجات المائية للدول ومدى توافر المصادر البديلة والاستخدام المشترك لمياه المجاري الدولية).

والنتيجة المباشرة لهذه التناقضات هي صعوبة الارتكاز على بعض الرُّؤى وتحييد الأخرى؛ علاوةً على أهمية أخذ السياق الدولي غير المستقرّ بحسبان، إضافةً إلى أنّ الحفاظ على البيئة وحمايتها يندرجُ ضمن محددات الأمن الإنساني (Human Security)[٧]؛ فهي تتجاوز – بطبيعتها - بنية العلاقات السياسية الضيقة ونظرية توازن القوى، ممّا يستوجب "تأهيل" القانون الدولي لخدمة قضايا الدبلوماسية الوقائية في مجال التّنازعية البيئية، على سبيل إضافة بُعْد جديدٍ إلى دراسة القانون الدولي "الجديد".

نحن، إذن، بصدد الحديث عن "حقوق الأسرة البشرية"، ممّا "يحتِّم" علينا التوفيق بين المتناقضات وإيجاد الحلول السّلمية والودّية – في القانون الدولي- للأزمات البيئية. ومن المتعارف عليه لدى الفقه الدولي أنه يمكن تصنيف قضايا البيئة ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان (حقوق التّضامن)؛ كالحق في بيئة صحية نظيفة، والحقّ في التنمية، والحقّ في السّلم. وهذه القضايا تنتمي إلى التّراث والمصلحة المشتركة للإنسانية، على الرّغم من اختلاف المصالح والمنافع وتقاطعها وتجاذبها وتمايزها في أغلب الأحيان. وهذا المنظور يستلزمُ التّعامل بجدّيةٍ وحزمٍ مع قضايا التّنازعية البيئية.

٧ تذكر دراسات أنّ المقاربات الأولى للمفهوم بدأت في التداول مع أبحاث جوهان جالتنغ (Johan Galtung) في السلم خلال القرن العشرين.

Marc Paran, "Fiche concernant, La sécurité humaine. Une nouvelle conception des relations internationales, 2001", *Etudes Internationales*, vol. 34, no. 2003, pp. 315 -318.

وبحسب اتجاهات فقهية أخرى، تزامن المفهوم مع إحداث الأمم المتحدة وولادة القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتطور الملحوظ للقانون الإنساني، وعولمة القانون والأمن الدولي. وقد برز المفهوم بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، ومسار العولمة، والديمقراطية، وعالمية حقوق الإنسان.

Daniel Colard, "La doctrine de la sécurité humaine. Le point de vue d'un juriste", in Rioux. Jean- Francois, *La sécurité humaine*: *Une nouvelle conception des relations internationales* (Paris: L'Harmattan, 2001), p p. 35-41.

ومادمنا نُناقش مصلحة الجِنْس البشري للعيش في بيئة آمنة، على الرّغم من عدم التّوصل إلى تسويات سلميّة مقبولة للأزمات البيئية، فلا بدّ من طرح بعض التّساؤلات المحورية للإشكالية المطروحة في هذا الصدد:

- ما هي الإجراءات القانونية لتجنّب المنازعات البيئيّة والوقاية منها من منظور القانون الدولي؟
- وما هي الحلول التي يطرحها الميثاق الأممي، وقرارات الجمعية العامَّة للأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، ومقاربات الفقه، واجتهادات القضاء، وقواعد القانون الدولي المكتوبة أو المستقرَّة عرفيًّا؟
- وهل تشكل القضايا البيئيّة صراعاتٍ مستقبليةً بين الدول؟

إنّ هذه الدراسة تحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها بدءًا من الإشارة إلى المرجعية القانونية المنظمة للمنازعات الدولية التقليدية و"إمكانات تطبيق" هذه الآليات على المجال البيئي، بالنظر إلى أنّ هذا المجال يعرف تجاذباتٍ من أطراف متعدّدة قد تؤدِّي إلى صِدَامات عسكرية في حالة عدم الاتفاق على فضّ الأزمات البيئية سلميًّا وإيجاد التّوافقات الممكنة بين الأطراف المتنازعة.

وبناءً على محاور الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، يمكن تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيّيْن، يتناول **الأول** التأطير القانوني والمؤسّساتي لفضّ المنازعات الدولية، ويخصّص **الثاني** للبعد البيئي والتسويات السلمية والإكراهات التي تحول دون إيجاد التسويات المقبولة وسُبُل تجاوزها، وتؤدّي إلى إقبارها.

التّأطير القانوني والمؤسّساتي لفضّ المنازعات الدوليّة

يمكن تقسيم هذا المحور إلى الأسس التقليدية (البند الأول) والأسس النوعية لفضّ المنازعات الدولية (البند الثاني).

الأسس التقليدية

يمكن، بوجه عامّ، اختزال الأسس التقليدية لفضّ المنازعات الدولية في: ميثاق الأمم المتحدة (البند الأول)، وقرارات الجمعية العامَّة للأمم المتحدة (البند الثاني)، والاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية فيينا لقانون المُعاهدات (البند الثالث).

ميثاق الأمم المتحدة وفضّ المنازعات الدولية

نصّت المادة الثانية من الفقرة الثالثة من ميثاق الأمم المتّحدة على أن يفضّ جميع أعضائها منازعاتهم الدوليّة بالوسائل السّلمية على وجهٍ لا يجعل السّلم والأمن والعدل الدولي عُرْضَةً للخطر. وقد عدّدت المادة الثالثة والثلاثون هذه الوسائل؛ إذ يتعيَّن على أطراف أيّ نزاع من شأنه أن يستمرّ أو يُعَرّض السّلم والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتّحقيق والوساطة والتوفيق والتّحكيم والتسوية القضائية.

> لم يُشِر الميثاق الأممي إلى البعد البيئي، نظرًا إلى أنّ "الشأن البيئي" لم يكن مطروحًا آنذاك كما أنّ "المجموعة الدولية " كانت مشغولةً في تلك الفترة بالبحث عن سُبُل الخروج من حالة الحرب إلى حالة السّلم

ولم يُشِر الميثاق الأممي إلى البعد البيئي، نظرًا إلى أنّ "الشأن البيئي" لم يكن مطروحًا آنذاك كما أنّ "المجموعة الدولية " كانت مشغولةً في تلك الفترة بالبحث عن سُبُل الخروج من حالة الحرب إلى حالة السّلم (الفكر المثالي الويلسوني[٨]).

الجمعية العامَّة للأمم المتحدة وفضّ المنازعات الدولية

أصدرت الجمعية العامَّة للأمم المتحدة عشرات القرارات عن تسوية المنازعات بالطرائق السّلمية. وتناولت هذه القرارات، عمومًا، الدّعوة إلى حلّ المنازعات بالأساليب الودّية، وبحثت عن الحُلول العادلة واحترام ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئ القانون الدولي وعدم تعريض الأمن والسلم الدوليّيْن للخطر.

وسنعملُ في هذا المحور على دراسةِ جوانب من هذه القرارات ولو بإيجازٍ شديدٍ.

٨ آمنت الويلسونية التقليدية (نسبة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson) بإمكانية تجاوز حالة الطبيعة إلى حالة من التنظيم والاندماج **أولًا**، والصراع على القوة واستعمالها ظواهر غير عادية في العلاقات الدولية **ثانيًا**، وتناسق المصالح وانسجامها بين الشعوب **ثالثًا**، وضمان القانون الدولي للتنظيم على مستوى الجماعة الدولية رابعًا، وأهمية الأخلاق معطًى أساسيًّا للتحرك الدولي خامسًا.

العلاقات الودّية والتّعاون بين الدول

أصدرت الجمعية العامَّة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٦٢٥ عام ١٩٧٠، وكان محوره الإعلان عن مبادئ القانون الدولي المتعلّقة بالعلاقات الودّية والتّعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. وأكدت فيه الجمعية العامَّة ضرورة حلّ المنازعات الدولية بالوسائل السّلمية؛ فعلى كلّ دولة أن تعملَ على فضّ منازعاتها الدوليّة مع الدول الأخرى بالوسائل السلميّة، وعلى كلّ الدول أيضًا أن تلْتمس البحثَ عن حُلول عادلة من خلال التّفاوض والتّحقيق والوساطة والتّحكيم والتسوية القضائيّة، واللجوء إلى المنظّمات والاتفاقيات الإقليمية أو غير ذلك من الوسائل السّلمية التي تختارها[٩].

تعزيز التفاوض لحظر الأعمال المؤثرة في البيئة والمناخ

أصدرت الجمعية العامَّة للأمم المتّحدة القرار رقم ٣٤٧٥ بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، طالبت فيه بمواصلة التفاوض للتوصّل إلى اتفاقية لحظر استخدام تقنيات التأثير في البيئة للأغراض العسكرية وغيرها من الأغراض العدائيّة التي تتنافى وصيانةَ الأمن ورفاهية الإنسان وصحّته[١٠].

وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ أصدرت الجمعية العامَّة للأمم المتحدة القرار رقم ٧٢/٣١، وأُلحقت به اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية، أو لأيّ أغراض عدائية أخـرى[١١]. ونصَّت الاتفاقية في مادتها الخامسة على تعهّد الدول بالتّشاور والتعاون في ما بينها لحلّ كلّ المشكلات التي قد تنشأ بسبب أهداف مقتضيات هذه الاتفاقية أو تطبيقها، وعلى أنه يمكن الاعتماد على التشاور والتعاون وفق ميثاق الأمم المتّحدة.

إعلان "مانيلا" وفض المنازعات الدولية سلميًّا

أكدت الجمعية العامَّة للأمم المتحدة من خلال إعلان "مانيلا" بشأن تسوية المنازعات الدولية بالطرائق السلمية عام ١٩٨٢[١٢]

9 http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/2625(XXV)&TYPE=&referer=http://www.un.org/french/documents/ga/res/25/fres25.shtml&Lang=E.

10 http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/3475(XXX)&Lang=F, viewed 03/ 05/ 2013.

11 http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/31/72&TYPE=&referer=http://www.un.org/french/documents/ga/res/31/fres31.shtml&Lang=F, Viewed 06/ 05/ 013.

12 General assembly A/RES 68 Th plenary meeting 15 November 1982: *Manila declaration on peaceful settlement of international disputes, at:* http://www.un.org/documents/ga/res/37/a37r010.htm, viewed 18/ 12/ 2012.

الحاجة إلى بذل أقصى جهد لتسوية المنازعات والخصومات بين الدول بالوسائل السلميّة وحدها، وتجنّب جميع الأعمال العسكرية والعدائية التي لا يمكن إلا أن تجعل حلّ المنازعات والخلافات مستعصية الحلّ، والسّلم والأمن الدوليَّين مُعرَّضيْن للخطر؛ لذلك وَجَبَ صيانة العلاقات الودّية بين الدول وتنميتها، وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

> أضاف إعلان مانيلا إلى الوسائل التي ذكرتها المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة المساعي الحميدة، وبذلك فقد وضع هذا الإعلان حدًا للجدل الفقهي المتعلق بتراتبيّة هذه الوسائل، أو بأولوية وسيلة مقارنةً بوسيلة أخرى

ورأت الجمعية العامَّة أنّ اعتماد إعلان "مانيلا" يمكن أن يساهم في إنهاء خَطَر اللّجوء إلى القوة أو التهديد بها. وأشارت المادة الأولى في الفقرة الخامسة من هذا الإعلان إلى الوسائل التالية: المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتّسوية القضائية، والمساعي الحميدة.

وهكذا يكون إعلان مانيلا قد أضاف إلى الوسائل التي ذكرتها المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة المساعي الحميدة، وبذلك فقد وضع هذا الإعلان حدًّا للجدل الفقهي المتعلق بتراتبيّة هذه الوسائل، أو بأولوية وسيلة مقارنةً بوسيلة أخرى (انظر المادة الأولى في الفقرة الثالثة، والمادة العاشرة من الإعلان).

منع النّزاعات وتجنّبها، ودور الأمم المتّحدة

أكّد قرار الجمعية العامَّة للأمم المتّحدة رقم ٥١/ ٤٣ عام ١٩٨٨، في مُلْحَقِه الخاص بمنع النّزاعات وإزالتها (وهي النزاعات التي تهدّد السّلم والأمن الدوليين ودورَ الأمم المتّحدة في هذا المجال) المسؤوليةَ الرئيسة للدول في مجال منْع المنازعات وإزالتها، وحقَّ جميع الدول في اللجوء إلى الوسائل السّلمية لمنع المنازعات والصّراعات وإقبارها.

وذَكَّر بأنّ واجب الدول هو الامتناع عن استعمال الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي[١٣].

توصيات تقرير لجنة برونتلاند

في عام ١٩٨٣، طلبت الجمعية العامَّة للأمم المتّحدة من اللّجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)[١٤] أن تقومَ بصَوْغ تقريرٍ عالميٍّ للتغيير؛ أي أن تقترح إستراتيجياتٍ ورؤًى مشتركةً بعيدة المدى للقضايا البيئية. وقد صاغت اللجنة المذكورة ما يُعرف بـتقرير لجنة برونتلاند (Brundtland)، وقُدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامَّة عام ١٩٨٧.

وارتباطًا بموضوع المنازعات الدوليّة جاء في التقرير[١٥] أنه يجب على الدول أن تعمَدَ إلى تسوية المنازعات البيئية بالطرائق السّلمية، وأنه إن لم يجرِ التوصل إلى اتفاقية مشتركة بشأن الحلّ أو بشأن أيّ تنظيمات أخرى لتسوية النزاع خلال ١٨ شهرًا فإنّ النّزاع يُقدَّم إلى التّوفيق، فإن لم يُفض ذلك إلى حلّ فإنّ الأمر يُحَوّل إلى التّحكيم أو التّسوية القضائية، بناءً على طلب من الدّول المعنية.

ويمكن تفادي العديد من المنازعات[١٦] أو التوصّل إلى حلّها سريعًا في حال بلورتها على أساس المبادئ والحقوق والمسؤوليات المذكورة سلفًا؛ وذلك في إطار قانوني وطني ودولي، وفي حال احترام دول كثيرة لها وعملها على تطبيقها أيضًا. ومن التوصيات التي قدمها تقرير لجنة برونتلاند نذكر أهمية أن تساعد التّنظيمات العامَّة والخاصّة في هذا النطاق عبر تأليف لجانٍ خاصةٍ أو لائحةٍ من الخبراء يكونون من ذوي الخبرة في مختلف أنماط التّسويات، ومن ذوي الاختصاص المتميّز في الجوانب القانونية والجوهرية لحماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، علاوةً على إنشاء مُجَمّع موسّع ونَسَقٍ مرجعيٍّ أو شبكة للردّ على حاجات طلب المشورة وتقديم المساعدة لتفادي النّزاعات أو حلّها.

---

13 http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/43/51&TYPE=&referer=http://www.un.org/french/documents/ga/res/43/fres43.shtml&Lang=E

14 AG, RES 38/161 du 19/12/1983: Elaboration d'une étude sur les perspectives de l'environnement jusqu'à l'an 2000 et au-delà.

15 WCED, *Our Common future* (UK: Oxford University Press, 1987), p. 351.

16 Ibid., pp. 333- 334.

اتفاقية قانون المُعَاهدات

اعتمد الاتفاقية مؤتمرُ الأمم المتّحدة بشأن قانون المعاهدات الذي عُقد بموجب قراري الجمعية العامَّة للأمم المتحدة رقم ٢١٦٦٥ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، ورقم ٢٢٨٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧)، وعرضت للتّوقيع في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٩، ودخلت حيّز التطبيق في ٢٧ كانون الثّاني/ يناير ١٩٨٠.

وخُصّصت معاهدة فيينا المادة ٦٦ للحديث عن إجراءات التسوية القضائيّة والتّحكيم والتّوفيق؛ إذ تقول: إذا لم يجرِ التوصّل إلى تسوية ما بموجب أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٦٥ خلال ١٢ شهرًا من تاريخ صُدُور الاعتراض فإنه ينبغي اتّباع الإجراءات التّالية:

(١) يمكن لأيّ طَرَفٍ في نـزاع يتّصل بتطبيق المادتين ٥٣ و٦٤، أو تفسيرهما أن يقدّمه كتابةً إلى محكمة العدل الدوليّة بهدف استصدار حُكْمٍ فيه، إلا إذا اتفقت الأطراف برضاها المتبادل على عرض النّزاع على التّحكيم.

(٢) يمكن لأيّ طرف في نزاعٍ يرتبط بتطبيق أيّ مادّة أخرى من موادّ الجزء الخامس من هذه الاتفاقية أو تفسيرها أن يُحَرّك الإجراء المحدّد في مُلحقها، وذلك بتقديمه طلبًا في هذا المعنى إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة.

> أبرمت الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥، وقد صدَّقت عليها ١٩٧ دولةً. ودخلت هذه الاتفاقية حيّز التطبيق عام ١٩٨٨، وقد كرّست المادة الحادية عشرة للحديث عن فضّ المنازعات من خلال التّفاوض والمساعي الحميدة، أو الوساطة والتّحكيم

يجب التّمييز بين معطيين أساسيّيْن في هذا الصّدد، يتعلق الأول بوجود اتفاقية، بين دولتيْن أو أكثر، تنظِّمُ قضايا بيئيّةً (لذلك تتحدّث المادة ٦٦ بصيغة: يمكن لأيّ طرف...). والقاعدة في هذه الحالة هي انعدام أيّ صُعوبة لفضّ المنازعات والتّوصل إلى التوازنات المطلوبة. وأمّا المعطى الثاني فهو يتعلّق بعدم وجود اتفاقية بين الأطراف؛ لذلك فإنّ الخِلاف يبقى سَيّدَ الموقف وغالبًا ما تكون للخلفيّات السياسية الأولوية على العوامل القانونية والاقتصادية.

الأسس النوعية

يمكن تلخيص الأسس النوعية لفضّ المنازعات البيئية في الاتفاقيات الدولية (البند الأول)، وكتابات كبار كتّاب القانون الدولي (البند الثاني)، وآراء هيئات التحكيم والقضاء الدولي (البند الثالث).

الاتفاقيات الدولية البيئية وفضّ المنازعات البيئية

يمكن التطرق في هذا المجال إلى قضايا أساسيّة في مجال فضّ المنازعات البيئية، إذ سندرس مجالات التغيّرات المناخية (البند الأول)، والتّنوع البيولوجي (البند الثاني)، والمجاري المائية الدوليّة (البند الثالث).

فضّ "المنازعات المناخية"

سندرس هذا المحور من خلال الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون (أولًا)، والاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية (ثانيًا)، وبروتوكول كيوتو (ثالثًا).

الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥: أبرمت اتفاقية فيينا في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥، وقد صدَّقت عليها ١٩٧ دولةً. ودخلت هذه الاتفاقية حيّز التطبيق عام ١٩٨٨، وقد كرّست المادة الحادية عشرة للحديث عن فضّ المنازعات[١٧] من خلال التّفاوض والمساعي الحميدة، أو الوساطة والتّحكيم كما يلي:

١. في حالة وجود نزاعٍ بين الأطراف يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، تسعى الأطراف المعنية لإيجاد حلّ من خلال التّفاوض.

٢. إذا لم تتمكّن الأطراف المعنية من التّوصل إلى اتفاقية من خلال التّفاوض، يمكن لها مجتمعةً أن تلتمس المساعيَ الحميدة، أو أن تطلب وَسَاطةً من طرف ثالث.

٣. لدى التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها في وقت لاحق، يمكن لأيّ دولة أو أيّ منظمة إقليميّة للتّكامل الاقتصادي أن تُعْلن كتابةً للوديع قبولها على سبيل الإلزام إحدى الوسيلتيْن التاليتيْن، أو كلتيهما، لتسوية المنازعات المتعلّقة بنزاعٍ لم يحلّ وفقًا للفقرة (١) أو الفقرة (٢) أعلاه:

- التّحكيم وفق الإجراء الذي يعتمده مؤتمر الأطراف في أوّل اجتماع عادي له.
- عرض الخلاف على محكمة العدل الدوليّة.

17 http://ozone.unep.org/new_site/en/Treaties/treaty_text.php?treatyID=1,Viewed 02/ 05/2013.

٤. إن لم تقبل الأطراف جزءًا موحدًا أو أيّ إجراء من الإجراءين، وفقًا للفقرة (٣) أعلاه، يُحَالُ النّزاع للتّوفيق وفقًا للفقرة (٥) أدناه، ما لم تتّفق الأطراف على خلاف ذلك.

٥. تنشأ لجنة توفيق، بناءً على طلب أَحَدِ أطراف النّزاع، وتُشكَّل اللجنة من عدد متساوٍ من الأعضاء يعيّنهم كلّ طرف معني، وتصدر اللجنة قرارها النهائي في شكل توصية تراعيه الأطراف بحسن نيّة.

الاتفاقية الإطارية بشأن التغيّرات المناخية: صدّقت على الاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية عام ١٩٩٢، ١٩١ دولةً والتزمت وضْع إستراتيجيات وطنيّة لمجابهة التغيّرات المناخية، ونصّت المادة الرابعة عشرة في مجال حلّ المنازعات الدولية على ما يلي:

٦. في حالة حدوث نزاع بين طرفيْن أو أكثر بشأن تفسير الاتفاق أو تطبيقه، يسعى الأطراف المعنيون لتسوية النزاع بطريقة التفاوض، أو أيّ طريقة سلميّة أخرى يجري اختيارها.

٧. عند التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، أو في أيّ وقتٍ بعد ذلك، يجوز لأيّ طرف – ما لم يكن منظّمةً إقليميةً للتّكامل الاقتصادي - أن يُعْلن في طلب خطِّيٍّ مُقدَّم إلى الوديع إقرارًا إزاء أيّ طرف يقبل الالتزام نفسه، من دون حاجة إلى اتفاقية خاصّة:

- عرض النّزاع على محكمة العدل الدولية.
- و/أو التّحكيم وفقًا لإجراءات يعتمدها مؤتمر الأطراف بأسرع ما يمكن عمليًّا، وذلك في ملحق بشأن التّحكيم.

ويجوز للطّرف الذي يكون منظّمةً إقليميةً للتكامل الاقتصادي أن يُصدر إعلانًا له الأثر نفسه في ما يتعلق بالتحكيم وفقًا للإجراءات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه.

وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاقية في غُضُون مدة معينة بدءًا من إبلاغ دولة ما لأخرى، يمكن إنشاء لجنة التّوفيق التي تعرض على الأطراف توصيةً يجب أن تفحص عنها بحسن نِيّة.

بروتوكول كيوتو: يتكوّن بروتوكول كيوتو- الملحق باتفاقية الأمم المتّحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (١٩٩٧) - من ٢٨ مادةً، حدّد فيها الأطراف المعنية، والملوّثات التي تضرّ بالبيئة، والإجراءات الواجب القيام بها، وسبُل تطبيق الالتزامات الدولية، والعلاقات الموجودة بين الدول المتقدمة (الصناعية) والدول النامية، وشمل البروتوكول ملحقين، خُصِّص الأول لجرد الغازات والأنشطة الملوثة، وخُصِّص الثاني للدول المعنية بخفض الانبعاثات.

ونصّ بروتوكول كيوتو في المادة التاسعة عشرة على أنّ تطبّق على هذا البروتوكول أحكام المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية المتعلقة بتسوية المنازعات، وذلك بعد تعديل ما يمكن تعديله (أشرنا سابقًا إلى مقتضيات هذه المادة).

فض "منازعات التنوع البيولوجي"

صدّقت على اتفاقية التّنوع البيولوجي عام ١٩٩٢، ١٩٣ دولةً وهي اتفاقية أساسية في مجال حماية التنوع البيولوجي، كما أنها ملزمة بموجب القانون.

عمومًا، تسعى الاتفاقية لحماية التّنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لهذا التّنوع، والقسمة المنصفة للمنافع التي تترتّب على استخدام المواد الجينية (المادة الأولى من الاتفاقية)[١٨].

وتتحدّث المادة السابعة والعشرون من الاتفاقية عن طرائق تسوية المنازعات بقولها:

١. في حالة حدوث نزاع بين الأطراف المُتعاقدة بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها، تبحث الأطراف المعنية عن حلّ من خلال التّفاوض.

٢. إذا لم تتمكن الأطراف من الاتفاق بأسلوب التّفاوض، يمكن لها مُجْتَمِعَةً أن تلتمس المساعيَ الحميدة، أو تطلب وساطةً من طرف ثالث.

٣. عند التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، أو في أيّ وقتٍ لاحق، يجوز لدولة ما، أو لمنظّمة إقليمية للتّكامل الاقتصادي، أن تُعْلن في طلبٍ خطيٍّ يُقدَّم إلى الوديع القبول بإحدى الوسيلتيْن التاليتيْن:

- التّحكيم وفقًا للإجراءات المحدّدة في الجزء الأوّل من المرفق الثاني (من المادة الأولى إلى المادة السابعة عشرة)
- عرض النّزاع على محكمة العدل الدّولية

٤. إذا لم تقبل أطراف النّزاع هذا الإجراء أو أيّ إجراء آخر وفق الفقرة (٣) أعلاه، يحال النزاع للتوفيق، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك (الجزء الثاني من الملحق الثاني من المادة الأولى إلى المادة السادسة).

18 http://www.cbd.int/convention/text, viewed 02/ 05/ 2013.

فضّ المنازعات المائية

يمكن دراسة مقتضيات قانون البحار عام ١٩٨٢ (أولًا)، واتفاقية استخدام المجاري المائية الدوليّة لأغراض غير الملاحة (ثانيًا).

قانون البحار، وفضّ المنازعات الدوليّة: أُقرت اتفاقية الأمم المتّحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، ودخلت حيّز التطبيق في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وخصّصت الجزء الخامس عشر؛ الفرع الأول، لتسوية المنازعات (أحكام المواد من ٢٧٩ إلى ٢٩٩) مع الحِرْص على التزام تسوية المنازعات بالوسائل السلميّة. وعمومًا تناول هذا الفرع التزام تسوية المنازعات بالوسائل السّلمية، أو أيّ وسيلة تختارها الأطراف، والإجراء المُتّبع عند عدم التّوصل إلى اتفاق، ومسألة التزام التّوفيق.

ولا بدّ من الإشارة، في هذا السياق، إلى محكمة قانون البحار[١٩] التي أنشأتها اتفاقية مونتيغو باي (Montego Bay) سنة ١٩٨٢؛ إذ يتمثّل اختصاصها الأساسي بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير اتفاقية البحار، أو تطبيقها، أو أيّ اتفاق يرتبط بأهداف هذه الاتفاقية، أو الصيد غير المشروع[٢٠]، أو المحافظة على الموارد البيولوجية البحريّة، أو حماية الوسط المائي والحفاظ عليه... إلخ.

اتفاقية المجاري المائية الدولية والتسويات الودّية: أصبحت هذه الاتفاقية المصدر والحجّية الأساسية لمبادئ القانون الدولي الخاصّة بتدبير المجاري المائية الدوليّة. وأُبرمت هذه الاتفاقية في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ وألحقت بقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة رقم ٥١/ ٢٢٩، بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧[٢١]، وصدّقت عليها ٢٩ دولةً، وهي تحتاج إلى تصديق ٣٥ دولةً لتدخل حيّز التطبيق.

ونصّت الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الأغراض الملاحية، في المادة الثالثة والثلاثين من الفقرة الثانية، على الوسائل المُتاحَة لفضّ المنازعات المائية في حال فشل التّفاوض بين دول المجرى الدولي، فأشارت إلى إمكان إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق والتّوفيق بين الأطراف المتنازعة، واللجوء إلى التّحكيم أو التسوية القضائيّة[٢٢].

وأشارت المادة السابعة من الاتفاق إلى أن تتّخِذَ دول المجرى المائي - عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها - كلّ التّدابير الملائمة كي لا تُسَبّب ضررًا للدول الأخرى. وأكّدت المادة الثامنة الالتزام العامّ بالتّعاون بين دول المجرى المائي المشترك.

> نصت الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الأغراض الملاحية، وعلى الوسائل المُتَاحَة لفضّ المنازعات المائية في حال فشل التّفاوض بين دول المجرى الدولي

وبقيَ أن نُؤكد أنّ الاتفاقية المذكورة نصّت على حقّ جميع دول المجرى المائي في الانتفاع والمشاركة في مياه هذا المجرى بطريقة منصفة ومعقولة، وبشكل لا يسبّب ضررًا لدول المجرى المائي الأخرى (المواد ٥ و٦ و٧).

كتابات كبار كتّاب القانون الدولي

يمكن إجمال أوجه الرأي الفقهي بهذا الخصوص في أربعة اتجاهات هي: نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، ونظرية السيادة الإقليمية المقيدة، ونظرية الملكية المشتركة للنهر، ونظرية مبدأ الانتفاع المنصف.

صحيح أنّ هذه النظريات تناقش استخدام الدول المشاطئة لمياه المجاري المائية الدولية، وأنها ليست لها "علاقة مباشرة" بالنزاعات البيئية، إلا أنّ الاطلاع عليها يسمحُ بمعرفة آليات الحيلولة دون نشوء النزاعات المائية، إضافةً إلى سُبُل توقّيها أو الحدّ منها.

- نظرية السيادة الإقليمية المطلقة: ومفادها[٢٣] أنّ الدولة تملك السيادة المطلقة على جزء النهر المارّ بإقليمها من دون قيْد، ومن دون أن يكون للدول الأخرى التي يمرّ النّهر نفسه بأقاليمها أيّ حقّ قانوني في الاعتراض.

---

١٩ تتكون المحكمة، بحسب توزيع جغرافي عادل، من ٢١ عضوًا يمثلون أهم الأنظمة القانونية. وأمّا الخاصية الأساسية التي ينبغي أن تشتمل عليها شخصية القاضي فهي الكفاءة في قانون البحار.

Patrick Daillier et Alain Pellet , *Droit international public* (Paris: LGDJ, 2005), pp. 912- 914.

20 Jean –Marc Lavieille, *Droit international de l'environnement* (Paris: Ed Ellipses, 2010), p.127.

21 http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/51/229&Lang=F, viewed May 2, 2013.

22 http://untreaty.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/8_3_1997.pdf, viewed 19/ 12/ 2012.

٢٣ عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ٢٠٠٠)، ص ١٢١.

• ومن أهمّ أوجه تدبير الماء العابر للحدود[٢٤] سيادة الدولة؛ فتبعًا للمنازعات التي نشأت بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك، اعتمدت الأولى عقيدة هارمون (Harmon Doctrine) عام ١٨٩٥، وهي تعبيرٌ عن السيادة المطلقة؛ فهذه العقيدة[٢٥] تؤكّد تأكيدًا جازمًا عدم وجود مبادئ في القانون الدولي تُجْبِر الولايات المتحدة الأميركية على أن تأخذ بحسبان متطلبات المكسيك في نهر ريو غراند (Rio Grande).

• نظرية السيادة الإقليمية المقيدة: وفحوى هذه النظرية[٢٦] أنّ لكلّ دولة يجري في إقليمها نهرٌ دوليٌّ الحقّ الكامل في أن يظلّ جريان النهر على حاله في إقليمها من حيث كَمّية المياه وكيفيتها. بمعنى أنّ النهر يشكّل وحدةً لا تتأثر بالحدود السياسية للدولة، وأنّ السيادة التي تمارسها الدولة سيادة مقيدة بوجوب التصدي للمجرى الطبيعي للنهر.

• نظرية الملكية المشتركة للنهر: ومفادها أنّ المجرى المائي الدولي يعدُّ ملكًا مشتركًا لجميع الدول التي يجري في أقاليمها، مع كلّ ما يترتّب على ذلك من قيود تَرِدُ على حرِّية الدولة في التّصرف في الجُزء الذي يقع تحت سيادتها. فلا تنفردُ إحداها من دون موافقة الدول الأخرى بإقامةِ مشروع للانتفاع بمياه المجرى المائي الدولي في الجزء الذي يجري في إقليمها، مادام هذا الانتفاع يؤدِّي إلى إحداث أيّ تأثير على تدفق مياه المجرى، سواء بالزيادة أو النقصان.

• نظرية مبدأ الانتفاع المنصف، وترتكز هذه النظرية على أساسيْن[٢٧]:

الأول: أنّ لكلّ دولة الحقّ في التقسيم المنصف لمنافع الشبكة النهرية في ضوء حاجاتها، وفي ضوء الأوضاع المتعلقة بالشبكة النهرية (بنصيب معقول ومنصف). وكان إعلان هلسنكي (١٩٦٦)[٢٨] بشأن استعمال المياه في الأنهار الدولية قد اعتمد هذا الاتجاه (المادة ٥).

الثاني: أنّ الدولة لا تُمنع من وقْف تدفّق نهرٍ يجري في أراضيها إلى أراضي دولة مشاطئة أو تحويله فحسب، بل إنها تمنع أيضًا من استخدام مياه هذا النهر استخدامًا يكون فيه خطر على الدولة أو الدول المشاطئة الأخرى، أو يمنعها من استخدام تدفق مياه النهر من جانبها استخدامًا ملائمًا.

وفي مجال الموارد المائية، أقرّ معهد القانون الدولي (ILI) عام ١٩٦١ (دورة سالسبورغ) مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة في الموارد المائية، وعدّ مياه الأنهار موردًا طبيعيًّا مشتركًا لا يخضع لسيادة دولة ما في حدّ ذاتها؛ وفي ما يخص حقوق استعمال المياه يؤكِّد المعهد في المادة الثالثة من قراره عام ١٩٦١ التسوية في الحقوق على أساس الإنصاف آخذًا حاجات الدول بحسبان[٢٩].

وعدّ المعهد، في المادة السادسة من الفقرة الأولى، في قراره الصادر بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ (دورة ستراسبورغ)، أنّ الدولة ملزمة في إطار القيام بأنشطتها في حدود ولايتها الوطنيّة بعدم الإضرار بحياة الأجيال الحالية أو المقبلة. ومعظم الفقه الدولي[٣٠] يعدّ أنّه بإمكان دولة المجرى المائي أن تستعمل بحرِّية المياه التي تجري فوق إقليمها، على ألاّ يسبب هذا الاستعمال ضررًا لأقاليم دول المجرى الأخرى أو لمصلحتها؛ لأنّ لدول المجرى حقوقًا والتزاماتٍ مُتبادلةً في استعمال مجاري المياه الدوليّة[٣١].

آراء هيئات التحكيم والقضاء الدولي

نتطرق في هذا السياق إلى آراء هيئات التحكيم (أولًا)، وآراء محكمة العدل الدولية (ثانيًا).

آراء هيئات التحكيم: مصهر تريل وأطراف النزاع

من أولى النزاعات البيئيّة الدولية التي عُرضت على المحاكم الدولية قضية مصهر تريل (Trial Smelter case) بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا (بين ١٩٢٠ و١٩٤٠)، وهي من القضايا الكلاسيكية (Loc Classici) في القانون الدولي البيئي[٣٢].

24 PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2006, au-delà de la pénurie: Pouvoir, pauvreté et crise mondiale de l'eau*, *PNUD* (USA), pp. 215, 217- 218.

25 John Waterbury, "Transboundary water and the challenge of international cooperation in the Middle East ", in Peter Rogers and Peter Lydon (eds.), *Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses* (USA : Harvard University, 1993), p. 46.

٢٦ شحادة، المسألة المائية، ص ١٢١- ١٢٢.

٢٧ المرجع نفسه، ص ١٢٣- ١٢٤.

28 See Helsinki declaration, at: http://www.mpil.de/shared/data/pdf/pdf/8helsinki_rules_on_the_waters_of_international_rivers_ila.pdf, viewed 14/ 12/ 2012.

29 http://www.idi-iil.org/idiF/resolutionsF/1961_salz_01_fr.pdf, viewed 05/05/ 2013.

٣٠ محمد المجذوب، **القانون الدولي العامّ** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤)، ص ٣٤٥.

31 www.idi-iil.org/idiF/resolutionsF/1997_str_02_fr.pdf, viewed 17/ 12/ 2012.

32 Daniel Bodansky, Jutta Brunée, and Ellen Hey, *The oxford International environmental law* (USA: Oxford University Press, 2007), p 1044.

موضوع القضية: يتمثّل، أساسًا، بالتلوّث البيئي الذي حملته الرياح من المصانع الكندية لصهر المعادن عبر حدود البلديْن إلى ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأميركية، فقد تسبّبَ التّلوث بأضرار جسيمة أصابت الأشخاص والمُمْتلكات على حدّ سواء[٣٣].

إحالة النزاع على التّحكيم ومضمون الحكم: اتفق الطّرفان المتنازعان على إحالة النزاع بينهما على هيئة تحكيم، أصدرت حكمها خلال عام ١٩٤١، وتضمّن الحُكْم المذكور تأكيدًا لمبادئ القانون الدولي العرفي، وبخاصّة مبدأ عدم جواز التسبّب بالضّرر.

آراء محكمة العدل الدولية

توجد بعض القضايا البيئية التي عُرضت على محكمة العدل الدولية، وأشهرها إطلاقًا النزاع بين سلوفاكيا والمجر بشأن مشروع سدود غابتشيكوفو - ناغيماروس على نهر الدانوب، ومصنع المعجّنات بين الأرجنتين والأورغواي[٣٤].

ويمكن التركيز في هذه الدراسة على النّزاع الأول[٣٥]؛ لأنّها دراسة لا تسمح بتجاوز قدر معيّن من الصّفحات. وبناءً عليه، سندرس - بإيجاز شديد - موضوع النّزاع وأطرافه وأهميته، ومضمون حُكم محكمة العدل الدولية.

موضوع النزاع وأطرافه وأهميته: أصدرت المحكمة حُكْمًا عام ١٩٩٧ في قضية بين سلوفاكيا (كبديل من اندثار تشيكوسلوفاكيا في الحقوق والواجبات المتعلقة بهذا المشروع كما سنرى) والمجر (هنغاريا) بشأن مشروع سدود غابتشيكوفو - ناغيماروس (Gabcikovo- Nagymaros) على نهر الدّانوب[٣٦]. وكان البلدان قد اتّفقا على بناء نظام سدّ غابتشيكوفو- ناغيماروس واستغلاله. وفي ماي ١٩٨٩ علّقت المجر جزءًا من أشغال البناء وتخلّت بعد ذلك عن جانب من الأشغال، استجابةً للانشغالات البيئية. أمّا سلوفاكيا فقد بدأت الأشغال بهدف إيجاد بديل لحصّتها من الأشغال، واستنكرت المجر اتفاقية بودابيست بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ وتراجعت عنها.

ووقّعت سلوفاكيا والمجر اتفاقًا خاصًّا، عام ١٩٩٣، جرى بموجبه إحالة القضية على محكمة العدل الدولية. وقد طُلب من المحكمة الإفتاء في مسألة حقّ المجر في التخلي عن جزء من أشغال البناء، وحقّ سلوفاكيا في تطبيق "حلّ موقّت"، وفي حقوق الدول وواجباتها في هذه القضية.

وعدّ الفقيه صاندرين مالجن ديبوا (Sandrine Maljean -Dubois) هذه القضية أوّل قضية تُعرض على محكمة العدل الدولية يكون فيها موضوع البيئة موضوعًا رئيسًا في النزاع بين الأطراف، وأُعطيت فرصة متميزة لإبراز مدى قُدرة المحكمة على الفصل في نزاع بيئي[٣٧].

مضمون الحكم: أكّدت المحكمة في هذه القضية، مبدأ توارث المعاهدات (إشارةً إلى اتفاقية ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ بين البلدين)، وأقرّت صراحةً في تلك القضية الحاجةَ إلى التوفيق بين التّنمية وحماية البيئة على نحو ما هي مبيّنة في مفهوم التنمية المستدامة. كما أكّدت المحكمة أهمية نظرية المصالح الجماعية لحماية البيئة، ودعت الأطراف إلى تعديل إطار الاتفاق لكي ينسجم مع المعايير الدولية للبيئة[٣٨].

وأشار نائب الرئيس في رأي منفصل - بشأن هذه القضية - القاضي ويريمنتري Weeramantry إلى أنّ التنمية المستدامة ليست مفهومًا، بل هي مبدأ ذو انتشار واسع وقَبُول من المجموعة الدوليّة. وبخصوص القيام بدراسة التأثير في البيئة (EIA) قدّم القاضي ملاحظاتٍ دقيقةً؛ فهذه الدراسة تسمح باستباق المشكلات والاستعداد للتقييم الدائم وتعزيز المعارف البيئيّة بشأن المعايير والرّقابة، وبالتكيّف بغرض حماية موارد المياه العذبة في حالات الضرورة. وأمّا بخصوص العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان فقد رأى القاضي أنّ الحقوق البيئية، هي حقوق للإنسان[٣٩].

وأكّدت المحكمة الحقّ في الاقتسام العادل والمعقول لمياه المجاري (Watercourse) أولًا، وأهمية التّعاون في استعمال الموارد المائيّة المشتركة ثانيًا[٤٠].

---

33 http://untreaty.un.org/cod/riaa/cases/vol_iii/1905-1982.pdf, viewed 08/ 05/ 2013.

34 http://www.icj-cij.org/docket/files/135/15877.pdf

35 www.icj-cij.org

٣٦ غابتشيكوفو هي منطقة تقع في تشيكوسلوفاكيا سابقًا، أمّا ناغيماروس فتقع في هنغاريا.

37 Sandrine Maljean –Dubois, "L'arrêt rendu par la cour international de justice le 25 septembre 1997 en l'affaire relative au projet Gabcikovo – Nagymaros", in *Annuaire Français de Droit International* (Paris: CNRS, 1997), p. 286.

٣٨ شكراني، نحو مقاربة عربية، ص ٨٠.

39 Antoinette Hildering, *International Law. Sustainable development and water management* (Netherland: Eburon Academic Publishers, 2006), pp. 128, 154.

40 Ibid, pp. 33 -34, 35, 63, 68.

وأكّدت المحكمة مرّةً أخرى أنّ البيئة ليست قضيّةً مجرّدةً، بل إنها هي الفضاء الذي نعيش فيه، وأنها هي التي تحدّد نوعية الحياة وصحّة النوع البشري، وأنّ ذلك يتضمن حقوق الأجيال التي لم توجد بَعْدُ (Generations unborn)[٤١].

وانسجامًا مع مبادئ القانون الدّولي البيئي، أشارت المحكمة - في هذه القضية - إلى أهمية مبدأي اليقظة والاحتراز بوصفها قضايا أساسيةً في مجال حماية البيئة؛ وذلك بالنظر إلى الخاصية التي تميّز الأضرار البيئية (عدم قابلية الإصلاح)، ومحدودية آليات إصلاح هذه الأضرار[٤٢].

البعد البيئي و"مبادئ" التسويات السلمية

لا يمكن الحسم بشأن وجود أسسٍ ومرتكزاتٍ بيئيّةٍ محدّدةٍ لفضّ المنازعات البيئية، ولكن توجد بعض الركائز والمبادئ العامَّة المفيدة من حيث هي أسُس لحلّ الخلافات البيئية، بعيدًا من المبادئ التقليدية المشار إليها سابقًا.

مبدأ المسؤوليات المشتركة – المتباينة

أصبح مبدأ المسؤولية المشتركة - المتباينة[٤٣] من أهمّ المبادئ التي تحكم حركة المجتمع الدولي في مواجهة قضايا البيئة العالمية؛ فعلى جميع الدول، المتقدّمة منها والنامية على حدّ سواء، المشاركة الإيجابية في التّصدي للمخاطر البيئية العالمية مثل تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون، وغير ذلك، بقدر ما يتاح للدول من إمكانات؛ أي إنّ المسؤولية في التصدي هي مسؤولية مشتركة، لكنها تكون بدرجات متفاوتة، وفقًا لإمكانات كلّ طرف.

ويفيد مبدأ المسؤوليات المشتركة – المتباينة، إجمالًا، أنّ كلّ الدول تتحمّل مسؤولياتها تُجاه القضايا البيئية، على الرّغم من أنّ درجات المسؤولية ومستوياتها متباينة؛ فبما أنّ القضايا البيئية ذات بعد شمولي فهي تتطلب حلولًا شموليةً وعالميّةً. وهذا الأمر يستلزم أهمية التّفاوض المباشر لحسم الخلافات البيئيّة العابرة للحدود. ومن نتائج هذه المسؤولية المشتركة تعزيز آليات التعاون الدولي؛ إذ يمكن الاستفادة في هذا الصدد من مقتضيات المبدأ الثاني والعشرين من إعلان ستوكهولم المتعلق بالبيئة البشرية عام ١٩٧٢[٤٤]، والمبدأ السابع من إعلان ريو دي جانيرو المتعلق بالبيئة والتنمية للعالم عام ١٩٩٢[٤٥].

وفي نظرنا، ينبغي أن يتركّز التعاون بالخصوص على دعم البرامج والمشاريع البيئيّة، و"نقل" التكنولوجيا النظيفة، وتبادل الخبرات العلمية، وتعزيز المساعدة التقنية، و"آليات" بروتوكول كيوتو[٤٦]، ومنع "التدخل الأخضر"؛ ذلك أنّ مجموعةً من قرارات الجمعية العامَّة تنصّ على أهمية حماية الاستقلال الاقتصادي، وهذا يعني حرِّية كلّ دولة في استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية بكل حرِّية، لكن من دون التسبب بالإضرار بالدول المجاورة.

> أصبح مبدأ المسؤولية المشتركة - المتباينة من أهمّ المبادئ التي تحكم حركة المجتمع الدولي في مواجهة قضايا البيئة العالمية

وفي مجال التعاون البيئي لا بدّ من الإشارة إلى آلية مقابلة الديون بالاستثمارات في المجال الأخضر (Debt for nature swaps)؛ وهي آلية مهمَّة للتقليل من الديون العامَّة للدول الفقيرة، إذ يجرى مبادلة هذه الديون بالاستثمار في المجال البيئي. لكنّ تطبيقات هذه الآلية ضعيفة، كما أنّ حجمها متواضع في غياب الإحصاءات الدقيقة، إضافةً إلى أنّها آليّة تُمكِّن للدول الصناعية من استغلال هذه الآلية في التدخل في شؤون الدول النامية الداخلية، باسم برنامج التقويم الهيكلي

41 Ibid, pp. 91-92

42 Ibid, pp. 124 -125.

٤٣ إبراهيم عبد الجليل، "التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات"، مجلة **عالم الفكر**، المجلد ٣٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨)، ص ١٣١.
-Sergio Marchisio, "Mediterranean sustainable development in international law", in *Environmental Policy and Law*, vol. 26, no: 6, (November 1996), pp. 262- 264.

44 http://sitemaker.umich.edu/drwcasebook/files/stockholm_declaration.pdf, viewed 13/ 11/ 2012.

45 http://www.unesco.org/pv_obj_cache/pv_obj_id_5153A80E5D000D9118833F33BE125378F1050100/filename/RIO_E.PDF

٤٦ هي آليات اقتصادية تقوم على أساس مبادئ السوق التي يمكن للأطراف في بروتوكول كيوتو استخدامها؛ من أجل محاولة تقليل التأثيرات الاقتصادية المحتملة لمتطلبات تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل هذه الآليات التنفيذ المشترك (المادة ٦)، وآلية التنمية النظيفة (المادة ١٢)، والاتجار في الانبعاثات (المادة ١٧).
للاطلاع على بروتوكول كيوتو انظر:
http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf, viewed 06/ 12/ 2012.

(Structural Adjustment Program) للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشروطهما المجحفة، وقد أدَّى ذلك إلى اعتماد الدول النامية النهج الليبرالي في المجال الاقتصادي، ومن ثمَّة الدخول في أزمة المديونيّة الخانقة منذ الثمانينيات من القرن العشرين.

وبصفة عامَّة، سيساهم تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة – المتباينة، في تمويل خطط الإصلاح البيئي مادامت الدول الصناعية هي المسؤولة الرئيسة عن الغازات السامة المضرّة بطبقة الأوزون (المسؤولية التاريخية). ومن شأن التمويلات المستمرّة للمشاريع البيئيّة التخفيف من المنازعات البيئية نفسها، شرط عدم استغلال هذه التمويلات في الأغراض السياسية الضيقة (كالتّدخل في الشّؤون الداخلية باسم حماية الموارد الطبيعية وتدبيرها مثلًا).

مبدأ السيادة الوطنية وفض المنازعات البيئية

من أهمّ أوجه تدبير الماء العابر للحدود[٤٧] سيادة الدولة؛ فمن ذلك مثلًا أنّ الولايات المتحدة الأميركية اعتمدت عقيدة هارمون سنة ١٨٩٥ - وهي تعبير عن السيادة المطلقة - في المنازعات التي نشأت بينها وبين المكسيك؛ ففي ظلّ غياب قانون مخالف، تتمتّع الدول بحرِّية في استعمال الموارد المائية في ولايتها بغضّ النظر عن الآثار التي ستترتَّب على ذلك الاستخدام خارج حدودها. فهذه العقيدة[٤٨]، إذن، تجزم أنه لا توجد مبادئ في القانون الدولي تجبر الولايات المتحدة الأميركية على أن تأخذ متطلبات المكسيك في نهر ريو جراند بحسبان.

لكن في ظلّ تطوّر القانون الدولي ونظريات الفقه الدولي واجتهادات القضاء، لا يمكن القبول بعقيدة هارمون لأنها لا تشكّل جزءًا من القانون الدولي، ولأنّ منظمات القانون الدولي رفضتها منذ أمد طويل، ولا سيما أنّ الولايات المتحدة التي كانت قد اعتمدتها، لم تعد تؤمن بها أو تدافع عنها.

قواعد هلسنكي وقواعد برلين لفضّ المنازعات البيئية

أصدرت جمعية القانون الدولي عام ١٩٦٦ قواعد هلسنكي، وهي قواعد ليس لها إلزاميّة قانونية مباشرة؛ لأنّ الدول لم توقّعها ولم تصدّق عليها. وتكمن حجيّتها في الاتفاق على أنها تمثّل القانون الدولي العرفي للمجاري المائية. أمّا قواعد برلين فهي أقلّ حجّيةً من قواعد هلسنكي إذ ليس هناك اتفاقية على أنها تعكس القانون العرفي الدولي، ثمّ إنه لم يحصل الاتفاق داخل لجنة الموارد المائية التابعة لجمعية القانون الدولي التي أصدرتها.

ويمكن التّطرق في هذا الصدد إلى قاعدة التخلي التدريجي عن الملكية المطلقة، بحجة السيادة الوطنية (البند الأول)، وأهم قواعد هلسنكي وقواعد برلين (البند الثاني)، وصعوبة تطبيقهما من الناحية العملية (البند الثالث).

> في مجال السيادة الناقصة جرى تأكيد مبدأ عدم الإضرار بالغير في "إعلان ستوكهولم" من خلال القول إنّ على الدول واجبًا مفاده ألا تُحدِث الأنشطةُ الممارسة على ترابها أو تحت مراقبتها إضرارًا بالبيئة في الدول الأخرى

هجر قاعدة الملكية المطلقة

تعترف أغلب الحكومات، من الناحية العملية، بأنّ مقاربات الامتلاك المطلق لحقوق المياه هي أقلّ نفعية في بلورة السياسات. وبعد عقودٍ من الدّراسة المتعلقة باقتسام المياه جرى تدوينها في اتفاقية الأمم المتحدة، عام ١٩٩٧، بشأن استعمال المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، تأسيسًا على قواعد هلسنكي.

وفي مجال السيادة الناقصة جرى تأكيد مبدأ عدم الإضرار بالغير في "إعلان ستوكهولم" (١٩٧٢) في المبدأ الحادي والعشرين، من خلال القول إنّ على الدول واجبًا مفاده ألا تُحدِث الأنشطةُ الممارسة على ترابها أو تحت مراقبتها إضرارًا بالبيئة في الدول الأخرى. وقد أشار المبدأ الثالث عشر من إعلان ريو دي جانيرو (١٩٩٢)، أيضًا، إلى مقتضى عدم إلحاق الأضرار بالغير. وهذه القاعدة العامَّة تجسّد مبدأ الاستخدام غير الضارّ للإقليم الوطني.

أهمّ قواعد هلسنكي وبرلين

تعرّف قواعد هلسنكي النهر الدولي بأنه الحوض الذي يمرّ بأقاليم دول مختلفة، وفي هذه الحال تباشر كلّ دولة سيادتها على ما يمرّ في

47 *Rapport mondial sur le développement humain*, pp. 215, 217- 218.

48 Waterbury, p. 46.

أقاليمها، مع مراعاة مصالح الدول التي يمرّ بها النهر، سواء الزراعية أو الصناعية أو السكانية، والتزام عدم إلحاق الضرر بمصالح الدول الأخرى المشاطئة[٤٩].

وتتمثّل أهمّ مبادئ قواعد هلسنكي عام ١٩٦٦[٥٠] بالاستعمال المنصف[٥١] والمعقول، والوقاية من الأضرار، والإعلام المسبق بالمشاريع المراد إنجازها.

وحـدَّدت قواعد هلسنكي[٥٢] معايير عامَّة تحكم عملية الانتفاع المشترك، والقسمة العادلة للأنهار المشتركة في المادة الخامسة بتعداد السكان، وطبوغرافية حوض النهر، والأوضاع المناخية، وكمية المياه المعتاد استخدامها سابقًا من مياه النهر، والاستعمالات الراهنة، والحاجات الفعلية من المياه بالنسبة إلى كلّ دولة، وتوافر مصادر بديلة لمياه النهر الدولي أو انعدامها.

ولا بدّ من الإشارة إلى ما يُعرف بقواعد برلين المتعلقة بموارد المياه عـام ٢٠٠٤[٥٣]، تكميلًا لقواعد هلسنكي عام ١٩٦٦، ومعاهدة الأمم المتحدة للأغراض غير الملاحية للمجاري المائية الدولية عام ١٩٩٧.

وقد أعادت قواعد برلين، في مادتها الثالثة عشرة، تأكيد مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة في موارد المياه، وعدم الإضرار بالدول من خلال طريقة استخدامها للمياه (المـادة ١٢)، واستباق الأضرار العابرة للحدود (المادة ١٦).

وطالبت قواعد برلين الدول باتخاذ الخطوات الملائمة لدعم الموارد المائية وإدارتها والتقليل من الأضرار البيئية (المادة ٨)، ولم تسمح للدول باتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدِّيَ إلى نقص المياه الصالحة لحياة المدنيين، إلا في حال تعرّض الدول لغزوٍ يجبرها بموجب قوانين عسكرية على قطع إمدادات مياهها، أو على إجراءات قد تتسبب بإلحاق ضرر بيئي.

كما منعت قواعد برلين، في جميع الأحوال، تسميم المياه الضرورية حرصًا على الحياة، ودعت إلى التدبير المندمج للمياه (المادتان ٦ و٧).

وإنّ الفكرة الأساسية، في رأينا، هي وجوب تطوير تدبير المجاري البيئية، مع الأخذ بحسبان آثار الاستعمال في الدول الأخرى، وتوافر الموارد المائية البديلة، وحجم السكان المتضرّرين، والحاجات السوسيو-اقتصادية، وحماية المجرى المائي نفسه، وتطويره ليستفيد الجميع من استباق الأزمات البيئية (نظرية المصالح الجماعية).

صعوبة تطبيق مبادئ هلسنكي وبرلين

تبرز هذه الصعوبة في عدم توافر الأدوات الضرورية التي تسمح بحلّ قضايا المتطلبات التنافسية؛ ومثال ذلك أنّ مستخدمي الشقّ الأعلى من المجرى قد يقدّمون حجج الحاجات السوسيو - اقتصادية لبناء السدود وتوليد الطاقة الكهرمائية، وبالمنطق نفسه يستدل مستخدمو الشقّ الأدنى حجَّة الحفاظ على الاستخدام الحالي. وهذا ما يفسّر توقيع ٢٩ بلدًا فقط، على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحيّة (وهي تحتاج إلى تصديق ٣٥ دولةً لتدخل حيّز التنفيذ)، علاوةً على عدم وجود آلية مادية تطبيقية في هذا الصّدد. ففي المجال المائي مثلًا، يجزم الفقه القانوني أنه[٥٤] ليس من قانون دولي، مُفصَّل ونهائي - حتى الآن - يحدّد حقوق الدول المائية بأوضاعها ومواقعها وتطوراتها المختلفة والمعقَّدة ويعيّنها، بل هناك أعراف ومبادئ وإن كانت غير ملزمة، فإنّ الهيئات الدولية والجمعيّات القانونيّة تعوّدت الأخذ بها في الموضوع المائي وحلّ النزاعات المتصلة به.

ومن الأعراف والقواعد التي تراعى عادةً أثناء معالجة هذه الحالات: "الاستهلاك التاريخي" أو الحقوق التاريخية المكتسبة وطُول مجرى النهر في البلد وأهميته، والحاجات الزراعية والاجتماعية إلى مياهه عمومًا، ومدى توافر المصادر البديلة لتلك المياه، وتأثير ذلك في الدخل الوطني للبلد المعني.

ومن تلك القواعد أيضًا، عدم جواز تغيير الشّروط الطبيعية، أو وقْف مجرى النهر أو تحويله أو استعماله، على نحوٍ يُجْحِف بحقوق دولة أو

49 http://www.mpil.de/shared/data/pdf/pdf/8helsinki_rules_on_the_waters_of_international_rivers_ila.pdf, viewed 07/ 05, 2013.

50 Waterbury, p. 47.

٥١ "ولا يعني الاستعمال المنصف المساواة؛ فالتقاسم العادل للمياه تحكمه عدّة معايير واردة في المادة السادسة من معاهدة الأمم المتحدة للأغراض غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (١٩٩٧)، منها عوامل جغرافية وهيدرولوجية ومناخية وبيئية، وغيرها من العوامل التي لها صفة طبيعية أو تتعلق بالأرصاد المائية والجوية، إلى جانب الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في استخدام الموارد المائية للمجرى المائي، ومدى توافر البدائل أو القيمة المقابلة لتحديد الحصة المناسبة لكل دولة على النهر المشترك".

٥٢ **فراس نموس**، "النيل مصدر حياة أو موقد حرب؟"، الجزيرة نت، ٢١/ ٠٤/ ٢٠١٠، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/6d3b9b87-5ef7-4003-9d9c-dc39696bff51

٥٣ يمكن الاطلاع على مؤتمر برلين عام ٢٠٠٤ على الرابط:
www.cawater-info.net/library/Eng/l/berlin_rules.pdf, viewed 07/ 07/ 2010.

٥٤ صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٤.

دول مجاورة، أو يُسبّب حرمانها من استخدام مياهه في الجزء الخاص بها، أو يلحق الضّرر بمشاريعها القائمة أو التي هي قَيْدَ التّنفيذ.. إلخ.

إكراهات تسوية المنازعات البيئية سلميًا وسُبُل تجاوزها

تعترض المنازعات البيئية إكراهاتٌ وعقبات متعدّدة ومتنوعة، ترتبط معظمها بالطابع الفني والشمولي لهذه القضايا. كما أنّ العوامل السياسية تحُول دون تطبيق التسويات الودية للمنازعات البيئية (البند الأول). وفي مقابل ذلك يمكن اقتراح توصياتٍ لتجاوز العوائق والصعوبات التي تحدُّ من إيجاد التسويات السلمية للمشاكل البيئية ولا سيما العابرة للحدود (البند الثاني).

إكراهات تسوية المنازعات البيئية سلميًّا

تتعدّد العوائق والصّعوبات التي تعترض حلّ الخلافات البيئية بالطرائق الودّية، وأهمها شمولية القضايا البيئية، وتميزها بصبغة فنّية بامتياز. ويزداد الأمر تعقيدًا لفضّ المنازعات البيئيّة اعتمادًا على الطرائق التقليديّة. كما أنّ غياب الإرادة السياسية للدول الكبرى يَحُولُ دون إيجاد الحلول الملائمة لها.

شمولية القضايا البيئيّة

- إنّ القضايا البيئية بطبيعتها تنعكس على دول كثيرة، كما تتجاوز آثارها وتداعياتها السيادة الوطنية والنطاق الجغرافي الضيق لكلّ دولة، ومثال ذلك كارثة تشرنوبيل Tchernobyl إذ تخطّت آثارها أقاليم الاتحاد السوفيتي سابقًا إلى دول أوروبية كثيرة.
- إنّ إيجاد الحلول الشمولية، بمشاركة مختلف الفاعلين، مسألة في غاية الأهمية والتّعقيد في الوقت نفسه. ففي مجال الاحتباس الحراري تتأثّر الدّول الصغيرة أيضًا، ممّا يحول دون تطبيق مبدأ "الملوِّث يدفع الثمن" (PPP)، ولا سيما أنّ حقوق الأجيال المقبلة تفرض على كلّ الدول الاعتراف بالمسؤولية بين الأجيال. فكيف تعترف الدول التي لا تلوّث البيئة بهذه الحقوق عِلْمًا أنّها عجزت عن تلبية الحاجات الأساسية للأجيال الحالية؟ وما بالك، إذن، بالإنصاف ما بين الأجيال؟
- يبدو أنّ شمولية القضايا البيئية هي التي تَعُوقُ توصُّل الأطراف الفاعلة إلى التوافقات الممكنة على المستوى الدولي؛ وذلك بسبب اختلاف الرؤى والمقاربات والإستراتيجيات والأيديولوجيات.

المشكلات البيئية ذات الصبغة الفنيّة أساسًا

إنّ القضايا البيئيّة الفنّية تطرح عدّة صعوبات على القضاة من ذوي التكوين الأكاديمي القانوني الصّرف، من جهة فهمها واستيعاب مضامينها وخلفيّاتها وإيجاد الحلول الملائمة لها، في ظلّ تزايد تعقّد المساطر القضائيّة. من أجل ذلك يمكن أن يستغرقَ القاضي مُدَدًا طويلةً لمراجعة الوثائق الفنّية المعقّدة قبل إصدار الحكم، في حين أنّ الأضرار البيئية لا تحتمل تأخير المساطر الإدارية والقضائية والبيروقراطية الإدارية.

ويمكن تجاوز هذه المعضلة بالتكوين المستمرّ للقضاة والاستعانة بالخبراء في التخصّصات البيئية وغيرها (القانون الدولي البيئي، والاقتصاد، والبيولوجيا.. إلخ)، وجمع المعلومات الأساسية اللازمة والدقيقة في ما يتعلّق بالقضايا البيئيّة ووجوب استغلالها، اعتمادًا على التخصّصات المشار إليها.

> أنشأت محكمة العدل الدولية، في سنة ١٩٩٣، غرفة الشؤون البيئية التي يمكن الاستفادة من آرائها بشأن التّحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

ولقد أنشأت محكمة العدل الدولية، في سنة ١٩٩٣، غرفة الشؤون البيئية التي يمكن الاستفادة من آرائها في المستقبل القريب. ووفقًا للمادة ٢٠/ ٢ - مثلًا - من اتفاقية بازل عام ١٩٨٩، بشأن التّحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[٥٥]، يكون للأطراف التي جرى الإضرار بها حقّ رفع دعوى المسؤولية الدولية أمام محكمة

55 http://www.basel.int/Home/tabid/2202/mctl/ViewDetails/EventModID/9158/EventID/296/xmid/8052/Default.aspx, viewed 01/ 10/ 2012.
جرى اعتماد اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة العابرة للحدود والتخلص منها عام ١٩٨٩، ودخلت حيّز التطبيق عام ١٩٩١. وبسبب الشعور بالغبن، اعتمدت الدول الأفريقية جنوب الصحراء اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة العابرة للحدود إلى أفريقيا، ومراقبة حركتها وتدبيرها (خصصت المادة ٢٠ للحديث عن فضّ المنازعات)، للمزيد انظر:
Convention on the Ban of the import into Africa and the control of Transboundary movement and management of hazardous wastes within Africa, at:
http://www.cetim.ch/en/documents/conv-bamako-ang.pdf

العدل الدولية، أو التّحكيم، بهدف المطالبة بالتعويض عن الأضرار[٥٦] الناشئة عن التلوث بالنفايات الخطرة، كما يكون لها ذلك عند الاختلاف في تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها. ومن خلال هذه المادّة وغيرها نتبيّن أنّ محكمة العدل الدولية لن تكون لها مسؤوليات كبيرة جدًّا في تحديد طبيعة الصّراع في المجال البيئي فحسب، بل في فضّ المنازعات المرتبطة به وفْقَ قواعد القانون الدولي، وديناميات العولمة والتغيّرات المفاجئة والسّريعة للنّسق الدولي أيضًا.

ومن شأن إحداث هذه الغرفة وغيرها أن تدفع محكمة العدل الدولية إلى إغناء مجال "التقاضي البيئي"، وتكريس قواعد بيئية واضحة يمكن اعتمادها لحلّ المنازعات البيئية.

صعوبة فضّ المنازعات البيئيّة بالطرائق التقليدية

سبق أن تطرقنا إلى الإطارين القانوني والمؤسّساتي لتسوية المنازعات سلميًّا. وبوجهٍ عامّ، يصعب الحديث[٥٧] عن وجود آليات ومبادئ عامّة لتدبير المنازعات البيئية، وبخاصة العابرة للحدود؛ كالاحتباس الحراري، والغبار النووي، والأمطار الحمضية، والتّنوع البيولوجي، مع العلم أنّ الأولوية القصوى تعطى لحلّ المنازعات ذات الطابع السياسي طبقًا للتفسيرات التقليدية للمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المفيد في "التسويات المائية الدولية"، مثلًا، دعوة[٥٨] الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى أن تؤدِّيَ دورًا فعالًا في وضع أسسٍ وقواعد مقبولة لاقتسام المياه الدولية المشتركة بين الدول المشاطئة من أجل مساعدتها على التّوصل إلى اتفاقيات لتحديد حصّة كلّ بلد منها، ومن أجل جعْل المياه المشتركة عنصر رفاهية وتقدُّم وتعاون يخدم الدول المستفيدة. ومن المفيد أيضًا دعوة الدول ذات المياه المشتركة إلى التّعاون والتّنسيق في ما بينها للوصول إلى اتفاقية لتقاسم المياه، وتنظيم تشغيل المنشآت المائية القائمة أو التي ستقام عليها، تحقيقًا للمصلحة المشتركة.

غياب الإرادة السياسية للقوى الكبرى

إنّ معظم القضايا البيئية الخلافية قد فرضت فيها الدول والقوى الكبرى مواقفها ورؤاها وطموحاتها بعيدًا من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتبيّن ذلك بوضوح في مؤتمر كوبنهاجن (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) بشأن المناخ[٥٩]؛ إذ انفردت الولايات المتحدة الأميركية والصين ببلورة الإعلان الأخير للمؤتمر. وقد تتكوّن التّكتلات البيئيّة والتّكتلات المضادّة للدفاع عن مصالح معينة، على الرّغم من أنّ القضايا البيئية لا تحتمل مثل هذه التّكتلات، فالجميع يتحمّل المسؤولية بصرف النظر عن اختلاف مستوياتها ومحدّداتها وأسُسها.

ولا شكّ في أنّ البنك الدولي بفعل سياساته الماليّة والضغوط التي ظلّ يمارسها في تمويل المشاريع، يتحمّل مسؤوليةً كبرى في تأجيج الصّراعات البيئية، على الرّغم من أنه من الناحية النظرية "يتمسّك" بعدّة قواعد[٦٠] في تمويل أيّ مشروع يُقام على المجاري المائية الدولية. وأهم هذه القواعد أن يحصُل البنك مسبقًا على موافقة، أو عدم ممانعة جميع دول الحوض؛ أي ما يعرف في السياق القانوني بالدول المشاطئة.

> مثّل فشل المفاوضات بشأن مياه النيل بدايةً للضغوط الدولية المتوالية من الكبار ومن الكيان الصهيوني. ووراء هذه الخطوة دوافع متعدّدة أهمها: الضغط على مصر والسّودان، ودفع البنك الدولي إلى أن يتّخذ سياساتٍ أكثر اعتدالًا تُجاه دول المنابع، وأن يكون أقلّ تحيّزًا لدولتي المصب

كما مثّل فشل المفاوضات بشأن مياه النيل بدايةً للضغوط الدولية المتوالية من الكبار ومن الكيان الصهيوني. ووراء هذه الخطوة غير المسبوقة دوافع متعدّدة ينبغي فهمها[٦١]، وأهمها الضغط على مصر والسّودان، ودفع البنك الدولي الذي يمثّل الدول المانحة إلى أن يتّخذ سياساتٍ أكثر اعتدالًا تُجاه دول المنابع، وأن يكون أقلّ تحيّزًا لدولتي

---

٥٦ يصعب أحيانا إثبات مصدر الضرر كما هو الحال في التلوث العابر للحدود أو الاحتباس الحراري، فالضرر عنصر أساسي من عناصر المسؤولية، علمًا أنّه يستلزم أن يكون نتيجة عمل غير مشروع، أمّا في المجال البيئي فقد يترتب الضرر على العمل المشروع من جانب دولة معينة، مما يتطلب مراجعة الفقه الدولي لـ "نظرية المسؤولية الدولية".

٥٧ شكراني الحسين، "المادة الرقم ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة: الأمين العام والبعد البيئي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٦ (بيروت: ربيع ٢٠١٠)، ص ١٨٦.

٥٨ حسان الشويكي، "الأمن المائي العربي"، مجلة **الوحدة**، العدد ٧٦ (١٩٩١)، ص ٣٨.

٥٩ شكراني الحسين، "مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ. تكريس للفشل أم بداية اتفاق شامل؟"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٨٣، (بيروت: كانون الثاني/ يناير ٢٠١١) ص ١٧٥- ١٨٦.

٦٠ "النيل مصدر حياة، أو موقد حرب؟".

٦١ ضياء الدين القوصي، "حوض النيل: مبادرة واحدة أم مفوضيتان؟"، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ٠٤/ ٢٠١٠:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=567080&issueno=11473

المصب، وأن يُرسل إشارةً إلى المستثمرين الذين يرغبون في المشاركة في مشاريع مائية تنمويّة بدول المنبع مفادها أنّ لهذه الدول السّيطرة الكاملة على مواردها المائية بغضّ النظر عن موافقة دول المصب.

فبالتزامن[٦٢] مع تصاعد الحديث عن طرح اتفاقية جديدة لتقاسم دول المنبع مياهَ النيل، زار وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في آذار/ مارس ٢٠١٠ دولًا أفريقيةً بينها عدد من دول منبع النيل، هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وهدفت هذه الزيارة، وفق ما أعلنته تقارير إعلامية إسرائيلية، إلى تدشين مزيد من المشاريع الإنمائية المتعلقة بالمياه والري واستصلاح الأراضي وبناء السدود في دول منابع النيل والبحيرات، وخصوصًا إثيوبيا التي تربطها بإسرائيل علاقات اقتصادية وسياسية متميزة، وهاجرت منها واحدة من أكبر الجوالي اليهودية التي يعرف أفرادها بيهود الفلاشا.

وأشار تقرير رسمي مصري[٦٣] إلى وجود تحركات إسرائيلية مكثفة في تنزانيا، وإلى وجود علاقات لإسرائيل بأعضاء في البرلمان التّنزاني، لكنّه لفت النظر إلى غموض العلاقات الإسرائيلية البوروندية وتذبذب علاقة تل أبيب بإريتريا.

وقد سجّل تراجع عربي في المفاوضات الخاصّة بمبادرة حوض النيل، إذ تكتلت دول المنبع السبع في جهة ودول المصب (أي السّودان ومصر) في جهة ثانية، أمّا باقي الدول العربية فظلّت تتفرّج، كعادتها، كما يحصل في الصراع العربي الإسرائيلي. فأيّ حرب[٦٤] تختارها مصر للدفاع عن أمنها المائي؟ أهي الحَرْب في ساحة النزال والوغى أم أنّ حرب مصر المقبلة ستكون في ساحة الدبلوماسية وفي تأكيد عناصر قوّتها الناعمة؟

سبل تجاوز الإكراهات البيئية

في إطار البحث عن إمكانات تجاوز العقبات التي تعترض فضَّ المنازعات البيئيّة بالطرائق السلميّة والودّية وإقبارها، نقترح التفكير في مقاربة علمية تتوخى الدقة لفضّ المنازعات البيئية وديًّا، وتحريم "التدخل الأخضر" بحجّة حماية البيئة والموارد في (الدول النامية)، وتعزيز التفاوض الكوني المتوازن، والتشبّث بمفهوم توازن المصالح والمنافع المشتركة بدلًا من توازن القوى.

٦٢ "النيل مصدر حياة، أو موقد حرب؟".

٦٣ المرجع نفسه.

٦٤ حمدي عبد الرحمن، "مصر والحرب القادمة"، **الجزيرة نت**، ٢١/ ٠٤/ ٢٠١٠، انظر: http://www.aljazeera.net/analysis/pages/c6477300-fe4e-482e-9e0f-c04071cbe2bc

نحو "مقاربة علمية" لفضّ المنازعات البيئية

في سياق البحث عن حلولٍ عمليّةٍ للمخاطر والتهديدات المهدّدة للكون[٦٥]، يمكن طرح السؤال التالي: هل نستطيع بناء مقاربة علميّة لفضّ المنازعات البيئيّة الشّاملة، مع العلم أنّ تأثير هذه التهديدات تَطَالُ كلّ الدول وكلّ الشعوب من جهة، وأنه توجد نظريات فقهية متعدّدة كنظرية الوحدة الإقليمية المحدودة، ونظرية وحدة المصالح من جهة ثانية؟

نعتقد أنّ بلورة الرؤية الإستراتيجية هي أساس كلّ تحرّك علمي للتصدي لهذه المخاطر والتهديدات الجدية، ويمكن للأمين العامّ، إن توافرت له الأوضاع الملائمة، أن يكون دوره حاسمًا في تنشيط آليات هذه الإستراتيجية؛ كتفعيل الميثاق العالمي (Global Compact)[٦٦] بشأن المسؤولية المجتمعية للمقاولات (CSR)[٦٧]، وآليات الدبلوماسية "الخضراء"، و"توحيد" الرؤى في ما يتعلّق بالمفاهيم المشتركة التي تعتمدها "المجموعة الدوليّة".

ويمكن للفقه الدولي أن يؤدِّيَ الأدوار الطلائعية في بلورة بعض القواعد الخاصة وإنتاجها، وذلك في مجال قانون البحار وقانون الفضاء؛ فلقد طوّر بعض المفاهيم من قبيل الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، أو القواعد المطبقة في مجال التّلوث، وقواعد حماية البيئة البحرِّية، ومفهوم التراث المشترك للإنسانية، والمنطقة المُتاخِمة[٦٨]، ولا يحتاج الأمر إلى بيان دور القضاء الدولي البالغ الأهمية في تعزيز العدالة البيئية والمناخية والمائية، وفي تفادي المنازعات ذات الصبغة الفنية، أو على الأقل الحدّ من ازديادها.

تحريم "التدخل الأخضر" لأسباب بيئية

يُحَرّم القانون الدولي العامّ، عمومًا، التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغضّ النّظر عن التبريرات المقدمة "للمجتمع الدولي".

وانسجامًا مع هذه الرغبة، اعتمدت الجمعية العامّة للأمم المتحدة قراراتٍ متعدّدةً في هذا الصدد منها:

٦٥ شكراني، "المادة الرقم ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة"، ص ١٨٧.

٦٦ للتوسع انظر الموقع الرسمي للميثاق العالمي، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٢، على الرابط: http://www.unglobalcompact.org

٦٧ شكراني الحسين، "المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان ٥٥- ٥٦، صيف- خريف (بيروت: ٢٠١١)، ص ٢١٠- ٢٢٤.

٦٨ عبد القادر القادري، **قضايا القانون الدولي العامّ** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، ص ٩٦.

- القرار رقم ٥٢٣ المتعلق بالتنمية الاقتصادية المندمجة والاتفاقيات التجارية[٦٩] خلال دورتها السادسة بتاريخ ١٢ كانون الثّاني/ يناير ١٩٥٢، وأهم ما جاء في القرار المذكور التركيز على حقّ استعمال الموارد بحرِّية لتبوُّء مكانة ملائمة، ولتطوير تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية وفقًا لمصلحتها الوطنية، ولتشجيع توسع الاقتصاد العالمي.

- القرار رقم ٦٢٦ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ المتعلق بحقّ استغلال الثروات والموارد الطبيعية بحرِّية[٧٠]، وأهمّ ما جاء فيه أهمية تشجيع الدول النامية لاستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية، وأنّ التنمية الاقتصادية لهذه الدول هي إحدى الشروط المهمة لدعم السّلم العالمي. ويوصي القرار بمنع الدول الأعضاء من القيام بأيّ عمل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يَحُدّ من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعيّة.

- القرار رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، بشأن التوصيات المتعلقة بالاحترام الدولي لحقّ الشعوب والأمم في تقرير مصيرها[٧١]؛ إذ ذكَّر هذا القرار بالسيادة الدائمة للدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية، كما قرّر إنشاء لجنة لإجراء دراسة عن وضع هذا الركن الأساسي من أركان حقّ تقرير المصير وتقديم التوصيات عند الاقتضاء، من أجل تعزيزه. إلا أنّ الواقع يبيّن أنّ الدول العظمى تتدخّل باستمرار تحت مسميات مختلفة منها حقّ التدخل "الإنساني"، والدفاع النفسي، والتدخل العسكري "الوقائي" ومحاربة "الإرهاب".. إلخ.

ومن حقّنا أن نتساءل: أتكون التدخلات التي سنشهدها في الشؤون الداخلية للدول باسم حماية البيئة والموارد الطبيعية من التدهور والاندثار أم باسم حماية اللاجئين البيئيين؟ وهل تشكل آليات بروتوكول كيوتو؛ كالتنفيذ المشترك (المادة ٦)، والتنمية النظيفة (المادة ١٢)، والاتجار في الانبعاثات (المادة ١٧)، دعامةً قويّةً للدول الكبرى للسيطرة على الموارد الطبيعية للدول (النامية)؟

تصعب الإجابة بدقّة عن مثل هذه التّساؤلات ولا سيما أنّ العولمة المالية والاقتصادية فرضتا المزيد من التدفّقات العابرة للحدود الوطنية، كما أنّ الاعتماد المتبادل الدولي أدَّى إلى المزيد من التّشابك والتّعقيد بين القضايا المالية والسياسية والبيئية. والمؤكد أنّ الدول الكبرى تُدافع عن مصلحتها الحيوية بكل الطرائق (الغاية تبرر الوسيلة) لذلك لا يمكن إخراج البعد البيئي من التّناحر والتّنازع بين مختلف الفاعلين في المسرح الدولي.

تعزيز التّفاوض الكوني المتوازن

نظرًا إلى الطّابع الشّمولي والكوني للقضايا البيئية، تبدو فرص إنجاح التّفاوض الدولي أقرب من فرص فشلها، للأسباب التالية:

- حقل جديد من المعرفة البشرية: إنّ الظواهر الجديدة التي ظلَّت في نطاق عمليات التّفاوض المعاصرة كلّها بأشكال وصور مختلفة وبدرجات متباينة، تمثّل حقلًا جديدًا للدّراسات العلمية للتّفاوض.
- ويمكن أن نعدّ التّفاوض البيئي "ظاهرةً جديدةً" تستحقّ الاهتمام والدراسة والتحليل، وخصوصًا أنّ الاعتماد المتبادل بين الدول يتطلّب التفاوض لتحقيق المكاسب والمنافع وتوزيع الأعباء والمسؤوليات. وهذا الأمر ينسجم مع مبدأ المسؤولية المشتركة - المتباينة. وتجسّد المفاوضات المناخية الصعبة هذه الإكراهات؛ ذلك أنّ المفاوضين السياسيين يُغفلون الحقائق العلميّة لخدمة مصالح آنية.
- تشابك مجالات التفاوض الدولي: تتعدّد الظواهر المتفاوَض بشأنها؛ فعلى سبيل المثال توجد القضايا السياسية (تسوية المنازعات الحدودية مثلًا)، والعسكرية (كإنهاء صراع مسلح)، والأمنية (كتبييض الأموال وتمويل الإرهـاب)، والاقتصادية (كعقْد الاتفاقيات وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية)، والتكنولوجية (كالشروط التقييدية لنقل التكنولوجيا) والبيئيّة (كالتفاوض الكوني). والنتيجة المنطقية لتعدّد مجالات التفاوض هي عدم القدرة على فصل البعد البيئي عن باقي مجالات التّنازعية الدولية.
- صعوبة التّفاوض الكوني: تضمّ هذه المفاوضات[٧٢] عددًا كبيرًا من الأطراف، لكلّ منهم رؤيته ومصلحته وأهدافه الإستراتيجية التي يكون فيها وزن التلاقي مع الأطراف الأخرى والاختلاف معهم، مختلفًا هو نفسه من حالة إلى أخرى. وهي تتّسم بأنها قضايا يصعب على طرف أو بعض الأطراف التّعامل معها على نحو منفرد؛ ومن ثمَّة فهي تسعى للوصول إلى النقطة الملائمة للتوازن

69 General Assembly, Sixth session. RES 523 (VI), Integrated development and commercial agreement. 360th plenary meeting, 12 January 1952.

70 General Assembly, Sixth session.RES 626 (VII): Right to exploit freely natural wealth and resources. 411Th plenary meeting, 21 December 1952.

71 General Assembly, 788Th plenary meeting, 12 December 1958: Recommendations concerning international respect for the right of peoples and nations to self- determination.

٧٢ محمد سعد أبو عامود، **التفاوض الدولي** (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٠)، ص ٣٠.

بين رؤى الأطراف المشاركة ومصالحها وأهدافها بوصف ذلك خطوةً أولى لتحقيق توافق عامّ مشترك بين الأطراف المشاركة، في ما يتعلّق بالقضايا أو المشكلات والمسائل التي هي محلّ تفاوض، وذلك بأساليب التّعامل معها. وقد أدّى هذا الأمر إلى ظُهور اتجاهٍ جديدٍ، في مجال دراسات التفاوض، يُطلق عليه اتجاه التّفاوض الكوني.

- أهمية تقديم التنازل لتحقيق التوافقات: إنّ كلّ الدول مهما بلغت قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية في حاجة إلى "توافق" عالمي. ويتطلّب ذلك تقديم التنازلات تلو الأخرى للوصول إلى التوافقات الممكنة. وهذا يعني صعوبة تحقيق الريادة في المجال البيئي (Environmental Leadership)، كما أنّ الانعكاس البيئي يشملُ جميع الدول مهما اختلفت درجات مسؤولياتها؛ لذلك فإنّ المسؤولية مشتركة وإن اختلفت مستوياتها وتبعاتها.

توازن المصالح المشتركة، لا توازن القوى

في إطار التفكير في مقاربة توازن المصالح بدل التشبّث بتوازن القوى السياسي، يمكن البحث، في نظرنا، عن بدائل وفرصٍ عملية لتسوية المنازعات البيئيّة، وهذه مهمة كلّ الفاعلين في المسرح الدولي؛ فالأمر يحتاج، أساسًا، إلى بدائل في التصور والعمل معًا في إطار رؤى إستراتيجية تكامليّة قابلة للتطبيق، أخذًا بحسبان مواصفات الأنظمة الأيكولوجية ومميزاتها وخصائصها، بغضّ النظر عن الاختلافات والتناقضات السياسية والجغرافية؛ فمادام تدهور الموارد الطبيعية سيساهم حتمًا في اختفاء العنصر البشري، فإنّ الأمر يقتضي الاعتماد على التعاون البيئي خيارًا إستراتيجيًّا واقعيًّا.

وثمّة نظرية تَعدُّ القانون الدولي قائمًا على فكرة المصلحة[٧٣] نادى بها كثير من الفقهاء، ومنهم هيجل (Hegel) وبندر (Binder). ومؤدّى هذه النظرية أنّ المصلحة التي تكون غالبًا الأساس لقيام العلاقات الدولية هي أيضًا مصدر التزام الدول بالقواعد التي تنظّم هذه العلاقات. ولم تسلم - هذه النظرية- أيضًا من النّقد الشّديد؛ فالمصلحة لا تصلح لأن تكون، أساسًا، للقواعد الدوليّة، لأنها تتغيّر وتختلف تبعًا للأوضاع والمعطيات، ولأنه يصعب أن نضع لها مقياسًا ثابتًا واضحًا تعتمده بقيّة الدول. ولكن من المؤكد أنّ للاتفاق بين الفاعلين في "المسار التفاوضي البيئي" أهميةً في وجود مصالح ومنافع مشتركة بينهم لإنقاذ العالم من ويلات الحروب البيئية المقبلة.

خاتمة

لا يمكن حلّ الأزمات البيئية الحالية من دون معالجة جذورها وأسبابها ونتائجها وهذا الأمر يتطلب الاهتمام بتسوية المنازعات البيئية وديًّا، وإيجاد بدائل للتسويات التقليدية لتفادي ما يُطلق عليه الحروب البيئية، وخصوصًا في المجال المائي.

وانطلاقًا من هذه الرؤية الإستراتيجية حاولنا، في هذه الدراسة، التطرق إلى الإطارين القانوني والمؤسّساتي لحلّ المنازعات، من دون إغفال البحث عن موقع البعد البيئي في التسويات السلمية - في القانون الدولي؛ وذلك انطلاقًا من مفهوم المسؤولية المشتركة - المتباينة بوصفها إطارًا عامًّا يستدعي حَشْد كلّ الفاعلين في المجال البيئي. ولا شكّ في أنّ مبدأ السيادة الوطنية يثير إشكالياتٍ متعدّدةً كالامتلاك المطلق للإقليم مثلًا؛ لذلك حاولنا الحديث عن قواعد هلسنكي وبرلين، ومختلف الاتفاقيات الدولية، ومدى أهمية تطبيقها، والصّعوبات المطروحة في ذلك المجال.

وحتى نتمكّن من تعميق النقاش في هذا الموضوع، تطرقنا إلى مجموعة من الإكراهات والعقبات التي تحدّ من التّسويات السّلمية للمشاكل البيئية؛ من قبيل شمولية هذه القضايا، وتعقّدها، وغياب الإرادة السياسية للقوى العظمى.

وأمام هذه العوائق حاولنا البحث في سبل تجاوزها وإقبارها، من خلال وضع مقاربة علمية لفضّ المنازعات البيئية، وتحريم "التدخل الأخضر"، وتعزيز التفاوض الكوني المتوازن، والاعتماد على توازن المصالح والمنافع المتبادلة بين الشركاء، وهجر قاعدة توازن القوى.

وإنّ الخلفية الأساسية لهذه الدراسة هي تعزيز النقاش في موضوع ذي أهمية خصوصية متميزة، فليسَ القصد تقديم إجابات واقتراحات دقيقة قطعيّة بقدر ما يتعلّق الأمر بوجهة نظر تناقش الرؤية الإستراتيجية العامّة وتحتمل النقد والإضافات من ذوي الاختصاص.

٧٣ المجذوب، ص ٩٥.

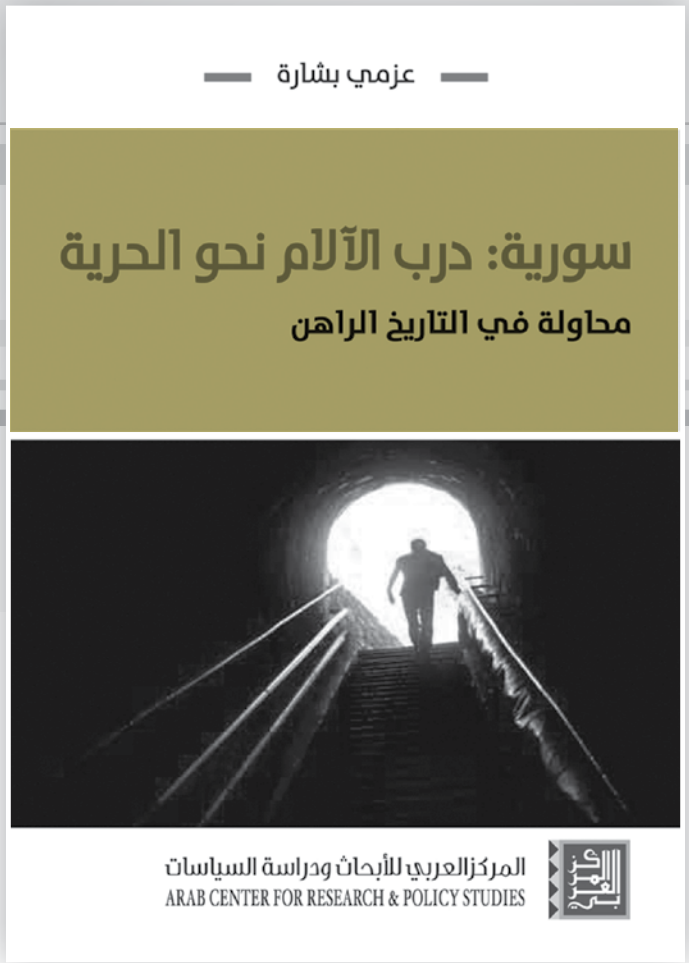

صـدر حديـثًا

عزمي بشارة

سورية: درب الآلام نحو الحرية

يؤرخ هذا الكتاب لوقائع سنتين كاملتين من عمر الثورة السورية، أي منذ ١٥ آذار / مارس ٢٠١١ حتى آذار / مارس ٢٠١٣. ففي هاتين السنتين ظهرت بوضوح الأسباب العميقة لانفجار حركة الاحتجاجات في سورية، وتفاعلت في أثنائها العناصر الأساسية المحرِّكة، اجتماعية كانت أم سياسية أم جهوية أم طائفية، ثم انفرجت الأمور عن المشهد الدامي لسورية اليوم، وعن درب الآلام الطويل نحو الحرية. ويعود الكاتب في عدة فصول إلى الوراء ليؤرّخ لجذور الصراعات السياسية والطائفية والخلفيات الاقتصادية الطبقية أيضا.

هذا الكتاب أشمل وأعمق كتاب ينشر – حتى الآن – عن الثورة السورية، فهو يجمع التوثيق بالسوسيولوجيا والاقتصاد والإستراتيجيات في سياق تاريخي مترابط، وبمنهج التحليل الاجتماعي التاريخي معًا. وفي هذا الإطار، لا ينشر الكتاب أي معلومة ما لم يكن متأكدًا من صحتها، ولا يفسّر أي حادثة ما لم يكن محيطًا بجذورها وأصولها وأبعادها. لذلك جاء هذا الكتاب ليسدّ فراغًا معرفيًا وتأريخيًا من حيث تميّزه عما كتب عن الثورة السورية، ومن حيث فرادته في التعليل والتحليل والتفسير والاستنباط والاستنتاج، وهي أمور لا بد منها في أي كتابة معمقة وعلمية وحيوية.

المؤشر العربي

المؤشّر العربيّ هو استطلاعٌ سنويٌّ ينفّذه المركز العربيّ في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعة من المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وتقييمهم المؤسّسات الرسميّة الرئيسة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثّقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ-الإسرائيليّ.

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، في ١٤ بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، خلال الفترة الممتدّة من تمّوز/ يوليو ٢٠١٢ إلى آذار/ مارس ٢٠١٣. وقد نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا، من خلال إجراء مقابلات وجاهيّة مع ١٩٥٤٦ مستجيبًا، موزّعين على عيّنات ممثّلة لمجتمعات ١٤ بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وقد نفّذته فرقٌ بحثيّةٌ مؤهّلةٌ ومدرّبةٌ، تابعةٌ لمراكزَ ومؤسّساتٍ بحثيّةٍ في البلدان المذكورة، تحت الإشرافِ الميدانيّ لفريق المؤشّر العربيّ في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

يعتمد المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان الأربع عشرة. وجرى الأخذ في الاعتبار المستويات (الطبقات) التّالية: الحضر والرّيف، والتّقسيمات الإداريّة الرّئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه بحسب الوزن النّسبيّ الخاصّ بكلّ مستوًى من مستويات جميع سكّان البلد؛ بحيث يكون لكلّ فردٍ في كلّ بلدٍ مستطلَع، احتماليّة متساوية في أنْ يكون واحدًا من أفراد العيّنة، وبهامش خطأ يتراوح بين ±٢و٣٪ في جميع البلدان التي نُفّذ الاستطلاع فيها. وقد صُمّمت العيّنة بطريقةٍ يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساسِ الأقاليم والمحافظات والتّقسيمات الإداريّة الرئيسة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات التي شملها الاستطلاع.

محمد المصري*

الرأي العام وانتشار السلاح النووي

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تضمن المؤشر العربي مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعرّف على آراء المواطنين العرب تجاه قضية انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط. ويأتي اهتمام المؤشر العربي بهذا الموضوع بوصفه يقع في صلب مفردات أمن البلدان العربية، كما يعتبر السلاح النووي عنصرًا أساسيًا في معرفة ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط. ويتصف هذا الموضوع بأنه حيٌّ؛ إذ يتجدد النقاش والحوار حوله باستمرار، وبخاصة أنّ ثمة برنامجًا نوويًا لدى إسرائيل بدأ في الخمسينيات من القرن الماضي، وهي تمتلك ترسانة نووية منذ أكثر من خمسة عقود.

ومما لا شك فيه بأنّ النقاش حول السلاح النووي الإسرائيلي ومدى خطورته على بلدان المنطقة العربية بوصفه سلاحًا يخلّ بميزان القوى بين إسرائيل وغيرها من الدول في المنطقة، فضلًا عن إمكانية استخدامه، يجعله موضوعًا يحظى بحيز مهم للنقاش في المجال العام، وهو موضوع سياسي بامتياز يجري بحثه إقليميًا ودوليًا بين الفينة والأخرى. إضافة إلى أهمية ترسانة إسرائيل النووية وأخطارها وتداعياتها، فإنّ البرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط هي من المواضيع التي يجري نقاشها باستمرار وتتصدر الأخبار، وهي عنصر من العناصر الأساسية التي أصبحت تحكم العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وبخاصة بعد الضربة العسكرية الإسرائيلية التي دمرت المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١. إنّ الادّعاء بوجود برنامج نووي عراقي أو برامج أسلحة الدمار الشامل هو إحدى الركائز التي اعتمدت عليها القرارات المتتالية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض حصار على العراق في أعقاب غزوه الكويت، فأصبح العراق ساحة لفرق التفتيش الدولية. كما كان الادّعاء بوجود برنامج نووي عراقي وأسلحة دمار شامل أحد مبررات الولايات المتحدة لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

وفضلًا عن أهمية هذا الموضوع في ضوء ما يثيره البرنامج النووي الإيراني في مجمل محطاته وأبعاده المختلفة، فقد اكتسب أهمية بالغة بُعيد تسلّم الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني سلطاته الدستورية وإشاراته العديدة إلى تبني إيران سياسات جديدة تجاه الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، إضافة إلى التصريحات الإيرانية التي أعقبت آخر جولة مباحثات بين إيران ومجموعة الدول المعروفة بـ "٥+١" بشأن برنامجها النووي.

وانطلاقًا من هذه الأهمية لموضوع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، هدف المؤشر العربي إلى العمل على أن يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تقيس اتجاهات الرأي العام نحو هذا الموضوع المهم. ولأنّ النقاش حول البرنامج النووي الإيراني أخذ زخمًا جديدًا في ظل التوجهات الإيرانية الجديدة في علاقاتها الدولية، وبخاصة مع الغرب ما سيجعل هذا البرنامج حجر الزاوية في إمكانية تطور هذه العلاقات، فسوف يجري تخصيص هذا التقرير لمناقشة اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو السلاح النووي.

اتجاهات الرأي العام العربيّ نحو السلاح النووي

في إطار التعرّف على آراء المواطنين نحو السلاح النووي، اعتمد المؤشر العربي على مجموعة من الأسئلة التي تم اختبارها بشكل قبلي لضمان موضوعيتها وحيادها؛ فقد سُئل المستجيبون إذا ما كانوا يؤيدون أو يعارضون "أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي". وقد استخدمت مفردة الشرق الأوسط، على الرغم من تعدد مدلولاتها والاختلاف حولها سياسيًا، كي لا يفهم المستجيبون بأنّ السؤال مخصص للبلدان العربية فحسب، وإنما أيضًا تلك الدول غير العربية المحيطة بالمنطقة. وقد استتبع هذا السؤال بسؤالين مفتوحين؛ ففي السؤال الأول وهو المخصص للذين أفادوا بأنهم يؤيدون خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، سُئل المستجيبون عن أسباب التأييد، أما في السؤال الثاني، فقد سُئل المستجيبون الذين عارضوا خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية عن الأسباب التي دعتهم إلى ذلك. ولقد استُخدم أسلوب السؤال المفتوح للتعرّف على أسباب تأييد خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، وكذلك أسباب معارضة خلوها منه؛ وذلك نتيجة لعدم وجود دراسات سابقة حول هذا الموضوع، إضافة إلى تجنّب اعتماد خيارات مسبّقة تلزم المستجيبين بالأخذ بأحدها، الأمر الذي قد يؤثر في آرائهم.

وتشير النتائج إلى انحياز أكثريّة الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة بنسبة ٥٢٪ إلى تفضيل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السّلاح النووي، مقابل ٣١٪ لا يتّفقون مع هذا الرّأي. في حين لم يُبدِ ١٧٪ منهم رأيًا في هذا الموضوع. ويبدو أنّ تأييد خلوّ منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النوويّة شبه ثابت؛ إذ إنّ نسبةً مقاربةً (٥٥٪) من المستجيبين المستطلعة آراؤهم في المؤشّر عام ٢٠١١، أيّدت خلوّ منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي. كانت نسبة المستجيبين الذين يؤيدون خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي الأكبر في كلّ بلدٍ من البلدان التي شملها الاستطلاع. وعبّرت أغلبية مستجيبي لبنان، والمغرب، والعراق، والأردن، وتونس، وليبيا، وفلسطين، والكويت، واليمن عن تأييدها ذلك. وكانت النّسبة الأكبر – من دون أن تكون

الشّكل (١)

مؤيّدو أن تكون منطقة الشّرق الأوسط خالية من السلاح النوويّ في استطلاع المؤشّر العربيّ ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مقارنةً مع نتائج المؤشّر في عام ٢٠١١، ومعارضو ذلك

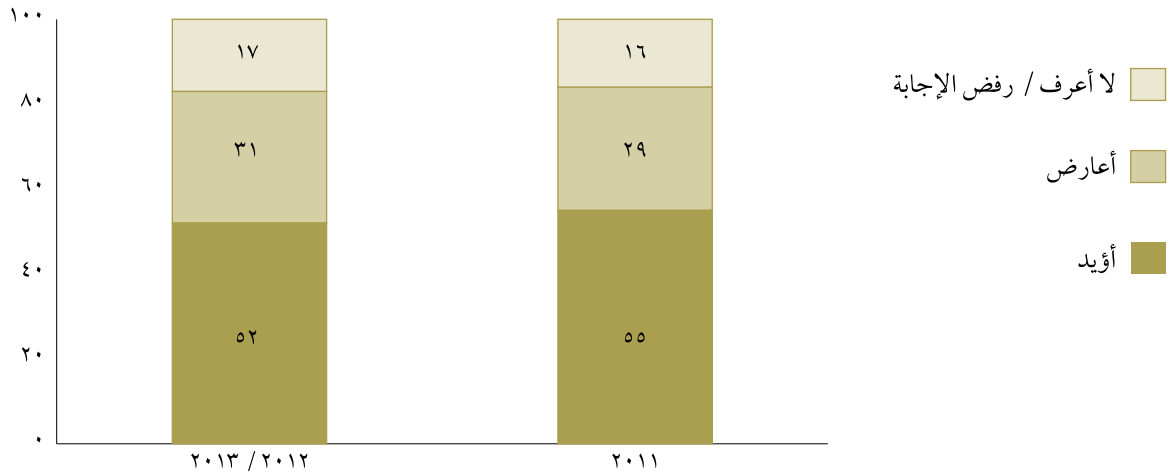

الشّكل (٢)

مؤيّدو خلوّ منطقة الشّرق الأوسط من السّلاح النوويّ ومعارضوه

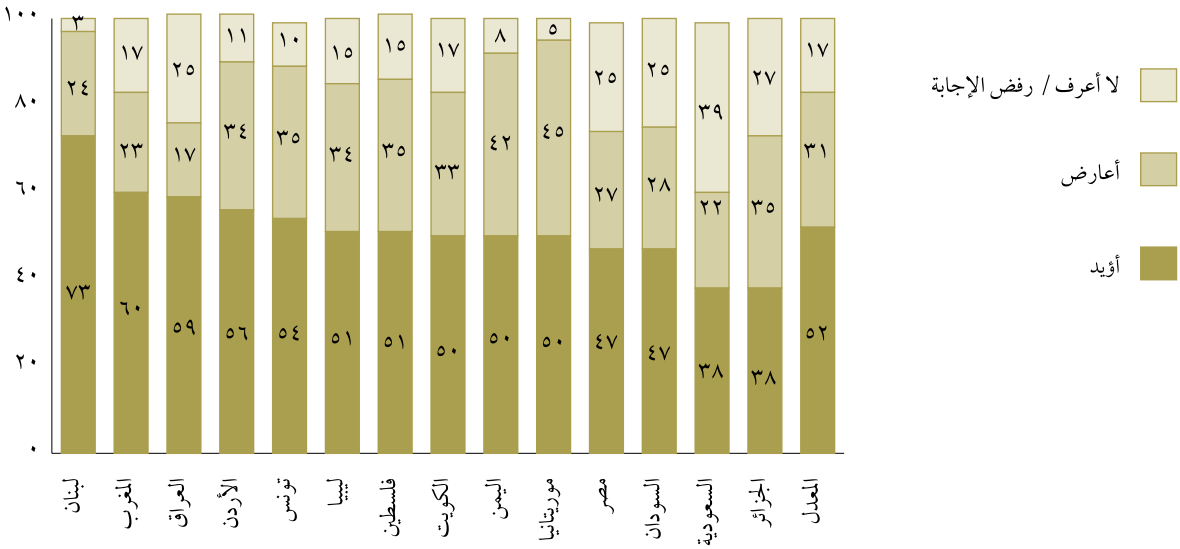

أغلبية - تؤيّد ذلك في بقيّة الدول المُستطلَعة آراء مواطنيها. في المقابل، تتركّز أكبر نسبة معارضة لمنطقة شرق أوسط خالية من السّلاح النوويّ في موريتانيا، واليمن؛ إذ عارض ذلك ٤٥٪ و٤٢٪ من مستجيبي البلدين على التّوالي. وعارض نحو ثلث التونسيّين، والجزائريّين، والفلسطينيّين، والأردنيّين، والليبيّين، والكويتيّين، خلوَّ منطقة الشرق الأوسط من السلاح النوويّ.

لماذا يعارض الرأي العام انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط

إنّ طرح سؤال مفتوح على المستجيبين الذين أفادوا بأنهم يعارضون وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط للتعرف على الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، كان ذا فائدة جمة في إطار فهم المحددات التي ينطلق منها مستجيبو المنطقة العربية في انحيازهم لنزع السلاح النووي من المنطقة. فوفقًا للجدول (١)، انطلق نحو ثلث المستجيبين المعارضين لوجود السلاح النووي في المنطقة من أنّ هذا السلاح مدمر ويهدد سكان المنطقة كافة، بل يهدد البشرية أيضًا. وركز أصحاب هذا الرأي كذلك على أنّ وجود السلاح النووي أو البرامج النووية التي تتيح تصنيعه (حتى إن لم يستخدم هذا السلاح) لها آثارها المدمرة على سكان المنطقة فضلًا عن الآثار البيئية والصحية. ويضاف إلى هذا الثلث نحو ٧٪ من المستجيبين الذين يرفضون انتشار الأسلحة النووية أيضًا، ولكن من منطلق أنهم يقفون من حيث المبدأ ضد السلاح النووي أو ضد أسلحة الدمار الشامل، بل إنّ بعض مستجيبي هذه الفئة اعتبروا أنهم من حيث المبدأ ضد السلاح ومشاريع التسلح بصفة عامة، ويأتي رفضهم انتشار السلاح النووي انطلاقًا من هذه الرؤية. وبذلك يمكن القول إنّ ٤١٪ من المستجيبين الرافضين لوجود السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط (أي نحو ٢٢٪ من مجمل المستجيبين) ينطلقون من موقف ذي علاقة بطبيعة الأسلحة النووية وآثارها التدميرية على السكان والمنطقة.

وانطلق نحو خمس المستجيبين الذين رفضوا انتشار السلاح النووي في المنطقة من أنّ وجود هذا السلاح سيؤدي إلى الإخلال بالاستقرار والسلام في المنطقة. وقد ركز أصحاب هذا الرأي على أنّ وجود سلاح نووي في بعض دول إقليم الشرق الأوسط سيمثل تهديدًا أساسيًا لأمن المنطقة واستقرارها. وبناء عليه، يجب نزع السلاح من المنطقة برمتها حفاظًا على الاستقرار والسلام.

إنّ بقية المستجيبين الذين عبّروا عن رفضهم انتشار السلاح النووي في المنطقة انطلقوا بالأساس من مواقف تحقق المصالح الوطنية لبلدانهم أو لتحقيق المصالح الأمنية والوطنية للبلدان العربية أو الوطن العربي بعامة؛ إذ إنّ ١٢٪ من المستجيبين الرافضين لانتشار السلاح النووي عبّروا عن أنّ رفضهم ينطلق من أنّ هذا السلاح موجود أو قد يصبح موجودًا في بعض دول المنطقة؛ وهو بذلك يمثل مصدر تهديد لأمن العرب أو الوطن العربي أو البلدان العربية. ويضاف إلى ذلك نسبة ٦٪ من المستجيبين عبّروا عن أنّ احتكار هذا السلاح من قبل دول في المنطقة أو العالم يمثل مصدر تهديد لأمن بلدانهم. وقد أورد المستجيبون الذين ذكروا هذين السببين صراحة إلى أنّ احتكار الدول الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل مجتمعة للسلاح النووي، يمثل مصدر تهديد للبلدان العربية مجتمعة أو بلدانهم بشكل خاص. لقد كان هناك ما نسبته ٠,٥٪ من المستجيبين الذين قالوا إنهم ضد انتشار السلاح النووي في المنطقة بسبب امتلاك إسرائيل له، ومن ثمّ، فهم ضد انتشار هذا السلاح انطلاقًا من احتكارها له ومن أجل تجريدها منه. وعبّر ٢٪ من المستجيبين عن رفضهم لوجود السلاح النووي لأنّ هذا السلاح قد يساء استخدامه مما يعرِّض المنطقة إلى كوارث، إضافة إلى ١٪ من المستجيبين أفادوا بأنهم يتخوفون من أن يجري استخدام هذا السلاح من قبل الحكام العرب ضد شعوبهم.

تتباين اتجاهات الرأي العام في البلدان المستطلعة آراؤها نحو الأسباب التي وردت بوصفها أسبابًا لعدم وجود سلاح نووي في المنطقة، ويبرز هنا التونسيون، واللبنانيون، والأردنيون؛ إذ ركزوا أكثر من غيرهم على أنّ معارضتهم لانتشار السلاح النووي تنطلق من أنّ هذا السلاح مدمر ويهدد البشرية وسكان المنطقة، فيما ركز الموريتانيون، والأردنيون، والعراقيون، والسعوديون، على أنهم ضد هذا السلاح من حيث المبدأ كسبب لرفضهم انتشار السلاح النووي في المنطقة العربية.

أما المستجيبون الذين ركزوا أكثر من غيرهم على أنّ وجوده في دول أخرى في المنطقة أو العالم يمثل تهديدًا لأمن العالم العربي أو البلدان العربية، فقد كان التركيز على ذلك بين مستجيبي المغرب، ومصر، وليبيا، وفلسطين، والأردن. كما أنّ الفلسطينيين، واليمنيين، والكويتيين، والمصريين، والموريتانيين ركزوا على أنّ احتكاره من قبل بعض دول المنطقة أو العالم وتهديده لأمن دولهم هو الدافع لرفضهم انتشار السلاح النووي.

الجدول (١)

أسباب معارضة وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط

أسباب معارضة وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط	٪
لأنّه سلاح مدمر يهدد البشرية	٣٤
المحافظة على الاستقرار والسلام في المنطقة	٢٠
لأنّ وجوده لدى بعض دول المنطقة يمثل خطرًا على البلدان العربية	١٢
ضد السلاح النووي من حيث المبدأ	٧
لأنّ احتكار امتلاكه في بعض دول المنطقة أو العالم يمثل مصدر تهديد لأمن بلدان المستجيبين	٦
التخوف من سوء استعمال هذه الأسلحة	٢
لأنّ الحكام يمكن أن يستخدمونه ضد شعوبهم	١
لأنّ إسرائيل تحتكر وجوده في المنطقة ويجب أن يجري نزعه منها	٠,٥
أخرى	٤
لا أعرف / رفض الإجابة	١٤
المجموع	**١٠٠**

لماذا يؤيد الرأي العام وجود سلاح نووي في المنطقة

لقد أتاح لنا طرح سؤال مفتوح عن الأسباب التي حدت بالمستجيبين الذين أفادوا بقبول وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط إلى التعرف على ما يحكم آراء هذه الشريحة من الرأي العامّ العربي وتفكيرها، والتي تمثل ما نسبته نحو ثلث المستجيبين. فوفقًا للجدول (٢)، أورد هؤلاء المستجيبون نحو ثمانية آلاف إجابة، مثلت معظمها أسبابًا ذات محتوى ومعنى يمكن للمستجيب من خلالها تفسير أسباب تأييده لوجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط. وقبل الخوض في التفسيرات التي قدمها المستجيبون لتأييد وجود سلاح نووي في بلدانهم، من المهم الإشارة إلى أنهم انطلقوا إما من مقتضيات أمن بلدانهم ومصالحها أو من مصالح الوطن العربي؛ أي أنّ إجاباتهم تعني أنهم يؤيدون سعي بلدانهم أو البلدان العربية للحصول على سلاح نووي لتحقيق أهداف تخدم المصالح العليا الوطنية أو الأمن الوطني لبلدانهم من أجل خدمة الأمن الإقليمي (أو القومي) العربي وتمتينه.

وبذلك، فإنّ المستجيبين حينما أيدوا وجود سلاح نووي لم يكونوا يؤيدون وجوده في منطقة الشرق الأوسط، أي لم يكونوا ينطلقون من هذا التأييد من موقف يؤيد أن تسعى بلدان الشرق الأوسط للحصول على سلاح نووي؛ إذ تعكس إجاباتهم أنه يجب أن تسعى بلدانهم هم للحصول على السلاح النووي أو تسعى البلدان العربية للحصول عليه. إذا كان هذا هو المنطلق الذي يدفعهم لقبول السلاح النووي في المنطقة، فإنهم لا ينطلقون بشأن ضرورة سعي بلدانهم للحصول على سلاح نووي من فكرة استخدام هذا السلاح ضد دول أخرى في المنطقة أو في العالم؛ إذ إنّ المستجيبين الذين أفادوا بأنهم يؤيدون سعي بلدانهم للحصول على سلاح نووي من أجل استخدامه ضد أعداء بلدانهم أو أعداء الدول العربية لم تتجاوز نسبتهم ٠,١٪ من مجمل الذين يؤيدون عدم خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي. وتعكس هذه النسبة الضئيلة، والتي لا دلالة لها من الناحية الإحصائية، أنّ المؤيدين لسعي بلدانهم أو البلدان العربية للحصول على سلاح نووي لا ينطلقون من موقف داعي للحرب أو العدوان أو الهجوم على بلدان أخرى أو استخدام السلاح النووي.

إنّ تحليل الأسباب التي ذكرها المستجيبون لتأييد وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط تعني بصورة جوهرية تأييد سعي بلدانهم أو بلدان عربية أخرى للحصول على السلاح النووي لغايات الدفاع عن هذه البلدان في ظل المخاطر والتهديدات الخارجية. وقد توافق

نحو ثلث المستجيبين المؤيدين لوجود سلاح نووي على هذا السبب. وأفاد نحو ربع المستجيبين المؤيدين لوجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط (٢٣٪)، بأنّ تأييدهم لسعي بلدانهم أو بلدان عربية أخرى لامتلاك السلاح النووي هو من أجل تحقيق توازن قوى بين هذه البلدان وبلدان أخرى في المنطقة أو على الصعيد العالمي. وبذلك، ينطلق هؤلاء من فكرة أنّ وجود السلاح النووي لدى بلدانهم يساهم في تحقيق توازن قوى بين بلدان المنطقة ويمثل حالة ردعٍ تحول دون تعرض بلدانهم لخطر حرب نووية أو استخدام السلاح ضدها. ويؤيد نحو ١٥٪ من المستجيبين وجود السلاح النووي في بلدانهم لأن مثل هذا السلاح تحتكره إسرائيل؛ وبذلك فالحصول عليه سوف يؤدي إلى كسر هذا الاحتكار. إنّ مستجيبي الجزائر، والسعودية، ولبنان، واليمن هم الأكثر تركيزًا على أنّ السعي لامتلاك سلاح نووي هو بدافع كسر الاحتكار الإسرائيلي لهذا السلاح، وكانت الجزائر هي الأعلى بنسبة ٤١٪. كما أكد المستجيبون اليمنيون، والمغربيون، والموريتانيون، والكويتيون على أنّ امتلاك السلاح النووي مهم لغايات تحقيق توازن بين القوى في المنطقة. وكان التونسيون، والفلسطينيون، والأردنيون، والمصريون، والسعوديون، والكويتيون هم الأكثر تركيزًا على أهمية وجود السلاح النووي للدفاع عن بلدانهم أو البلدان العربية.

تشير الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين يدعون إلى نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط وأولئك الذين لا يعارضون وجود سلاح نووي، إلى أنّ أغلبية المستجيبين تنطلق من فهم مفردات الأمن الوطني لبلدانها أو الأمن الوطني للبلدان العربية مجتمعة، وبخاصة في ظل وجود هذا السلاح النووي لدى بعض الدول، وبخاصة إسرائيل.

إسرائيل العامل الأساسي في تحديد اتجاهات الرأي العام نحو السلاح النووي

في حين ينحاز الرأي العامّ العربيّ إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، فإنّ هذا الانحياز ليس مطلقًا أو من دون أسس. فلقد أظهرت أسباب أولئك الذين يؤيدون ذلك بأنّ أكثر من نصف الرأي العام في المنطقة العربية ينطلق من التعامل مع هذا الموضوع من منطلقات المصالح الوطنية أو المصالح القومية للبلدان العربية؛ أي أنّ العوامل المحددة لمواقفهم المؤيدة أو المعارضة تنطلق في أغلبيتها من فهمهم إلى أنّ امتلاك السلاح النووي من قبل دول غير عربية في المنطقة أو في العالم يمثل مصدر تهديد لأمن بلدانهم أو أمن المنطقة العربية عامة. وبطبيعة الحال، فإنّ إسرائيل هي أحد العوامل الأكثر أهمية الذي يشير إليه المستجيبون باستمرار في إطار رفضهم

الجدول (٢)

أسباب تأييد وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط

أسباب تأييد وجود سلاح نووي في منطقة الشرق الأوسط	٪
الدفاع عن بلدان المستجيبين أو الدفاع عن أمن البلدان العربية	٣٢
من أجل تحقيق توازن القوى في المنطقة لغايات الردع	٢٣
لكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي	١٥
الحق في امتلاك مثل هذه التكنولوجيا وهذا السلاح	٧
للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة	٤
وجود السلاح النووي في دول أخرى يمثل تهديدًا لبلداننا	٣
تطوير إيران لهذا السلاح أو إمكانية حصولها عليه	١
أخرى	١
لا أعرف / رفض الإجابة	١٤
المجموع	**١٠٠**

لوجود السلاح النووي في إقليمهم أو قبولهم لفكرة أن تسعى بلدانهم للحصول على هذا السلاح.

وفي هذا الإطار فقد تم طرح سؤال على المستجيبين إذا ما كانوا يوافقون أو يعارضون العبارة التالية "إنّ امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يبرر سعي دول أخرى في المنطقة لامتلاكه". وتظهر النتائج أنّ أكثرية الرّأي العامّ (٥٤٪) توافق على العبارة، أي ثمة مبرر لسعي بلدان أخرى لامتلاك السلاح النووي. وترى نسبة ٣١٪ من الرّأي العامّ أنّ ذلك ليس مبرّرًا. ولم يُبدِ ١٥٪ من المستجيبين رأيًا في هذا الشأن. إنّ النسبة الأكبر في كلٍّ من البلدان التي شملها الاستطلاع ترى أنّ امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ يبرّر سعي بلدانٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه.

وهذا يعني أنّ الموقف الأوّلي للمواطن العربيّ هو موقفٌ يرفض انتشار السلاح النووي في محيطه (منطقة الشرق الأوسط)، وهو موقف متقدّم أخلاقيًّا وإنسانيًّا، وبخاصة في ضوء أنّ أسباب الذين يؤيدون حصول بلدانهم على السلاح النووي تنطلق من موقف الحماية والدفاع والردع وليس من أجل الاستخدام. لكنّ هذا الموقف سرعان ما يتغيّر لمصلحة الموافقة على تبرير سعي دولٍ أخرى للحصول على سلاحٍ نووي نتيجة امتلاك إسرائيل له. ويتّضح هذا، بصفةٍ جليّة، في أنّ ٧٥٪ من الذين يؤيدون أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي يوافقون أيضًا على أنّ امتلاك إسرائيل له يبرّر سعي دولٍ أخرى إلى امتلاكه.

ويتكرّس هذا الاتجاه عند فحص اتجاهات المستجيبين الذين وافقوا على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل نحو إذا ما كان امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه؛ إذ وافقت أغلبيّة "الّذين يوافقون على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل"، وبنسبة ٦٥٪، على أنّ امتلاك الأخيرة السّلاح النوويّ يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه. وعلى الرغم من أنّ أكثرية مواطني المنطقة العربية يرفضون وجود الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، فإنّ هنالك نحو ثلث المستجيبين يوافقون على وجودها فيها. إنّ أكثر من ثلث المستجيبين الذين أفادوا بأنهم يؤيدون خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي ويدعون إلى نزعه من الدول التي تمتلكه، انطلقوا من ذلك مما يمثله هذا السلاح من مصدر تهديد لأمن بلدانهم أو البلدان العربية. أي أنّ هنالك تيارًا واسعًا يقف ضد انتشار السلاح النووي ينطلق من أنّ عدم وجود هذا السلاح في بلدان المستجيبين وبلدان عربية أخرى، يعني أنّ هذه البلدان هي تحت تهديد أو إمكانية استخدام هذا السلاح أو التلويح به ضدها للحصول على مكاسب سياسية ولتحقيق نفوذ إقليمي أو دولي أكيد. وبناء عليه، فإنّ هنالك تيارًا واسعًا من الرأي العام كان ينطلق من رؤيته لنزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط من هدف أساسي يتمثل في حماية بلده أو البلدان العربية. واتساقًا مع هذه الأسباب، فإنّ معظم الذين أفادوا بأنهم يؤيدون وجود سلاح نووي في إقليم الشرق الأوسط كانوا في حقيقة الأمر يؤيدون سعd بلدانهم للحصول على السلاح النووي في ظل امتلاك بعض الدول الأخرى غير العربية له، الأمر الذي يخلّ التوازن بينها وبين البلدان العربية ويضع الأخيرة تحت رحمة تلك الدول سواء بشكل مباشر عبر إمكانية استخدام هذا السلاح أو التلويح باستخدامه. وبالمحصلة، فإنّ أكثر من ٩٠٪ من المؤيدين لسعي بلدانهم للحصول على سلاح نووي ينطلقون من خدمة المصالح الوطنية لبلدانهم أو مصالح الوطن العربي والبلدان العربية كافة.

يعدّ احتكار إسرائيل للسلاح النووي عاملًا أساسيًا لموقف الرأي العام تجاه انتشار الأسلحة في إقليمهم، بل إنّ المعارضين لانتشاره ينطلقون بشكل رئيس في ذلك من فهمهم للأمن الوطني لبلدانهم والأمن الوطني للعالم العربي. إنّ استمرار ذلك الاحتكار من شأنه زيادة الرأي العام المؤيد لحصول البلدان العربية على سلاح نووي. وبطبيعة الحال، فإنّ رؤية المواطنين في المنطقة العربية التي تنظر إلى أنّ إسرائيل مصدر تهديد رئيس لأمن الوطن العربي ورفض أغلبيتهم الاعتراف بإسرائيل. إلا أنّ اعتماد موقف الرأي العام العربي على أساس المصلحة الوطنية للبلدان العربية أو لبلدان المستجيبين، يقودنا إلى الاستنتاج بأنّ أي دولة غير عربية تحصل على السلاح النووي سيؤدي إلى تزايد التيار الذي ينادي بأن تسعى البلدان العربية للحصول على السلاح النووي. وبناء عليه، فإنّ حصول إيران على سلاح نووي سوف يزيد أيضًا مؤيدي حصول البلدان العربية على سلاح نووي، وبخاصة في ظل أنّ نحو ثلث المستجيبين في السعودية، واليمن، والعراق، والكويت يرون أنّ إيران تمثل مصدر تهديد لأمن بلدانهم، ويرى نحو ٦٪ من الرأي العام العربي أنّ إيران مصدر تهديد للأمن العربي.

تدلُّ هذه النتائج على معارضة المواطن العربيّ المبدئيّة انتشار السّلاح النوويّ في منطقة الشرق الأوسط. لكنها لا يمكن أن تُؤخذ على إطلاقها؛ فهي محدّدة بعاملٍ آخرَ هو استمرار احتكار إسرائيل السّلاح النوويّ؛ إذ يتنازل المواطن العربيّ عن موقفه المبدئيّ ضدّ انتشار السّلاح النوويّ ويبرّر لدول في المنطقة السعي لامتلاكه في ظلّ احتكار إسرائيل له، والتي يعدّها المواطن العربيّ الدولة الأكثر تهديدًا لأمن منطقته.

الشّكل (٣)

مؤيّدو فكرة أنّ امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة إلى امتلاكه، ومعارضوها

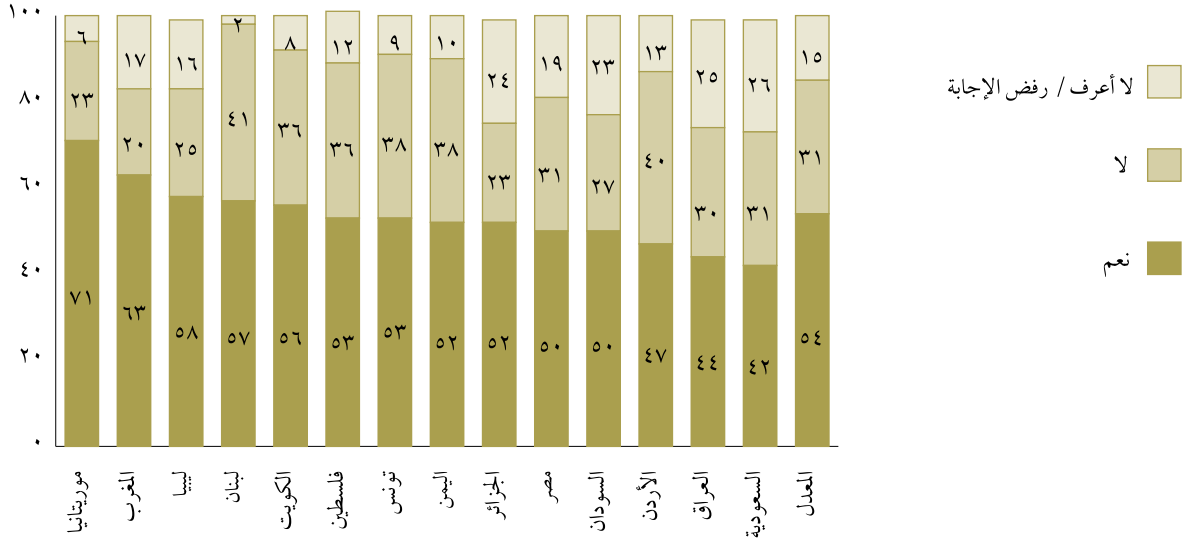

الجدول (٣)

نسب المستجيبين الذين يعتقدون أنّ امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه، محسوبة من بين مؤيّدي أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي

نسبة التّأييد من بين مؤيّدي خلوّ الشرق الأوسط من السلاح النووي (٪)	٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٠١١
امتلاك إسرائيل السلاح النووي يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه	٧٥	٦٩
امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ لا يبرّر سعي دول أخرى في المنطقة لامتلاكه	٢٥	٣١

الجدول (٤)

اتجاهات المستجيبين الذين يوافقون على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل نحو مقولة "إنّ امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه"

نسبة المؤيدين من بين من يوافقون على أن تعترف دولهم بإسرائيل	٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٠١١
امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه	٦٥	٦٧
امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ لا يبرّر سعي دولٍ أخرى في المنطقة لامتلاكه	٣٥	٣٣

التوثيق والتقارير

أهمّ محطّات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربيّ

في الفترة ٢٠١٣/٩/١ – ٢٠/١٠/٢٠١٣

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

١/ ٩/ ٢٠١٣ قرَّر المستشار هشام بركات، النائب العامّ، إحالة الرئيس المعزول محمد مرسي و١٤ آخرين على محكمة جنايات القاهرة، في أحداث قصر الاتحادية، وتُهمة التحريض على مقتل الصحفي الحسيني "أبو ضيف". وجاءت أسماء من جرت إحالتهم على جنايات القاهرة على النحو التالي: "محمد مرسي، وخيرت الشاطر، ومحمد رفاعة الطهطاوي، وعصام العريان، ومحمد البلتاجي، ووجدي غنيم، وأسعد شيخة، وأيمن عبد الرؤوف هدهد، وعلاء حمزة، وعبد الرحمن عز، وأحمد المغير، وجمال صابر".

(المصري اليوم، ١/ ٩/ ٢٠١٣)

١/ ٩/ ٢٠١٣ حمَّل وزراء الخارجية العرب، في البيان الختامي للاجتماع الطارئ الذي عُقد في اليوم الأول من أيلول/ سبتمبر بالقاهرة، النظام السوري المسؤولية الكاملة عمَّا وصفوه بـ "الجريمة البشعة" في إشارة منهم إلى الاتهامات الموجهة إليه باستخدام أسلحة كيماوية. ودعوا إلى "تقديم المتورطين لمحاكمات دولية".

(فرانس ٢٤، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٥/ ٩/ ٢٠١٣ قاطعت جمعيات المعارضة السياسية الخمس البحرينية المشاركة في جلسة فريق العمل المصغرة لحوار التوافق الوطني التي كان من المفترض أن تعقد في ٤ أيلول/ سبتمبر؛ وذلك وفق إصدار قرار من الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل البحريني يتضمن "إضافة مادة جديدة للقرار الرابع سنة ٢٠٠٥ بشأن قواعد اتصال الجمعيات السياسية بالأحزاب أو التنظيمات السياسية الأجنبية"، وتضمن النص أن يكون هناك تنسيق مع وزارة الخارجية عند عقد أيِّ لقاء مع أحزاب أجنبية أو هيئات دبلوماسية، وحضور ممثل للوزارة في هذه اللقاءات وإبلاغ الوزارة بمدة لا تقلّ عن ثلاثة أيام.

(الشرق الأوسط، ٥/ ٩/ ٢٠١٣)

٨/ ٩/ ٢٠١٣ انتخاب عمرو موسى رئيسًا للجنة تعديل الدستور المصري، بعد أن جرى تشكيل اللجنة من جهة الرئيس الموقّت عدلي منصور لوضع دستور معدَّل عقب عزْل الرئيس محمد مرسي في ٣ تموز/ يوليو. وينبغي للجنة تقديم نسخة نهائية للدستور المعدَّل، في غضون ٦٠ يومًا، إلى الرئيس الموقَّت الذي ينبغي له الإعلان عن موعد الاستفتاء في الدستور خلال ٣٠ يومًا.

(فرانس ٢٤، ٨/ ٩/ ٢٠١٣)

٩/ ٩/ ٢٠١٣ صرَّح الرئيس السوري بشار الأسد، في مقابلة تلفزيونية مع شبكة "سي بي إس" الأميركية، قائلًا "إذا شُنَّت هجمات أميركية على سورية ففي المقابل يجب أن تتوقع الولايات المتحدة أيّ شيء"، وأضاف قائلًا: "الحكومة (السورية) ليست اللاعب الوحيد في هذه المنطقة. ثمَّة أطراف عدة، فصائل مختلفة، عقائد مختلفة".

(الشرق الأوسط، ٩/ ٩/ ٢٠١٣)

١٠/ ٩/ ٢٠١٣ أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريرًا، قالت فيه إنّ الأدلـة تشير إلى أنّ "القوات النظامية السورية مسؤولة عن هجمات بالأسلحة الكيماوية على بلدتين بمحافظة ريف دمشق في ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٣؛ إذ قامت هيومن رايتس ووتش بتحليل معلومات الشهود بشأن هجمات الصواريخ ومصدرها.

(هيومن رايتس ووتش، ١٠/ ٩/ ٢٠١٣)

١٠/ ٩/ ٢٠١٣ استأنف المجلس التأسيسي التونسي العمل بطريقة مبدئية، وحدّد اجتماعات لكامل هيئته للانتهاء من الدستور الجديد بوصف ذلك خطوةً رئيسةً قبل الانتخابات المزمعة. وكان عمل المجلس التأسيسي قد أُوقف قبل شهرٍ، بعد اغتيال المعارض محمد براهمي في تموز/ يوليو.

(رويترز، ١٠/ ٩/ ٢٠١٣)

١٤/ ٩/ ٢٠١٣ شمل الاتفاق الروسي - الأميركي المتعلق بإزالة الأسلحة الكيماوية السورية إمهال دمشق أسبوعًا لتسليم قائمة بأسلحتها الكيماوية بغية إزالتها بحلول منتصف عام ٢٠١٤. واتفق الطرفان على "إصدار قرار لمجلس الأمن يجيز اللجوء إلى القوة" إن لم يفِ النظام السوري بالتزاماته. كما رحبت كلّ من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا ووزيرة الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون بالقرار وعرضت مساعدة الاتحاد الأوروبي في عمليات التفتيش، ووصف وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس هذا الاتفاق بأنه "تقدم مهمّ".

(فرانس ٢٤، ١٤/ ٩/ ٢٠١٣)

١٤/ ٩/ ٢٠١٣ اتفق وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف على خطة للتخلص من الأسلحة الكيماوية السورية، من شأنها أن تضع دمشق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز اللجوء إلى القوة إن لم تفِ بتعهداتها. وتتألف الخطة من ستّ نقاط؛ إذ يجب على الرئيس السوري بشار الأسد "الإعلان عمّا لديه من أسلحة في غضون أسبوع"، ويجب أن يبدأ المفتشون مهمّاتهم "في نوفمبر (تشرين الثاني) على أن يجريَ التخلص من تلك الأسلحة خلال النصف الأول من العام المقبل".

(الشرق الأوسط، ١٥/ ٩/ ٢٠١٣)

١٧/ ٩/ ٢٠١٣ ورَد في نصّ مبادرة الرباعي لتسوية الأزمة السياسية في تونس ما يلي:

تقديرًا لدقّة المرحلة التي تمرّ بها البلاد في هذا الظرف من مسار الانتقال الديمقراطي وحساسيتها، وسعيًا للوصول إلى مرحلة المؤسّسات الديمقراطية بما يحقّق أهداف الثورة، وشعورًا من كلّ الأطراف بضرورة تغليب المصلحة العليا للوطن باعتماد منهج التمشي التوافقي، ينبغي السير نحو انتخابات نزيهة وشفافة تضمن التنافس السياسي السلمي والمتكافئ، ويمارس فيها الشعب سيادته باختيار ممثليه وحكامه؛ لقطع الطريق عن كلّ المنزلقات التي قد تؤدِّي إلى المجهول.

وتتقدم المنظمات الراعية للحوار الوطني الاتحاد العامّ التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بخريطة طريق تجسِّد إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة، وتمثّل تفعيلًا لمبادرتها بعد أن عرضتها وناقشتها مع الأحزاب السياسية، وتتضمن هذه الورقة ما يلي:

تنعقد جلسة أولى للحوار الوطني بدعوة من المنظمات الراعية يحضرها كلّ من الرؤساء الثلاثة ومسؤولي الأحزاب السياسية الممثلة بالمجلس الوطني التأسيسي، ويجرى خلالها الإعلان عن:

- القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة لا يترشح أعضاؤها للانتخابات المقبلة تحلّ محلّ الحكومة الحالية التي تتعهّد بتقديم استقالتها، وتكون للحكومة الجديدة الصلاحيات الكاملة لتسيير البلاد، ولا تُقبل لائحة لوم ضدّها إلا بإمضاء نصف أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ويجرى التصويت على حجب الثقة عنها بموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل.
- استئناف المجلس الوطني التأسيسي لجلساته وتحديد مهمّاته ونهاية أشغاله.
- بدء المشاورات المتعلقة بالشخصية الوطنية المستقلة التي ستعهد إليها مهمّة تشكيل الحكومة.
- الاتفاق على خريطة بشأن استكمال المسار الانتقالي وضبط رزنامة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها للرأي العامّ، بعد إمضائها من كلّ الأطراف وإصدارها ضمن قانون يصدره المجلس الوطني التأسيسي خلال جلسة خاصة، ويتمِّم التنظيم الموقَّت للسّلط العمومية وينقحه.

وتتضمن الخريطة المحاور التالية:

١. في استكمال أعمال المجلس الوطني التأسيسي

يستأنف المجلس الوطني التأسيسي أشغاله وينهي المهمَّات التالية وجوبًا في أجل لا يتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني:

- إنهاء اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في أجل أسبوع واحد.
- إنهاء إعداد القانون الانتخابي وإصداره في أسبوعين.
- تحديد المواعيد الانتخابية في أسبوعين من إنهاء تركيز هيئة الانتخابات.
- المصادقة على الدستور في أجل أقصاه أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء تتولى دعْم أعمال إنهائه وتسريعها وجوبًا في الأجل المشار إليه.

٢. في تكليف الحكومة الجديدة وتشكيلها

- بالتوازي مع عودة المجلس الوطني التأسيسي لأشغاله تنطلق المشاورات لاختيار شخصية وطنية مستقلة تُكلَّف بتشكيل الحكومة، وتُنهى باختيار رئيس الحكومة الجديدة، وإعلان الاسم في أجل أقصاه أسبوع واحد. تتولى الشخصية المكلفة، بما تقدَّم ذِكره، إجراء مشاوراتها لتشكيل الحكومة وإنهائها في أجل أقصاه أسبوعان. تقدِّم الحكومة الحالية استقالتها وجوبًا في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني. يتولى المجلس الوطني التأسيسي التصديق على تكليف الحكومة الجديدة.

٣. في الحوار الوطني

تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطارًا للتفاوض، لحلّ بقيَّة المشكلات الخلافية التي تعوق إنهاء المرحلة الانتقالية بنجاح، ولإسناد الحكومة في مهمّاتها.

حرّر بتونس، في ١٧/ ٩/ ٢٠١٣

الاتحاد العام التونسي للشغل

الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

الهيئة الوطنية للمحامين بتونس

(الجزيرة. نت: ٦/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٩/ ٩/ ٢٠١٣ اقتحمت قوات الأمن المصرية مدينة كرداسة غرب القاهرة؛ إذ دخلت العشرات من المدرعات وعربات الشرطة فجر ١٩ أيلول/ سبتمبر، وألقت القبض على ١٤٠ متهمًا، من بينهم ٦٥ مطلوبًا، ومتهمين آخرين بقتل ١١ رجلًا من رجال الشرطة بالمدينة، في ١٤ آب/ أغسطس، وذلك بعد فضّ اعتصامي القاهرة المؤيّدين للرئيس المعزول محمد مرسي.

(رويترز، ١٩/ ٩/ ٢٠١٣)

١٩/ ٩/ ٢٠١٣ قال أحمد الجربا رئيس الائتلاف السوري المعارض إنّ الائتلاف سيحضر مؤتمر جنيف المقترح لإنهاء عامين ونصف من الصراع في سورية إذا كان يهدف إلى تأسيس حكومة انتقالية بسلطات كاملة.

(رويترز، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٢١/ ٩/ ٢٠١٣ رفض الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية اقتراح الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي جاء في مقال نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، وقد أعرب فيه استعداده للمساعدة في "تسهيل إجراء الحوار" وأكّد "ضرورة التعاون المشترك بشأن التوجه نحو إجراء الحوار الوطني، سواء في سورية أو البحرين". وعدّ الائتلاف السوري المعارض أنّ الاقتراح "يفتقر إلى الصدقية" مشكّكًا في قدرة إيران على تسهيل الحوار، ورأى أنه "من الأجدى للقيادة الإيرانية أن تسحب خبراءها العسكريين ومقاتليها من أرض سورية قبل أن تبادر بطرح المبادرات والتسهيلات أمام الأطراف المعنية".

(الشرق الأوسط، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٢١/ ٩/ ٢٠١٣ صرَّح الاتحاد العامّ التونسي للشغل بأنّ أنصاره سينزلون إلى الشوارع للضغط على الحكومة التي يقودها الإسلاميون حتى تستقيل، وذلك بعد فشل الجهد بشأن إنهاء أزمة سياسية تهزّ البلاد منذ نحو شهرين. وقالت منظمات تقود جهد التوسُّط بين الإسلاميين ومعارضيهم العلمانيين إنّ هذا الجهد فشل بين الطرفين بسبب فشل الشروط المتعلقة باستقالة الحكومة وبالمضيِّ نحو انتخابات جديدة.

(رويترز، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٢/ ٩/ ٢٠١٣ أشار محمد سلماوي المتحدث باسم لجنة الخمسين المعنية بتعديل الدستور المصري، في مؤتمر صحفي، إلى أنه من المرجح إجراء إعادة صَوْغٍ شاملٍ للدستور الذي أُقِرَّ في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي. وقال إنّ "التعديل قد يكون جزئيًّا أو كاملًا"، وأضاف أنّ التوجه العامّ داخل اللجنة هو إجراء تغيير شامل للدستور، أو على الأرجح تعديل كلّ مادة من موادِّه، أو إلغاؤها، أو إضافة مواد جديدة إليه. وتضمّ اللجنة اثنين من الإسلاميين، ولا تضمّ أيّ ممثِّل لجماعة الإخوان المسلمين .

(فرانس ٢٤، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٤/ ٩/ ٢٠١٣ أصدرت محكمة مصرية في القاهرة حكمها في الدعوى المُقامة من حزب التجمع بحظْر "جميع أنشطة" جماعة الإخوان المسلمين وجمعية الإخـوان، والتحفّظ عن ممتلكاتها الجمعيَّة والأرصدة المصرفية للأشخاص المنتمين إليها. وأضاف الحكم أنه سوف يجري "تشكيل لجنة مستقلة من مجلس الوزراء تتولى إدارة هذه الأموال إلى حين صدور أحكام قضائية نهائية وباتَّة تتعلق ببقاء الجماعة وجمعيتها". وانتقدت جماعة الإخوان الحكم القضائي، وقالت إنّ للقرار دوافع سياسيةً، وإنه يندرج في إطار ما وصفته بالمحاولات الرامية إلى القضاء على المعارضة الحقيقية في مصر.

(بي. بي. سي، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٤/ ٩/ ٢٠١٣ شنّ مقاتلو المعارضة السورية هجومًا جديدًا في الضواحي الإستراتيجية الجنوبية الغربية لدمشق قائلين إنهم يريدون كسْر حصار الجيش لمناطق تسيطر عليها المعارضة.

(رويترز، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٥/ ٩/ ٢٠١٣ رفض مقاتلون سوريون ائتلاف المعارضة وانفصل الآلاف منهم ليشكِّلوا قوّةً إسلاميةً جديدةً، انشقَّتْ عن قيادة الائتلاف في المنفى، وشكَّلتْ تحالفًا إسلاميًّا يضمُّ جبهة النصرة.

(رويترز، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٥/ ٩/ ٢٠١٣ أعلنت حركة النهضة الإسلامية الحاكمة في تونس قبول مبادرة "الرباعي" التي طرحها الاتحاد العام التونسي للشغل وثلاث منظمات أهلية أخرى. وجاء إعلان الحركة بعد قرار الاتحاد تنظيم تظاهرات وتحركات احتجاجية، بدايةً من ٢٥ أيلول/ سبتمبر في كامل أنحاء البلاد للضغط على حركة النهضة حتى تقبل المبادرة. وقالت الحركة في بيان أصدره رئيسها راشد الغنوشي: "تؤكِّد حركة النهضة مرَّةً أخرى قبولها بمبادرة رباعي المجتمع المدني، والدخول فورًا في الحوار الوطني مع المعارضة".

(الجزيرة. نت، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٧/ ٩/ ٢٠١٣ رفض حزب النور السلفي تعديلاتٍ مقترحةً على الدستور تحظر تأسيس الأحـزاب على أساس ديني، ستكون ضدّ الإسلاميين بطريقة مباشرة. وقدّمت المقترحات خلال اجتماعات لجنة التعديلات الدستورية وجاءت بعد أيَّام من حظْر محكمة مصرية أنشطةَ جماعةِ الإخوان المسلمين أكبرِ القوى الإسلامية في مصر.

(رويترز، ٢٧/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٨/ ٩/ ٢٠١٣ أكّد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي، أنّ المرحلة الانتقالية للحكم في مصر التي شهدت عزْل الجيشِ الرئيسَ محمد مرسي، في يوليو/ تموز ٢٠١٣، ستنتهي "بحلول الربيع المقبل". وقال فهمي للجمعية العامّة للأمم المتحدة إنّ العمل يجري وفقًا لخريطة الطريق على عدّة مسارات . وأضاف فهمي أنّ المرحلة المقبلة ستشهد إجراء انتخابات برلمانية، ثمّ انتخابات رئاسية حتى تنتهيَ المرحلة الانتقالية بحلول الربيع المقبل.

(بي. بي. سي، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٨/ ٩/ ٢٠١٣ أعلنت المفوضية المستقلة العليا للانتخابات في العراق فوز الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البرزاني في انتخابات برلمان إقليم كردستان، تليه حركة التغيير بزعامة نوشروان مصطفى، ثمّ يأتي ثالثًا الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي جلال الطالباني. وبعد فرز ٩٥ في المئة من أوراق الاقتراع، نال حزب البرزاني أكثر من ٧١٩ ألف صوت، في حين نالت حركة "غوران" أكثر من ٤٤٦ ألف صوت، مقابل ٣٢٣ ألف صوت لحزب الاتحاد الوطني. ونال حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني أكثر من ١٧٨ ألف صوت، وحلّ في المركز الرابع في انتخابات المحافظات الثلاث: السليمانية وأربيل ودهوك، في حين نال حزب الجماعة الإسلامية الكردستانية في العراق أكثر من ١١٣ ألف صوت.

(الجزيرة. نت، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٣)

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣

٥/ ١٠/ ٢٠١٣ بدأت في تونس أوّل مفاوضات مباشرة بين المعارضة والائتلاف الثلاثي الحاكم الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية، لحلّ الأزمة السياسية، وشكر حسين العباسي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في افتتاح الجلسة جميع الأطراف على الدخول في هذا الحوار لأنهم "يفتحون باب الأمل للتونسيين والتونسيات".

(بي. بي. سي، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣)

٥/ ١٠/ ٢٠١٣ في ختام الجلسة الافتتاحية للحوار الوطني في قصر المؤتمرات بالعاصمة، وقّعت أحزاب من الائتلاف الحاكم بتونس والمعارضة وثيقةً كان من المفترض أن تمهّد لحوارٍ ينتهي بالتصديق على الدستور وتشكيل حكومة محايدة، خلال مدّة أقصاها شهر، وينهي الأزمة السياسية القائمة، ويهيِّئ للانتخابات المقبلة. وتنصّ خريطة الطريق على استقالة الحكومة الحالية في غضون ثلاثة أسابيع من بدْء الحوار، لفسح المجال لحكومة جديدة محايدة، والتصديق على الدستور خلال أربعة أسابيع.

(الجزيرة. نت، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣)

٥/ ١٠/ ٢٠١٣ أطلق أكثر من خمسمئة شخصية أردنية، منها السياسية والحزبية والبرلمانية والعشائرية والنقابية والإعلامية والثقافية، مبادرةً تدعو جميع القوى السياسية في البلاد إلى الحوار من أجل الإصلاح، وذلك بعد يومٍ من خروج المئات في تظاهرة بالعاصمة عمّان للتنديد بسياسات حكومية وأمنية، وللمطالبة بالإصلاح. وقد أُطلق على المبادرة اسم "زمزم" أو "المبادرة الأردنية للبناء".

(الجزيرة. نت، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣)

٦/ ١٠/ ٢٠١٣ رفض حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المشاركة في الحكومة التونسية وحزب الإصلاح والتنمية، وتيار المحبة توقيع وثيقة خريطة طريق (مبادرة الرباعي) للخروج من الأزمة السياسية، فيما وقّعت معظم الأحزاب السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني تلك الوثيقة.

(الجزيرة. نت، ٦/ ١٠/ ٢٠١٣)

٧/ ١٠/ ٢٠١٣ قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري، بعد محادثات مع نظيره الروسي سيرجي لافروف إنّ الولايات المتحدة وروسيا اتّفقتا على حثّ الأمم المتحدة على تحديد موعدٍ لمؤتمر السلام بسورية خلال الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر.

(رويترز، ٧/ ١٠/ ٢٠١٣)

٧/ ١٠/ ٢٠١٣ قرّر الاتحاد البرلماني الدولي إسقاط عضوية مصر فيه لعدم وجود مؤسّسة تشريعية عاملة فيها، بعد أن جرى حلّ مجلس الشورى في تموز/ يوليو الماضي. وخلال انعقاد مؤتمره الـ ١٢٩ في جنيف، أعلن الاتحاد أنه يدعم رغبة الشعب المصري في الديمقراطية دعمًا كاملًا، والجهد الذي يهدف إلى إنشاء برلمان قوي بمصر، كما أكّد متابعته للأوضاع في مصر، وأعرب عن ترحيبه بعودتها إلى عضويته بعد انتخاب برلمان جديد.

(الجزيرة. نت، ٧/ ١٠/ ٢٠١٣)

٨/ ١٠/ ٢٠١٣ جرى إلغاء جلسة العمل الأولى في سلسلة الجلسات الختامية للحوار الوطني اليمني بسبب مقاطعة ممثلي الحوثيين والحراك الجنوبي واعتصامهم في قاعة الحوار. وكان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قد افتتح الجلسات الختامية قبل أن يجريَ التوصُّل إلى توافق نهائي بشأن المسألة الخلافية الرئيسة المتبقية؛ وهي عدد الأقاليم في الدولة الاتحادية المفترض قيامها في اليمن، وخصوصًا أنّ الجنوبيين يصرُّون على التشبُّث بإقليمٍ جنوبيٍّ غير مقسَّم، يستعيد من حيث الشكل حدود دولة اليمن الجنوبي السَّابق.

(القدس العربي، ٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

٩/ ١٠/ ٢٠١٣ هاجم عدد من قيادات الإخوان طرْح فكرة ترشيح الفريق عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، لرئاسة الجمهورية، عادًّا هذه الخطوة تدبيرًا من السلطة العسكرية للانقضاض على الشرعية الديمقراطية.

(المصري اليوم، ٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

٩/ ١٠/ ٢٠١٣ سيطر الجيش الحر، بحسب ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، على مركز سوري لحرس الحدود مع الأردن في جنوب سورية بعد اشتباكات عنيفة استمرّت شهرًا.

(القدس العربي، ٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٠/ ١٠/ ٢٠١٣ أفرجت مجموعة "المجلس الأعلى لثوار ليبيا" عن رئيس الوزراء الليبي علي زيدان، بعد ساعات من احتجازه. وقالت الجماعة إنها نفذت أمرًا من النائب العامّ باعتقاله بسبب تُهم الفساد. ولكنّ النائب العامّ نفى إصدار أيِّ أمرٍ بالقبض عليه. ويُعدُّ "المجلس الأعلى لثوار ليبيا" من بين الجماعات التي تعترض على قيام قوات أميركية باعتقال "أبو أنس الليبي"؛ لأنّ في ذلك انتهاكًا للسيادة الليبية. لذا فإنّ هذه الجماعات تطالب الحكومة بتوضيح علمها بذلك أو عدمه.

(بي. بي. سي، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)

١١/ ١٠/ ٢٠١٣ دعا زعيم حزب حركة النهضة راشد الغنوشي إلى الإسراع في إنهاء صَوْغ الدستور التونسي؛ حتى تستقيل الحكومة ويبدأ الإعداد للانتخابات.

(الجزيرة. نت، ١١/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٢/ ١٠/ ٢٠١٣ أثَّرت مشكلات انتخاب أعضاء الهيئة الانتخابية التي ستشرف على الانتخابات المقبلة، إضافةً إلى عدم استئناف المجلس التأسيسي أنشطته، وعدم تقديم التعهّد باستقالة الحكومة الحالية، في نسق جلسات الحوار بين الحكومة والمعارضة التونسية؛ ممّا أدَّى في نهاية المطاف إلى تأجيل الجلسة الافتتاحية لتفعيل مبادرة الحلّ السياسي للأزمة إلى ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أشار الرباعي، راعي الحوار الوطني، إلى إمكانية تمديد المدَّة اللَّازمة لذلك مرّةً أخرى إن وُجدت عوائق سياسية، أو قانونية، تحول دون تنفيذ خريطة الحلّ السياسي للأزمة بين الحكومة والمعارضة.

(الشرق الأوسط، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٣/ ١٠/ ٢٠١٣ أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أنّ الأسد ينوي إنهاء ولايته الرئاسية الحالية والترشح لولاية أخرى عام ٢٠١٤، رافضًا أن يقرِّر مستقبل الرئيس السوري خلال مؤتمر جنيف ٢.

(فرانس ٢٤، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٣/ ١٠/ ٢٠١٣ أعلن المجلس الوطني السوري المعارض عدم مشاركته في مؤتمر جنيف ٢. وقال رئيس المجلس الوطني جورج صبرا إنّ "المجلس أعلن قراره الصارم، من قبل أعلى هيئة قيادية فيه، أنه لن يذهب إلى جنيف في ظلّ المعطيات والأوضاع الحالية في سورية".

(فرانس ٢٤، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٤/ ١٠/ ٢٠١٣ أثارت تصريحات رئيس الحكومة التونسية علي العريض التي أعلن فيها رفضه استقالة حكومته قبل إنهاء المرحلة الانتقالية، انتقادات داخل المعارضة التي رأت أنها لا تساعد على بناء الثقة بين الفرقاء لإنجاح الحوار الوطني.

(الجزيرة. نت، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٤/ ١٠/ ٢٠١٣ دعا ائتلاف المعارضة التونسية إلى تظاهرات في العاصمة ومختلف محافظات البلاد في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر متهمًا حركة النهضة بتأخير بدْء المفاوضات السياسية، بهدف المماطلة لتعطيل الحوار الوطني، وإحكام السيطرة على مفاصل الدولة، وتزوير الانتخابات.

(الجزيرة. نت، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٤/ ١٠/ ٢٠١٣ صرَّحت منظمة العفو الدولية بأنّ الأدلة التي جُمعت من إفادات شهود العيان، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والجرحى من المتظاهرين، تشير إلى استخدام قوات الأمن الذخيرةَ الحية لتفريق حشود أولئك المتظاهرين سلميًّا، وذلك في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد جرى قتل ٤٩ شخصًا على الأقل، وجَرْح المئات - في القاهرة وحدها - عندما لجأت قوات الأمن إلى استخدام القوة المفرطة والمميتة، من دون مبرِّر، لتفريق المتظاهرين من أنصار مرسي.

(منظمة العفو الدولية، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٦/ ١٠/ ٢٠١٣ قدَّم مجلس الوزراء المصري مشروع قانون تنظيم التظاهر الذي يحدِّد ضوابط التظاهرات والاجتماعات العامَّة، إلى المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية الموقَّت لإقراره، بعد أن وافق عليه المجلس في اجتماعه، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر.

(المصري اليوم، ١٦/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٦/ ١٠/ ٢٠١٣ أعلنت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان رفضها القاطع لمشروع قانون التظاهر الذي وافق عليه مجلس الوزراء المصري، برئاسة الدكتور حازم الببلاوي، جملةً وتفصيلًا؛ لأنه يعزّز قبضة الأمن وسيطرتها على حقوق المواطنين. فقد منح هذا القانون وزارةَ الداخلية حقَّ فضِّ التظاهرات بالقوة عقب إجراءات شكليه، ومنع منعًا كلِّيًّا حقّ الاعتصام، إضافةً إلى أنه منع الاقتراب من العديد من الجهات؛ مثل دور العبادة، والبرلمان، وأقسام الشرطة وغيرها، وحدَّد مدى ذلك الاقتراب بمسافة تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ متر، علاوةً على توقيع عقوبة السجن والحبس والغرامة، لمخالفة بعض نصوص القانون.

(**الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان**، ١٦/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٧/ ١٠/ ٢٠١٣ صرَّحت منظمة العفو الدولية بأنه يتعين على السلطات المصرية أن تضع حدًّا لسياستها المروعة التي تتضمن احتجاز مئات اللاجئين بطريقة غير شرعية وإعادتهم قسرًا إلى سورية، بعد أن فرُّوا من النزاع المسلح الدائر فيها. وقالت إنّ مصر تقاعست بطريقة كارثية عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية أكثر فئات اللاجئين ضعفًا وتهميشًا.

(**منظمة العفو الدولية**، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٨/ ١٠/ ٢٠١٣ أعلن وزير الداخلية اللبناني مروان شربل إطلاق سراح الرهائن التسع الذين اختُطفوا في سورية في أيار/ مايو ٢٠١٢، أثناءعودتهم من زيارة العتبات الشيعية في إيران، فيما قال وزير الخارجية القطري: "إنّ إطلاق سراح الرهائن جاء نتيجة مبادرة قطرية".

(**بي. بي. سي**، ١٨/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٩/ ١٠/ ٢٠١٣ قرَّرت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة المصرية، برئاسة المستشار فريد تناغو، تأجيل الطعون المُقامة أمامها لحلّ حزب الحرية والعدالة إلى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

(**الشروق**، ١٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٩/ ١٠/ ٢٠١٣ قالت منظمة العفو الدولية إنّ مشروع قانون التظاهر الجديد في مصر يُمهِّد الطريق لما وصفته بسفك دماء جديدة في مصر، وقالت المنظمة محذِّرةً: إنْ وقَّعه الرئيس الموقّت عدلي منصور، فسيقيِّد الحقّ في حرِّية التجمع السلمي، وأضافت إلى ذلك أنه سيطلق العنان لقوات الأمن في استخدام القوة المفرطة والمميتة ضدّ المتظاهرين.

(**الجزيرة**، ١٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

٢٠/ ١٠/ ٢٠١٣ أعلن الأمين العامّ لجامعة الدول العربية نبيل العربي أنّ مؤتمر جنيف ٢ الدولي الذي سيجمع المعارضة والنظام السوري سيُعقد في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من أجل حلّ نزاعٍ أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ ألف شخص. وقد أدلى العربي بهذا الإعلان في مؤتمر صحافي في القاهرة مع مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية لسورية الأخضر الإبراهيمي الذي أطلعه على موعد انعقاد جنيف ٢.

(**فرانس ٢٤**، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٣)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي
في الفترة ٢٠١٣/٩/١ - ١٨/ ١٠/ ٢٠١٣

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

١/ ٩/ ٢٠١٣ أكد مبعوث الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط أندرياس رايكينيه، إثر لقائه وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، موقف الاتحاد الأوروبي الداعم لعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أساس حلّ الدولتين ودعْم جهد وزير الخارجية الأميركي جون كيري لإحياء عملية السلام والمفاوضات بين الجانبين. كما أكّد حظر تمويل التعاون مع المؤسّسات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وأشار إلى أنّ الاتحاد الأوروبي بصدد صَوْغ إرشادات جديدة تخص وضْع بيانات التعريف على بضائع منتجات المستوطنات.

(وكالة **وفا**، ١/ ٩/ ٢٠١٣)

٢/ ٩/ ٢٠١٣ كشفت "مؤسّسة الأقصى للوقف والتراث" قيام سلطة الآثار الإسرائيلية بحفريات جديدة معمَّقة أسفل المسجد الأقصى، وأشارت إلى أنّ "أذرع الاحتلال تسعى لربط النفق الرئيسي الجديد بشبكة أنفاق في منطقة حي سلوان مع منطقة ساحة البراق وأسفل البلدة القديمة، علمًا أنّ النفق قد وصل إلى باب المغاربة، أو قد يكون تجاوزه"، وأضافت: "ثمَّة نفق آخر مربوط بالنفق الرئيسي وهو كذلك يمتد شمالًا بمحاذاة الأول، وتمّ خلاله الكشف عن برك تجميع (تجويفات) مياه قديمة". كما أكدت أنّ الأنفاق التي جرى كشفها ستشكل خطرا مباشرًا على أساسات المسجد الأقصى وستزيد من حجم الخطر المحدق به.

(جريدة **الأيام** الفلسطينية، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٤/ ٩/ ٢٠١٣ أكد داني دانون، نائب وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي في تصريحات في الإذاعة العبرية، معارضة حزب الليكود لأيّ اتفاقية موقَّتة سيجري التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني.

(جريدة **الأيام** الفلسطينية، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٥/ ٩/ ٢٠١٣ حذَّرت حركة فتح، من المحاولات الإسرائيلية المستمرّة لتقسيم المسجد الأقصى وساحاته، على غرار ما نفذته في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل منذ عشرين عامًا. ووَرَد في بيان صدر عن مفوضية الإعلام والثقافة في حركة فتح: "إننا في حركة فتح لن نسمح بتكرار الجريمة، وإنّ مثل هذه المحاولات ستشعل المنطقة بأكملها، وإنّ القدس ومسجدها وكنائسها هي عربية فلسطينية إسلامية ومسيحية وخطٌّ أحمر، ولا تقبل القسمة أو التجزئة، ونفديها بروحنا".

(**مفوضية الإعلام والثقافة في حركة فتح**، ٥/ ٩/ ٢٠١٣)

١١/ ٩/ ٢٠١٣ أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمة أمام مجلس اللوردات والعموم البريطاني أنّ "المفاوضات التي استؤنفت الشهر الماضي مع إسرائيل، تتناول جميع قضايا الحلّ النهائي، (القدس، والحدود، والمستوطنات، واللاجئين، والأمن، والأسرى)، وقد حدّدت فترتها بتسعة أشهر للوصول إلى اتفاق شامل لإنهاء الصراع". وأضاف "إذا انسحبت إسرائيل من كلّ الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، فإنّ هناك ٥٧ دولةً عربيةً وإسلاميةً ستطبِّع علاقاتها مع إسرائيل".

(**الشرق الأوسط**، ١١/ ٩/ ٢٠١٣)

١١/ ٩/ ٢٠١٣ اقتحم وزير الإسكان الإسرائيلي أوري أريئيل، المسجد الأقصى، برفقة العشرات من المستوطنين المتطرفين في حماية الشرطة الإسرائيلية، وذلك بعد تحذير السلطة الفلسطينية من استدراج المنطقة إلى حرب دينية، من جرّاء إعلان السلطات الإسرائيلية نيَّتها اتخاذ إجراءات جديدة تمكِّن اليهود من الصلاة في الأقصى.

(**الشرق الأوسط**، ١٢/ ٩/ ٢٠١٣)

١٥/ ٩/ ٢٠١٣ حذَّرت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، من دعوات بلدية الاحتلال في القدس إلى تنظيم تظاهرات مليونية في شوارع المدينة المقدسة احتفالًا بما يُسمَّى عيد "العرش اليهودي" في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر. وقالت الهيئة إنّ سلطات الاحتلال تنفِّذ مخططًا خطرًا في حق مدينة القدس وتاريخها، وإنها كادت تفرض واقعًا جديدًا يقضي بتقسيم المسجد الأقصى المبارك وفتح بواباته أمام المستوطنين والمتطرفين. وقالت أيضًا: "إنّ المسيرة المليونية المنوي تنظيمها في شوارع القدس احتفالًا بما يسمَّى عيد "العرش اليهودي" إعلان صريح من سلطات الاحتلال عن تهويد القدس وحصرها باليهود فقط، رغم معارضة الجميع ورفضهم"، وذكرت أنّ الاحتلال "يشنّ حملةً مسعورةً ضدّ المدينة المقدسة والمسجد المبارك بشكل خاص، وهو ما يتضح من كثافة الاقتحامات اليومية لباحات المسجد وتأدية الطقوس والصلوات الخاصة بالهيكل المزعوم"، كما أشارت إلى أنّ القدس "باتت في المرحلة الأخيرة من التهويد".

(وكالة **وفا**، ١٥/ ٩/ ٢٠١٣)

١٥/ ٩/ ٢٠١٣ رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تصريح صحفي أيّ وجود للجيش الإسرائيلي على الحدود بين دولة فلسطين والأردن في شرق الضفة الغربية في إطار الحلّ النهائي. وقال: "حدودنا الشرقية هي مع الأردن ولا توجد إسرائيل بيننا". وأضاف أنّ "الاستيطان غير شرعي ويجب أن يزال من أرضنا الفلسطينية".

(**فرانس ٢٤**، ١٦/ ٩/ ٢٠١٣)

١٦/ ٩/ ٢٠١٣ نـدَّدت منظمة هيومان رايتس ووتـش بالأعمال الإسرائيلية لتهجير سكان في خربة مكحول البدوية من دون مبرر قانوني؛ إذ هدم الإسرائيليون جميع المنازل في هذا التجمع السكني ومنعوا أربع محاولات لمنظمات إنسانية من تزويدهم بملاجئ لهم؛ وذلك باستخدام القوة ضدّ السكان، وضدّ أعمال الإغاثة، وضدّ دبلوماسيين أجانب أيضًا.

(**هيومن رايتس ووتش**، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٣)

١٧/ ٩/ ٢٠١٣ أكد ممثل اللجنة الرباعية توني بلير، في بيان صحفي، أنّ التسهيلات التي أقرّتها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تُعدُّ خطوةً مهمّةً لتعزيز المفاوضات الدبلوماسية الجارية، وتحضيرًا عمليًّا للمبادرة الاقتصادية الجذرية المقبلة. وفي هذا الشأن وافق الجانب الإسرائيلي على إدخال كميات محدودة من مواد البناء إلى القطاع الخاص في قطاع غزة، "سبقه إعلان بزيادة عدد التصاريح للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل إلى ٥٠٠٠، ليرتفع عدد التصاريح التي تمّ منحها للعمال خلال الفترة الماضية إلى ٥٠,٠٠٠ تصريح، والاتفاق على رفع نسبة مياه الشرب المدخلة لقطاع غزة بخمسة ملايين كوب إضافي سنويًّا، ورفع نسبة المياه للضفة الغربية بـ ٤ ملايين كوب إضافي سنويًّا".

(وكالة وفا، ١٧/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٠/ ٩/ ٢٠١٣ أرسل السفير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رسائل إلى "الأمين العامّ للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامَّة للأمم المتحدة، بشأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضدّ الشعب الفلسطيني وأرضه". وطالب السفير منصور المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بالاضطلاع بمسؤولياته وإعلاء شأن القانون الدولي لمعالجة هذا الوضع الحرج.

(وكالة وفا، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٠/ ٩/ ٢٠١٣ رفضت إسرائيل انتقاد الاتحاد الأوروبي مصادرتها مساعداتٍ مخصَّصةً للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وقالت إنّ الدبلوماسيين الأوروبيين الذين يسلِّمون هذه المساعدات انتهكوا القانون. وعامل الجنود الإسرائيليون الدبلوماسيين بعنف، وصادروا خيامًا ومعوناتٍ طارئةً كان هؤلاء الدبلوماسيون يحاولون تسليمها للفلسطينيين الذين هدمت إسرائيل منازلهم في خربة مكحول في غور الأردن.

(رويترز، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٢/ ٩/ ٢٠١٣ أطلقت مجموعة من القوى الوطنية حملةً شعبيةً ضدّ المفاوضات مع إسرائيل التي جرى استئنافها في نهاية تموز/ يوليو الماضي برعاية أميركية من دون وقف الاستيطان، ومن دون التزام إسرائيل بحدود عام ١٩٦٧ مرجعيةً للمفاوضات.

وتشمل الحملة الشعبية ضدّ المفاوضات مسيراتٍ شعبيةً وجمْع التواقيع من الفلسطينيين في الداخل والشتات على مذكرة ضدّ استئناف محادثات السلام في ظلّ رفْض إسرائيل وقْف الاستيطان وعدم التزامها حدود عام ١٩٦٧. وأمّا القوى المشاركة في الحملة فهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، والمبادرة الوطنية، والاتحاد الديمقراطي (فدا)، إلى جانب شخصيات مستقلة.

(القدس العربي، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٤/ ٩/ ٢٠١٣ حذَّر وزير الخارجية المصري نبيل فهمي حركة حماس من أنّ بلاده ستوجه لها "ردًّا قاسيًا" إن حاولت التدخل في شؤون أمنها القومي. وقال إنّ الردّ سيعتمد " خياراتٍ عسكريةً أمنيةً، وليس خياراتٍ تنتهي إلى معاناة للمواطن الفلسطيني".

(الحياة اللندنية، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٥/ ٩/ ٢٠١٣ قال رئيس الوزراء الأميركي جون كيري، إنّ الإسرائيليين والفلسطينيين اتفقا على تكثيف محادثاتهما في ما يتعلّق بالسلام، وعلى زيادة الدور الأميركي في هذا الشأن.

(رويترز، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٦/ ٩/ ٢٠١٣ قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنّ "الوقت ينفذ" أمام جهد السلام في الشرق الأوسط، وحثّ القوى العالمية على كبْح البناء الاستيطاني الإسرائيلي، وقال إنّ هذا البناء قد يقوِّض المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة. وتعهَّد عباس في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامَّة للأمم المتحدة بالتفاوض مع إسرائيل بِنيَّةٍ صادقة، لكنه وصف الوضع بأنه صورة "محبطة وقاتمة" لآمال السلام.

(رويترز، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٧/ ٩/ ٢٠١٣ استولى نحو ٢٠٠ مستوطن على جبل قرقفه قرب قرية جوريش جنوب شرق نابلس من أجل احتلاله. كما بدأ مستوطنون آخرون بشقّ طريق استيطانية في قرية سرطه بمحافظة سلفيت لربط مستوطنة "بروخين" بالمستوطنات الأخرى.

(وكالة وفا، ٢٧/ ٩/ ٢٠١٣)

٢٧/ ٩/ ٢٠١٣ اندلعت مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، في عدد من ضواحي القدس المحتلة وبلداتها، نصرةً للمسجد الأقصى، ودفاعًا عن المقدسات الإسلامية والمسيحية.

(وكالة وفا، ٢٧/ ٩/ ٢٠١٣)

٣٠/ ٩/ ٢٠١٣ أصدرت المحكمة المركزية في القدس قرارًا يُسمح بموجبه لمنظمات استيطانية الحصول على سجلات الطابو للأراضي الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة، بحجةِ قانونِ حرِّية المعلومات، علمًا أنّ الهدف الحقيقي هو معرفة من جرى تسجيل الأراضي باسمه؛ حتى إذا كانت الأراضي "أراضي دولة"، أمكن للمستوطنين الاستيلاء عليها بسهولة.

(وكالة وفا، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٣)

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣

١/ ١٠/ ٢٠١٣ حثّ الرئيس الأميركي باراك أوباما، رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، على الإسراع في المفاوضات الجادّة المتعلقة بالقضايا المهمة مع الفلسطينيين، وهي: الحدود، والأمن، واللاجئون، والقدس. وقال نتنياهو إنّ الرئيس محمود عباس طلب

منه خلال لقائهما في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تدخلًا أميركيًّا في المفاوضات.

(وكالة **وفا**، ١/ ١٠/ ٢٠١٣)

٣/ ١٠/ ٢٠١٣ كُشف النقاب عن مخطط استيطاني جديد لتوسيع البُؤرة الاستيطانية "بيت أوروت" بـ ٣٢ وحدةً استيطانيةً، وذلك بعد الانتهاء من إقامة ٢٨ وحدةً استيطانيةً على أراضي جبل الزيتون، وسط حي الطور، المطلّ على بلدة القدس القديمة.

(**الأيام** الفلسطينية، ٣/ ١٠/ ٢٠١٣)

٣/ ١٠/ ٢٠١٣ قال مصدر في وزارة الخارجية الأردنية إنّ الوزارة سلَّمت القائم بالأعمال الإسرائيلي في عمّان حاييم أسرف مذكرة احتجاج تتعلق برفض الأردن بناء إسرائيل منصَّةً في الجزء الملاصق لجدار المسجد الأقصى في القدس القديمة.

(**الجزيرة. نت**، ٣/ ١٠/ ٢٠١٣)

٧/ ١٠/ ٢٠١٣ استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس عددًا من أعضاء "الكنيست" بمقر الرئاسة في رام الله. ووصف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الجارية بأنها جدية، مشيرًا إلى أنّ الفترة التي جرى تحديدها للتوصل إلى اتفاق هي تسعة أشهر، وإلى أنها "كافية" في حال توافر النيَّات الجيدة.

(**الأيام** الفلسطينية، ٨/ ١٠/ ٢٠١٣)

٧/ ١٠/ ٢٠١٣ أجرى المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون جولةً جديدةً من المحادثات في خطوة لتكثيف اجتماعاتهم بطلب من الولايات المتحدة. وقد عُقدت تلك الاجتماعات ضمن الجولة التاسعة من المفاوضات التي انطلقت نهاية تموز/ يوليو، بمشاركة تسيفي ليفني ويتسحاق مولخو من الجانب الإسرائيلي، وصائب عريقات ومحمد شتيه من الجانب الفلسطيني. وجرى الاتفاق على تعزيز الدور الأميركي في المفاوضات استجابةً لطلب الجانب الفلسطيني.

(**الأيام** الفلسطينية، ٨/ ١٠/ ٢٠١٣)

٧/ ٩/ ٢٠١٣ أعلن وزير الاقتصاد الوطني في الحكومة التي تقودها حركة حماس في قطاع غزة الدكتور علاء الرفاتي أنّ السلطات المصرية دمَّرت نحو ٢٥٠ نفقًا تدميرًا كاملًا؛ أيْ من ٨٠ إلى ٩٠ في المئة من أنفاق التهريب أسفل الشريط الحدودي بين القطاع ومصر تقريبًا، وقد بلغ مجمل الخسائر من تدمير الأنفاق على مدى شهرين نحو ٤٦٠ مليون دولار.

(**الحياة اللندنية**، ٧/ ٩/ ٢٠١٣)

٨/ ١٠/ ٢٠١٣ دعت منظمات يهودية متطرفة منها "الهيكل" وناشطون في حزب "الليكود" اليميني الحاكم إلى أكبر مشاركة ممكنة لاقتحام المسجد الأقصى مدَّة أسبوع، بدءًا من ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر، في ذكرى ما يسمى "الصعود إلى جبل الهيكل". ونشطت هذه المنظمات في نشْر إعلانات خاصة بمختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية ومواقع التواصل الاجتماعي، للحثّ على المشاركة في فعاليات خاصة لهذه المناسبة.

(**الأيام** الفلسطينية، ٨/ ١٠/ ٢٠١٣)

٩/ ١٠/ ٢٠١٣ جدَّد الاتحاد البرلماني الدولي مطالبته الحكومةَ الإسرائيلية بإطلاق سراح جميع النواب الفلسطينيين المعتقلين لديها فورًا، مؤكدًا بطلان إجراءات الاعتقال والمحاكمة. ووافق المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي على مطلب الوفد الفلسطيني بتضمين كلّ القضايا الجوهرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في تقرير لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد.

(وكالة **وفا**، ٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

٩/ ١٠/ ٢٠١٣ دعا رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خالد مشعل حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وجميع الفصائل بالداخل والخارج، إلى عقْد لقاء عاجل من أجل القدس المحتلة التي تتعرض لانتهاكات متواصلة من المستوطنين الإسرائيليين. وأكد مشعل أنّ الانقسام الفلسطيني والأوضاع العربية ساهمت في إضعاف الموقف من القدس، مؤكِّدًا ضرورة الإعلان الواضح والقاطع أنه ينبغي ألَّا يُخوَّل أيّ زعيم، أو مسؤول، التفاوضَ عن القدس أو التنازلَ عنها.

(**الجزيرة. نت**، ٩/ ١٠/ ٢٠١٣)

١٨/ ١٠/ ٢٠١٣ اعتذرت المملكة العربية السعودية عن عدم قبول مقعد غير دائم في مجلس الأمن، في تعبير غير مسبوق عن غضبها من عجز المجتمع الدولي عن إنهاء الحرب الدائرة في سورية، والتعامل مع غيرها من قضايا الشرق الأوسط. ودانت المملكة ما وصفته بازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، وطالبت بإصلاحات في مجلس الأمن. وأشارت الرياض إلى فشل مجلس الأمن في تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني واتخاذ خطوات لإنهاء الحرب الأهلية في سورية ووقف الانتشار النووي في المنطقة، وقالت إنه رسَّخ - بدلًا من ذلك - "النزاعات والمظالم". وذكر البيان: أنّ بقاء القضية الفلسطينية، من دون حلّ عادل ودائم، خمسةً وستين عامًا نجمت عنها عدّة حروب هدَّدت الأمن والسلم والعالميين... وأنّ مجلس الأمن فشل في جعل منطقة الشرق الأوسط خاليةً من جميع أسلحة الدمار الشامل... وأنّ السماح للنظام الحاكم في سورية بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيماوي على مرأى ومسمع من العالم كلّه، من دون مواجهة أيّ عقوبات رادعة "دليلٌ ساطع وبرهان دافع على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته". والسعودية هي واحدة من خمس دول اختارتها الجمعية العامَّة للأمم المتحدة في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر لعضويةٍ مدَّتُها عامان في مجلس الأمن الذي يضمّ ١٥ عضوًا.

(**رويترز**، ١٨/ ١٠/ ٢٠١٣)

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

بعد النجاح الذي حققه المؤتمر الأوّل لمراكز الأبحاث والدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة في الوطن العربيّ وبمشاركة أكثر من ٧٠ مركز بحث عربي، واستضافة عددًا من مراكز الأبحاث التركيّة والإيرانيّة. يدعوكم المركز العربي لحضور:

"المؤتمر السنوي الثّاني لمراكز الأبحاث العربيّة:

قضيّة فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطينيّ"

في مدينة الدوحة
في الفترة من ٧ - ٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٣

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز
www.dohainstitute.org

مراجعات وعروض كتب

حمزة المصطفى*

مراجعة كتاب

سورية: درب الآلام نحو الحرّية

محاولة في التاريخ الراهن

(الثورة في كتاب)

المؤلّف: عزمي بشارة.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة / بيروت.

تاريخ النشر: ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ٦٨٧ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تصدّرت الثورة السوريّة بتعقيداتها المختلفة داخليًّا وخارجيًّا قائمة الأولويات البحثية لمراكز الأبحاث العربية والعالميّة. ولا يخفى على متابعٍ حجم الإنتاج البحثي الصادر عنها، إضافةً إلى الاهتمام السياسي والإعلامي الواسع بأحداثها المتلاحقة، وتداعياتها المختلفة.

أهمّية الكتاب ومنهجيته

يعدّ كتاب عزمي بشارة "سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن" الأشمل، ويكاد يكون الوحيد الذي يتناول الثورة السوريّة بجميع أبعادها وتشعّباتها خلال فترة عامين منذ انطلاقتها في آذار / مارس ٢٠١١ وحتّى آذار / مارس ٢٠١٣، بصورة تميّزه عن باقي الدراسات الصادرة عن الثورة، والتي جاءت "قطاعيّة" تتّسم بالتركيز على جانبٍ معيّن دون غيره. مثّل الكتاب نقلةً نوعية على الصعيد المنهجي في ما يتعلّق بدراسة الظواهر المركّبة والمعقّدة، من خلال استخدام "المنهج المتكامل"، أو ما يمكن تسميته "العابر" للاختصاصات، والذي تسمح أدواته بقراءة الظواهر المركّبة المتعدّدة الأنماط بمختلف جوانبها والتمييز بين دينامياتها الاجتماعية والسياسية المختلفة، وتحليلها، وتفحّص المشتركات التي تجمعها والاختلافات فيما بينها. الأمر الذي يعطي الكتاب قيمةً منهجية تجعله مصدرًا أساسيًّا في كلّ ما سيُكتب من دراسات عن الثورة السوريّة وسورية.

ما يميّز الكتاب هو تجاوزه عملية التأريخ والتوثيق إلى الفهم؛ بمعنى تجاوز الممارسة التاريخية الكلاسيكية "الهستوريوغرافيا" إلى منهج التحليل الاجتماعي التاريخي، والذي يتطلّب انفتاحًا على مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية كافّة. تأسيسًا على ما سبق، جاء هذا البحث (٦٨٧ صحفة) عابرًا للاختصاصات كما ذكرنا سابقًا: علم الاجتماع، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية، والاقتصاد، والديموغرافيا... إلخ، ليؤرّخ الثورة السوريّة ويحلّلها خلال سنتين من عمرها. وبهذا المعنى لم يكن الكتاب تأريخًا للثورة، بمقدار ما جرى توظيف التأريخ والتوثيق في تحليل سياقاتها وتحوّلاتها؛ إذ سمحت عملية التحقيب بتقديم رؤية تحليلية معمّقة لكلّ مرحلة مهّدت الطريق أمام القارئ ليفهم كيفية انتقال الثورة إلى المرحلة التي تليها (الفصل ٢، وحتّى الفصل ٥) دون ارتباك أو تشتّت.

إنّ استخدام منهج التحليل الاجتماعي التاريخي أو اتّجاهات التاريخ الجديد، لا يعني أبدًا أنّ الكاتب لم يُعر أدوات المدارس الكلاسيكية كالوثيقة ومصدريتها، اهتمامًا، بل إنّ القراءة المعمّقة والتحليل الشامل ارتكزا على معلوماتٍ وشهادات جرى استقاؤها من مصادرها الأولى والمؤهّلة لتقديم معلوماتٍ دقيقة وحقائق وشهادات أصليّة تعادل قيمة "الوثيقة" علميًّا.

> يعدّ كتاب عزمي بشارة "سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن" الأشمل، ويكاد يكون الوحيد الذي يتناول الثورة السوريّة بجميع أبعادها وتشعّباتها خلال فترة عامين منذ انطلاقتها في آذار / مارس ٢٠١١ وحتّى آذار / مارس ٢٠١٣

من جانبٍ آخر، يُعدّ الكتاب بمنزلة "خريطة طريق" بحثيّة لجهة تقسيم فصوله، والتي رُتّبت بعناية فائقة لتكون مرتكزًا في دراسة الثورة السوريّة. إذ يمكن للباحث المهتمّ أو المختصّ الانطلاق من كلّ فصلٍ فيه – وربّما كلّ مبحث - وتطويره أو التوسّع فيه ليكون كتابًا أو مجلّدًا يتناول إحدى ظواهر الثورة وإشكالياتها. وبهذا المعنى جاء كتاب سورية: درب الآلام نحو الحرية تحليليًّا، وتعريفيًّا أيضًا بالثورة السوريّة وبطريقة دراستها وأدواتها، وجرى تقسيمه ليزيل حالة التشعّب والتشتّت التي حكمت الأبحاث في هذا المجال.

يتضمّن الكتاب ثلاثة عشر فصلًا؛ تراعي الفصول الخمسة الأولى التراتبية الزمنية اللازمة في عملية تأريخ الثورة وتحليلها (خلال عامين) ابتداءً من التوقّف عند مرحلة بشار الأسد، وحصاد عشر سنوات من حكمه مرورًا بانتفاضة درعا، ثمّ توسّعها أفقيًّا وعموديًّا لتنطلق ثورة شعبية سلميّة عمّت معظم المحافظات السوريّة طوال عام ٢٠١١، وانتهاءً بتحوّلها بداية عام ٢٠١٢ بسبب عنف النظام وقمعه، إلى ثورةٍ تعتمد "الكفاح المسلّح" لتحقيق أهدافها، وما صاحب هذا التحوّل من تداعياتٍ مختلفة. أمّا الفصول الثمانية الأخرى، فقد جرى تقسيمها وظيفيًّا، بمعنى التركيز على دراسة ظواهر بعينها، ولكن مع مراعاة التراتبية الزمنية للأحداث والوقائع ضمنها، ومراعاة اتّصالها وتواصلها مع الفصول الأولى. وتحتوي هذه الفصول على مواضيعَ ومحاورَ عدّة: كإستراتيجية النظام في مواجهة الثورة، ومسارب الطائفية والعنف الطائفي، ومظاهر العنف المجتمعي، والمعارضة السياسية وحراكها قبل الثورة وأثناءها، والتفاعلات الجيوستراتيجية والمواقف الدولية، والعقوبات الاقتصادية وأثرها في الاقتصاد السوري الكلّي.

وفي اعتقادنا، ساهم هذا الجهد العلمي والأكاديمي الكبير في حفظ ذاكرة الثورة بعد أن طالها النسيان - بقصدٍ أو بغير قصد - في ما ينتج حديثًا عنها؛ إذ يجري اختصارها في مسائلَ وقضايا صغيرة كالسلاح الكيماوي، والجهاديّين. ويُنظر إليها في أغلب الأحيان بوصفها أزمة دولية فقط، أو حربًا أهليّة بين شرائحَ مجتمعيّة دون الالتفات إلى انطلاقتها ثورةً ضدّ الاستبداد جاءت في خضمّ الربيع العربي عام ٢٠١١، ودون الالتفات إلى أنّ ما وصلت إليه في بعض مساراتها مؤخّرًا هو "نتيجة" لعوامل موضوعية وذاتية، وليس "الأصل" في اندلاعها وتوسّعها.

الحصاد المرّ

تحت هذا المسمّى، يتناول الكتاب حصيلة عشرة أعوام من حكم الرئيس بشّار الأسد قبل انطلاق الثورة. ويركّز خلالها على وعود الإصلاح والفرص التي أضاعها النظام لإنجاز التحوّل الديمقراطي بقيادته، فالسوريّون بمن فيهم النخب السياسية والثقافية المعارضة قبلوا على مضضٍ عملية توريث الحكم في عام ٢٠٠٠، أملًا في وعودٍ بالإصلاح وتحديث الدولة، ورغبةً في عدم الدخول في موجةٍ من القمع الجماعي تشبه ما يتعرّض له الشعب حاليًّا (ص ٤٤). يبيّن الكاتب تبدّد وعود الإصلاح والديمقراطية سريعًا، إذ لم تكن سوى "مطيّة" لعملية التوريث، ليعود الاستقواء بالقمع الأمني وملاحقة المعارضين والمثقفين الذين نشطوا خلال ما عُرف بـ "ربيع دمشق". يوضح الكاتب تبنّي النظام الخطاب التبريري لعدم قيامه بالإصلاح، ويقوم على مرتكزات يعدّها خطيرة، وأهمّها:

- الربط بين وجود الدول السلطوية القمعية والاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ادّعاء أنّ الإصلاح لا يمثّل أولوية في ظلّ الضغوط الخارجيّة.
- الخصوصية السوريّة: يتوقّف الكاتب عند هذه النقطة ليشرح "فهم" بشار الأسد لها، والتي لا تنبع من فهمٍ سيسولوجي للمجتمع السوري المركّب والمتنوّع، بل تقوم على نظرة استعلائيّة تتمثّل في أنّ الأسد يرى شعبه غير جاهز للديمقراطية، وأنّه يحتاج إلى تأهيلٍ بالتدريج ليصبح واعيًا للإصلاح السياسي. لذلك يطلب بشار الأسد في مقابلته مع صحيفة الشرق الأوسط عام ٢٠٠١ من المجتمع أن "يعده بتطوير نفسه" قبل أن يشرع في الإصلاح. يعلّق بشارة على ذلك بالقول "يصعب على المرء تصوّر خطاب سياسي يتضمّن قدرًا من اللفّ والدوران والاستعلاء والغرور والوصاية على الناس، ولا حتّى بين معلّم مدرسة ابتدائية وتلاميذه (ص٥٠). ويشبّه بشارة غرور الأسد بغرور أبناء الأغنياء الذين ينظرون باستعلاء إلى الآخرين دون الاستناد إلى كفاءة علمية أو تجربة. يجدر الإشارة إلى أنّ هذه النظرة ستبقى حاضرة لفترة طويلة حتّى بعد انطلاق الثورة، فبشار الأسد لم يتوان لحظةً عن وصف المحتجّين بأنّهم مندسّون، وفئات دونيّة، وجراثيم يجب إبادتها (ص١٠٢).

> يعدّ بشارة النظام السوري شكلًا من الاستعمار الداخلي في تعامله مع الشعب؛ فهو ينظر إلى نفسه كقوّة احتلال تدير شؤون "أمّة من العبيد" وليس "الشعب"

انطلاقًا ممّا سبق، يعدّ بشارة النظام السوري شكلًا من الاستعمار الداخلي في تعامله مع الشعب؛ فهو ينظر إلى نفسه كقوّة احتلال تدير شؤون "أمّة من العبيد" وليس "الشعب". وبناءً عليه، فإنّ "العبد" لا يتمرّد، وإذا ما تمرّد فإنّه "يُقتل" ولا يستجاب لمطالبه، لأنّ تمرّده "فتنة" تستهدف الوطن وليس النظام أو سياساته أو أشخاصه. أوضح الأسد ذلك جليًّا في خطابه أمام مجلس الشعب ٣٠ آذار / مارس ٢٠١١؛ فعلى الرغم من أنّ المطالب اقتصرت على إطلاق الحرّيات الأساسية، ولم تستهدف النظام ككلّ أو الرئيس، اختار الأسد خطابًا متصلّبًا صداميًّا (معي، أو ضدّي) معتبرًا "وأد الفتنة" واجبًا وطنيًّا وأخلاقيًّا، وأنّ من يتورّط فيها عن قصدٍ أو غير قصد "يعمل على قتل وطنه". واستخدم الأسد نبرة السيّد في توصيف الشعب، فهو في نظره "مسالم وودود" وأنّ المعركة إذا ما فرضت عليه "فأهلًا وسهلًا بها" (ص ٥٨).

يعرض الكتاب الإرهاصات الاحتجاجيّة في هذه الفترة، ويصنّفها إلى نوعين:

مطلبية: راكمتها عملية التحوّل الاقتصادي "اللبرلة"، وغذّتها عوامل أخرى؛ كضريبة المواقف الخارجية والمقصود بها الضرر الذي ألحقته

الاتفاقيات الاقتصادية مع تركيا بالصناعات السوريّة، واستملاك الأراضي، وموجات الجفاف، والتوجّه الحكومي لإهمال الزراعة، والذي ساهم في خرابها وأدّى إلى موجات هجرة ريفية واسعة، وغيرها من الإجراءات الحكومية كرفع سعر المحروقات وفرض الضرائب. ومن أبرز الإرهاصات المطلبية، إضراب سائقي الحافلات في عام ٢٠٠٨، وامتناع مزارعي القمح والشمندر السكّري عن بيع المحصول للدولة عام ٢٠٠٩.

سياسيّة: يميّزها الكاتب عن الاحتجاجات المطلبية التي عبّرت عن حالةٍ أوسعَ من النقمة الشعبية من دون أن ترفع شعارات سياسية. فهذه الاحتجاجات تزامنت مع ثورات الربيع العربي، وحصلت في ظلّ مناخٍ ثوري جديد في سورية، ومن أبرزها حادثة الحريقة في ١٧ شباط / فبراير ٢٠١١ التي وصفها الكاتب بأنّها "الدخان المنبعث من البركان" وشبّهها بحادثة البوعزيزي في تونس، واعتصام السفارة الليبية في ٢٢ شباط / فبراير ٢٠١١ الذي هدف إلى توظيف الوقفة التضامنية مع الشعب الليبي لتوجيه رسائلَ سياسية للنظام.

الشرارة واللهيب: ثورة شعبية سلمية

يفرد الكاتب أكثر من مئة صفحة لمراحل الثورة السلمية. يتوقّف بدايةً عند أثر الثورات العربية في المجتمع السوريّ، فقد انتشر الأمل في إمكانية استحضار هذه التجارب أو استنساخها؛ فقام نشطاء بحملة (الكتابة على الجدران) واجهها الأمن بحملة اعتقالاتٍ عشوائيّة لنشطاء وآخرين من بينهم أطفال درعا، لتبدأ شرارة الثورة بعد رفض عاطف نجيب وساطة الوجهاء وإهانتهم.

حصلت في سورية قبل الثورات العربية حوداث إهانة وتعذيب وقتل ارتكبتها قوّات الأمن بصورةٍ أبشعَ من محنة أطفال درعا من دون أن تحصل هبّة شعبية أو تضامن محلّي على غرار ما حصل في درعا، ومن دون أن تنتشر دعوات للتظاهر في صفحات الفيس بوك تحت مسمّى "جمعة الغضب"، والتي جرى استحضارها من الثورة المصريّة حصريًّا (ص ٨٣).

يتناول بشارة بالتفصيل عنف النظام المفرط كطريقة في مواجهة تظاهرات درعا واقتحام المسجد العمري، والتضامن المحلّي الذي نجم عنه، والذي تُرجم بانتفاضة شعبية جرى تأطيرها سياسيًّا امتدّ "لهيبها" إلى عموم سهل حوران، والمحافظات السوريّة الأخرى (ص٨٥). ويرصد هنا "استدعاء" الشعارات المسيّسة التي أُطلقت في الحريقة، وأمام السفارة الليبية مثل (الشعب السوري ما بينذلّ)، و (خاين يلي بيقتل شعبه)، والتي أصبحت أيقونة تتردّد في هتافات المحتجّين ليس في درعا فقط بل في عموم سورية.

> فالثورة "توطّنت في "مراكز الأطراف" المهمّشة أمام مركز قويّ اقتصاديًا (حلب، ودمشق)، وأنّ من فجّر الثورة هو عواصم المحافظات حيث توجد طبقة وسطى وفئات مثقّفة تمتلك الوعي السياسي، ولديها الوعي بالظلم والحاجات التي تؤكّد الحرمان والتهميش

يرفض بشارة الاستنتاجات المتسرّعة عن أنّ ثورة سورية هي "انتفاضة فلّاحين أو فقراء" كونها لم تتوطّن في المدن الكبرى (المركز)، ويرى أنّ الفقر قد يكون محرّكًا للاحتجاج، لكنّه لا ينتج ثورات ترفع شعاراتٍ سياسية. يؤكّد بشارة أنّ الفقر والتهميش لم يكونا الدافع الأساسي للثورة، وأنّ الريف لم يكن منطلقها. فالثورة "توطّنت في "مراكز الأطراف" المهمّشة أمام مركز قويّ اقتصاديًّا (حلب، ودمشق)، وأنّ من فجّر الثورة هو عواصم المحافظات حيث توجد طبقة وسطى وفئات مثقّفة تمتلك الوعي السياسي، ولديها الوعي بالظلم والحاجات التي تؤكّد الحرمان والتهميش. وهذه الفئات قادت الاحتجاجات وأطّرتها قبل أن يلتحق بها الريف السوري (ص ٩٣).

يرى الكاتب أنّ مسار الثورة السوريّة في بدايته يشابه مسار الثورة التونسية. أمّا الاختلافات والفوارق، فيحدّدها بما يلي: "والفارق الرئيس في ثورة الشعب السوري يكمن في "خصوصيّة" مجتمعه المركّب دينيًّا، وطائفيًّا، واثنيًّا، والتي أعاقت تبلور هويّة وطنيّة جامعة تسمح بفصل المجتمع عن النظام، وبالتالي أيضًا النظام عن الدولة (ص٣١).

يتوقّف بشارة بالتفصيل عند حدثين مركزيّين هما "اعتصام حمص" في ١٨ نيسان / أبريل ٢٠١١، و"الجمعة العظيمة" في ٢٢ نيسان / أبريل ٢٠١١، ساهما في نقل الحركة الاحتجاجيّة من إطارها المحلّي إلى الإطار

الوطني الأشمل؛ فاعتصام حمص كان النسخة السوريّة من ميدان التحرير في مصر، ويوم الجمعة العظيمة شهد محاولة لتصدير الثورة إلى العاصمة والاعتصام في ساحة العبّاسين. لم تنجح هذه المحاولات نتيجةً لعنف النظام واستخدامه الرصاص الحيّ في فضّ الاعتصام وقمع المحتجّين، ولكنها كانت نقطة تحوّل في مسار الثورة لجهة ازدياد أعداد المحتجّين وانضمام فئاتٍ جديدة، كطلّاب الجامعات والأطبّاء والمحامين، وانضمام محافظات إلى خريطة الاحتجاجات، كحماة ودير الزور والمناطق الكرديّة، والأهمّ ارتفاع سقف الشعارات إلى "إسقاط النظام"، والذي غدا شعارًا جامعًا للمحتجّين بعد فترةٍ من التردّد والتريّث في رفعه (ص ١٣٠).

يسلّط الكتاب الضوء أيضًا على الساحات الكبرى في حماة ودير الزور وإدلب، والتي ضمّت كلّ منها مئات آلاف المحتجّين في مشهدٍ دحَض رواية النظام عن محدودية الاحتجاجات، وأثبتَ انحياز أغلبية السوريين للثورة واستعدادهم للمشاركة فيها عند غياب القمع.

يتوقّف الكاتب في مشهد الساحات الكبرى على خصوصية كلّ مدينة والظروف الاجتماعية والسياسية التي حدّدت توقيت مشاركتها في الثورة وطريقتها. لم يكن لدى أهالي حماة الحماس للمشاركة في الاحتجاجات بدايةً، فالمدينة التي خبرت قمع النظام في أحداث الثمانينيات كانت تراقب بحذرٍ مدى شمولية الثورة وامتدادها. وعندما أدرك سكّان المدينة أنّ الاحتجاجات ليست انتفاضة جهوية يستطيع النظام الاستفراد بها، وإنّما ثورة شعبية تدفّقت جموع المحتجّين لتملأ ساحة العاصي منذ جمعة أطفال الحرية ٣ حزيران / يونيو ٢٠١١ وحتّى بداية شهر آب / أغسطس ٢٠١١ تاريخ اقتحام الجيش المدينة. أمّا في دير الـزور، فيرصد الكتاب تأثير العامل العشائري، والذي ساهم بدايةً في عزل المدينة عن الحركة الاحتجاجية بحكم ولاء شيوخ العشائر للنظام والضبط الذي مارسوه لمنع أبنائهم من المشاركة، قبل أن تنقلب الأمور عكسيًّا. فقد نجحت المجموعات الشبابية، والتي نشأت خارج البنى الاجتماعية التقليدية، في كسب فئاتٍ جديدة، فتوسّعت التظاهرات تدريجيًّا. وتصدّى لها النظام بالرصاص الحيّ بخلاف ما تعهّد به لوجهاء العشائر، ما أدّى إلى نقمةٍ شعبية في المدينة ضدّ النظام أجبرت العشائر على الانضمام للثورة.

يتوقّف بشارة أخيرًا عند حراك المدينتين المليونيّتين (دمشق، وحلب). ويشرح الأسباب التي أعاقت انضمامهما للثورة أو أخّرته؛ كحرص النظام على عزلهما، واستخدام القوّة المفرطة لقمع أيّ محاولة لتثويرهما، وتحالفه مع البرجوازية ورأس المال في المدينتين.

العسكرة لم تكن خيار الثورة

يوصف الكتاب إستراتيجية النظام ودفعه الثورة إلى التسلّح من خلال الاعتماد على القوّة المفرطة في مواجهتها، فالشعب السوري صمد في احتجاجاته السلميّة أمام الرصاص لأشهرٍ طويلة لأنّ تجربتَي تونس ومصر مثّلتا بالنسبة إليه "نموذجًا" يُحتذى في النضال. لكن نهج النظام القمعي وزجّ الجيش بالكامل وفي وقتٍ مبكر، أجبرا البعض على حمل السلاح لردّ هذه الحملات. يعرض الكاتب بداية التسلّح، والذي كان أهليًّا، قبل أن يتحوّل إلى نمط "هجوميٍ" إثر حادثة جسر الشغور، والتي جاءت "انتقاميّة". ينتقد بشارة إعلام الثورة لتستّره عن هذا النهج واتّهامه الجيش بقتل جنوده، ويعدّه سببًا في عدم القدرة على التفكير العقلاني في الثورة؛ لأنّه بسبب تشويه الواقع وإنكاره، تحوّل النقاش فيه حول الحقائق ذاتها وليس تقييمها واتّخاذ موقف منها بوصفها حوادثَ مسيئة للثورة (ص ١٩٥).

يتوقّف الكاتب عند حادثة الزبداني بداية عام ٢٠١٢، والتي جعلت من خيار العسكرة خيارًا رئيسًا في الثورة، فالاتّفاق الذي نصّ على انسحاب الجيش خارج المدينة مقابل تعهّد الثوّار المسلّحين بعدم استهداف حواجزه، أغرى مدنًا أخرى كدوما وحي بابا عمرو في حمص حاولت تقليدها. ما زاد من الاتّجاه نحو العسكرة هو ترسّخ قناعة لدى فئاتٍ واسعة من المحتجّين بعدم جدوى التظاهرات السلميّة في إسقاط النظام، واندفاع جزء من المعارضة السوريّة إلى هذا الخيار راغبةً في استحضار النموذج الليبي لإسقاط النظام بسرعة.

بعد استعراضه أهمّ مراحل الكفاح المسلّح ومحاولات تنظيمه، يخلص بشارة إلى أنّ خيار العسكرة كان عفويًّا، وأنّ مشكلته الأساسية كمنت في عفويته وتطوّره المحلّي والتدريجي بموجب حاجات المناطق وظروفها، وليس بموجب إستراتيجية تقف وراءها قوًى سياسية منظّمة. وكان غياب التنظيم والتنسيق والتخطيط وبالًا على الثورة؛ فالمدن والبلدات التي دخلها الثوّار المسلّحون دمّرت وهجّر غالبية سكّانها بسبب عدم القدرة على تحييد أدوات التدمير كسلاح الطيران ومنظومة الصواريخ. كما أنّ سلوك بعض الكتائب المحسوبة على الثورة وانخراطها في أعمال سرقةٍ ونهبٍ، والفوضى التي حصلت نفّرت شرائحَ عدّة من الثورة، ودفعتها إلى

دعم البقاء لنشدان الاستقرار. وقد استفادت من هذه الفوضى تنظيماتٌ جهاديّة كجبهة النصرة، لم تتورّط في تلك الأعمال، قامت بملْء الفراغ وتقديم المساعدات للناس ما روّج "صورة حسنة" لهذه التنظيمات التي لا تؤمن بقيم الثورة وأهدافها.

إجمالًا، في ظلّ غياب العمل العسكري وتشرذمه، لم تشهد الثورة السوريّة عملية تكوين سياسي أو تنشئة للثوري السوري حامل السلاح (ص ١٩١). الأمر الذي زاد من حالة التمزّق الاجتماعي وزاد من تعدّد الكتائب وكثرتها، وحالَ دون وضع إستراتيجية للكفاح المسلّح.

يحمّل بشارة المعارضة السياسية مسؤولية ما وصلت إليه الحال من تشتّتٍ وانقسام. ويرى أنّها أمام مواجهة مهمّات مصيرية لإسقاط نظام الاستبداد، أهمّها: وضع إستراتيجية عسكرية موحّدة وتوفير مقوّماتها، وبناء المؤسّسات، ووضع الخطط لإدارة المناطق المحرّرة، واستيعاب المهنيّين المنشقّين من عسكريين ومدنيّين لخدمة الثورة، وتطوير خطاب دبلوماسي وإعلامي موجَّه للغرب لمواجهة خطاب النظام (ص ٤١٦).

تصديق الكذب معيار للولاء

يتطرّق الكتاب لإستراتيجية النظام الدعائية، والتي ركّز فيها على مخاطبة الخارج عمومًا وبطرقٍ مختلفة؛ فقد تبنّى النظام فكرة استهداف سورية من الخارج لتصوير الثورة أمام الرأي العامّ العربي على أنّها مؤامرة خارجية تستهدف المقاومة. وفي الدعاية المقدّمة للغرب، ركّز النظام على فكرة الإرهاب الإسلامي باحثًا عن دورٍ وظيفي يقوم به في هذا المجال.

أمّا في الداخل، فيرى الكاتب أنّ النظام ليس مهتمًّا بتصديق الناس دعايته بمقدار "ما هو مهتمّ بأن يتظاهر الناس بتصديقها"، ويفصّل أهداف دعاية النظام بما يلي (ص ٢٣٩):

- تصديق الكذب حتّى لو كان تصديقًا مفتعَلًا فهو علامة ولاء وعلامة خوف من النظام.
- هدف الدعاية ليس الحقيقة، بل أن يختلط على الناس الحقيقة.
- ليس الهدف من الكذب إقناع الناس بصحّة الرواية، بل جعلهم يشكّكون في روايات الآخرين.

أمّا في ما يتعلّق بطريقة التعاطي مع الثورة، فيبيّن الكتاب محاولات النظام الحثيثة واستخدامه العنف المفرط لجرّ الناس إلى السلاح ليصوّر الثورة على أنّها تمرّد مسلّح على حكمه، وأنّها ليست إلا أزمة مماثلة لأحداث الثمانينيات إبّان صراعه مع الإخوان المسلمين، ليوحي للشعب بأنّ البديل عن النظام هو فقدان الأمن والفتنة الطائفية والتشدّد الإسلامي (ص ٢٤٤).

> "يرى الكاتب أنّ النظام ليس مهتمًا بتصديق الناس دعايته بمقدار "ما هو مهتمّ بأن يتظاهر الناس بتصديقها"

سياسيًّا، تعامل النظام مع الشعب على أنّه طوائف وملل وفئات اجتماعية متنافرة وليس شعبًا واحدًا؛ فوجدنا الرئيس الأسد يستقبل وفودًا من هذه المنطقة أو تلك الفئة الاجتماعية ليعرض تحقيق بعض احتياجاتها ومطالبها المحلّية فقط. وفي هذا الإطار يوضح الكتاب نهج النظام في استمالة فئاتٍ وشرائحَ اجتماعية للقتال معه تحت مسمّى اللجان الشعبية (الشبّيحة) وتنفيذ إستراتيجيته الرئيسة في وأد الثورة بدلًا من حلّ القضيّة في إطارها العامّ.

يُرجع الكتاب انتشار مصطلح "الشبّيحة" إلى تظاهرات اللاذقية، ويزيل المغالطات الكبيرة التي راجت حوله لا سيّما تلك التي وصمت العلويّين بـ "الشبّيحة"؛ فـ "الشبيحة" جهاز تشرف عليه أجهزة الأمن ويضمّ رجالًا مأجورين ومجرمين جنائيّين، وحزبيين من الطوائف والاثنيات المختلفة (ص ٢٦٧). يرصد الكتاب أيضًا كيف تغيّرت وظيفة "الشبّيحة" منذ منتصف عام ٢٠١٢، حيث لجأ النظام في مواجهة الثورة المسلّحة إلى "مأسسة" جهاز "الشبّيحة" تحت مسمّى "جيش الدفاع الوطني".

التطييف والطائفيّة وذيول العنف

يخصّص بشارة ثلاثة فصول (٧، و ٨، و٩) من الكتاب لمناقشة هذا الموضوع محاولًا تحليل خلفيات الخطاب والعنف الطائفيّين بالحفر في تاريخ سورية الحديث لا سيّما بعد وصول حزب البعث إلى السلطة

عام ١٩٦٣، وما نجم عنه من (ترييف) الحزب، و (تطييف) الجيش. يرى الكاتب أنّ عملية تطييف الجيش مرّت بأربع مراحل:

- خلال الاحتلال الفرنسي، أنشأ الفرنسيون "جيش الشرق" استنادًا إلى مرتكزات طائفية وأثنيّة (أقلّيات).
- مرحلة الكتل العقائدية (١٩٥٤-١٩٦٣)، ويرصد الإقصاء الذي مارسته اللجنة البعثية بعد انقلاب آذار / مارس ١٩٦٣ ضدّ الضباط الشوام والناصريين واستدعاء آخرين وتجنيدهم على أسسٍ طائفية (ص٢٨٥).
- مرحلة حافظ الأسد ونشوء الجيش العقائدي المرتكز على أغلبية علويّة.
- إعادة بناء الحرس الجمهوري في عهد بشّار ليكون جيشًا خاصًّا لعائلة الرئيس (ص ٣٠٣).

يتناول الكتاب مراحل "ترييف" الجهاز الإداري للدولة، ويتوقّف عند تغيّر القواعد الاجتماعية للبعث في التسعينيات؛ فقد تحوّل البعثيون الريفيون من قادةٍ حزبيين وعسكريين إلى موظّفين تابعين ليصبحوا "برجوازية جديدة" إلى جانب برجوازية حلب ودمشق التي ضمن الأسد مصالحها مقابل الولاء له (ص ٣٠٠). وعليه، ورث بشار الأسد قواعد اجتماعية في حالة تغيّر؛ إذ تراجع حضور القواعد الاجتماعية القديمة (فلاحون، وعمّال، وموظفون) لمصلحة الطبقة البرجوازية الجديدة المثخنة بصفقات الفساد والاستبداد، والتي يسمّيها الكاتب "فئة الذئاب الشابّة".

ينطلق بشارة ممّا سبق ليتناول مسارب الطائفية خلال الثورة والمغذّيات والدوافع لظهور الكراهية الطائفية، ويؤكّد على أنّ مقولة الفتنة الطائفية هي جزء من خطاب النظام لترويج أنّ الدولة السلطوية وحدة تمنع الفتنة والانقسام. ويوضح الكاتب عوامل أخرى ساهمت في حالة الشحن الطائفي كخطاب بعض المعارضين، وتحريض القنوات الدينية.

يشرح الكاتب بالتفصيل المذابح الطائفية التي نفّذتها مليشيات "الشبّيحة"، ويحلّل عقلية المليشيات الأقلّوية التي تعتمد على الردع والقسوة الجسدية لردع الأكثريّة (الهويّة المضادّة). ويركّز بشارة أيضًا على مظاهر العنف الاجتماعي. ويمايز ما بين ظاهرة العنف السياسي (عنف الثورة) والعنف الاجتماعي الذي كان قائمًا خارج الثورة أو سابقًا لها كالعنف ذي الطابع الجنائي والعنف الجهادي. يصنّف الكاتب الحركات السلفية إلى جهادية عالمية وفقًا لنهج القاعدة، وجماعات سلفية تقتصر أهدافها على سورية، وأخرى تسلفنت ضمن تفكير براغماتي لإرضاء الداعمين.

> لم تكن أميركا حليفًا للثورة وركّزت على قضايا تخصّ أمنها القومي فقط، بما فيه وبشكل رئيس موقع إسرائيل في المعادلة، ولا سيّما في ما يتعلّق بموضوع السلاح الكيماوي، والتطرّف الإسلامي، كما فضّلت التعاطي مع الثورة كأزمة دولية يمكن حلّها بالتوافق مع روسيا

التشابك الجيوستراتيجي خصم الثورة

يفرد بشارة نحو مئة وثلاثين صفحة من الكتاب لاستعراض مبادرات الحلّ السياسي وتعثّرها، ولشرح التفاعلات الجيوستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية التي تحوّلت بحسب توصيف الكاتب إلى "حليف النظام ضدّ شعبه"؛ فالثورة جاءت في مرحلة تغيّر مفهوم الأمن القومي لدى أميركا بعد سياسات جورج بوش التدخلية، وفي مرحلة تحاول روسيا أن تعيد أمجادها السابقة بوصفها قوّة عالمية عظمى.

يشرح الكتاب موقف الدول الفاعلة وسياساتها وفقًا لما يلي:

دوليًّا، لم تكن أميركا حليفًا للثورة وركّزت على قضايا تخصّ أمنها القومي فقط، بما فيه وبشكل رئيس موقع إسرائيل في المعادلة، ولا سيّما في ما يتعلّق بموضوع السلاح الكيماوي، والتطرّف الإسلامي، كما فضّلت التعاطي مع الثورة كأزمة دولية يمكن حلّها بالتوافق مع روسيا. في المقابل، كانت روسيا حليفًا للنظام واتّخذت موقفًا صلبًا في مساندته؛ إذ استخدمت حقّ النقض (الفيتو) ضدّ ثلاثة قرارات في مجلس الأمن. يوضح الكاتب الموقف الروسي، والذي يرى في بقاء النظام نفوذًا جيوستراتيجيًّا في منطقة الشرق الأوسط تستطيع من خلاله تعظيم مصلحتها وأمنها القومي بما يتلاءم ورؤية روسيا الإستراتيجية الجديدة التي طرحتها بداية التسعينيات، والقائمة على ما تسمّيه "الأوراسية الجديدة" (ص ٤٨٣).

إقليميًّا، كانت تركيا حليفًا قويًّا للثورة بعد أن فشل رهانها على النظام الذي أفشل جميع مبادراتها ومساعيها، وقامت بتفعيل أوراق ضغط عدّة مثل دعم المعارضة السورية السياسية، وتسهيل مرور السلاح، ومساعي الإغاثة واللاجئين. لكن الضغط التركي توقّف عند هذا الحدّ، ولم يصل إلى التدخّل العسكري؛ فهي دولة وطنية حديثة لديها مؤسّسة عسكرية قويّة متحفّظة على فكرة التدخّل المنفرد، ولديها رأي عامّ معارض، إضافةً إلى إشكالياتٍ أخرى كالقضيّة الكردية والمسألة العلويّة. في المقابل، كانت إيران سندًا للنظام؛ إذ لا يمكن تصوّر بقائه من دون الدعم المالي والعسكري الإيراني. لقد رأت إيران في الثورة السوريّة محاولة لتفويض دورها على المستوى الإقليمي؛ فما كانت تخشاه في حال سقوط النظام هو طبيعة النظام المقبل، والذي سيكون – بحسب القادة الإيرانيين - أقرب إلى تركيا والدول العربية المعتدلة، وهو ما سيترك تداعيات على نفوذ إيران ودورها المستقبلي. انطلاقًا من ذلك، غضّت إيران الطرف عن وحشية النظام.

أمّا إسرائيل، فيوضح الكاتب رغبتها في أن لا تحقّق الثورة أهدافها بسرعة، وأن يمتدّ أمدها ويتواصل قمع النظام لفترة طويلة. يخلص بشارة إلى مجموعةٍ من النقاط المحورية التي تحظى بشبه إجماع في إسرائيل على أنّها تخصّ مصلحتها؛ وهي:

- النظام الحالي مريح جدًّا لإسرائيل، وأفضل من أيّ بديل مطروح.
- توريط حزب الله مفيد لإسرائيل لأنّه يستنزفه ويبعده عن الصراع معها.
- الفوضى المسلّحة تشكّل خطرًا أمنيًّا، ومن ناحيةٍ أخرى فإنّ أيّ نظام جديد سيتّخذ موقفًا معاديًا، لأنّه يحتاج إلى شرعية داخلية، في حين أنّ النظام الحالي يحتاج إلى شرعية خارجية، وسيضطرّ إلى تليين موقفه من إسرائيل (ص ٥٨٤).

بالنسبة إلى المواقف العربية، يشرح الكاتب تدرّج الموقف السعودي تجاه تقديم المساعدات للنظام من بداية الثورة إلى المطالبة بالإصلاح، من ثمّ القطيعة ودعم المعارضة عسكريًّا عبر مكتب الارتباط الموجود في إسطنبول والأردن. أمّا في الموقف القطري، فيبين بشارة كيف أنّ قطر الحليف السابق حثّت النظام على الإصلاح وعدم تضييع الفرصة. وخلال تناوله دور الإعلام في الثورة، يوضح بشارة كيف أنّ دولة قطر تدخّلت لدى قناة الجزيرة لمنع تغطيةٍ شاملة لما يجري من احتجاجات، لكي لا يفهم النظام أنّها رغبة قطرية في دعم الثورة واتّخاذ موقفٍ مناوئ له. حصل ذلك في مرحلة ادّعى النظام أنّ الجزيرة تفبرك الاحتجاجات وتضخّمها. يوضح بشارة كيف انتقلت قطر بعد تعنّت النظام، إلى مؤسّسة الجامعة العربية في محاولةٍ لإنضاج تسوية سياسية تعرّض سورية الدولة والشعب إلى سيناريوهات كارثية وتمنع التدخّل الأجنبي، لكن إفشال النظام هذه المبادرات وبطشه بالشعب استنادًا إلى الغطاء الروسي في المؤسسات الدولية دفع قطر إلى تغيير إستراتيجيتها والاتّجاه إلى محاولة عزل النظام عربيًّا ومعاقبته، ودعم الثورة وتسليحها.

الخلاصة

يخلص الكاتب إلى أنّ الثورة السوريّة حالة فريدة واستثنائية لتعقّد ظروفها والعوامل المؤثّرة فيها، وأنّ هذه العوامل يمكن أن تؤدّي إلى نتائجَ كارثية إذا لم تحصل تسوية سياسية. والتسوية برأيه ليست تسوية سلمية لأنّ مسار الثورة والقتال الدائر قد تجاوزها، بل هي تسوية سياسية تتضمّن رحيل النظام وبقاء جهاز الدولة بما يمهّد الطريق للانتقال التدريجي نحو الديمقراطية. وأخيرًا، يرى بشارة أنّ البديل عن هذه التسوية هو تعمّق الصراع وتعقّده وتحوّله إلى صراعٍ طائفي واثني. يطالب الكاتب القوى الثورية بأن تلتفّ حول برنامج سياسي وطني يتبنّى مبادئ الثورة بوصفها ثورة وطنية ضدّ الاستبداد.

خالد الأصور*

مراجعة كتاب

مصر وإسلاميوها بعد ثورة ٢٥ يناير

(الجزء الأول)

تأليف: مجموعة من الباحثين.

الكتاب الشهري رقم (٦٠).

الناشر: مركز المسبار للدراسات والبحوث - دبي.

تاريخ النشر: ديسمبر ٢٠١١.

* باحث مصريّ مهتم بشؤون الحركات الإسلاميّة.

استطاعت الثورات العربية أن ترسِّخ مفهوم الأمن غير التقليدي، ونعني به أمن المواطن وكل ما يتصل به؛ فكانت شعارات ثورات الربيع العربي، ولا سيما ثورة ٢٥ يناير في مصر، هي: "كرامة - حرية - عدالة اجتماعية". وتتضمن هذه الشعارات الموضوعات ذاتها التي يعنى بها مفهوم الأمن غير التقليدي الذي يعتبر الأمن الإنساني غايته الكبرى في ظل عجز مفهوم الأمن التقليدي المتبع في كثير من الدول عن تحقيق الاستقرار والأمن للأفراد؛ لأسباب عدة، لعل من أهمها غلبة أمن الدولة والنظام والحكومة على أمن المجتمع والناس.

وقد غاب مفهوم الأمن غير التقليدي عن الأدبيات والدراسات الأمنية العربية لعقود طويلة، حتى جاءت تلك الثورات لتحييه من جديد ولتؤكد على صعوبة الفصل بين أمن الدولة وأمن المجتمع، الأمر الذي دعا الباحثين والمختصين في الدراسات الأمنية إلى إعادة النظر في تعريفات مفهوم الأمن، وعدم اقتصارها على التهديدات لأنظمة الحكم. ولكن الثورات العربية أثارت مجددًا التساؤلات بشأن صعود الإسلاميين ليس إلى واجهة الحياة السياسية والحزبية كما اعتدنا لسنوات، ولكن وصولهم إلى سدة الحكم. فهل يشكل ذلك نوعًا من التهديد لأمن الدول والمجتمعات على حد سواء؟ وبخاصة أنّ بعض الحركات الإسلامية تعتمد نهجًا فقهيًا واجتماعيًا متشددًا، وقد يجنح بعضها لفرض هذا النهج بالعنف والإرهاب.

وهذا هو الموضوع الذي يناقشه الكتاب الذي حرره عدد من الباحثين العرب والأجانب. ويلقي الكتاب الضوء على المستجدات في خطاب الحركات والجماعات والأحزاب الإسلامية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وأسلوب عملها، مع طرح الأسئلة وإثارة الاستفهامات بشأن الجدل الدائر حول صدقية الإسلاميين وازدواجيتهم، والانشقاقات والصراعات داخل جماعة الإخـوان المسلمين وخلافاتها الداخلية والخارجية مع منافسيها الإسلاميين، وانعكاسات ذلك على الأمن والاستقرار الاجتماعي. كما يثير الاستفهام بشأن مدى تجاوز جماعة الإخوان وغيرها من الجماعات الإسلامية لتاريخها في العنف، ويسلط الضوء على التحولات الاجتماعية داخلها.

ومن المهم هنا أن نثبت أنّ بعض الدراسات التي ضمها الكتاب وإن كانت ألقت مزيدًا من الضوء بالرصد والتحليل على أبعاد الثورة المصرية وتداعياتها، وموقع الإسلاميين فيها، فإنها تفتقر إلى الدقة في التحليل، وتعوزها الموضوعية في الحكم على الأمور أحيانًا، وهو ما أثبتناه في هذا العرض، فضلًا عن تحفظ بعض الدراسات ووصفها الثورات العربية بـ"الاحتجاجات" أو "الانتفاضات". وقد اشتمل الكتاب بجزأيه على ٢٢ دراسة، من بينها ٤ دراسات مترجمة لباحثين أوروبيين وأميركيين، وشارك بعض الباحثين بأكثر من دراسة.

ومن الجدير بالملاحظة، أنّ بعضًا مما رصده الباحثون في هذا الكتاب من تحليل الحالة الإسلامية، أثبتت التطورات المتلاحقة قبيل ٣٠ حزيران/ يونيو الماضي وبعده أنه كان استشرافًا صائبًا لمستقبل منظور.

ويضم الجزء الأول من الكتاب – الذي نعرضه هنا - عشر دراسات، افتتحتها دراسة "الإسلاميون والسلطة .. تحليلات شاهد عيان من ميدان التحرير" للباحث والأكاديمي المصري الدكتور محمد حلمي عبد الوهاب، الذي أوضح في استهلال مقدمتها أنّ استحواذ الإسلاميين على ما يزيد على ٦٠٪ من مجلس الشعب المـصري، ليس نهاية المطاف، وأنّ القصة لم تنته؛ فالخلاف الداخلي بين جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين يهدد بأزمات قد تعصف بهذا التحالف، ومن المرجح أن يتعمق في الفترة القادمة، بحيث يمثل حزب النور شوكة في حلق الجانب "الإخواني" مما يقوض المبادرات البرلمانية، ويسبب إحراجًا لـ"ابن عمه". وعلى عكس الإخوان، فإنّ السلفيين سيكون جلّ همهم ترويج برنامجهم الاجتماعي الذي يهدف إلى جعل مصر أكثر إسلامية.

وقد صدق استشراف الباحث وتوقعاته بتجذّر الخلاف بين الإخوان والسلفيين، وانهيار التحالف بينهما، وذلك بدعم حزب النور السلفي لما يعتبره الإخوان انقلابًا عسكريًا على الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي في ٣ تموز/ يوليو الماضي.

وفي هذه الدراسة التمهيدية، استوقفت الباحث المآلات التي آلت إليها القوى الثورية وتحولاتها من حال "الوحدة والتكتل" إلى حال "التشرذم والانشطار"، والانعكاسات الأمنية التقليدية وغير التقليدية على الدولة والمجتمع، إذ بدا من الواضح عدم استسلام جميع مفاصل النظام السياسي الذي تموضع في بنى الدولة المصرية كافة للاعتبارات الجديدة تمامًا التي فرضها واقع ثورة ٢٥ يناير.

ولعل أكبر دليل على ذلك، هو ما نشاهده اليوم من ظهور الكثير من المخاوف التي تطفو على السطح لدى قطاع عريض من القوى الثورية من ضياع الثورة التي تم استهدافها بشكل عنيف ومتواصل، فضلًا عن سوء إدارة المرحلة الانتقالية (الانتقامية!)؛ مما يجعل كل السيناريوهات مفتوحة على مصراعيها، بما في ذلك إمكانية عودة الأوضاع إلى ما قبل ٢٥ يناير!

وهذا استشراف آخر صدق فيه حدس الباحث؛ إذ تصدَّر كثير من الوجوه السياسية والإعلامية في عهد الرئيس السابق حسني مبارك

المشهد المصري بعد ما يوصف بالانقلاب العسكري في ٣ تموز/ يوليو الماضي.

ويرصد الباحث مجموعة من التحولات المهمة التي مرت بها الثورة المصرية، وأفضت في النهاية إلى صعود الإسلاميين، مؤكدًا أنّ جزءًا كبيرًا من عملية الرصد والتحليل التي قام بها، إن لم تكن بنية الدراسة برمتها، ترتكز بدرجة كبيرة على جملة المشاهدات الفعلية والخبرات والتراكمات العملية التي اكتسبها بحكم وجوده في ميادين الثورة المصرية طوال عام كامل، ومن ثم؛ فقد خضعت عملية الرصد والتحليل هذه إلى المشاهدة الحية أكثر من خضوعها إلى التجريد النظري والتحليل المنطقي.

أما في ما يتعلق بمسألة صعود الإسلاميين وتداعيات وصولهم إلى السلطة؛ فقد أبرزت الدراسة مستويات أربعة: يتعلق أولها بنظرة القوى الإسلامية لما حققته من نجاح كبير، ويتصل ثانيها بردود فعل القوى السياسية الأخرى على هذا الصعود وتجلياته، ويرتبط ثالثها مباشرة بردود الفعل الغربية على وصول الإسلاميين إلى السلطة وموجات القلق المتزايدة تجاهه، وأخيرًا ثمة مستوى رابع يتعلق بوضعية الأقليات الدينية في دول الربيع العربي، وبخاصة الأقباط في ما يتعلق بالحالة المصرية.

ويرجح الباحث أن تبقى كفة المعتدلين من القوى الإسلامية راجحة حتى أمد منظور، مع احتمال حدوث صدام مع القوى المتشددة، مرجحًا كذلك أن يخبو البريق الأيديولوجي والثقافي الذي يلمّع صورة الإسلاميين على المدى المتوسط، بعد انتهاك طهرهم في الممارسة العملية للسلطة، واكتشافهم أنّ الإشكالات التي سيواجهونها في الحكم أكثر تعقيدًا من بضاعتهم الأيديولوجية.

وذلك استشراف ثالث صدق فيه تحليل الباحث، فعلى الرغم من حجم التركة الثقيلة التي ورثها الإخوان حين تقلدوا السلطة، ومع محاولات الإفشال والعرقلة من قبل المناوئين، فإنّ ذلك لا ينفي أنّ الإخوان فشلوا في إدارة هذه الخلافات، وفشلوا، من ثم، في النجاة بالبلاد وبأنفسهم أيضًا من مصير مؤلم.

وفي دراسته "ثورة ٢٥ يناير في الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين"، يرصد الدكتور محمد شومان أستاذ الإعلام وعميد معهد الإعلام بأكاديمية الشروق بالقاهرة، حالة التناقض بين القول والعمل في الخطاب العربي بصفة عامة، وخطاب حركات الإسلام السياسي بصفة خاصة، مؤكدًا أنّ هذا التناقض لا يقلل من مكانة جماعة الإخوان باعتباره ممارسة عامة في الثقافة والسياسة المصرية. ولكن خطاب الجماعة يعكس تكوينها المركب والمراوغ؛ فهي جماعة دينية إصلاحية سياسية تستخدم الديني والإصلاحي لصالح السياسي، مشيرًا إلى وجود خطاب معلن يستهدف كسب الرأي العام إلى جانب خطاب غير معلن يرتبط بالطابع السري لتنظيم وأنشطة الجماعة، وأنّ خطابها يتعمد التعميم والغموض أحيانًا، بحيث يمكن إعادة تفسيره وتأويله حسب المصلحة وتغير الظروف السياسية.

يضاف إلى ذلك أنّ أدوات هذا الخطاب تتسم بالتنوع والتجديد، وقد كان للجماعة السبق في التعامل مع أدوات الإعلام الجديد من خلال امتلاك موقع إلكتروني منذ عام ١٩٩٨ لكسر الحصار الإعلامي المفروض عليها في عهد النظام السابق، فضلًا عن العديد من المواقع الإخبارية والمدونات ونشاط أعضاء الجماعة على صفحات التواصل الاجتماعي.

وتغطي الدراسة تحليليًا التغيرات التي طرأت على مجمل الخطاب الإعلامي للإخوان بعد ثورة ٢٥ يناير التي شاركوا في صنعها بفاعلية؛ إذ اختفت من الخطاب مكونات الاستضعاف والخوف ليحل محلها مكونات الثقة بالنفس وقرب التمكين، بل والقدرة على حكم مصر وتحقيق نهضتها.

ولكن الباحث يقع في تناقض واضح، حين يؤكد أنّ الخطاب الإعلامي للجماعة هو أكثر تحديدًا وصراحة ووضوحًا من الخطاب السياسي لقوى مدنية عديدة، على الرغم من كونه اتهم الجماعة في سطور سابقة بالمراوغة والغموض والتعميم في خطابها الإعلامي!

ويناقش شومان في دراسته خمس فرضيات أساسية تتعلق بمفهوم الخطاب كنظرية وأداة تحليلية، وبما يعكسه خطاب الجماعة من تكوين مركب ومراوغ، وبالخطاب المعلن والخطاب الخفي، وببطء ردود فعل الجماعة على الأحداث، وأخيرًا بتنوع الخطاب الإعلامي للجماعة وبخاصة الخطاب الإلكتروني.

وقد انتهى شومان إلى نتيجة مفادها أنّ الخطاب الإعلامي للجماعة لا يعكس في مجمله المواقف الحقيقية لها بسبب طبيعة العمل السري الذي خضعت له طويلًا منذ حلها عام ١٩٥٤، والخوف التاريخي من الدخول في صدام معلن مع النظام السياسي يذكّر بمنحى المواجهات العنيفة والدامية مع النظام الناصري.

وقد أضر ثبات خطاب الإخوان على مواقفه الإصلاحية المتدرجة، فضلًا عن لغته المراوغة في ظل مناخ الثورة بالحضور السياسي للجماعة، وبخاصة بين أجيال الشباب، ما دفع بعضهم للانشقاق. ومع دخول

السلفيين على خط العمل السياسي انتهى احتكار الإخوان لوحدانية التمثيل السياسي للإسلام، على عكس ما كان يحدث سابقًا.

وفي سياق محاولات الرصد والمتابعة، حاول الدكتور وحيد عبد المجيد - الباحث السياسي وعضو البرلمان السابق عن حزب الحرية والعدالة، والذي أنهى تحالفه مع الحزب لاحقًا - في دراسته "خريطة التحالفات السياسية في مصر بعد الثورة" رسم خارطة للتحالفات السياسية في مصر بعد الثورة، وذلك بتسليط الضوء على المخاض العسير الذي شهدته الحياة السياسية المصرية بعد الثورة، وأسفر عن ولادة عدد من التحالفات والتكتلات الشبابية. وبالإضافة إلى ما سبق، ساهمت طبيعة النظام الانتخابي في بناء تحالفات وتكتلات، وقد واجهت محاولات بنائها صعوبات جمة، وأسفرت عن تحالفات هشة لم تدم طويلًا.

وقد توزعت تلك التحالفات على محاور ثلاثة: أولها "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" و"التحالف الإسلامي" الذي تمخض عن مبادرة كتلة جماعة الإخوان المسلمين في منتصف عام ٢٠١٠ تحت عنوان "مبادرة من أجل مصر"، ولم يسفر الحوار بشأنها إلى ما قبل الثورة سوى عن مشروع أولي غير مكتمل لوثيقة سياسية. وثانيها تحالف "الكتلة المصرية" و"الثورة مستمرة" الذي نشأ كتحالف انتخابي بالدرجة الأولى على أسس سياسية تعبِّر عن توجهات الأطراف الليبرالية واليسارية التي يجمعها شعار "الدولة المدنية". وثالثها، "تحالف ناصري صغير" نشأ نتيجة انسحاب الحزب الناصري من التحالف الديمقراطي الذي هيمن عليه الإخوان المسلمون!

وأرجع الباحث عدم صمود التحالفات وتفككها، ثم إعادة تشكيلها في ثوب جديد، إلى الاعتبارات التقنية المرتبطة بالنظام الانتخابي في مصر، وما سببه من مشاكل عملية هائلة، مؤكدًا أنّ تلك التحالفات التي نشأت لزيادة قدرتها على المنافسة، واجهت صعوبات هائلة، تعود إلى حالة الثقافة السياسية السائدة في مصر التي تميل إلى التفتت والتشرذم أكثر من التوافق والتوحد. وهذا ما يفسر ظاهرة الانشقاقات المستمرة في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المصرية، وهو ما يعد سمة أساسية في المجتمعات التي تشهد عملية التحول الديمقراطي. وعرض لنظريتين سياسيتين تفسران تلك الظاهرة، وأشار إلى أنه كلما ازدادت القدرة على ممارسة الحوار المنتج الذي يقود إلى توافق عبر تنازلات متبادلة، كان ذلك مؤشرًا على نضج سياسي.

ويناقش الباحث الشاب الراحل حسام تمام (توفي إثر مرض عضال في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١) شكل الدولة لدى الإسلاميين من خلال دراسته "الإخوان والدولة .. بين الوطنية والأممية"، مستهلًا بأنّ الدولة مكون رئيس في أيديولوجيا الإسلام السياسي. وقد تتبع هذه الأيديولوجيا في السياسة المصرية منذ عهد دولة محمد علي إلى المرحلة العملية لبناء قدرات الحركات الإسلامية مع مرحلة تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في عشرينيات القرن الماضي، وما تلاها من ملاحقات للجماعة في العهد الملكي ثم الناصري، وما تخللها من تأسيس التنظيم السري للجماعة في مواجهة عنف الدولة تجاهها، وصولًا إلى التأسيس الثاني للحركة الإسلامية في السبعينيات، والتمدد الاجتماعي للجماعة عبر شبكات واسعة من الأنشطة الرعائية والمنفعية والاقتصادية والعقارية والخدمية، الأمر الذي منحها تجذرًا في المجتمع المصري.

وأوضح أنّ الإسلام السياسي يحمل مشروعًا مجتمعيًا، يحاول أصحابه استقاءه من التجربة الإسلامية الأولى، أو من الكتاب والسنة، فهو ليس مشروعًا نابعًا من تصور طبقي معين كما لدى الماركسية، ولا هو نموذج مجتمع مستمد من التقاليد المتوارثة ولا من الممارسة الجماعية.

واعتبر الباحث التحالف المؤقت بين الإخوان والضباط الأحرار الذي قاد لنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ أهم مؤشر على العلاقة الفعلية بين الإخوان والدولة في مصر. وعلى الرغم من الضربات التي تلقتها الجماعة في العهد الناصري، فإنها ظلت صعبة المراس وعصية على الاستئصال النهائي، وتبلور خلالها موقف "أيديولوجي" للإخوان من مشروعية الدولة، بعد أن صار النزاع مع النظام الناصري ذا طبيعة أيديولوجية (مفهوم الحاكمية، والذي صاحبه ظهور تيار قطبي - نسبة للمفكر والأديب سيد قطب - ينظر إلى الدولة بوصفها فاقدة للشرعية مع ادعاء جاهلية المجتمع)، وهو ما انعكس في كون الحركة الإسلامية بنت شرعيتها طوال هذه الحقبة على أساس الاستقلال عن الدولة، بل معارضتها.

ولكن فترة السجون الناصرية للإخوان دفعتهم للنأي عن أفكار التكفير ضد الدولة، فأجرت الجماعة عملية فرز لأعضائها، وأبعدت من صفوفها معتنقي الفكر القطبي. ولم يمانع الإخوان طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من التموقع فكريًا في مربع الدولة نفسه ضد جماعات العمل المسلح ما دام يعزّز ذلك من فرص حضورهم السياسي. وظل الإخوان يقدمون أنفسهم باعتبارهم البديل المعتدل الذي ليس أمام النظام سوى القبول به إذا ما أراد مواجهة حركات العنف الإسلامية. ومع أنّ الإخوان لا يرفضون فكرة الجهاد المسلح، فهم لا ينخرطون بأنفسهم في هذا "الجهاد" ويفضلون أن يقوم به آخرون، وبهذا يتجنبون التورط المباشر أيديولوجيًا وتنظيميًا.

ولكن الباحث يرصد من خلال البرنامج السياسي للجماعة الذي أعلن عام ٢٠٠٧ أنّ الدولة لا تزال هي الأساس في فكر الجماعة، وهي الوسيلة الأولى للتغيير، على الرغم من التحولات التي شهدتها خلال العقود الماضية، والتي حرصت خلالها على رغبة متواصلة في البقاء والاستمرارية.

وينقل الدكتور علي مبروك، أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة، الجدل المحتدم حول جماعة الإخوان المسلمين إلى نطاق آخر حين ركز في دراسته: "الإخوان المسلمون من الجماعة إلى الحزب، هل توقفت ممارسة السياسة بالدين؟" على طبيعة الالتباس والمراوغة - بحسب رأيه - اللذين حكما خطاب الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة، من حيث التأكيد على أنّ هوية الجماعة دينية وسياسية في الوقت ذاته، وناقش الباحث العلاقة بين الديني والسياسي في الإسلام من خلال منظور الجماعة وممارساتها.

ويتساءل الباحث: هل توقفت ممارسة السياسة بالدين؟ راصدًا الجدل واللغط والالتباس الذي أحدثته الجماعة في علاقة الديني بالسياسي؛ فقد أتاح هذا الالتباس للجماعة ومشايعيها، الترويج لها بوصفها تعبِّر عن "هوية دينية"، وأنّ ما تمارسه من السياسة إنما يرتبط بكون الأخيرة ركنًا من أركان الدين! إذ "الحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع"، وذلك في مخالفة صريحة لما استقر عليه رأي أهل السنة والجماعة من أنّ الإمارة تدخل في باب العادات لا العبادات!

على أنّ المفارقة تتأتى، بحسب الدكتور مبروك، من أنّ مرشد الجماعة ومؤسسها الأول الشيخ حسن البنا حين جعل "الحكم السياسي" من "العقائد والأصول"؛ فإنما كان ينقض ما وصف به جماعته من أنها "دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية"؛ إذ السياسة معدودة عند أهل السنة من "الفقهيات والفروع"، على عكس الشيعة الذين انفردوا وحدهم باعتبارها من "العقائد والأصول"!

والأمر هكذا ينتهي إلى إجبار من ينتمي إلى مذهب أهل السنة على القول بما يقول به خصومه المذهبيون من الشيعة. وينتهي الدكتور مبروك إلى نتيجة مفادها أنّ قبول ورثة الأستاذ البنا لفكرة الحزب بوصفه أداة لممارسة السياسة (بعد طول رفض وتمنع!)، لا يعني أنّ ممارستها بالدين قد توقفت تمامًا، بل يعني فقط أنها سوف تتحقق من تحت رداء الحزب السياسي الذي سيجعل من الجماعة ذراعه الدينية التي ستقوم بدور الحشد، والتعبئة، والتجييش.

وفي دراسته "الإخوان المسلمون والأقباط .. قراءة في المسارات"، يستعرض سامح فوزي - الباحث المتخصص في شؤون الأقليات ونائب مدير منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية - العلاقة بين الإخوان والأقباط منذ تأسيس الجماعة عام ١٩٢٨، ومساراتها المتعرجة غير الثابتة، وفقًا للنظام السياسي السائد. وقد أكد أنّه لا يمكن تخيّل علاقة صحية يمكن أن تقوم بين الأقباط والإخوان المسلمين في ظل مناخ الاستقطاب الذي ساد الحياة السياسة منذ أفول نظام مبارك؛ إذ يؤدي الاستقطاب إلى اعتبار الأقباط كتلة سياسية واحدة، يتعين عليها الاختيار مع أي طرف سياسي تكون.

ويناقش فوزي بعض القضايا الإشكالية التي ينبغي تجاوزها حتى يكون هناك حوار حقيقي وجاد بين الإخوان المسلمين والأقباط، انطلاقًا من أنّ براغماتية العلاقة ليست المدخل الحقيقي لتجاوز ما هو مستقر في البناء الفكري والعقل الجمعي. والموقف من هذه القضايا لا يستند إلى رفض مباشر للمرجعية الإسلامية التي يود الإخوان المسلمون أن تشكل إطارًا فكريًا لهم، ولكن تنبع في الأساس من وجود سقف اجتهاد إسلامي تجاوز الطرح الإخواني، وهو ما يشكل تحديًا للإخوان المسلمين عليهم التفاعل معه، منوهًا إلى أنه إذا كان الإخوان المسلمون في السابق قد عانوا حصارًا سياسيًا وأمنيًا منعهم من تمييز أنفسهم بشكل حاسم في الشارع في مواجهة الحركات والجماعات الإسلامية الأخرى، فإنهم مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى بالمحافظة على خيار الوسطية في نظرتهم للمختلفين معهم دينيًا.

وينبه الباحث إلى أنّ الإخوان المسلمين ينادون بأن يكون الوطن والحكومة والفرد مسلمين، وهو أمر واضح في كتاباتهم ومواقفهم منذ أطروحات الإمام حسن البنا، وحتى الوقت الراهن، وهو المنطلق الأساسي لحركتهم ودعوتهم ومشروعهم السياسي. يقول الإمام حسن البنا: "إنّ الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وسماحة وقوة، وخلق ومادة، وثقافة وقانون". وحول العلاقة بين الوطنية والعقيدة، يحسم سيد قطب الموقف بقوله: "والإسلام هو وحده القادر على تحقيق الفكرتين جميعًا، بلا تعارض ولا تصادم ولا مغالاة: فكرة الوطنية في الوطن الإسلامي الأكبر حيثما مد الإسلام ظله، وفكرة العدالة الاجتماعية الكاملة في هذا الوطن الكبير". يتضح من هذا الاقتباس أنّ مفهوم "الأممية الإسلامية" التي تقوم على إنشاء وطن إسلامي كبير يتخطى مفهوم الدولة القومية، أمر راسخ في أطروحات سيد قطب، وفي كتابات قيادات مهمة للجماعة.

وفي دراستها: "السياسة الأميركية تجاه الإخوان المسلمين في مصر الجديدة"، ترصد الدكتورة أماني غانم، الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ردود فعل الدوائر السياسية والفكرية الأميركية تجاه الثورات العربية في دول الربيع العربي. فمن حالة الترقب والانتظار، مرورًا بالاعتراف بمفاجأة التوقيت، تلهث مراكز الأبحاث الأميركية وراء الأحداث في محاولة لفهم ما يجري أولًا، وللاستفادة منه ثانيًا عبر توجيه التحليلات والنصائح السياسية للإدارة الأميركية لصوغ سياساتها في الفترة الراهنة تجاه الربيع العربي، بما يضمن في المقام الأول والأخير استمرارية المصالح الأميركية وفاعليتها.

وتقسم الباحثة دراستها إلى ثلاثة أقسام، رسم أولها محددات السياسة الأميركية تجاه الحركات الإسلامية بصفة عامة، وسلط ثانيها الضوء على السياسة الأميركية تجاه الإخوان المسلمين منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير، فيما رصد ثالثها المتغيرات الإقليمية التي أفضت إلى إعادة تقييم السياسة الأميركية تجاه الجماعة بعد الثورة. وفي المحصلة، لا يمكن فهم القضايا الرئيسة التي تشغل بال صناع القرار في السياسة الخارجية الأميركية (القاعدة – إيران – أمن إسرائيل) إلا في إطار تحدي وصول الإسلاميين للسلطة في الدول التي خبرت الثورات العربية، وتمر حاليًا بالفترات الانتقالية! وعلى ما يبدو، فإنّ مسألة الاعتراف بالإخوان كفاعل سياسي شرعي لم تعد تربك صانعي القرار في العالم الغربي، خاصة بعد الرحلات المكوكية التي يقوم بها الأميركيون لمكتب إرشاد الجماعة (مما دفع البعض للتهكم بوصفه "مكتب إرشاد البيت الأبيض")، وبعد أن أبدى الإخوان المسلمون مرونة في التعامل، ربما تفوق في بعض الأحيان ما يمكن أن يقدمه أي تيار سياسي آخر. وتلك قضية أخرى!

ولا أدري لماذا تعتبر الباحثة حوار الجماعة مع الأميركيين أمرًا مستهجنًا، وتعد مرونتهم في التعامل شيئًا مستغربًا. ألا تستقبل القوى السياسية كافة، ومنها قوى غير حاضرة شعبيًا، مسؤولين ودبلوماسيين غربيين من هذه الدولة أو تلك في وضح النهار من دون أن يثير ذلك جدلًا، فلماذا نثير اللغط، ولماذا هذه التفرقة والتمييز في رصد مواقف القوى السياسية وتحليلها؟

وتؤكد غانم أنّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ظلت مصابة بالشلل لعقود طويلة بسبب "المعضلة الإسلامية"، وكيف يمكن لواشنطن أن تتبنى الديمقراطية من دون مخاطرة وصول الإسلاميين للسلطة؟ هذه السياسة بنيت على أساطير لا حقائق، نتيجة فقدان الاتصال المستمر والمنتظم مع الإسلاميين (وهذا اعتراف من الباحثة بعدم وجود قنوات اتصال بين الإخوان والأميركيين قبل الثورة، بيد أنها لاحقًا تستهجن كثافة اللقاءات والاتصالات بينهما بعد الثورة وتنتقدها). هذه الأساطير حكمت معرفة صانعي السياسة الخارجية عن حجم الإخوان المسلمين، وعن طبيعة تنظيمهم العالمي، وعن خطورتهم على المصالح والسياسات الأميركية في المنطقة. وقد اختارت الولايات المتحدة التي فاجأتها الثورة الاستناد إلى هذه الأساطير، والانحياز الكامل لنظام مبارك في البداية معلنة "نعم لإصلاح النظام، لا لتغييره".

وفي دراسته "الإسلام والديمقراطية .. جدل الهوية والتحديث بين طارق البشري ومحمد الحداد"، يعرض الباحث بلال مؤمن موقف المواطن العربي البسيط من الديمقراطية، فهي لا تنفصل في ذهنه عن ثقافة الآخر التي تبدو في نظره منحلة متحررة من القيم الدينية، وإن كان هناك من يرى فيها الحل الأمثل للخروج بالمجتمعات العربية من المأزق الحضاري الراهن.

ويقارن الباحث بين نموذجين فكريين من النخب الثقافية العربية، من حيث التباين بينهما في طريقة التعاطي مع مفهوم الإسلام والديمقراطية، في محاولة لاستجلاء إشكالات المفهوم الذي برز خلال القرنين الأخيرين مع انطلاق مشروع النهضة العربي على يد رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي، وأورقت أغصانه مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. ورصد الباحث أوجه الاختلاف في منهجيات القراءة وآليات التناول بين هذين النموذجين إزاء عملية التوفيق بين الوافد والموروث الإسلامي.

فالمؤرخ والمفكر الإسلامي طارق البشري يرى أنّ الإسلام عقيدة ورباط سياسي ونظام شامل لمختلف مناحي الحياة، ومن ثمّ، فهو الميزان وليس الموزون لما تأخذ الجماعة وما تدع، وهو معيار الحكم والاختيار. غير أنّ هذا لا يعني القطيعة مع منتج الآخر ومنجزاته الحضارية، ولكنه يشترط لقبوله أن يخضع هذا الوافد لكلياته وثوابته.

ويسوق البشري إشكالية تتعلق بـضرورة فك التلازم بين الوافد والمعاصرة، وبين الموروث والتخلف والرجعية، مشيرًا إلى أنه على مدى القرن التاسع عشر كانت النهضة الوطنية تصدر عن قاعدة إسلامية، وفي خواتيم ذلك القرن وبداية القرن العشرين بدأ الفكر الغربي يروج، ممثلًا في نظرياته السياسية والاجتماعية والفلسفية، وصار الأمر "صياغة غربية" للعقل والوجدان، لذلك لم تروج نظريات الفكر الغربي السياسية والاجتماعية، بما فيها الديمقراطية في كتابات الأفغاني ومحمد عبده، لأنهما كانا واعيين لما تمثله استعارة تلك النظريات والفلسفات من خطورة على الهوية الإسلامية.

فيما يقدم لنا المفكر والأكاديمي التونسي الدكتور محمد الحداد تفسيرًا آخر لما يسميه بمحدودية التمثل الديمقراطي في خطابات

مفكري النهضة، ولا سيما محمد عبده، مؤكدًا أنّ هذه المحدودية لا تعني اتخاذ الأستاذ الإمام موقف العداء من الديمقراطية، بل يورد بعض الأمثلة على اهتمام رواد النهضة بمنتج الغرب الثقافي، كالإعجاب الذي أبداه الإمام بكتاب **تاريخ الحضارة في أوروبا** للوزير الفرنسي الليبرالي فرانسوا غيزو، إذ وصفه بأنه "حقيق بأن يسمى سبيل النجاة ومادة الحياة".

أما عمر البشير الترابي - الباحث في مركز المسبار للدراسات والبحوث - فيقدم قراءة لكتيب أصدره الباحث المصري حسام محمد حسين بعنوان **ثورة مصرية ١٠٠٪**، وهو من الكتب الأولى التي نشرت عن الثورة المصرية، وكتبت بأيدي مصرية. فقد نُشر في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، أي بعد أسابيع قليلة من ٢٥ يناير، فسجل الكاتب الأحداث ورصدها، ولمّا يبرد أوارها بعد، فسجّل رصدًا قريبًا لم تشوّشه التحليلات المطولة، راصدًا الأحداث من ٢٥ يناير إلى خلع مبارك في ١١ شباط/ فبراير. وعلى الرغم من صغر حجم الكتيب، فإنّ قربه من الأحداث أتاح له تذكّر أحداث ضيعتها التحليلات التي تناولها الآخرون، ووثق رؤية رجل الشارع العادي لأحداث الثورة ذات الصناعة المصرية الخالصة، فهو يقدم الأحداث كما رأتها الأعين المصرية، وكما روتها الأقلام المصرية.

واشتملت مقدمة الكتاب على أسباب قيام الثورة والتي لخصها في عشرة أسباب: الكبت وتقييد الحريات، وإهانة الشرطة للمواطنين، واستمرار سياسات التوريث والسياسات الاقتصادية المرفوضة شعبيًا، وتجاهل المطالب الاحتجاجية، واستشراء الفساد، وتزوير الانتخابات، والتضييق على حرية التعبير ولا سيما الشباب الذين انطلقوا في ساحات شبكات التواصل الاجتماعي، وإضعاف قوى المعارضة، وارتفاع معدل البطالة، وارتفاع الأسعار.

وبـدأت الأحـداث في مرحلتها الأولى باندلاع المظاهرات عقب الاحتفالات بعيد الشرطة، وانتهت بخطاب الرئيس الثاني، وشهدت هذه الفترة إجماعًا شعبيًا رافضًا للتنازلات السياسية الشكلية التي قدمها النظام لأول مرة، وتخلل ذلك تشكيل لجان شعبية لمواجهة الانفلات الأمني، ومثلت "موقعة الجمل" يومًا مفصليًا هجم فيه البلطجية على المتظاهرين ليتحول الغضب الشعبي العام إلى ثورة شعبية واستشرت حمى عصيان مدني في أنحاء الجمهورية كافة.

وبعد أن أكد الكتاب على أنّ الفكر المسيطر الآن هو الفكر الثوري، وضع ملامح رؤية الانتقال إلى الفكر الإصلاحي التغييري، بحيث تعتمد على إغلاق صفحات الماضي، واستعادة الحياة الطبيعية، والترويج لسلمية الثورة، لجذب الاستثمارات الأجنبية، وسحب الخطاب الثوري، وتعميم الخطاب الإصلاحي.

وفي دراسته "ما الذي يحرك السياسة الخارجية لتركيا؟ التغيرات في تركيا"، فإنّ الباحث سفانتي كورنيل - مدير البحوث في معهد آسيا الوسطى والقوقاز وبرنامج دراسات طريق الحرير، المنتسب لجامعة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، ومعهد استوكهولم لسياسة الأمن والتنمية - يرصد تحدي الثورات العربية، ولا سيما الثورة المصرية، وانعكاساتها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية، إذ سعت تركيا لصوغ موقفها تجاه تطور الأحداث في المنطقة العربية.

يوضح الباحث أنّ تركيا شجعت الثورات العربية، وبخاصة الثورة المصرية، فقد حثّ أردوغان الرئيس السابق مبارك على الاستقالة في ٢ شباط/ فبراير، وكان أول قائد دولي يطالب بذلك، في الوقت الذي لم يكن الموقف التركي من الاحتجاجات في تركيا بالقوة نفسها. ويرجع الباحث ذلك إلى التقارب الأيديولوجي للنظام الحاكم في تركيا مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر. واللافت هنا أنّ مقارنة الباحث بين الاحتجاجات الشعبية الإيرانية على نتيجة انتخابات الرئاسة، لم تكن بالقوة والزخم نفسه للثورة الشعبية الشاملة على النظام السابق في مصر؛ فالمقارنة بين الحالتين المصرية والإيرانية ليست في محلها على الإطلاق، ومن ثم كان من الطبيعي اختلاف ردة الفعل للموقف التركي الرسمي إزاء الحالتين.

ويصل الباحث إلى استنتاج خاطئ، باعتباره موقف أنقرة مما وصفه بـ "الاضطرابات العربية" أفقدها سياسة "صفر المشاكل مع الجيران". وهذا تحليل خاطئ بالكلية، لأنّ هذه السياسة على العكس من ذلك تعززت بشكل أكثر؛ إذ كانت السياسة الخارجية التركية بعيدة النظر، فعلى الرغم من أنها أثارت حفيظة الأنظمة العربية المستبدة التي ثارت الجماهير ضدها، فإنها اكتسبت تعاطفًا شعبيًا عربيًا هائلًا، فضلًا عن أنّ المشكلات التي أثارتها مع تلك الأنظمة في تونس ومصر وليبيا، زالت بزوال تلك الأنظمة، وتسير سورية على الدرب نفسه؛ لتجني المواقف التركية علاقات أفضل مع الأنظمة الجديدة، مدعومة بتأييد شعبي. وقد تغيَّر هذا الوضع بالنسبة إلى مصر بعد ٣ تموز/ يوليو الماضي، بعد عزل الجيش للرئيس محمد مرسي، وتردي العلاقات بين أنقرة والنظام الجديد في القاهرة إلى درجة سحب متبادل للسفراء و"قصف" إعلامي ودبلوماسي متبادل.

سحيم آل ثاني*

عرض كتاب

A Line in the Sand: Britain, France and the Struggle that Shaped the Middle East

المؤلّف: جيمس بار.

الناشر: دار نشر Simon and Schuster.

تاريخ النشر: ٢٠١١.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كتاب A line in the Sand: Britain, France and the struggle that shaped the Middle East هو كتاب تاريخي يتحدَّث عن العلاقات البريطانية الفرنسية في الشرق الأوسط. ومؤلفه هو James Barr، وقد صدر هذا الكتاب عن دار النشر Simon and Schuster في المملكة المتحدة سنة ٢٠١١، ويقع في ٣٧٧ صفحةً مُقسمةً إلى أربعة أجزاء تُكوِّن ٢٩ فصلًا، يليها فهرس وقائمة مراجع حتى صفحة ٤٥٤. وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني للكاتب James Barr، وقد كان كتابه الأول هو Setting the Desert on Fire، وهو ويتناول موضوع دور بريطانيا ولورنس العرب في الثورة الهاشمية ضدّ العثمانيين.

أمَّا الكتاب الذي نحن بصدده فهو مقسم بحسب التسلل الزمني للأحداث، فالجزء الأول المُسمَّى The Carve Up:1915-1919 خصَّصه الكاتب للعلاقات البريطانية الفرنسية وسياستهما في المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي. وأمّا الجزء الثاني Interwar Tensions:1920-1939 فقد خصَّصه للعلاقات البريطانية الفرنسية في المشرق في الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وأمّا الجزء الثالث Secret War: 1940-1945 فهو يتناول التضارب بين المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية في الشرق الأوسط، على الرَّغم ممّا بين البلدين من وفاق في أوروبا، وفي الحرب ضدّ ألمانيا النازية. وفي الجزء الرابع من هذا الكتاب Exit 1945-1949 يتناول الكاتب موضوع خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة ودورهما في إنشاء دولة إسرائيل.

مشروع تقسيم الإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا: عندما اجتمع مارك سايكس إلى النخبة السياسية البريطانية في (مكتب رئيس الوزراء البريطاني) كان ضمن الحضور أهمّ أربع شخصيات على المستوى الدولي؛ وهم أسكويث رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، وكتشنر وزير الدفاع، ولويد جورج وزير العتاد الحربي، وبلفور رئيس الوزراء المحافظ السابق (ص ١١) وقد طرح سايكس عليهم فكرة رسم خطٍّ على الخريطة لتقسيم المشرق العربي من حرف E في Acre إلى حرف K في Kirkuk، على أن تذهب كلّ المناطق الواقعة جنوب الخط إلى بريطانيا، والمناطق الواقعة شمالها إلى فرنسا؛ وذلك حتى لا تحدث خلافات بين بريطانيا وفرنسا في حال سقوط الإمبراطورية العثمانية (ص ١٢). وقرَّر البريطانيون تنفيذ هذا مشروع بتوجيه ضربه قاضية إلى العثمانيين بهجوم كامل على لواء الإسكندرون وغالبولي في آنٍ واحدٍ، لكنّ الفرنسيين عارضوا فكرة الهجوم على لواء الإسكندرون لأنه جزء من سوريا؛ فقد كانوا لا يريدون أيّ قوات بريطانية في سوريا بعد الحرب لتسهيل استيلائهم عليها (ص ١٥ - ١٦). ونتيجة لهذه الاعتراضات تنازل البريطانيون عن الخطة مقابل خطة الهجوم على غالبولي فقط (ص ١٥ - ١٦).

التطورات الدبلوماسية الناتجة عن فكرة مارك سايكس: لقد حذر بيكو السلطات من تدخُّل طرف آخر إنْ لم تتدخل فرنسا لمساعدة العرب. وفي الأثناء أرادت الحكومة البريطانية أيضًا استغلال مطالبة العرب بالاستقلال عن العثمانيين فجاء رونلد ستورس (سكرتير المشرق في وزارة الخارجية) بفكرة استخدام الشريف حسين لقلب فكرة الجهاد ضدّ بريطانيا على رأسها، وتلقَّت وزارة الخارجية البريطانية الفكرة بترحيب، واضطرّ البريطانيُّون إلى أن يعِدوه بمملكة تضم العراق والأردن وسوريا ولبنان، على الرَّغم من أنهم قد وعدوا الفرنسيين بسوريا ولبنان (ص ٢٤ - ٢٥). واجتمع رئيس مكتب الخارجية البريطانية أرثر نكلسون إلى جورج بيكو في لندن ليخبره بآخر التَّطورات مع الشريف حسين. فغضب بيكو من الوعد البريطاني للشريف، واجتمع وزير خارجية فرنسا كامبون إلى اللورد كرو ليشتكيَ من هدف بريطانيا المتمثّل بقيام دولة عربية تشمل لبنان وسوريا، فطمأنه اللورد كرو بأنه إذا ساهمت بريطانيا في قيام دولة عربية فإنها لن تشتمل على تلك الدولتين (لبنان وسوريا)، وترك لديه انطباعًا مفاده أنَّ بريطانيا تريد أنْ تخدع العرب (ص ٢٩). إلَّا أنَّ التراجع البريطاني مقابل الضغوط الفرنسية أغضب الكثير من أصحاب القرار في بريطانيا؛ ممّا أدَّى إلى انتهاز هربرت صامويل الصهيوني الأمرَ، فأوضح أنه يجب على بريطانيا خلْق كيان صهيوني يحمي مصلحتها في فلسطين لمنع أيِّ قوَّة أوروبية من الاقتراب من قناة السويس.

لورنس العرب ومشروع الدعم البريطاني للشريف حسين: التقى لورنس مك ماهون (رئيس الاستخبارات لدى كتشنر) وأقنعه بضرورة دعْم العرب، فشعر الفرنسيون بتهديد كبير من دعم بريطانيا للشريف حسين؛ لهذا اقترح رئيس وزراء فرنسا أنْ تُساعد فرنسا الثوار حتى لا يُهاجموا مصالحها في حال نجاح ثورتهم (ص ٤٠). وبعد ابتداء ظهور الثورة كان على البريطانيين اختيار مرشّح من أبناء الشريف ليتولَّى الحكم في الشام، وانحصر الاختيار على فيصل وعبد الله، وكان عبد الله أقوى شخصيةً من أخيه؛ لذا كان فيصل هو المفضَّل بالنسبة إلى البريطانيين. ويكمُن السبب في اختياره أيضًا، في أنَّ طموحات عبد الله كانت في توحيد اليمن والحجاز، في حين كان

فيصل ينظر شمالًا إلى الشام والعراق، فاتفق ذلك مع وجهة نظر البريطانيين (ص ٤٣).

تقدم الثوار ودخول الجنرال اللنبي إلى السَّاحة: شعر الفرنسيون، بعد استيلاء جيش الشريف على العقبة، بعدم الارتياح؛ إذ إنّهم أدركوا أنَّ الجيش المتقدم لن يراعيَ الخطَّ المرسوم في معاهدة سايكس بيكو. وأمّا الجنرال اللنبي فقد خاف من أنْ يستغل الأتراك سكك الحديد التي تصل إلى الحجاز لتوجيه ضربة إلى جيشهم من الخلف، لذا اقترح لورنس استخدام حرب العصابات لتدمير سكك الحديد (ص ٥١). ولكنّ العرب تقدموا بسرعة نحو دمشق واستولوا عليها. فاعترف البريطانيون لفيصل أنهم وعدوا فرنسا بدمشق ممّا أثار غضبه وغضب جيشه، بسبب عدم وجود أيّ قوات غير عربية على الأرض؛ ممّا اضطر الفرنسيين إلى ألا يحاولوا إخراج العرب وإرسال جيشهم إلى لبنان فحسب، بل إلى الاتفاق مع البريطانيين على إخراج الجيش العربي في الوقت الملائم (ص ٦٢ - ٦٣).

نفط الموصل: وصلت إلى سكرتير رئيس وزراء بريطانيا موريس هانكي رسالة من أميرال البحريّة تطلب منه الحرص على الاستيلاء على الموصل لاحتمال وجود النفط فيها. فاتفق لويد جورج وبولفر على أن يربطا دعْم بريطانيا لاستعادة فرنسا محافظة ألساس - لورين بتنازلها عن الموصل، واقترحا هذا الأمر على السفير الفرنسي قبل زيارة كلمنصو للندن، فوافق كلمنصو على الشروط التي تقدَّما بها. (ص ٧١ - ٧٢).

الرئيس الأمريكي ولسون وحقّ الشعوب في تحديد مصيرها: ارتبك البريطانيون من احتمال التصويت المتعلق بالانتداب البريطاني في فلسطين والعراق؛ إذ أشارت معلوماتهم إلى أنَّ هناك توجهًا استقلاليًّا قوميًّا قويًّا وخاصة في بغداد. وما أربكهم أكثر فأكثر هو احتمال ضياع الموصل من بين أيديهم (ص ٨١ - ٨٢). وفي هذا السياق التاريخي كانت هناك خلافات كبيرة بين بريطانيا وفرنسا بشأن مصير فلسطين وسوريا، وعلى الرَّغم من ذلك اتَّفق البريطانيون والفرنسيون على اطّراح مشاكلهم جانبًا في مواجهة الضغط الأمريكي المتعلّق بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

(ص ٨٧ - ٨٩)، ولكن بقيت إشكالية واحدة هي رسم حدود فلسطين، فوافق الطرفان في النهاية على أنَّ الحدود الطبيعية لفلسطين هي جنوب مدينة صور اللبنانية (ص ٩٠). واجتمع بعد ذلك وزير خارجية فرنسا غورو إلى فيصل في باريس وقال له إنَّه لن يقبل أيّ محاوله من العرب لفرض سيطرتهم على سوريا، وبعدها طلب كلمنصو من غورو وضْع جندي فرنسي مقابل كلّ جندي بريطاني في المشرق (ص ٩٢).

إخضاع السلطة الفرنسية لسوريا: كان فيصل في باريس للتفاوض مع كلمنصو عند وصول غورو إلى باريس، فعرض عليه كلمنصو أنْ يكون ملكًا رمزيًّا، على أن تبقى كلّ السلطة لفرنسا، فرفض فيصل هذا العرض تاركًا الفرنسيين في وضعٍ حرجٍ؛ لأنَّه لم يكن ثمَّة سبب لإعلان الحرب عليه وإخراجه من سوريا (ص ٩٧). ولكن وجد الفرنسيون الذريعة المطلوبة عندما اشتبكت قوات فيصل مع الفرنسيين في بعلبك. فقامت ثورة في الشام وأعلن المؤتمر السوري العامّ أنَّ فيصل هو ملك سوريا وفلسطين، وأنّ أخاه عبد الله هو أمير العراق (ص ٩٨)، وغَضِبَ الفرنسيون من هذا الأمر وطلبوا من بريطانيا الوساطة، غير أنّ البريطانيين رفضوا هذا الطلب؛ فابتكر الفرنسيون خطةً: فإمَّا أن يدعموا الانتداب البريطاني لفلسطين مع تخلي الملك فيصل عن الشام، وإمّا أن يدعموا القرار الأمريكي في حقّ شعب فلسطين في تقرير مصيره، فاضطر البريطانيون حينئذٍ إلى التراجع (ص ٩٩).

الثورة في العراق ١٩٢٠: قامت الثورة في العراق بسبب عدم تنفيذ بريطانيا وعْدها المتمثل بترك المجال مفتوحًا للعراقيين في تكوين حكومتهم، وكان هناك سببان يمنعان بريطانيا من تنفيذ وعدها. فالسبب الأوَّل هو خشية البريطانيين حدوثَ مشاكل طائفية قد تجعل مسألة استقرار العراق وحصول بريطانيا على نفط العراق من الأمور الصَّعبة. وأمّا السبب الثاني فهو يكمن في أنَّ فرنسا لم ترد أيّ حكومة مستقلة أو شبه مستقلة في العراق حتى لا يُطالب السوريون بالأمر نفسه، ثمّ إنّ بريطانيا كانت في حاجة إلى الدعم الفرنسي لتتمكَّن من الاستيلاء على الموصل (ص ١٠٦). وأشعل إعلان المؤتمر السوري المتعلق بتسليم فيصل مملكة العراق فتيل الثورة في العراق. وبما أنّ بريطانيا لم تكن تمتلك القوة البريطانية اللازمة لإخماد الثورة فقد قررت التراجع من المدن (ص ١٠٧)؛ فانتهز لورنس العرب الفرصة، مقترحًا أن يكون الملك فيصل حلًّا للأزمة قائلًا في صحيفة الأوبسرفر: "إنَّه أعظم قائد عربي منذ صلاح الدين" (ص ١١٢). وكان لورنس من أشد منتقدي الحكم البريطاني في العراق فقرَّر ونستون تشرتشل تعينه مستشارًا لكسبه حليفًا (ص ١١٦)؛ ممّا فتح الباب لدخول الملك فيصل إلى السَّاحة.

الاتفاق البريطاني مع فيصل ليصبح ملكًا للعراق: بدأ المشروع عندما أعطى مجلس الوزراء البريطاني كرزون صلاحية التفاوض مع فيصل، فأخبرهم فيصل أنَّه لا يُمانع طالما أنَّ أخاه عبد الله لا يريد عرش الحكم (ص ١١٩)، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على أنْ يحصل الأمير فيصل على عرش العراق والأمير عبد الله على عرش الأردن (ص ١٢٠). ولكن لم تعجب الصهاينة فكرة استيلاء الأمير عبد الله على عرش

الأردن؛ فاقترح هربرت صامويل أنْ ينضمّ الأردن إلى فلسطين ويصبح تحت الانتداب البريطاني مباشرةً. في حين فضَّل لورنس وتشرتشل أنْ يبقى الأردن صمامَ أمانٍ إن لم ينجح المشروع الاستيطاني في فلسطين (ص ١٢٣). وفي ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٢٠ تولَّى الملك فيصل حكم العراق، وقد أغضب هذا الأمر الفرنسيين.

ثورة الدروز: رأى الفرنسيون أنَّ الطريقة الوحيدة التي تُمكِّنهم من فرْض سيطرتهم هو الاستيلاء على الجبل فدخلوا بجيشهم وولَّوْا جابريل كابريي (ص ١٣٣ - ١٣٤). واشتكى الكثير من معاملة كابريي لهم؛ فقد ذهب سلطان باشا الأطرش، مثلًا، ليشتكيَ إلى الوالي سرفيل في بيروت، ولكنه رفض مقابلته فثار الدروز (ص ١٣٥ - ١٣٦) ونجحوا في طرد الفرنسيين من السويداء، إلَّا أنّ الجنرال جاملن تمكَّن من استرجاعها في الشتاء، فيما بقيَ الجبل تحت سيطرة الثوار حتى الربيع (ص ١٣٩). وابتكر الثوار خطة خطْف ساريل من دمشق، ودخلوا المدينة، ولكنّ الفرنسيين ضربوها بالمدافع حتى تمكنوا من تشتيت صفوف الثوار، ونتيجةً لذلك دُمِّر معظم الحي التجاري القديم في دمشق (ص ١٣٩).

الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على ثورة الدروز: ظنّ الفرنسيون أنه كانت هناك أيد خفية تحرك الدروز؛ لأنّه كانت لديهم خبرات تنظيمية عالية، وأسلحة كثيرة، ولم يكن ينقصهم الغذاء، إضافةً إلى أنَّ صحيفة التايمس اللندنية كانت تنقل أخبار الدروز، حتى من جهة الفرنسيين أنفسهم. وبسبب هذه الأمور كلّها وجَّهوا إصبع الاتهام نحو بريطانيا (ص ١٤٠ - ١٤١). وفي ديسمبر ١٩٢٥ وصل دي جوفنل إلى دمشق ليستبدل ساريل. وظلّ التفاوض الدبلوماسي مع الدروز لحلّ المشكلات، وهذا لم يمنع تشارل أندري (نائب جاميلن) من استخدام العنف للسيطرة على دمشق (ص ١٤٥). وبعد سياسة دي جوفنل الدبلوماسية خفَتت حدَّة العداء الدرزي لفرنسا، ولكن الثورة استمرّت؛ لأنّه كان للثوار ملاذٌ آمن في الأردن، وكان البريطانيون يعدُّون كلّ المقاتلين العابرين للحدود لاجئين سياسيين. ولم تُؤدِّ المفاوضات الفرنسية – البريطانية إلى نتيجة (ص ١٤٨ - ١٤٩)، وانتهت ثورة الدروز عندما قرَّر البريطانيون إغلاق مخيم الأزرق في الأردن سنة ١٩٢٧. وكان هناك سببان أساسيان لهذه الخطوة: فالسبب الأول هو تقدُّم الملك عبد العزيز في السعودية الذي مثَّل خطرًا بالنسبة إلى بريطانيا، ولا سيما أنها خشيت أن يتحالف الدروز معه. وأمّا السبب الثاني فهو أنّ بريطانيا لم تُرِدْ أن تتخلى فرنسا عن الانتداب حتى في حال تصاعد الضغط عليها؛ وذلك حتى لا يُطالبها العراق وفلسطين والأردن بالمعاملة نفسها (ص ١٥٠ - ١٥١).

مسار أنابيب النفط بعد استكشاف النفط في الموصل: عرف أصحاب الشركة التركية للنفط (لا علاقة لذلك بتركيا) أنَّ كمية النفط الموجودة أكبر ممّا كان متوقعًا، وحصل جدال بين أصحاب الشركة (الحكومات البريطانية والفرنسية والأميركية) في ما يتعلَّق بمسار الأنابيب (ص ١٥٣). وكان هناك مساران محتملان للنفط: أحدهما يمرُّ عبْر سوريا إلى طرابلس (وهذا ما تفضله فرنسا) والآخر يمرُّ عبْر الأردن إلى حيفا (وهذا ما تفضله بريطانيا)، وقد كان المسار الفرنسي أرخص والمسار البريطاني آمن (ص ١٥٧). واشتد التنافس بين الطرفين، وكانت أميركا تدعم الفرنسيين. إلَّا أنّ البريطانيين ابتكروا خطةً؛ فقد وعدوا نوري السعيد بالاستقلال في حال اعتماد مسارهم، وطمأنوه بأنَّ الحكومة العراقية لا تُعارض أيّ مسار يعبر الأراضي السورية (ص ١٦١). وبناءً على ذلك اكتمل مشروع أنابيب النفط سنة ١٩٣٤ (ص ١٦٣).

قيام أوّل ثورة ضدّ بريطانيا في فلسطين ١٩٣٦: بدأت الثورة عندما قُتِل يهوديَّان في ريحانا واستهدفت أنابيب النفط في الأردن، وصارت الأمور تجري بعكس إرادة بريطانيا، وحان دور فرنسا المتمثِّل بمنْح الثوار اللجوء السياسي في سوريا (ص ١٦٤). وثار العرب لتزايد هجرة اليهود إلى فلسطين وطردهم الفلاحين بعد شراء أراضيهم (ص ١٦٦ - ١٦٧). وكان الحاج أمين الحسيني صاحب علاقات طيبة بالبريطانيين، ولكنْ تغير الأمر بعد استشهاد عز الدين القسام عام ١٩٣٥، فطالب بإضراب عامّ وسمح بالعنف (ص ١٦٩ - ١٧٠). ولجأ العرب في البداية إلى حرب العصابات؛ لأنه لم تكن لديهم القدرة على مواجهة بريطانيا مباشرةً (ص ١٧٠). وبعد فترة ازداد انتشار الكفاح وكبرت قدرات العرب العسكرية ممّا اضطرّ بريطانيا إلى أن تعد المفتي بأن تُرسل إليه جنةً ملكيةً لبحث مطالب الفلسطينيين إن طالب الثوار بترك السلاح. وانتهت الثورة مباشرةً بعد طلبه ذلك منهم، فجعل البريطانيون يتساءلون عن دوره؛ فلقد كان أكبر ممّا كانوا يتوقَّعون (ص ١٧٢).

الأحداث في فلسطين بعد فشل اللجنة الملكية في إرضاء العرب: اكتشفت بريطانيا أنَّ هناك خليةً سوريةً تعمل على محاربتها في فلسطين ولكنها فشلت في كشْف هدفها إلى أن قُتل المسؤول أندروس في الناصرة، وحينئذٍ ردّ البريطانيون بتأجير قناص عربي لمنع المُتسللين بين سوريا وفلسطين (ص ١٧٨)، وابتكروا خطة بناء جدار كبير يفصل سوريا عن فلسطين وزيادة عدد الشرطة وعدم التركيز كثيرًا على شروط الانضمام كالقدرة على القراءة مثلًا؛ حتى يكسبوا أكبر عدد ممكن (ص ١٨٣). واضطر البريطانيون إلى الاعتماد على اليهود

الذين كانوا معتادين أن يُفرغوا ذخيرتهم بسرعة في القتال (ص ١٨٧)، وفشلت خطة بريطانيا واعترف المندوب السامي هارولد مكمايكل بأنّ الثورة "ظلَّت حيةً بجنود أجانب يساندهم فلسطينيون، أمّا الآن فقد انعكس الوضع" (ص ١٩٠).

أعمال بريطانيا لإرضاء العرب: كان العنف منتشرًا جدًّا في فلسطين سنة ١٩٣٨، ولكنّ بريطانيا لم تكن قادرةً على إرسال المزيد من التعزيزات بسبب احتلال هتلر سودتن لاند، وبسبب الخوف من وقوع حرب في أوروبا أيضًا (ص ١٩٣). وعرفت بريطانيا أنَّ الحلّ الوحيد هو التخلي عن خطة التقسيم ولكنها قررت عدم نشر الخبر حتى تكون لها الكفة العليا في الحرب (ص ١٩٤). ثمّ إنها وجدت الحلّ في تهدئة فلسطين بسوريا؛ إذ إنّها وعدت الوطنيين السوريين بأن تدعم استقلالهم في حال تخلِّيهم عن فلسطين (ص ١٩٥). وعرضت في نيسان/ أبريل ١٩٣٩ الورقة البيضاء التي منعت مهاجرة أكثر من ١٥٠٠٠ يهودي إلى فلسطين سنويًّا، وقلَّلت من حقهم في شراء الأراضي العربية، فعاد الهدوء إلى فلسطين (ص ١٩٦).

التَّعامل البريطاني مع دي غول لإخراج حكومة فيشي من الشام: في عام ١٩٤٠ دخل الجيش الألماني إلى فرنسا وهرب تشارل دي غول على متن طائرة بريطانية إلى لندن مع رونالد سبيرس الذي قدَّمه لتشرتشل على أنّه رمز المقاومة الفرنسية. واتصل دي غول بقائد جيش الشام الفرنسي ليكسب ٣٧٠٠٠ مقاتل تابعين لهم. غير أنّ الجيش قرّر الانضمام إلى حكومة فيشي (ص ٢٠٥)، وخشيَ البريطانيون أنْ تسمح حكومة فيشي في الشام للألمان باستخدام قواعدهم الجوية، ولكن لم يكن لديهم الجنود لإسقاط هذه الحكومة؛ لأنّ جيشهم كان منشغلًا بحماية مصر من تقدم رومل المرتقب (ص ٢٠٩). وقامت ثورة رشيد علي الجيلاني في العراق الذي تحالف مع الألمان، فأدَّى هذا التحالف إلى ارتباك شديد بلندن؛ فقد ساد الخوف من أن تستغلّ ألمانيا هذه الفرصة فتهاجم قواتهم من الشام والعراق، لذا قرَّروا ضرْب القواعد الجوية في سوريا، وبدؤوا بالتخطيط لاحتلال سوريا لمنع أيّ تقدُّم ألماني (ص ٢١٠ - ٢١١).

الاستيلاء البريطاني-الفرنسي على الشام: طرح القيادي في الجيش الفرنسي الحر كارتو فكرة وعْد فرنسا كلًّا من سوريا ولبنان بالاستقلال التامّ من أجل كسبهم ضدّ حكومة فيشي. وقد أعجبت هذه الفكرة دي غول؛ لأنه رأى أنَّ هذا هو الحلّ الوحيد لإخراج الفيشيِّين (ص ٢١٢). واقترح إيدن على تشرشل فكرةً مفادها أن تعِد بريطانيا العرب في سوريا ولبنان بمنحهم استقلالهم، بغضّ النظر عن فرنسا (ص ٢١٤). وفي ٨ حزيران/ يونيو ١٩٤١ عبَرت القوات البريطانية - الفرنسية الحدود السورية، وفي ٩ حزيران/ يونيو دخلت لبنان (ص ٢١٥)، وانقسم الجيش الذي دخل سوريا إلى قسمين. وقد كان هدف الشقّ الأيسر المُكوَّن من الأستراليين هو بيروت، وأمّا هدف الشقّ الأيمن المُكوَّن من البريطانيين والهنود والفرنسيين فهو دمشق (ص ٢١٦). وكانت مقاومة الفيشيِّين شرسةً، وقد استخدموا المدافع وما بقيَ لهم من طائرات، واستطاعوا تدمير مقرّ القوات الفرنسية الحرَّة (ص ٢١٨ - ٢١٩)، وفتحت بريطانيا جبهةً شرقيةً على الفيشيِّين عندما أرسلت جيشًا هنديًّا تجاه حلب، ودخل جيش الملك عبد الله الحرب متوجهًا نحو تدمر، فلم تستطع حكومة فيشي المقاومة في كلّ الجبهات وتراجعت قوَّاتها، وسقطت دمشق في ٢٣ حزيران/ يونيو (ص ٢٢٠).

الدبلوماسية البريطانية الفرنسية المتعلقة بسوريا: طالبت القبائل العربية بريطانيا بالتدخل لأنها غضبت من عدم التزام فرنسا بوعودها واستخدامها للعنف ضدهم. وظنت بريطانيا أنَّ إرضاء القبائل أهمّ من إرضاء الفرنسيين؛ فقد توقعت أن يتقدَّم الجيش الألماني عبر شرق سوريا الذي كان للقبائل فيه نفوذ (ص ٢٢٦). وطالب تشرشل دي غول بتسليم الإدارة في سوريا إلى السوريين ومنْحهم استقلالهم، مقابل عقْد تحالف إستراتيجي بين سوريا وفرنسا. وكان من حُسن حظ دي غول أنْ رفَض السوريون التفاوض معه؛ لأنه ليس رئيسًا لفرنسا (ص ٢٢٩). وهكذا أصرَّ تشرشل على ألَّا تتدخل المسائل القانونية في استقلال لبنان وسوريا. ونتيجةً للَّغط منح سوريا ولبنان الاستقلال، إلَّا أنّ اختيار فرنسا رجالها لإدارة هذين البلدين (ص ٢٣٠) أدّى إلى غضَب القبائل التي أرسلت إلى غلوب وفدًا في عمّان أخبره بأنَّ وقوف بريطانيا إلى جانبهم سيضمن لهم خطوط الإمداد في حال حدوث احتلال ألماني (ص ٢٣٠)، ومن ثمَّة أرسلت بريطانيا سبيرس مندوبًا إلى بيروت، لإيجاد حلّ للخروج من الأزمة (ص ٢٣٢).

سياسات سبيرس لقلب الطاولة على فرنسا: بدأ سبيرس ضغطه على الفرنسيين بفرضه على كارتو الانتخابات المبكرة، فغضب دي غول؛ لأنه عرف أنّ حكومة النقاش وتاج الدين لن تنجحا في الانتخابات، وخاف أنْ يُضعف الخبر شرعيَّتَهم (ص ٢٣٨ - ٢٣٩). وانتقد دي غول تقدُّم رومل، وأقنع البريطانيين بأنَّه من المهمّ عدم زعزعة الوضع في سوريا للتَّمكُّن من مواجهة الجيش الألماني. وبعد الانتصار على رومل رفض دي غول إجراء انتخابات، ورفض دعوة تشرشل له إلى لندن. ولكن تشرشل هدَّده بقطع معونة بريطانيا عن الجيش الفرنسي الحر إنْ لم يأتِ. وفي لندن رفَض دي غول مرَّةً أخرى إجراء الانتخابات، فقطع عنه تشرتشل الاتصال بالعالم الخارجي حتى وافق علي دعوته.

الانتخابات في سوريا ولبنان في ١٩٤٣: كانت مهمّة سبيرس الأساسية هي التأكد من عدم تزوير فرنسا للانتخابات. وخشيت بريطانيا من وقوع عنف في سوريا إن لم تكن الانتخابات نزيهةً. واجتمع مجلس الحرب في الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة، في أيار/ مايو ١٩٤٣، وقرَّر دعْم اتحاد عربي يضم سوريا والأردن ولبنان وجزءًا من فلسطين وإعطاء باقي فلسطين لليهود؛ وذلك لإرضاء العرب وتفادي الحرب في فلسطين (ص ٢٤٦). وعندما وصل الخبر لكارتو قرَّر أنْ يُقاوم الوحدة العربية، واتفق مع هاشم بيك الأتاسي على أنْ تدعمه فرنسا في الانتخابات مقابل توقيع وثيقة تحالف عند وصوله إلى الحكم (ص ٢٤٦ - ٢٤٧). وقرر الفرنسيون أنْ يُغيروا القانون الانتخابي في لبنان ليعطوا المسيحيين مقاعد أكثر من غيرهم، وكانت فرنسا تدعم ريموند أدى، في حين كانت بريطانيا تدعم بشارة الخوري (ص ٢٥١)، وقد فاز الخوري في الانتخابات في ٢١ أيلول/ سبتمبر.

تأزم العلاقات البريطانية الفرنسية بعد الانتخابات في سوريا ولبنان سنة ١٩٤٣: قام الفرنسيون بانقلاب عسكري داخل لبنان، في ١١ تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٤٣، وسجنوا بشارة الخوري ورياض الصلح، وعيَّنوا ريموند أدى رئيسًا (ص ٢٥٦). فغضب تشرشل من الانقلاب وأرسل تهديدًا لفرنسا، في ١٨ تشرين الثّاني/ نوفمبر، محذرًا إيَّاها من دخول بريطانيا إن لم تُطلق فرنسا سراح جميع الوزراء في صباح اليوم التَّالي، وسريعًا خضعت فرنسا للضغط، وخصوصًا أنّه لم يكن من المطلوب إعادة تعينهم (ص ٢٦١)، ولكن بعد الإفراج عنهم طالبت بريطانيا بإعادة تعينهم، فخضعت فرنسا للضغط مرَّةً أخرى (ص ٢٦٢).

تعامل فرنسا مع الجماعات الإرهابية اليهودية للانتقام من بريطانيا: كشفت بريطانيا تعامل فرنسا مع عصابة السترن جانج سنة ١٩٤٢ عندما رأت الاستخبارات الفرنسية تستقبل الإرهابيين الهاربين من فلسطين عند الحدود اللبنانية (ص ٢٦٩). وقد كانت حكومة فيشي أكبر مصدِّر للأسلحة إلى اليهود، وعلى الرَّغم من معاهدة اليهود لألمانيا فإنّها لم تمانع من تسلُّحهم؛ لأنها عرفت أنَّ الأسلحة ستوجه نحو بريطانيا (ص ٢٧٠).

محاولات بريطانيا إيجاد توازن في سياستها الخارجية بين دعم وحدة عربية ودعم دولة يهودية: كان اللورد موين (وزير الدولة لدى القاهرة) مؤيِّدًا لقيام وحدة عربية، وكان يرى أنَّ إرضاء العرب أهمّ لبريطانيا من إرضاء اليهود؛ لذا طرح فكرة هجرة اليهود إلى لبنان وسوريا والأردن وفلسطين حتى لا يكونوا أغلبيَّةً في أيّ دولة، وحتى لا يثيروا غضب العرب (ص ٢٧٦ - ٢٧٧). واجتمع مجلس الوزراء البريطاني عام ١٩٤٤ ووافق اللورد على ضرورة إقامة دولة عربية موحَّدة، غير أنه أصرّ على تقسيم فلسطين.

(ص ٢٧٧). وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٤ التقى سبيرس رئيسَ الوزراء السوري وقال له إنَّ بريطانيا ستدعم أيّ نوع من الوحدة العربية تختارها حكومته، على أنْ يوقِّع معها اتفاقياتٍ دفاعيةً واقتصاديةً، وألَّا يترك دورًا للفرنسيين في المنطقة. وعرف الفرنسيون هذه المقابلة، وبناءً على ذلك رفضوا تسليم قيادة القوات العسكرية السورية إلى حكومته. فردت بريطانيا بتزويدها لحكومته بسبعة آلاف بندقية ومئات الأسلحة الأتوماتيكية (ص ٢٨٠ - ٢٨١).

اغتيال اليهود للورد موين وتداعياته: اغتال عضوان في السترن جانج اللورد موين وسائقة في القاهرة، وتمكنت الشرطة المصرية من قتل أحدهما وحبْس الآخر (ص ٢٨٦). واكتشفت بريطانيا أنَّ عضوًا في الاستخبارات الفرنسية اسمه أليسندري كان يدعم عصابة السترن، وأنَّ هدف فرنسا كان زعزعة الاستقرار حتى لا تتمكن بريطانيا من دعم الوحدة العربية ولا سيما أنَّ نوري السعيد والممثل السوري جمال مردام قد اتفقا مع اللورد موين في القاهرة على قيام دولة هاشمية تشمل العراق والأردن وسوريا (ص ٢٨٩). وأثناء وفاة موين تغيرت السياسة الخارجية البريطانية؛ لأنّ الوزير الجديد لم يتمكن من الوصول إلى النتائج نفسها مع العرب، وقال: إنَّ العرب على خلافٍ في كلّ المواضيع إلا موضوع طرْد اليهود من فلسطين، والفرنسيين من سوريا (ص ٢٩٣).

محاولات فرنسا إعادة فرض نفوذها في الشام: طالبت الحكومة السورية فرنسا بتسليم الجيش السوري التابع لفرنسا، فرفض دي غول هذا الطلب؛ لأنّ الجيش كان يُمثِّل السواد الأعظم من جيش فرنسا في الشام، ولأنه جاءته تقارير مفادها أنّ انشغال بريطانيا بمعارك أخرى يمنعها من التدخل في الشام (ص ٢٩٧ - ٢٩٩).

وحرصًا على ألَّا يكون السوريون ضدّهم بسبب القرار، أرسلت فرنسا تعزيزاتٍ إلى الشام (ص ٣٠٠) وقالت إنَّها لن تُسلم سوريا سلطةً على الجنود السوريين إلَّا بعد توقيع اتفاقٍ يضمن لفرنسا قواعدَ عسكريةً. ورفضت الحكومة السورية الطلب، ولكن مقتل ثلاثة جنود فرنسيين في حلب أعطى فرنسا ذريعةً للتدخل (ص ٣٠٢). وقصف القائد العسكري باجيت دمشق في ٢٩ أيار/ مايو وسادت الفوضى، وحدثت مجازر كثيرة؛ ففي البرلمان على سبيل المثال قُتل جميع أفراد الحراسة على يد الجيش السنغالي التابع لفرنسا، في حين تمكَّن أعضاء البرلمان من الفرار (ص ٣٠٣). وبعد اجتماعٍ إلى مجلس الوزراء البريطاني، في ٣١ أيار/ مايو، وجَّه تشرشل لفرنسا تحذيرًا: فإمَّا أن توقف إطلاق النار وإمَّا أن تواجه القوات البريطانية. وفي الصباح الموالي، تقهقرت فرنسا من دمشق أثناء دخول الدبابات البريطانية (ص ٣٠٦)، وراح

ضحية القصف ٨٠٠ سوري، ودُمِّرت مبانٍ كثيرة في دمشق القديمة (ص ٣٠٦)، وأدَّى دخول الدبابات البريطانية إلى دمشق إلى نهاية دور فرنسا في سوريا ولبنان، وحصلت الحكومة السورية على الجيش السوري. ولكن الخروج الفرنسي فتح الباب لتقارب يهودي - فرنسي ضارٍّ بمصالح العرب وبريطانيا (ص ٣٠٩).

سياسية بريطانيا تجاه هجرة اليهود إلى فلسطين ودخول أميركا لاعبًا أساسيًّا إلى الساحة: كان الرئيس الأمريكي ترومان مُصرًّا على قيام دولة يهودية في إسرائيل، وتوقع ترومان وجود حليف له في بريطانيا هو وزير الخارجية بيفن؛ لأنّ هذا الوزير كان منحازًا إلى الصهيونية. ولكنه عندما دخل الوزارة غيَّر رأيه فتغيرت سياسية بريطانيا بتغيُّر رأي بيفن. وعرف بن غوريون أنَّ بريطانيا لن تؤيِّد سياساته؛ لذا أمر الهاغانا بالتعامل مع عصابات السترن والأرغون لتكوين جبهة موحدة من أجل إخراج بريطانيا من فلسطين (ص ٣١٥ - ٣١٦). أمّا بريطانيا فقد عرفت أنَّ الوكالة اليهودية كانت تتعامل مع العصابات اليهودية، فقررت مداهمة مقرِّهم (ص ٣٢٠).

إنشاء لوبي يهودي داخل أميركا للضغط على الحكومة وكسب الرأي العام لقيام دولة يهودية في فلسطين: أسَّس اللجنة الأميركية لفلسطين الحرَّة شخص سمَّى نفسه آرثر برغسون، وكان اسمه الحقيقي هو هليل كوك، وقد كان قياديًّا كبيرًا في الأرغون (ص ٣٢٨). واستخدمت اللجنة جميع الوسائل لكسب الرأي العامّ، ونجحت إلى حدّ أنّ الأحزاب الأميركية صارت تتنافس في ما بينها على تأييد اليهود؛ ومن ثمَّة خلقت شرخًا في العلاقات البريطانية الأميركية (ص ٣٣٢). وفي ديسمبر ١٩٤٦ نجح كوك في تكوين لجنة أخرى، في باريس، كسبت سيمون دي بفوار وجون بول سارتر عضوين لها (ص ٣٣٢). وقد حاولت الحكومة البريطانية الضغط على الحكومة الأميركية لمنع هذه اللجنة من بثّ الإعلانات في الإعلام، غير أنها فشلت في ذلك.

الفصل الثامن والعشرون: French and Zionist Intrigues محور هذا الفصل هو تآمر فرنسا مع الصهاينة لإضعاف بريطانيا في فلسطين؛ فلقد حاولت العصابات اليهودية تفجير مكتب حكومي في لندن، ولكنّ المحاولة فشلت، وكشفت بريطانيا من خلال الأدوات المستخدمة في القنبلة أنها صُنعت في فرنسا (ص ٣٣٦ - ٣٣٧)؛ فطالبت الفرنسيين بتسليم المتهمين. إلَّا أنّ فرنسا لم تبذل جهدًا كبيرًا في القبض عليهم؛ لأنها كانت متفقةً مع العصابات على أنه يمكنهم أن يتَّخذوا من فرنسا ملجأً، طالما أنهم لا يقومون بعمليات داخلها (ص ٣٤٠). وفي الفترة نفسها أرسلت العصابة اليهودية رسائلَ مفخخةً إلى عدد كثير من أعضاء الحكومة البريطانية، ولكن لم تنفجر أيّ رسالة (ص ٣٤٠ - ٣٤١). وفي آذار/ مارس ١٩٤٧ قرَّرت الحكومة الفرنسية ألَّا تدقِّق في صحَّة مستندات اليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين؛ ممّا أدَّى إلى اتِّخاذ يهود أوروبا فرنسا نقطةَ عبورٍ إلى فلسطين (ص ٣٤٤).

فترة ما قبل انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين: قرر بيفن في شباط/ فبراير ١٩٤٧ تحويل ملفّ فلسطين إلى الأمم المتحدة منبِّهًا إلى أنَّ هذا الأمر لا يعني انتهاء الانتداب، بل يعني البحث عن تحسينه. وما إنْ عرف اليهود أنَّ بريطانيا لا ترغب في الخروج حتى بدؤوا القيام بأعمال إرهابية ضدّ البريطانيين (ص ٣٤٩ - ٣٥٠). فنصح وزير المالية البريطاني رئيس الوزراء بأن تتراجع قواته من فلسطين مهما كانت نتيجة اقتراحات الأمم المتحدة (ص ٣٥٣). واقترحت لجنة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، ولكن بريطانيا لم ترَ نهايةً سلميةً لهذا التقسيم؛ فقررت أنْ تتراجع في أيار/ مايو من ١٩٤٨ (ص ٣٥٤) لتنفيذ قرار الأمم المتحدة. وكان مؤيّدو القرار في حاجة إلى ثلثي الأصوات. غير أنّ مؤيّدي القرار كانوا أقلّ عددًا، وأمّا فرنسا فلم تكن قرَّرت موقفها بعدُ؛ لأنها كانت تخشى ردَّة الفعل في المغرب العربي إن هي صوّتت لفائدة اليهود. ولكن مستشار ترومان للشؤون الاقتصادية باروخ ذهب إلى وزير خارجية فرنسا، وقال له: إنَّ دْعم أميركا لفرنسا بخطة المارشال مرهونة بتأييد فرنسا لتقسيم فلسطين (ص ٣٥٤ - ٣٥٥). فقررت فرنسا دعْم التقسيم؛ لأنّ مشاكلها الاقتصادية لم تسمح لهم بالتخلي عن دعم خطة مارشال (ص ٣٥٦)، وجرى التصويت في ٢٩ تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٤٨، وحصل المؤيّدون على ٣٣ صوتًا مقابل ١٣ معارضًا، في حين امتنع عشرة أعضاء عن التصويت (ص ٣٥٦). وبدأ اليهود الهجمات على القرى العربية في اليوم التالي، وعقدوا صفقات سلاح كبيرة مع فرنسا وتشيكوسلوفاكيا (ص ٣٥٥ - ٣٥٦). وبعد توتر العنف تراجعت فرنسا عن دعمها للتقسيم وبدأت أميركا مراجعة موقفها واقترحت على بريطانيا أن تكون لها وصاية مدعومة من الأمم المتحدة على فلسطين. ولكن بريطانيا رفضت ذلك (ص ٣٦٢). ونشبت معركة بين العرب واليهود في ١ نيسان/ أبريل. وكانت القوات العربية الأكثر عددًا. غير أنّ انقسامها رجَّح كفة اليهود (ص ٣٦٤ - ٣٦٥). وبعد المعركة قرّر اليهود تهجير العرب وقتل من بقيَ منهم، ناشرين شعاراتٍ تقول: "اقتلوا كلّ عربي تواجهونه، احرقوا كلّ ممتلكاتهم، وافتحوا أبوابهم بالمتفجّرات" (ص ٣٦٦)، وهكذا ضاعت فلسطين.

وليد خالد أحمد*

مراجعة كتاب
الاتحاد العربي الهاشمي في الوثائق البريطانية

عنوان الكتاب: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية:
المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية الكاملة للاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨.

جمع وترجمة: مؤيد الونداوي.

تقديم: سيار الجميل.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة / بيروت.

تاريخ النشر: ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ٧١٨ صفحة.

* باحث، وكاتب صحافي عراقي.

تعترض كتابة تاريخنا العربي المعاصر مشكلات جوهرية أساسية تتعلق بالتوثيق؛ إذ إننا عشنا زمنًا طويلًا في واجهة الحوادث الصعبة من دون التوغل في المضامين والتفاصيل أو قراءة بواطنها وما وراء النصوص والتعابير أو حتى ما وراء الستار، فتلك البواطن لا يمكن استكشافها إلا من خلال الوثائق الرسمية. فالوثيقة هي كل شيء مكتوب أو مطبوع وتم ختمه رسميًا وصدر عن جهة رسمية سواء أكانت دبلوماسية حكومية أم شبه حكومية لأي دولة من الدول.

وتعد الوثائق الدبلوماسية من أخطر تلك الوثائق في التاريخ السياسي لفهم العلاقات بين الدول، وكونها تتضمن معلومات سرية أو علنية بالغة الدقة ومنقولة بأمانة من طرف إلى آخر، وبخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات بين الدول والشؤون السياسية الخارجية والداخلية. وفضلاً عن ذلك، تتضمن الوثائق معلومات سرية دقيقة تعبِّر عنها مواقف وقرارات وانفعالات وآراء وأسرار لم يعرفها الكثير من الناس حتى يومنا هذا؛ إذ لم تعرض تفاصيلها في بيانات أو خطابات أو صحف أو مجلات.

ولما كانت للبريطانيين أدوارهم الأساسية المؤثرة والقوية في منطقتنا العربية على امتداد القرن العشرين، فإنّ وثائقهم اليوم تحتوي قدرًا كبيرًا جدًا من المعلومات الأساسية التي يحتاجها المؤرخون العرب، بل والمختصون والباحثون والمثقفون العرب اليوم وفي المستقبل. وربما يُشكَّك في قيمة تلك الوثائق، بل ربما يُستخف بها كونها تمثل أصحابها وآراءهم ومواقفهم تجاه شؤوننا العربية الخارجية والداخلية. لكن الأمر ليس كذلك مطلقًا؛ إذ إنّ مجموعة كبيرة من تلك الوثائق هي عبارة عن رسائل خاصة وشيفرات دبلوماسية واستخبارية تنقل من خلالها معلومات دقيقة في أي شأن من شؤوننا. كما أنّ من قام بكتابتها يتمتع باحتراف وأمانة في نقل ما يحدث بكل دقة وصدقية لا في تسجيله لها فحسب، بل أيضًا في نقل المعلومات التي شهدها أو سمعها إلى رؤسائه والمسؤولين في الدوائر الخارجية والمختصة في دولته.

إنّ الوثائق الرسمية تعبّر تعبيرًا صريحًا إلى حد كبير عن مواقف حكومات وزعماء ورأي عام وأحزاب وتيارات وتشريعات. من هنا نعلم أنّ توظيف الوثائق السياسية يؤمّن للمؤرخ تاريخًا فيه نسبة عالية من الصراحة والوضوح والأسرار بعيدًا عن المفاهيم الرائجة والسائدة والمتداولة منذ أكثر من نصف قرن، وبعيدًا عن تلك الكتابات السياسية والصحافية والشخصية والاستعراضية والنقلية التي تزدحم بها كتب المذكرات والذكريات والسير الشخصية والبيوغرافية التمجيدية، وبعيدًا عن الكتابات التاريخية العادية التي راجت - ولا تزال - في حياتنا الثقافية والفكرية العربية بأقلام صحافيين وأدباء ومثقفين وكتّاب سياسيين غير مختصين ولا علاقة لهم بكتابة التاريخ أو المنهج النقدي مطلقًا، بل إنّ بعضهم روّج بأنه اعتمد في كتاباته على وثائق، ولم يكن ذلك صحيحًا. كما يؤمّن للمؤرخ أيضًا تاريخًا بعيدًا عن الشعارات السياسية أو البيانات الحزبية والعسكرية أو المواقف العاطفية التي راجت بين الناس، واعتبرت مضامينها حقائق، وتبين أنها ليست كذلك بعد إخضاعها للنقد والمعالجة ومقارنتها بالمصادر. وهناك بعض الأخطاء المتعمدة التي يمارسها بعض المؤرخين الغربيين في كتاباتهم لتاريخ الشرق الأوسط وخصوصًا تاريخ العراق المعاصر؛ إذ ينطلق هؤلاء من زوايا نظر مختلفة واتجاهات معينة، ذلك أنّ هذا التاريخ مثقل بالحوادث والوقائع والشخوص والحركات والتناقضات التي قد لا يفهمها بعض المؤرخين الغربيين، فتكون أحكامهم خاطئة في كثير من الأحيان.

من هنا نجد أنّ ما تكشفه الدوائر الرسمية في أي دولة من وثائق، وبعد مرور جيل كامل أو أكثر، يصوِّب إلى حد كبير المفاهيم الخاطئة ويقدم مادة تدحض ما ساد من مواقف وآراء استندت إلى أكاذيب وشعارات واهية، ويكمّل ما نقص من معلومات مبتورة أو غير معروفة حتى اليوم، فضلًا عن تقويم ما كان قد سُجّل من أفكار متداولة أو ما كان قد أشيع بين الناس، وحتى بين المؤرخين أنفسهم.

فالمؤرخون والوثائقيون يختلفون في طريقة عرض المجموعات الوثائقية؛ فهنالك من يكتفي باختيار بعض المجموعات المنتقاة بدقة بشأن موضوع معين في محاولة لتمكين متتبعي هذا الموضوع من الاطلاع على التفاصيل الكافية، بغض النظر عن الزمن الذي قد يستغرقه تحرير الوثائق.

يعتبر أخطر ما يشوب هذا النوع من العروض الوثائقية، هو عملية الانتقاء التي يلجأ إليها الوثائقي. وفي الواقع، يكمن مبعث الخطورة في إهمال انتقاء زمن الواقعة المحددة وما يحيط بها من وقائع أخرى، ومن ثم، يعرضها الوثائقي لتصبح حالة جامدة بلا حيوية.

تعرض مجموعات أخرى مجردة من دون إخضاعها للربط والتحليل والتفسير الذي يمكن أن يسهّل للقارئ فهم النصوص فهمًا أوسع وأشمل. بل نجد أحيانًا أنّ الوثائق معروضة من دون أن يقدم المحررون تقويمًا لها وتحديدًا لمدى الخطأ والصواب في الآراء والمسائل التي تتناولها الوثيقة الواحدة. ونجد غياب تحليل المحررين لأسباب التغيير في الآراء كليًا أو جزئيًا، ومن وثيقة إلى أخرى.

وفي القضية المعروضة في هذا الكتاب، وجد المؤلف أنّ من المفيد عرض مجموعة وثائقية تخص مرحلة تاريخية محددة من الزمن،

وهي الفترة الممتدة من كانون الثاني/ يناير إلى تموز/ يوليو ١٩٥٨. وهذه المجموعة متكاملة إلى حد كبير من زاوية عرض الموضوعات التي تضمنتها.

ضمّ الكتاب الذي نراجعه هنا الترجمة الكاملة لنصوص ٢١٥ وثيقة بريطانية، قام بترجمتها المؤرخ العراقي مؤيد الونداوي، وقدّم لها بدراسة تحليلية مسهبة المؤرخ والكاتب سيار الجميل.

وتعد المجموعة الوثائقية هذه مصدرًا أساسيًا لتاريخ العراق المعاصر شملت مرحلة مهمة من تاريخه وتاريخ محيطه الإقليمي، فقد شكّلت مجمل الحوادث الصغرى والكبرى للفترة المبحوثة منعطفًا مهمًا في تحولات العراق التاريخية في منتصف القرن الماضي؛ إذ تحول النظام الملكي إلى النظام الجمهوري. وإذا كان ذلك التغيير التاريخي قد نقل العراق من أحوال إلى أحوال أخرى، فإنّ هذه الوثائق تلقي مزيدًا من الضوء على حوادث مهمة جدًا ليس في ما يتعلق بالعراق فحسب، بل أيضًا بالمنطقة العربية كلها أولًا، ومحيط العراق الإقليمي ثانيًا.

تكمن أهمية هذه المجموعة في أنها تتناول بشكل مهم المسائل والموضوعات الآتية: الشؤون الداخلية العراقية، نشاط حلف بغداد، إقامة الاتحاد العربي بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، والموقف البريطاني - الأميركي من إقامة الجمهورية العربية المتحدة، والمطالب العراقية باستعادة الكويت أو انضمامها إلى الاتحاد العربي، والموقف البريطاني - الأميركي المساند للاتحاد العربي والمعارض لانضمام الكويت إليه، وموقف إسرائيل من إقامة الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة، والتنافس البريطاني - الأميركي على المصالح في العراق، والاتفاق البريطاني - الأميركي على محاربة الرئيس جمال عبد الناصر والسعي لإسقاطه، وإقامة حكومة الاتحاد العربي برئاسة السياسي العراقي المخضرم نوري باشا السعيد.

تتكون المجموعة الوثائقية المعروضة التي ترجمها الونداوي بلا تصرف من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني ومناقشاته للفقرات المتصلة بموضوع هذا الكتاب، وكذلك مجموعة البرقيات التي تبادلها السفراء البريطانيون العاملون في بغداد وعمان وبيروت وطهران وكراتشي وأنقرة وباريس وواشنطن وغيرها، وتلك البرقيات المتبادلة مع وزارة الخارجية البريطانية، فضلًا عن مراسلات المقيم السياسي البريطاني في البحرين والوكيل السياسي في الكويت.

تضم المجموعة الوثائقية جانبًا مهمًا من وثائق حلف بغداد وبخاصة تلك المتعلقة باجتماع المجلس الوزاري لقادة الحلف في إسطنبول في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وهو الاجتماع الذي شارك فيه رؤساء وزراء تركيا وإيران والعراق والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وباكستان، وكشفت وثائقه جوانب مهمة بشأن ما كان يجري خلف الأبواب المغلقة من طروحات وما كان يُعد من خطط.

يعرض الكتاب أيضًا الوثائق المتصلة بإقامة الاتحاد الهاشمي، والتي تبيّن حقائق جديدة وكثيرة عن المقدمات والمسار الذي شجع ملك الأردن الحسين بن طلال على التقدم إلى العراق والسعودية بمقترح إقامة هذا الاتحاد، ثم بيان أسباب استجابة القادة في العراق له واندفاعهم السريع لإقامة الاتحاد بين العرشين الهاشميين.

وتقدم البرقيات والرسائل المتبادلة بين وزير خارجية بريطانيا وسفيره في بغداد السيد مايكل رايت وسفيره في عمان تشارلز جنستون تفاصيل واسعة لم يتناولها جميع من كتب عن هذا الاتحاد في حينه أو بعد حله عقب الثورة في العراق التي جاءت بعد أسابيع قليلة من إقامته.

أعلن الاتحاد العربي الهاشمي في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨ بين العراق والأردن المرتبطين بعائلة مالكة واحدة، وهي العائلة الهاشمية؛ فقد ورث ملكا البلدين فيصل الثاني في العراق والحسين بن طلال في الأردن الحكم من جدهما الأكبر الشريف الحسين بن علي، وكان اتحادًا غير اندماجي. أما رسميًا فقد أعلن عن الاتحاد في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨، كرد مباشر على خطوة الوحدة السورية - المصرية على يد جمال عبد الناصر.

وأصبحت قضايا العلاقات الخارجية والدفاع والسياسة الجمركية والتعليم من صلاحيات الحكومة الاتحادية المشتركة بين العراق والأردن.

وفي آذار/ مارس ١٩٥٨، تم إقرار دستور الاتحاد وإنشاء برلمان اتحادي، ثم اندمج الجيشان العراقي والأردني. وفي أيار/ مايو، أعلن تأليف حكومة اتحادية، وبأنّ الملك هو رئيس الاتحاد وأنّ مقر حكومة الاتحاد يكون بصفة دورية ستة أشهر في بغداد وستة أشهر في عمان. وفي ١٩ أيار/ مايو، شكلت أول حكومة للاتحاد، وكان نوري السعيد رئيسًا لوزرائها. وانتهى الاتحاد الهاشمي بزوال الحكم الهاشمي في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

إن فكرة إقامة معسكر الملوك – العراق والأردن والسعودية - بهدف مواجهة المعسكر المصري - السوري، برزت أول مرة وبشكل واضح بعد انتهاء الحملة العسكرية البريطانية –الفرنسية - الإسرائيلية الفاشلة على مصر عام ١٩٥٦، وتحديدًا في مؤتمر برمودا؛ إذ اتفق رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان مع الرئيس الأميركي داويت

أيزنهاور على سياسة مشتركة في شأن قضايا الشرق الأوسط، وشجعا على التقارب العراقي - السعودي بعد زمن طويل من انعدام الثقة.

وبهذا، قدّم الملك حسين قبل نهاية عام ١٩٥٧ مقترحه المتضمن إمكانية قيادة الملك سعود دولة تضم الممالك الثلاث. وما أن طُرح موضوع الاتحاد، وبأنّ ثمة احتمالًا لانضمام الملك سعود إليه، حتى بدأت سلسلة من المراسلات، وبهذا تكونت مجموعة أخرى مهمة من الوثائق حول موقف السعودية من الاتحادات العربية.

وعلى الفور أبرز عدم انضمام السعودية إلى الاتحاد العربي موضوعًا آخر إلى الواجهة وهو موضوع الكويت. ومن المهم هنا، الإشارة إلى أنّ العراق الرسمي والشعب العراقي لم يتوقفا مطلقاً عن الحديث مع الجانب البريطاني أو مطالبته بإنهاء الحماية البريطانية على الكويت. في مقابل ذلك، استمرت بريطانيا، وبمنهج ذي هدف ثابت، بإبقاء الكويت بعيدة عن العراق وبتعزيز مكانة أسرة آل صباح الحاكمة. وازدادت بريطانيا تمسكًا بالكويت تدريجيًا جراء أهمية الأخيرة النفطية والحجم الكبير المتنامي للودائع الكويتية في المصارف البريطانية.

منذ عام ١٩٥٥، مارست الحكومة العراقية وبخاصة ولي العهد ونوري السعيد ضغطًا شديدًا على بريطانيا للتوصل إلى حل يرضي العراق في ما يتعلق بالكويت، وبلغ ذلك الضغط ذروته بعد إقامة الاتحاد العربي؛ فتكونت مجموعة وثائقية مهمة لم تتناولها المصادر التاريخية بشكل واسع.

إنّ أهم ما تظهره هذه الوثائق هو المعارضة البريطانية - الأميركية المشتركة لموضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي بشكل أو آخر. كما تظهر أنّ البلدين اتخذا الترتيبات لتقديم المساعدات المالية إلى الاتحاد بهدف إسقاط حجة العراق القائلة بأنّ من شأن انضمام الكويت إلى الاتحاد أن يخفِّف عن العراق الأعباء المالية التي كان عليه أن يتحملها عن الأردن.

وعلى أي حال، فإنّ المحادثات العراقية - الإيرانية في شأن الكويت لم تتوقف حتى وقوع الثورة في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ومرت هذه القضية بعد ذلك بمرحلة جديدة لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

أما ما يخص موقف إسرائيل التي تعاظمت مخاوفها وقلقها بسبب قيام الجمهورية العربية المتحدة، فقد هالها إقامة الاتحاد العربي أيضًا الذي يعني بالنسبة إليها إمكانية وصول الجيش العراقي إلى حدودها.

تناولت مجموعة وثائقية أخرى هذا الموضوع، وأكدت جميعها أنّ طرفي الاتحاد وبريطانيا والولايات المتحدة يرون أن لا حاجة إلى التخوف من إقامة الاتحاد، ما دام هدفه منافسة الجمهورية العربية المتحدة والسعي لإفشال التجربة المصرية - السورية في الوحدة وحرمانها من التوسع لضم دول عربية أخرى.

إنّ هذه المجموعة الوثائقية تعد من المجموعات التاريخية المهمة المتصلة بقضايا الوحدة العربية؛ إذ دونت – بصورة دقيقة - يوميات الاتحاد العربي خلال الفترة التي استغرقتها المفاوضات ومهدت لقيام الاتحاد، ثم الإجراءات الدستورية كافة، وحتى إقامة أول حكومة وبرلمان اتحاديين.

أما الموضوع المدهش حقًا، فهو أنّ قادة البلدين وبوجه خاص الملك حسين ووزير خارجيته سمير الرفاعي وولي العهد في العراق الأمير عبد الاله بن علي ونوري السعيد، كانوا جميعًا حريصين على إبلاغ السفراء البريطانيين أولًا بأول في كل يوم تقريبًا تفاصيل ما كانوا يفكرون فيه ويعملون لأجله، وما كان يجري من محادثات بما في ذلك النيات والخطط، فضلًا عن النصائح والتوجيهات التي يمكن أن تقدمها بريطانيا لهم.

ولعل أهم ما تضمنته المجموعة الوثائقية المعروضة في هذا الكتاب، إحساس القادة العراقيين العميق، بأنّ نهاية النظام الملكي اقتربت، وأنه لن يستمر طويلًا، بل توقعوا سقوطه خلال أشهر.

أكد هذا النوع من الإحساس بوجه خاص ولي العهد ونوري السعيد من خلال أحاديثهما المتكررة مع السيد مايكل رايت في بغداد. وكان السفير البريطاني هو الآخر يدرك تمامًا حقيقة الموقف الصعب الذي كان يعيشه المسؤولون العراقيون. وكان كل شيء متوقفًا على الدعم الذي يمكن أن تقدمه بلاده والحكومة الأميركية في مساعدة العراق للوقوف أمام التأييد الشعبي العارم الذي كان يحظى به الرئيس عبد الناصر داخل العراق وفي كل مكان في الوطن العربي.

كان لا بد من عزل سورية عن مصر، وأن ينجح كميل شمعون في لبنان، وأن يجري الاقتناع البريطاني - الأميركي بضم الكويت إلى الاتحاد، فضلًا عن أقطار عربية أخرى.

والمدهش أنّه في الوقت الذي كان صناع السياسة في الخارجية الأميركية يعلنون عن العزم على دعم حلفائهم العرب، كانوا مطلعين تمامًا على أنّ بعض هؤلاء الحلفاء، ومن بينهم النظام في العراق، معرض للسقوط في أيّ لحظة نتيجة حصول انقلابات عسكرية. لهذا

اكتفت الخارجية الأميركية بنصح الخارجية البريطانية، بأنّ عليها أن تتوقع مثل هذا الانقلاب في العراق.

يسهم مضمون هذا الكتاب في كشف بعض المعلومات المهمة، وفي إماطة اللثام عن جزء مهم من تاريخ مثقل بالوقائع والحراك السياسي والإقليمي والعربي؛ وهي حقائق لا يمكن نكرانها بوصفها مذكورة في الوثائق، وكونها مكاتبات رسمية دبلوماسية لأهم دولة استعمارية كانت لها ارتباطاتها التاريخية بالعراق الملكي، وهي بريطانيا.

ثمة مشكلة أساسية تتضمنها تلك الوثائق، وهي أنّ ما يرد فيها ربما لا يمثل الحقيقة التي ينتظرها بعضهم؛ كون ما أرسل هو مجرد دعايات مضادة وشائعات مغرضة وأكاذيب لا صحة لها سواء أكانت عفوية أم مقصودة، لكنها ترسل جميعًا بما فيها من مضامين صائبة أو خاطئة، ربما تصحح لاحقًا أو لا تصحح مطلقًا. ومن ثمّ، لا يمكن اعتبار تلك المضامين حقيقية، ولا بد من أن يخضعها أي مؤرخ حصيف محترف أو أي قارئ ذكي للنقد.

تتضمن المجموعة الوثائقية التي ضمها الكتاب دراسات وتقارير عدة مختلفة الموضوعات، وهي لا تخلو قطعًا من أهميةٍ لاطلاع الباحثين والمؤرخين والمتتبعين في أقطار عربية عدة لا يزالون بحاجة إلى تكوين رؤية أوضح بشأن ما حصل، وكيف حصل؟ ومن ساهم في ما حصل خلال الأشهر الستة التي سبقت سقوط النظام الملكي في العراق؟

إنّ ما تضمنته الوثائق البريطانية عن العراق والدول الإقليمية والعربية ذات العلاقة لا تقدم صورة كاملة للتاريخ الوثائقي الجديد للمنطقة، من دون الكشف عن الوثائق البريطانية للفترة نفسها المتعلقة بكل من مصر والسعودية والأردن والكويت بصفة خاصة، ثم المتعلقة أيضًا بكل من تركيا وإيران، فضلًا عن الوثائق الأميركية المعنية بشؤون الشرق الأوسط كافة.

وعلى الرغم من أنّ المؤلف لم يتدارس الوثائق ولم يقدِّم نقدًا واسعًا لمضامينها، فإنه نجح في تنظيمها في شكل جداول مع التعريف بما تتضمنه كل وثيقة. ومع أنه لم يتوسّع في عرض الهوامش حتى لا يربك القارئ، وكي يبقى الكتاب بصيغته الوثائقية، فإنه وجد من المناسب أن يدرج في نهاية كتابه عددًا من الملاحق المهمة المتضمنة مجموعات من الوثائق البريطانية التي تقدِّم صورًا مساعدة تُظهر الأوضاع في العراق، وتاريخ المطالبة العراقية بالكويت.

إنّ المـواد التاريخية التي تتضمنها وثائق الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٨ في هذا الكتاب، أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك، جملة من الحقائق والمعلومات المؤكدة في شأن الأوضاع التي عاشها العراق والمنطقة العربية. ولن تغير هذه الحقائق والمعلومات بعض الاقتناعات فحسب، بل ستعمل أيضًا على إغناء التفكير الجمعي بمزيد من المعلومات التاريخية من خلال المقارنة بين الفروق، كما ستعمل على تغيير الأحكام المسبّقة التي شكلت أسسًا لبناء المنطلقات، وبخاصة إذا اعتبرت الوثائق مصدرًا أساسيًا وتاريخيًا في قراءة تكوين العرب المعاصر أو كتابته التاريخية، وستوضح للأجيال التالية حقائق مخيفة أو أسرارًا منشورة.

يتضمن هذا الكتاب كشف وثائق ومواقف وأسرار، ويظهر بيانات ورسائل متبادلة خلال الفترة الزمنية المعنية، وهي تجيب في مجملها عن أسئلة لا حصر لها طرحها الناس سرًا أو علانية على امتداد ما يزيد على خمسين عامًا، بل إنها قد تبدل اقتناعات جيل جديد بما يخالف ما اقتنعت به الأجيال السابقة.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات هو مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة للعلوم الاجتماعيّة والتاريخيّة وبخاصّة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقّفين والمتخصّصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانيّة بشكل عامّ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمّتهم، وبينهم وبين المراكز الفكريّة والبحثيّة العربيّة والعالميّة في عملية البحث والنّقد وتطوير الأدوات المعرفيّة والمفاهيم وآليّات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلّب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيّز العامّ.

المركز هو مؤسّسة علميّة. وهو أيضًا مؤسّسة ملتزمة بقضايا الأمّة العربيّة وبالعمل لرقيّها وتطوّرها. وهو ينطلق من كون التطوّر لا يتناقض والثّقافة والهويّة العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أنّ التطوّر غير ممكن إلاّ كرقيّ مجتمع بعينه، وكتطوّر لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخيّة وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثّقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربيّ، دولًا ومجتمعات، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتّعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بشكل عامّ من زاوية نظر عربيّة.

ويُعنى المركز أيضًا بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركيّة والأوروبية والآسيوية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، فهو يُعنى كذلك بالنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ عناية تحليليّة ونقديّة، وخاصّةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ المُوجّه للدّراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقاريرَ، ويدير عدّة برامج مختصّة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللّغتين العربيّة والإنكليزية ليتسنّى للباحثين من غير العرب الاطّلاع عليها.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

www.dohainstitute.org

تقارير

ندوة التقارب الأميركي - الإيراني

الخلفيّة والآفاق

في ضوء المستجدات الأخيرة في العلاقات الأميركية الإيرانية منذ وصول حسن روحاني إلى موقع الرئاسة في إيران، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٩ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٣)، في النادي الدبلوماسي في الدوحة، ندوةً بعنوان "التقارب الإيراني - الأميركي: الخلفيّة والآفاق". وقد ترأس هذه الندوة الدكتور خالد الجابر الذي أشار في بدايتها إلى سلسلة من الأحداث التي تشّف عن التقارب الإيراني – الأميركي، منذ تولّي حسن روحاني رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فقد كانت أولى رسائل التقارب المَقالة التي كتبها روحاني نفسه، ونُشرت في صحيفة الواشنطن بوست تحت عنوان "لماذا تسعى إيران لمشاركة بنَّاءة"، وأشار فيها (وهو الذي تولّى سابقًا منصب كبير المفاوضين النوويين في إيران) إلى رغبة إيران في الوصول إلى اتفاق مع الغرب بشأن الملفّ النووي في غضون ثلاثة أشهر. وتلا هذه المقالة خطاب روحاني في الجمعية العامَّة للأمم المتحدة، ثمّ مكالمته الهاتفية مع الرئيس الأميركي باراك أوباما. وبعد كلمته الافتتاحية نقل مدير الندوة الكلمة إلى المتدخل الأول الدكتور محجوب الزويري أستاذ تاريخ إيران والشرق الأوسط المعاصر في جامعة قطر الذي قدَّم ورقةً بعنوان "الرئيس روحاني وإيران: رؤية قديمة بعباءة جديدة". وقد انطلق الزويري من أنّ التطورات المتلاحقة بشأن العلاقة الأميركية - الإيرانية احتلت مساحةً كبيرةً من التحليل والنقاش السياسي والإعلامي، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو العالم كلِّه، وأنّ هذا النقاش منذ تولِّي الرئيس الإيراني السابع حجة الإسلام حسن روحاني الذي أثارت تصريحاته عاصفةً من التكهنات بناءً على ما يجري. وتوقف الزويري عند هذا الحدث طارحًا سؤالًا مفاده: هل يمكن أن يكون هناك ربيع في العلاقة الأميركية - الإيرانية بعد شتاء عاصف؟

ورأى الباحث أنّ ما جرى خلال الأشهر القليلة الماضية من تصريحات صحفية، أو ذلك الاتصال الهاتفي بين الرئيسين باراك أوباما وحسن روحاني، مرتبط بسياق يتجاوز عقدين من الزمن؛ فكلما حدث تغيير سياسي في إيران سواء على مستوى المرشد - وقد حصل مرَّةً واحدةً فقط، عام ١٩٨٩ - أو على مستوى الرئيس، سرعان ما يعود النقاش بقوَّة بشأن علاقات إيران الخارجية، ومنها علاقاتها بالولايات المتحدة؛ لذا فهو سياق ممتد غير متوقف.

ولفت الباحث الانتباه إلى أنّ العلاقة بالولايات المتحدة تحتل دائمًا النصيب الأكبر من النقاش والجدل سواء في الداخل الإيراني أو في الخارج، وأرجع ذلك إلى العلاقة الخاصة التي ربطت البلدين منذ أكثر من ستة عقود في القرن العشرين، وإلى مستوى الخصومة، وربما العداء المستحكم بين البلدين بعد قيام الجمهورية الإسلامية. ونوَّه الباحث بأنّ هذا الموضوع لا يرتبط بالمشهد السياسي الداخلي الإيراني فحسب، بل بالمشهد السياسي الأميركي؛ فكلما جرت انتخابات رئاسية كانت العلاقة بين واشنطن وطهران أحدَ أهمّ موضوعات الجدل السياسي، سواء في الحملات الانتخابية أو بعد فوز أحدِ المرشّحين بمنصب الرئاسة.

ويرى الدكتور الزويري أنّ النقاش بشأن العلاقة بواشنطن ينتهي في إيران بانتقادٍ من المرشد أو الحرس الثوري أو بأيّ قوًى سياسية؛ إذ سرعان ما تعود حالة الخصومة والمناكفة. كما عدّ النقاشات التي جرت بشأن هذه العلاقات مرشّحةً، أيضًا، للمصير نفسه، ولا سيما مع قول المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي إنه قد حدثت بعض المسائل في نيويورك (في إشارة إلى وجود الرئيس الإيراني روحاني) ما كان يجب أن تحدث.

وركَّز الباحث على أنّ الملفات المعلّقة بين البلدين كثيرة ومعقَّدة؛ فهي تبدأ بخطاب العداء لأميركا بسبب سياساتها السَّابقة في عصر الملكية، ولكن هذه الملفات تمتد أيضًا إلى الموقف من إسرائيل، وموقف إيران من السياسة الخارجية الأميركية التي تسعى لتحقيق وجود عسكري وسياسي طويل الأمد في منطلقة الخليج العربي ومناطق آسيا الوسطى. وأشار الزويري إلى أنّ واشنطن تبدو قلقلةً من برنامج إيران النووي وتطوراته المتسارعة، ومن عدم التزام إيران بمسار التطورات السياسية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتطورات المرتبطة بالربيع العربي ولا سيما موقف إيران وحزب الله من الثورة السورية والدعم العسكري الذي يُقدَّم للنظام السوري.

وقال الزويري إنّ قلق واشنطن يعكس بمستويات متعدّدة قلق إسرائيل أيضًا ولا سيما في ما يتعلق بالبرنامج النووي، لكنّ الموقف المتعلق بسورية يبدو مرتبطًا بانزعاج واشنطن من موقف روسيا الذي تستند إليه إيران سياسيًّا في دعمها للنظام السوري. وانطلاقًا من ذلك رأى الباحث أنّ النقاش المرافق لما يقال إنه تطور في العلاقة الأميركية - الإيرانية يبدو أكثر تركيزًا على مسألتي البرنامج النووي الإيراني وسورية، وتحديدًا مؤتمر جنيف ٢ المتوقع أن يؤدِّيَ إلى صيغة للتسوية السياسية بين النظام والمعارضة السورية. ولا تبدو الحاجة السياسية إلى الآخر بين البلدين، بوصفها دافعًا إلى التواصل، أمرًا جديدًا؛ فلقد تواصل البلدان بطريقة سريَّة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد أدَّى ذلك إلى تواصل

فاعل في ما يتعلق بالحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١، وأعقب ذلك تعاون دبلوماسي مباشر، أو غير مباشر، عبر المعارضة العراقية لنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدَّى دورًا مسانِدًا لواشنطن في حربها على العراق. كما أنّ واشنطن لم تتردَّد في اللجوء إلى إيران للتفاوض بشأن ما سُمِّي "أمن بغداد" عام ٢٠٠٥؛ إذ جرت لقاءات بين سفيري البلدين في بغداد كروكر وكاظمي. ثمّ إنّ واشنطن لم تكن بعيدةً عن جولات التفاوض التي كانت تجمع إيران والمجموعة (٥ + ١) المعنيَّة بإيجاد حلّ دبلوماسي للملف النووي الإيراني. وقد كانت واشنطن هي ميزان الحرارة الذي يمكن أن يعكس أيّ تقدُّم أو فشل في تلك الجولات من التفاوض.

وتوقف الباحث عند قضية تتمثّل بأنّ إيران بعد نحو عقد من التفاوض بشأن ملفها النووي، وعند ما تراه إنجازًا في عملية الاستمرار في البرنامج وتطويره، على الرَّغم من حُزَم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام ٢٠٠٥، وأوضح أنها اليوم تبدو في وضعٍ مختلف وتحدٍّ جديد مرتبط بأهمّ حليف إقليمي لها هو سورية. وهذا التحدي مرتبط أيضًا بالعلاقة بحزب الله؛ فلقد كانت سورية ممرَّ العبور للعون الإيراني. وفي المقابل كانت واشنطن تبدو في مخمصة سياسية حقيقة متعلقة بوضعها الاقتصادي الداخلي، وبالحضور الروسي في الملف السوري الذي عطَّل كلّ مساعي واشنطن للتخلص من نظام بشار الأسد ودفعها إلى تغيير إستراتيجيتها، يضاف إلى ذلك قلق البلدين من الدور التركي الذي قد يترتَّب عليه حافز يدعو إلى مراجعة مواقفهما البينيَّة، ولو بطريقة موقَّتة وتكتيكيَّة.

وأبدى الباحث اعتقاده المتمثل بأنّ التطورات السياسية الإقليمية تبدو محفزًا أساسيًّا بشأن عودة الحديث عن تحسين العلاقات بين البلدين. لكن هذه التطورات يوجد فيها لاعبون آخرون لا يمكن تجاهلهم حتى في حال الاختلاف معهم، ومن هؤلاء اللاعبين تركيا، والمملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى إسرائيل التي ترى نفسها الضحية الأولى لأيّ تقارب بين أميركا وإيران. وأمّا مواقف اللاعبين الآخرين فيصعب تجاهلها بسبب الجغرافيا السياسية وبسبب طبيعة علاقات واشنطن بتلك الأطراف أيضًا.

ونوّه الباحث بوجود مسألة أخرى تتعلق بما هو أهمّ لكلا الطرفين؛ فالمهمّ بالنسبة إلى طهران هو رفع العقوبات جزئيًّا، بل كليًّا، لمواجهة التداعي الاقتصادي الذي تعانيه، كما أنّه من المهمّ إنهاء الأزمة السورية بطريقة لا تنهي مصلحتها السياسية مع ذلك البلد. وأمّا بالنسبة إلى واشنطن فإنّ الأولوية تتعلق بوقف التخصيب ولا سيما ما كان منه عاليَ النسبة (٢٠٪)، وكذلك تقديم إيران معلوماتٍ صحيحةً بشأن البرنامج النووي والمواقع المتعلقة به. وغير بعيد من أولوية واشنطن قدرتها على إقناع إسرائيل بأنّ التقارب - ولو كان مرحليًّا - لن يكون على حساب أمْن الدولة العبرية، يضاف إلى كلّ هذا أنّ واشنطن تتَّبع منهجًا تدريجيًّا، وبعبارة أخرى؛ إنْ فَشِل الطرفان في الوصول إلى تسوية بشأن الملف النووي، فقد تمانع من أيّ حضور إيراني في التسوية السياسة التي سيجري الحديث عنها في مؤتمر جنيف ٢. وهذا الأمر في حدّ ذاته لن يكون مقبولًا بالنسبة إلى إيران.

وخلص الزويري في نهاية مداخلته إلى نتيجة تتجلى في أنه لا عداءَ في السياسة دائم ولا صداقة، وإنما هي المصالح، لكنّ مسار التطورات بين البلدين يتحدث عن خصومة دائمة مع احتمال التعاون في حدود ما يُؤمِّن مصالح البلدين (وهذا ما حدث، وقد يحدث)، لكن المعضلة الكبرى هي إمكان تفكيك معضلة الملف النووي، وكذلك معالجة مسألة التصور المسبق للنخبة السياسية في كلا البلدين؛ نحو مسألة تطوير العلاقة بينهما وقدرة تلك النُّخب على إقناع الرأي العامّ الداخلي لديها. وكلّ هذا يدفع إلى الحذر الشديد وعدم التسرع في مسألة الاستنتاج المتعلق بما حدث بين البلدين، فهناك الكثير من التطورات الآخذة في التشكل التي سيكون لها بالتأكيد تأثيرها في مآلات الأمور بين البلدين، بل المنطقة كلها.

وبعد انتهاء كلمة الدكتور الزويري نقل مدير الندوة الكلمة إلى الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدكتور مروان قبلان ليقدم مداخلته. فانطلق قبلان من أنّ التقارب الأميركي - الإيراني الذي بدأ مع فوز الدكتور حسن روحاني بانتخابات الرئاسة الإيرانية يثير تساؤلاتٍ ومخاوفَ عند بعضهم، بمقدار ما يثير آمالًا وتطلعاتٍ عند آخرين؛ وذلك بحسب الضفَّة التي يقف عليها الشخص. وأرجع قبلان ذلك إلى أنّ مستوى الاهتمام ذاك يرجع إلى أنّ أيّ تطور يطرأ على العلاقات الإيرانية – الأميركية، سلبيًّا كان أم إيجابيًّا، سوف تكون له آثار عميقة على عموم المنطقة، وربما - على بعض الصُّعد - في كلّ العالم.

واستعرض الدكتور مروان قبلان المسار التاريخي للعلاقات الإيرانية – الأميركية، حيث احتلت إيران مكانًا مركزيًّا في الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج والشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت سياسة واشنطن تجاهها تقوم على فكرة جوهرية مفادها أنه إذا قُدِّر لها أن تخسر إيران فلن تسمح لأحد غيرها أن يربحها.

وبناءً على ذلك لم تعمد الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت إطاحة الدكتور محمد مصدق - أوّل رئيس حكومة إيراني منتخب عام ١٩٥٣ - إلى تحويل إيران إلى دولة تابعة لجهة القرار السياسي فحسب، بل إلى دولة تابعة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية أيضًا.

ورأى قبلان أنه بمقدار ما أثَّرت الولايات المتحدة في الحياة إيرانية، بوصفها حليفًا في الفترة بين عامي ١٩٥٣ وحتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٨، أثَّرت بالمثل عداوتها بعد ذلك في مختلف مناحي الحياة الإيرانية حتى أصبح يصحّ القول إنّ تاريخ إيران خلال العقود الستة الماضية إنما هو تاريخ العلاقة بالولايات المتحدة، تقاربًا كان ذلك أو تنافرًا.

وبيّن قبلان أنّ العلاقات الأميركية - الإيرانية، بعد الحرب العالمية الثانية، تراوحت بين هذين الحدين: العلاقة الوثيقة، أو الخصومة الشديدة، وأنه على الرّغم من العداوة المريرة التي طبعت العلاقات الثنائية في العقود الثلاثة الماضية، فإنّ واشنطن لم تسْعَ في أيّ ظرف إلى تغيير النظام الإيراني، بل كانت تسعى في كلّ الأحوال لتغيير السياسات الإيرانية، وللعودة بها - إن أمكن ذلك - إلى حال التحالف التي كانت سائدةً خلال عهد الشاه.

ورأى الباحث أنه بعد أكثر من ثلاثين عامًا من العلاقات الصعبة والمعقَّدة، وبخاصة في ظلّ سنوات حكم الرئيس السَّابق محمود أحمدي نجاد، تتبدى اليوم لدى كلّ من الولايات المتحدة وإيران حاجة مشتركة إلى التوصل إلى تسويات للقضايا المعلّقة بينهما؛ فالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة أوباما خلال العام الماضي خاصةً، والتي طالت أوّل مرة قطاع الطاقة والمصارف، ألحقت بالغ الأذى بالاقتصاد الإيراني المنهك أصلًا بحُزَم عقوبات أميركية ودولية طويلة. كما أنّ تداعي النفوذ الإيراني الذي بلغ أوجه بعد سقوط العراق بيد الاحتلال الأميركي، أثناء اندلاع الثورة السورية، فرض ضغوطًا إضافيةً على طهران دعتها إلى إعادة النظر في مقارباتها الإقليمية والدولية المتشددة التي سادت خلال العقد الماضي. وأمّا إدارة أوباما فهي تجد مصلحةً حقيقيةً في الذهاب نحو تسوية مع إيران؛ وذلك للتخفيف من حدَّة الضغوط الإسرائيلية والإقليمية الممارسة عليها لوقف البرنامج النووي الإيراني بأيّ وسيلة كانت. فبالنسبة إلى رئيس غارق في مشاكله الداخلية، ساعٍ منذ وصوله إلى السلطة إلى إجلاء القوات الأميركية من مناطق العالم المختلفة، وإلى تخفيض النفقات العسكرية وتجنُّب الدخول في مواجهات جديدة في المنطقة، تبدو فرصة الحلّ السياسي لمعضلة الملف النووي الإيراني إغراءً لا يمكن مقاومته.

وعلى الرَّغم من ذلك أكَّد قبلان أنّ الآمال والنيَّات والحاجة المشتركة ربما لا تكون كافيةً للتوصل إلى تسويات؛ وذلك نظرًا إلى ارتفاع تكاليفها بالنسبة إلى الطرفين، فإيران سوف تجد التخلي عن برنامجها النووي أمرًا صعبًا، وخصوصًا بالنسبة إلى الجزء المتعلق بحقها في التخصيب من دون الحصول على إقرار أمريكي واضح ومباشر بمكانتها ودورها الإقليميين. وأمّا الولايات المتحدة فهي على الرَّغم من استعداداها للإقرار بحق إيران في التخصيب من حيث المبدأ، فإنها ستجد من الصعب أيضًا، وخصوصًا في ظلّ مقاومة إقليمية شديدة، الإقرار بنفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان إلى ساحل المتوسط.

وبناءً على ذلك، وجد قبلان أنّ صعوبة التقارب الأميركي - الإيراني لا ترتبط بمصاعب داخلية خاصة بكل طرف، وعلى رأسها انعدام الثقة بعد ثلاثة عقود من العداء فحسب، بل إنها ترتبط أيضًا بمواقف الأطراف الإقليمية التي يخشى معظمها من أن تكون التسوية الإيرانية - الأميركية المرتقبة على حساب مصلحتهم. ومن ثمَّة تتبدَّى الصعوبات الجسيمة التي تكتنف محاولات التقارب بين واشنطن وطهران ويتبين مقدار التحديات التي يواجهها الطرفان في إطار مساعي التوصل إلى حلول لقضايا شديدة التعقيد.

أمَّا المداخلة الأخيرة في هذه الندوة فقد كانت بعنوان "الخلفية الثقافية للتقارب الإيراني - الأميركي"، وقد قدمها الدكتور رشيد يلوح الباحث في المركز العربي، وتناول فيها التقارب الإيراني - الأميركي الأخير من زاوية نظر الدراسات الثقافية، وذلك من خلال استعراض تاريخ العلاقات الثقافية بين طهران وواشنطن. ورصد يلوح في هذه المداخلة مجموعةً من المسارات الثقافية التي يوظفها الطرفان لحفظ الحدّ الأدنى من العلاقة بينهما، محلّلًا إيَّاها، محاولًا استشراف الدور المحتمل للخلفية الثقافية في تحقيق توافق سياسي بين إيران وأميركا مستقبلًا.

وقدَّم الباحث في الجزء الأول من مداخلته عرضًا تاريخيًّا للعلاقات الثقافية الإيرانية - الأميركية، وذكر أنّ جذورها تمتدّ إلى العصر القاجاري؛ ففي إطار التنافس الاستعماري الروسي البريطاني على إيران، حاولت أميركا أن تبرز دورًا حياديًّا في علاقتها بإيران، فاختارت الأنشطة والأعمال الثقافية والتعليمية والإنسانية وسيلةً للنفوذ إلى المجال الإيراني. ونوَّه الباحث بأنّ هذه الأنشطة كانت لها نتائج

إيجابية جدًّا بالنسبة إلى الإيرانيين الذين استفادوا من تلك الخدمات بطريقة مباشرة، وبالنسبة إلى المصالح الأميركية في إيران لاحقًا أيضًا، وبخاصة في العهد البهلوي (١٩٢٥- ١٩٧٩)؛ إذ شهدت إيران في عهد رضا شاه في المرحلة بين ١٩٣١ و١٩٤١ نشاطًا واسعًا للمستشرقين والأنثروبولوجيين الأميركيين، وجرى تأسيس المعهد الإيراني في نيويورك عام ١٩٣١، وفي المرحلة نفسها أُسِّست المدرسة الأميركية في طهران برئاسة صامويل جاردن.

ورأى الدكتور يلوح أنه مع بداية الحرب العالمية الثانية وصعود الولايات المتحدة بدأت السياسة الثقافية الأميركية تجاه إيران تُؤَسَّس وتأخذ مكانها في برامج الرؤساء الأميركيين المتعاقبين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. أمّا بعد الحرب العالمية الثانية وخروج روسيا من شمال إيران فقد أكَّد الباحث أنّ النفوذ الثقافي الأميركي بدأت قوّته تشتدّ، وبدأ يأخذ أبعادًا سياسيةً؛ ففي هذه الفترة أُسِّس راديو صوت أميركا، تحديدًا عام ١٩٤٩، وفي السنة نفسها وقَّع الإيرانيون والأميركيون اتفاقيتين في المجال الثقافي، وهما اللتان مهَّدتا الطريق لتأسيس مجموعة من المؤسّسات الثقافية والاجتماعية بين إيران وأميركا، مثل مؤسّسة إيران وأميركا (IAS) التي جرى افتتاحها في أوسط خمسينيات القرن الماضي، ومعهد الشرق الأدنى والشرق الأوسط في جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٠. وفي هذه الفترة نفسها قام علماء الآثار الأميركيون بحفريات واسعة داخل إيران. وفي عهد رئاسة وزراء محمد مصدق (١٩٥١-١٩٥٣) حاولت أميركا الاستفادة من نتائج جهدها الثقافي والعلمي مع إيران للحصول على المزيد من الامتيازات السياسية والاقتصادية، وذلك في ظلّ انحسار النفوذ البريطاني والسوفياتي بعد تأميم النفط الإيراني ورغبة مصدق في بناء علاقات إيجابية مع الأمريكيين، لكنّ انقلاب ١٩٥٣ الذي قادته وكالة الاستخبارات الأميركية بالتعاون مع بريطانيا (تحت مسمى عملية أجاكس) وضعت حدًّا لذلك الطموح الاستقلالي عند مصدق، وألحقت ضررًا كبيرًا بالمصالح الثقافية الأميركية داخل المجتمع الإيراني.

وفي الجزء الثاني من المداخلة تطرَّق الباحث إلى العلاقات الثقافية الأميركية الإيرانية بعد ثورة ١٩٧٩، وإلى كيفيَّة تراجعها إلى أدنى مستوًى لها نتيجة مجموعة من الأحداث والصدامات العنيفة التي عمَّقت الشرخ بين الطرفين. فطَوال الخمسة والثلاثين عامًا الماضية، كان شعار "الموت لأميركا"، وشعار "الشيطان الأكبر" يُلخِّصان بتركيز شديد النظرة الأيديولوجية الإيرانية للطرف الأميركي، ويروِّجان صورةً نمطيَّةً لإيران الدولة الراعية للإرهاب الدولي، ومحور الشرِّ أيضًا. لكنّ الباحث نوه بأنّ هذا الوضع التصادمي لم يؤثِّر في الإمكانات الثقافية المشتركة بين الطرفين التي حفظت الحد الأدنى من العلاقة بينهما.

وتطرق الباحث في الجزء الأخير من مداخلته إلى فوز الرئيس المعتدل حسن روحاني، واعتقاد الأميركيين أنّ انتخابه سيعطي فرصةً جديدةً للعلاقات الثقافية الأميركية، وخصوصًا أنّهم يعدّون العامل الثقافي الضامنَ الأساسيَّ للمصالح الأميركية مع إيران، وأنه بإمكانه أن يؤدِّيَ دور الموجِّه لأيّ تقارب سياسي محتمل. وتناول الباحث رؤية روحاني التي تتمثّل بأنّ إعادة إيران إلى الساحة الدولية وإخراجها من عزلتها وأزماتها الاقتصادية لن يكون إلا بالتفاهم مع أميركا التي وصفها بـ "مختار العالم"، وقد ساهم ذلك في عودة العلاقات الثقافية الإيرانية الأميركية والتمكين لها، على خلاف نجاد الذي اعتمد التبشير بالمهدوية وسيلةً لتسويق إيران خارجيًّا.

ورصد الباحث خمسة مسارات ثقافية يضطلع بها الإيرانيون والأميركيون لتجاوز القطيعة السياسية بينهما والتحكم في تقاربهما، وقد سمَّاها: الدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية العلوم، ودبلوماسية الشعر واللغة، ودبلوماسية التقاليد والأعياد، ودبلوماسية الآثار، ثمّ خلص في النهاية إلى ما يلي:

- إنّ تتبع مسار العلاقات الثقافية الأميركية الإيرانية يؤكِّد بجلاء محورية الطرف الأميركي فيها وتفوقه؛ فالأميركيون يبادرون دائمًا ببرامج وسياسات تسعى لاقتحام المجال الإيراني ثقافيًّا وضبطه، وربما كان هذا التفاوت في العلاقة بين الطرفين هو السبب في احتراز الطرف الإيراني الذي عبَّر عنه مرشد الثورة، باستمرار، بـ "خطر النفوذ الثقافي الأميركي".
- ينظر الأميركيون والغرب إلى إيران، عمومًا، بوصفها دائرةً حضاريةً منفردةً يُمكن فصلها عن الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، انطلاقًا من نتائج أبحاث المستشرقين في مجالي الأنثروبولوجيا والأركولوجيا التي حاولت صناعة شخصية قومية إيرانية بعيدًا من المؤثرات الإسلامية، على أنّ الكثير من تلك الأبحاث كانت موجهةً أيديولوجيًّا، مفتقرةً إلى معايير البحث العلمي الموضوعي.
- هناك اقتناع راسخ عند مراكز التفكير والقرار في الولايات المتحدة الأميركية بأنّ ضمان مصالح أميركا القومية مع إيران ينبغي أن يكون على أساس ثقافي، وأنّ الإيرانيين أنفسهم، داخل النظام الحاكم وخارجه، مقتنعون بدرجات متفاوتة ومن زوايا نظر مختلفة أيضًا،

بأنّ الثقافة هي العامل الأكثر تأثيرًا في تنظيم العلاقة بالغرب. ثمّ إنّ كلًّا من الطرفين الأميركي والإيراني ينطلق من مرجعية نظرية تؤطرها فكرة الصراع والتدافع الثقافي الحضاري التي تخلص إلى أنّ البقاء والنفوذ سيبقى في النهاية للأصلح.

- فوز رئيس معتدل في إيران لا يرجع إلى الأزمة الاقتصادية والعزلة الدولية وتقلّص النفوذ الإيراني بتراجع قوّة النظام السوري فحسب، بل إلى عوامل ثقافية وحضارية ساهمت في بلورة اقتناع إيراني مشترك عند جميع التيارات والقوى النافذة في الحكم مفاده أنّ على الجمهورية الإسلامية أن تدخل عهدًا ثقافيًّا جديدًا تنفتح فيه على مكتسبات الحضارة الغربية؛ لأنّ الوضع، اليوم، مختلف عن سبعينيّات القرن الماضي وثمانينيّاته، فأميركا لم تعد اللاعب الوحيد في العالم، والثقافة أصبحت سوقًا عالميةً يستثمر فيها الجميع، ولم يَعُد العالم يسمح بوجود دولة منعزلة تستهلك طاقتها في منْع الثقافات والأنماط الاجتماعية الوافدة من الخارج.

- توافر المسارات الثقافية الفاعلة في التقريب بين طهران وواشنطن يمثّل أرضيةً ملائمةً لوصول الطرفين إلى توافق سياسي مستقبلًا. وجدير بالذكر أنّ الطرفين حاولا في ما سبق الاستفادة من تلك المسارات لإنجاح التقارب بينهما، لكن محاولاتهما باءت بالفشل، وقد لاحظنا ذلك قبل الثورة وبعدها، ونعتقد أنه - على عكس المحاولات السَّابقة - يمكن أن يُؤديَ إشراف المرشد علي خامنئي على المسلسل التقاربي الحالي إلى فرص كبيرة للنجاح.

- يمكن للدبلوماسية العربية أن تستفيد من الإمكانات الواسعة التي يوفرها المجال الحضاري العربي الإيراني المشترك للدفع نحو تقارب عربي إيراني يحفظ المصالح القومية العربية واستقرار المنطقة.

استحوذت انعكاسات إمكانية تعزيز التقارب الإيراني - الأميركي الحاصل منذ اعتلاء حسن روحاني رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على الحيّز الأكبر من النقاش الذي تلا محاضرات الندوة. وأشار المحاضرون وعددٌ من المتدخّلين في النقاش من جمهور الباحثين والمهتمّين الذين حضروا الندوة، إلى أنّ العرب قد يكونون أكبر خاسر في هذا التقارب إن حدث؛ بالنظر إلى أنّ المساومات التي ستحكم هذا التقارب تتعلّق بالعديد من قضايا الوطن العربي، إضافةً إلى إمكانية تعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني على حساب العرب وخصوصًا في ظلّ انشغال الدول العربية الكبرى بأوضاعها الداخلية؛ مثل مصر والسعودية، وبأوضاع دولٍ عربية أخرى مثل سورية. ولكنّ المحاضرين ركّزوا على التقليل من فرص بلوغ التقارب الإيراني - الأميركي مستوياتٍ متقدّمةً. وقال الدكتور محجوب الزويري إنّه ينبغي ألا نبالغ في الذهاب إلى استنتاجاتٍ سريعة؛ فالعلاقة بالغة التعقيد، والحذر المتبادل في عمليَّة التقارب بين البلدين شديد. ورجَّح أن تكون التطوّرات الأخيرة نوعًا من "التكتيك" الإيراني لمواجهة ما تعرّضت له صورة "إيران الثورة" من تشوُّهٍ بسبب مواقفها من الثورات العربية. وفي هذا السِّياق يرى الدكتور مروان قبلان أنّ الموضوع أصعب كثيرًا ممّا يُحكى عنه في الإعلام. وأمّا الدكتور رشيد يلوح فهو يعتقد أنّ إيران والولايات المتحدة قد تجدان في المحاور الثقافية أرضيةً جيّدةً للتقارب مستقبلًا.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بالمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل كصورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- ٣٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
- ٧٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
- ٩٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
- ١٤٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE